

ضياع السناري في نفس الله أبواب البحار

تأليف
الإمام عبد الله بن سالم البصري
عبد الله بن سالم بن محمد البصري المكي الشافعى
حافظ البار المجازى وحدثه في مدين بيغين
الموسر بكرة المكرمة سنة ١٤٨٥ والمنافق بهسنة
١١٢٤
رحمة الله تعالى

تحقيق وطبع
مكتبة موسى الحقوقي
بasherf
شذوذ طالبي بيغين

الجلد الخامس

٦

7

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْأَعْمَانُ
لِلْبُحُوثِ وَالنِّدَارَاتِ
قَطْرٌ

الْمُعَدِّل

٦

ضيّق على السادة
في نفس الماء
أبو عبد الرحمن البخاري
(٥)

للمطبوعات
المطبوعات
قطر

دار التوارث

بِحْمَدِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الطبعة الأولى

٢٠١١ هـ - ١٤٣٤ م

ردمك: ٩٧٨ - ٤١٨ - ٢٣ - ٩٩٣٣



9789933418239



لِلبحوث والدراسات
قطر - الدوحة

فاكس: ٠٠٩٧٤٤٤٤٤١٨٧٠

Email: arraqueem@gmail.com



سُرُورِيَّة - لِبَنَان - الْكُوَيْت

مُؤسَّسة دار النَّوَادِرِ مَرْفَعٌ - شَرْكَة دَار النَّوَادِرِ الْأَسْنَاطِيَّة ش.م.م - لِبَنَان - شَرْكَة دَار النَّوَادِرِ الْكُوَيْتِيَّة ش.م.م - الْكُوَيْت
سُورِيَّة - دَمْشَق - ص. ب: ٣٤٢٠٦ - فاكس: ٢٢٢٧٠١١ - فاكس: ٢٢٢٧٠١١ (٢٢٢٧٠١١)

لِبَنَان - بَيْرُوت - ص. ب: ٥١٨٠/١٤ - فاكس: ٦٥٢٥٢٨٣ - فاكس: ٦٥٢٥٢٩ (٠٠٩٦١١)

الْكُوَيْت - الصَّالِحَيَّ - بَرِّ الْحَاجَاب - ص. ب: ٤٣١٦ - فاكس: ٢٢٢٧٣٧٢٦ (٠٠٩٦١٠)

هَافِن: ٢٢٢٧٣٧٢٥ - فاكس: ٢٢٢٧٣٧٢٦ (٠٠٩٦٠٥)

www.daralnawader.com info@daralnawader.com

اسْمَائَتَهُ: ١٤٣١ - ١٩٠١ - تَوْلِيَّ الدِّرْضَانِيَّ الْبَنِيَّ التَّرَاقِيَّ الْمُرْسِلِيَّ التَّسْبِيَّي

تابع

(٧)

كتاب التيَّم

٦ - باب

الصَّعِيدُ الطَّيْبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ
وَقَالَ الْحَسَنُ: يُبْرِزُهُ التَّيَّمُ مَا لَمْ يُحْدِثُ.

وَأَمَّا ابْنُ عَبَّاسٍ وَهُوَ مُتَّيمٌ.

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ: لَا بَأْسَ بِالصَّلَاةِ عَلَى السَّبَخَةِ وَالْتَّيَّمِ بِهَا.

(باب) بالتنوين : (الصعيد الطيب وضوء المسلم)، بفتح الواو.

(يكفيه من الماء)؛ أي : يعني عنه^(١) عند عدمه حسناً أو شرعاً،
والصعيد: التراب، وقيل: وجه الأرض، والطيب الظاهر، وقيل:
الحلال، وهذا لفظ حديث أخرجه البزار عن أبي هريرة مرفوعاً،
وصححه ابن القطان، لكن قال الدارقطني: إن الصواب إرساله،
ولأحمد والأربعة وصححه الترمذى وابن حبان والدارقطني من حديث
أبي ذر نحوه: «أن الصعيد الطيب ظهور المسلم، وإن لم يجد الماء
عشر سنين».

(وقال الحسن)، هو البصري، (يجزئه): من الإجزاء؛ أي: يكفيه

(١) «عنه» ليس في «و».

(التيّم ما لم يُحْدِث)؛ أي: مدة عدم الحدث، ووصل هذا عبد الرزاق، ولفظه: (يجزي تيم واحد ما لم يحدث)، وابن أبي شيبة، ولفظه: (لا ينقض التيم إلا الحدث)، وسعيد بن منصور ولفظه: (التيّم بمتنزلة الوضوء إذا توضأت، فأنت على وضوء حتى تحدث)، وهو أصرح في مقصود الباب، وكذلك ما أخرجه حماد بن سلمة في «مصنفه» عن يونس بن عبيد، عن الحسن قال: يصلى الصلوات كلها بتيم واحد مثل الوضوء ما لم يُحْدِث.

(وأمّ ابن عباس): ﴿وَهُوَ مُتَيْمٌ﴾ (وهو متيم)، وصله ابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهما، وإنسانده صحيح، وسيأتي في (باب إذا خاف الجنب) لعمرو ابن العاص مثله.

وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة والجمهور، خلافاً للأوزاعي؛ قال: لضعف طهارته، نعم عند الشافعية أنه إذا لزمته الإعادة كمقيم تيم لعدم الماء = لا تصح إمامته، وأشار المصنف بذلك إلى أن التيم يقوم مقام الوضوء، ولو كانت الطهارة ضعيفة ما أمّ ابن عباس وهو متيمٌ من كان متوضئاً.

قال الحافظ: وهذه المسألة وافق فيها البخاريُّ الكوفيُّ والجمهور^(١)، وذهب بعضهم من التابعين وغيرهم إلى أنه لا يصلّى بالتيّم إلا فرضٌ واحد، وحجتهم أنه طهارة ضرورة لاستباحة الصلاة

(١) جاء على هامش «ن»: «المشهور أن الجمهور مذهبهم كمذهب بعض التابعين الآتي».

قبل خروج الوقت؛ أي : بدليل بطلانها بوجود الماء قبل الصلاة، وأن الجنب يعود جنباً إذا وجد الماء ، والوضوء بخلاف ذلك ، ولذلك أمر من صلى بالتيمم للجنابة بالاغتسال حين وجد الماء بعد أن قال : «عليك بالصعيد فإنه يكفيك»، وإنما ذلك لبطلان تيممه .

قال : وقد أبىع عند الأكثر بالتيمم الواحد التوافل مع الفريضة ، إلا أن مالكاً يشترط تقدم الفريضة ، وشدّ شريك القاضي فقال : لا يصلى بالتيمم الواحد أكثر من صلاة واحدة فرضاً كانت أو نفلاً ، وقال ابن المنذر : إذا صحت التوافل بالتيمم الواحد فكذا الفرائض ؛ لأن جميع ما يشترط للفرائض يشترط للتوافل إلا بدليل ، انتهى .

وقد اعترف البيهقي بأنه ليس في المسألة حديث صحيح من الطرفين ، قال : لكن صح عن ابن عمر إيجاب التيمم لكل فريضة ، ولا يعلم له مخالف من الصحابة ، وتعقب بما رواه ابن المنذر عن ابن عباس : أنه لا يجب ، انتهى .

والنذر كالفرض ، والأصح صحة جنائز مع فرض ؛ لشبه صلاة الجنازة بالنفل في جواز الترك ، وتعيينها عند انفراد المكلف عارض .

(وقال يحيى بن سعيد) - هو الأنباري - (لا بأس بالصلاوة على السَّبَخَة)، بفتحات وسین مهملة ، وخاء معجمة ، هي الأرض المالحة التي لا تقاد تنبت ، وإذا وصفت الأرض قلت : هي أرض سَبَخَة ، بكسر الموحدة .

(والتيمم بها)، بالجر ؛ أي : ولا بأس بالتيمم بها ، ولم يتعرض

الحافظ لوصل هذا الأثر، وإنما قال: وهذا الأثر يتعلق بقوله في الترجمة (الصعيد الطيب)؛ أي: أن المراد بالطَّيِّب: الظاهر، وأما الصعيد، فقد تقدم الخلاف فيه، وأن الأظهر اشتراط التراب في حديث: «وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مسجداً وَطَهُوراً» ويدل عليه قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِأُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٦] فإن الظاهر أنها للتبعيض.

قال ابن بطال: فإن قيل: لا يقال: مسح منه إلا إذا أخذ جزءاً منه، وهذه صفة التراب، لا صفة الصخر مثلاً الذي لا يعلق باليد منه شيء، قال: فالجواب أنه يجوز أن يكون قوله (منه) صلة؛ كقوله: ﴿وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنَ مَا هُوَ شَفَاءٌ﴾ [الإسراء: ١٧]. والقرآن كله شفاء، وتعقب بأنه تعسف.

قال صاحب «الكساف»: فإن قلت: لا يفهم أحد من العرب من قول القائل: مسحت برأسى من الدهن أو غيره إلا معنى التبعيض، قلت: هو كما تقول، والإذعان للحق خير من المراء، انتهى.

واحتاج ابن خزيمة لجواز التيمم بالسبخة بحديث عائشة في شأن الهجرة أنه قال عليه السلام: «أُرِيتَ دار هجرتكم سَبَخَةً ذات نخل»؛ يعني: المدينة، قال: وقد سمي النبي عليه السلام المدينة طيبة، فدل على أن السبخة داخلة في الطَّيِّب ولم يخالف في ذلك إلا إسحاق ابن راهويه، انتهى.

* * *

٣٤٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَوْفٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ عِمْرَانَ قَالَ: كُنَّا فِي سَفَرٍ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَإِنَّا أَسْرَيْنَا، حَتَّى كُنَّا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، وَقَعْنَا وَقْعَةً وَلَا وَقْعَةً أَحْلَى عِنْدَ الْمُسَافِرِ مِنْهَا، فَمَا أَيْقَظَنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، وَكَانَ أَوَّلَ مَنِ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ ثُمَّ فُلَانٌ - يُسَمِّيهِمْ أَبُو رَجَاءٍ فَنِسِيَ عَوْفُ - ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَابِ الرَّابِعُ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا نَامَ لَمْ يُوقِظْ حَتَّى يَكُونَ هُوَ يَسْتَيْقِظُ، لَأَنَّا لَا نَدْرِي مَا يَحْدُثُ لَهُ فِي نَوْمِهِ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ عُمَرُ وَرَأَى مَا أَصَابَ النَّاسَ، وَكَانَ رَجُلاً جَلِيدًا، فَكَبَرَ وَرَفَعَ صَوْتَهُ بِالْتَّكْبِيرِ، فَمَا زَالَ يُكَبِّرُ وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْتَّكْبِيرِ حَتَّى اسْتَيْقَظَ بِصَوْتِهِ النَّبِيُّ ﷺ، فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ شَكَوْا إِلَيْهِ الَّذِي أَصَابَهُمْ قَالَ: «لَا ضِيرٌ - أَوْ لَا يَضِيرُ - ارْتَحِلُوا»، فَارْتَحَلَ فَسَارَ غَيْرَ بَعِيدٍ ثُمَّ نَزَلَ، فَدَعَا بِالْوَضُوءِ، فَتَوَضَّأَ وَنُودِيَ بِالصَّلَاةِ، فَصَلَّى بِالنَّاسِ، فَلَمَّا انْفَلَ مِنْ صَلَاتِهِ إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ مُعْتَزِلٍ لَمْ يُصَلِّ مَعَ الْقَوْمِ قَالَ: «مَا مَنَعَكَ يَا فُلَانُ أَنْ تُصْلِي مَعَ الْقَوْمِ؟!»، قَالَ: أَصَابَتِنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءَ، قَالَ: «عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ»، ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الْعَطَشِ فَنَزَلَ، فَدَعَا فُلَانًا - كَانَ يُسَمِّيهِ أَبُو رَجَاءٍ نِسِيَةُ عَوْفٍ - وَدَعَا عَلِيًّا فَقَالَ: «اذْهَبَا فَابْتَغِيَا الْمَاءَ»، فَانْطَلَقا فَتَلَقَّيَا امْرَأَةَ بَيْنَ مَزَادَتَيْنِ - أَوْ سَطِيحَتَيْنِ - مِنْ مَاءٍ عَلَى بَعِيرٍ لَهَا، فَقَالَا لَهَا: أَيْنَ الْمَاءُ؟ قَالَتْ: عَهْدِي بِالْمَاءِ أَمْسِ هَذِهِ السَّاعَةَ، وَنَفَرْنَا خُلُوفًا، قَالَ لَهَا: انْطَلِقِي إِذَا

قَالَتْ : إِلَى أَيْنَ ؟ قَالَا : إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَتْ : الَّذِي يُقَالُ لَهُ
الصَّابِرِ ؟ ، قَالَا : هُوَ الَّذِي تَعْنِينَ فَانْطَلِقِي ، فَجَاءَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ قَالَ : فَاسْتَنْزِلُوهَا عَنْ بَعِيرِهَا ، وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءِ ،
فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَرَادَتَيْنِ - أَوِ سَطِيحَتَيْنِ - وَأَوْكَأَ أَفْوَاهَهُمَا ، وَأَطْلَقَ
الْعَزَالِيَّ ، وَنُودِيَ فِي النَّاسِ : اسْقُوا وَاسْتَقُوا ، فَسَقَى مَنْ شَاءَ ، وَاسْتَقَى
مَنْ شَاءَ ، وَكَانَ آخِرَ ذَاكَ أَنْ أَعْطَى الَّذِي أَصَابَتْهُ الْجَنَاحَةُ إِنَاءً مِنْ مَاءٍ
قَالَ : «اذهبْ، فَأَفْرِغْهُ عَلَيْكَ» ، وَهُنَّ قَائِمَةٌ تَنْظُرُ إِلَى مَا يُفْعَلُ بِمَائِهَا ،
وَإِيمُ اللَّهِ ! لَقَدْ أُقْلِعَ عَنْهَا ، وَإِنَّهُ لِيُخَيِّلُ إِلَيْنَا أَنَّهَا أَشَدُّ مِلَأَةً مِنْهَا حِينَ
ابْتَدَأَ فِيهَا ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «اجْمَعُوا لَهَا» ، فَجَمَعُوا لَهَا مِنْ بَيْنِ عَجْوَةِ
وَدِيقَةِ وَسَوِيقَةِ ، حَتَّى جَمَعُوا لَهَا طَعَاماً ، فَجَعَلُوهَا فِي ثَوْبٍ ،
وَحَمَلُوهَا عَلَى بَعِيرِهَا ، وَوَضَعُوا الثَّوْبَ بَيْنَ يَدَيْهَا ، قَالَ لَهَا : «تَعْلَمِينَ
مَا رَزَّيْنَا مِنْ مَائِكِ شَيْئاً ، وَلَكِنَّ اللَّهَ هُوَ الَّذِي أَسْقَانَا» ، فَأَتَتْ أَهْلَهَا ، وَقَدْ
اَحْتَبَسَتْ عَنْهُمْ ، قَالُوا : مَا حَبَسَكِ يَا فُلَانَةُ ؟ قَالَتْ : الْعَجَبُ ، لَقِيَتِي
رَجُلَانِ فَذَهَبَا بِي إِلَى هَذَا الَّذِي يُقَالُ لَهُ الصَّابِرِ ؟ ، فَفَعَلَ كَذَا وَكَذَا ،
فَوَاللَّهِ ! إِنَّهُ لَا سُحْرُ النَّاسِ مِنْ بَيْنِ هَذِهِ وَهَذِهِ ، وَقَالَتْ يَا صَبَرِيَّهَا الْوُسْطَى
وَالسَّبَابَةَ ، فَرَفَعْتُهُمَا إِلَى السَّمَاءِ - تَعْنِي السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ - أَوْ إِنَّهُ
لِرَسُولِ اللَّهِ حَقّاً ، فَكَانَ الْمُسْلِمُونَ بَعْدَ ذَلِكَ يُغَيِّرُونَ عَلَى مَنْ حَوْلَهَا مِنَ
الْمُشْرِكِينَ ، وَلَا يُصِيبُونَ الصَّرْمَ الَّذِي هِيَ مِنْهُ ، فَقَالَتْ يَوْمًا لِقَوْمِهَا :
مَا أُرَى أَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ يَدْعُونَكُمْ عَمْدًا ، فَهَلْ لَكُمْ فِي الإِسْلَامِ

فَأَطَاعُوهَا فَدَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ.

وبالسند قال:

(حدثنا مُسَدّد)، زاد في رواية: (ابن مُسَرْهَد)، (قال: حدثنا)، وفي رواية: (حدثني) (يحيى بن سعيد)، هو القطان (قال: حدثنا عوف)، بالفاء هو الأعرابي، (قال: حدثنا أبو رجاء)، بفتح الراء والجيم: عمران بن ملحان بكسر الميم وسكون اللام بعدها مهملة، وقيل: ابن تميم، وقيل: ابن تيم، ويقال: ابن عبدالله، ويقال: إن اسمه عطارد العطاردي البصري، أدرك زمن النبي ﷺ ولم يره، وأسلم بعد الفتح، وأتى عليه مئة وعشرون سنة، وقيل: مئة وتسع وعشرون، وقيل: أكثر من ذلك، وعنده أنه قال: بعث النبي ﷺ وأنا أرعى الإبل، وفي رواية: أدرك النبي ﷺ وأنا شاب، وعنده: ما آسى على شيء من الدنيا إلا أن أُعْفَرُ في التراب وجهي كل يوم خمس مرات، وكان تلاؤه للقرآن، تلقنه من أبي موسى، وعرضه على ابن عباس.

وقال ابن سعد: كان ثقة في الحديث، وله رواية وعلم بالقرآن، وأمّ قومه في مسجدهم أربعين سنة، فلما مات أمّهم بعده أبو الأشهب أربعين سنة.

وقال ابن عبد البر: كان ثقة^(١)، وكان فيه غفلة، وكانت له عبادة، وعمره عمراً طويلاً أزيد من مئة وعشرين سنة، مات سنة خمس

(١) «كان ثقة» ليس في «و».

ومئة [في أول خلافة هشام بن عبد الملك، وقال غير واحد: مات سنة سبع ومئة]^(١)، وقيل: سنة ثمان ومئة .
روى له الجماعة .

(عن عمران) هو ابن حصين، الصحابي رضي الله عنه، الخزاعي البصري، أبو نجید بنون وجيم مصغراً، أسلم هو وأبو هريرة عام خير سنة سبع، وكان صاحب راية خُزانة يوم الفتح، ونزل البصرة، وكان قاضيها استقضاه عبدالله بن عامر أياماً، ثم استعفاه فأعفاه، وكان الحسن البصري يحلف بالله ما قدم البصرة راكبٌ خيرٌ لهم من عمران، وكذا قال ابن سيرين نحوه، وبعثه عمر بن الخطاب إلى البصرة ليفقه أهلها، وكان من فُضلاء الصحابة، وكان مجاب الدعوة، ولم يشهد تلك الحروب وذمّها، وقضى على رجل بقضيته فقال: والله لقد قضيت على بجرور وما ألوت، قال: وكيف ذاك؟ قال: شهد عليَّ بزور، فقال: ما قضيت عليك فهو في مالي، والله لا أجلس مجلسي هذا أبداً، وكانت الملائكة تصافحه قبل أن يكتوي، وفي «صحیح مسلم» عن عمران قال: قد كان يُسلِّم علي حتى اكتويت فتركتُ، ثم تركت الكyi فعاد، حتى كانت الملائكة تسلم عليه، ويراهم عياناً، كما جاء مصرحاً به في غير مسلم .

وعنه أنه قال: ما مسست ذكري بيميني منذ بايعت رسول الله صلوات الله عليه وسلم،

(١) ما بين معاكوفتين ليس في «و».

وقال قَتَادَةُ : بَلَغْنِي أَنَّ عُمَرَانَ بْنَ حُصَيْنَ قَالَ : وَدَدْتُ أَنِّي رَمَادٌ تَذَرُونِي
الرِّيَاحُ .

مات بالبصرة سنة اثنتين وخمسين، وله عَقِبٌ بها، وكان أيضًا
الرأس واللحية، وأوصى لأمهات أولاده بوصايا، وقال: مَنْ صرخ
عليَّ منهن فلا وصية لها، وكان نقش خاتمه تمثالاً لرجل متقلد بسيف.
روى له الجماعة.

واختلف في والده حُصَيْنَ، هل أسلم وله صحبة أم لا؟ وال الصحيح
أنه أسلم، ويدل له ما رواه الترمذى وحسنه أن النبي ﷺ قال لأبي:
«يا^(١) حُصَيْنَ! كم تعبد الْيَوْمَ؟» الحديث، وفيه: يا رسول الله! علمني
الكلمتين اللتين وعدتنِي، قال: قل: «اللَّهُمَّ أَلْهِمْنِي رَشْدِي، وَأَعْذِنِي
مِنْ شَرِّ نَفْسِي». .

(قال) عمران (كنا في سفر مع النبي ﷺ).

قال في «الفتح»: اختلف في تعين هذا السفر ففي مسلم عن أبي
هريرة أنه وقع عند خروجهم من خيبر، وفي أبي داود عن ابن مسعود
أقبل النبي ﷺ من الحديبية ليلاً فنزل، فقال: «من يكلئنا» قال
بلال: أنا، الحديث، وفي «الموطأ» عن زيد بن أسلم مرسلًا: عَرَّسَ
رسول الله ﷺ ليلة بطريق مكة، وفي «مصنف عبد الرزاق» عن عطاء بن
يسار مرسلًا أن ذلك كان بطريق تبوك، وكذا للبيهقي في «الدلائل»

(١) «يا» ليس في «و».

نحوه من حديث عقبة بن عامر، وروى مسلم من حديث أبي قتادة مطولاً، والبخاري مختصراً في (الصلاحة) قصة نومهم عن صلاة الصبح أيضاً في السفر من غير تعين، وفي رواية لأبي داود: أن ذلك كان في غزوة جيش الأمراء، وتعقبه ابن عبد البر بأنها هي غزوة مؤتة، ولم يشهدها النبي ﷺ، قال: وهو كما قال.

قال: لكن يحتمل أن يكون المراد بها غزوة أخرى غير غزوة مؤتة، واختلفوا أيضاً هل كان نومهم عن صلاة الصبح مرة أو أكثر؛ فجزم الأصيلي بأن القصة واحدة، وتعقبه القاضي عياض بأن قصة أبي قتادة مغايرة لقصة عمران بن حصين، قال: وهو كما قال، ثم بين وجه المغایرة بين القصتين من وجوه، ثم قال: ومع ذلك فالجمع بينهما ممكناً، ولا سيما ما وقع عند مسلم وغيره: أن عبدالله بن أبي رباح راوي الحديث عن أبي قتادة ذكر أن عمران بن حصين سمعه، وهو يحدث بالحديث بطوله، فقال له: انظر كيف تحدث؟ فإني كنت شاهداً للقصة، فهذا يدل على اتحادهما، قال: ويمكن لمدّعي التعدد أن يقول: يحتمل أن يكون عمران حضر القصتين، فحدث بإحداهما، وصدق عبدالله بن رباح لما حدث عن أبي قتادة بالأخرى، والله أعلم.

قال: ومما يدل على تعدد القصة اختلاف مواطنها كما قدمناه، قال: وحاول ابن عبد البر الجمع^(١) بينهما بما فيه تكليف، ثم ذكر أن في رواية الطبراني: أن الذي كلام لهم الفجر ذو مخبر بكسر الميم

(١) «الجمع» ليس في «و».

وسكون المعجمة وفتح المودحة، وفي «مسلم» عن أبي هريرة: أنه بلال، وفيه أن النبي ﷺ كان أولئك استيقاظاً كما في قصة أبي قتادة، وفي «ابن حبان»: أن ابن مسعود كلاً لهم الفجر، وهذا يدل على تعدد القصة، والله أعلم، انتهى ملخصاً.

(وإن) - بكسر الهمزة في «اليونينية» - (أسرينا).

قال الكَرماني : وفي بعضها (سرينا).

قال الجوهرى : يقال سريت وأسريت بمعنى ، إذا سرت ليلاً.

وقال في «المحكم»: السُّرَى سير عامة الليل أي غالبه، وقيل: كله، وهذا الحديث يخالف هذا القول الثاني .

(حتى كنا في آخر الليل وقعنا وقعة)؛ أي: نمنا نومة كأنهم سقطوا عن الحركة .

(ولا وقعة أحلى عند المسافر منها)؛ أي: من تلك الواقعة، وهو كما قيل :

فإن الكرى عند الصباح يطيب

و(أحلى) إما صفة لـ (وقعة) والخبر محذوف، وإما خبر، وفي رواية أبي قتادة عند المصنف في (باب الأذان بعد ذهاب) الوقت ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة، وهو سؤال بعض القوم في ذلك، وفيه أنه ﷺ قال: «أخاف أن تناموا عن الصلاة»، فقال بلال: أنا أو قطكم .

(فما أيقظنا إلا حر الشمسم ، فكان) - وفي رواية: (وكان) - (أول

من استيقظ فلان)، بنصب أول خبر (كان)، واسمُها (فلان).

قال الزَّرْكشِي، وتبعه البرْمَاوي: و(من) نكرة موصوفة فيكون (أول) أيضاً نكرة لإضافته إلى النكرة؛ أي: أول رجل استيقظ. وتعقبه في «المصابيح» بأنه لا يتعين، بل يجوز أن تكون موصولة؛ أي: و^(١)كان أول الذين استيقظوا، وعاد الضمير بالإفراد رعاية للفظ (من)، انتهى.

(ثم فلان)، قال في «المصابيح»: الأولى أن يجعل هذا من عطف الجمل؛ أي: ثم استيقظ فلان، إذ ترتبهم في الاستيقاظ يدفع اجتماعهم جميعهم في الأولية، قال: ولا يمتنع أن يكون من عطف المفردات، ويكون الاجتماع في الأولية باعتبار البعض لا الكل، أي: إن جماعة استيقظوا على الترتيب، وسبقوا غيرهم في الاستيقاظ، لكن هذا لا يأتي على رأي الزَّرْكشِي؛ لأنَّه قال: أي: أول رجل، فإذا جُعل هذا من قبيل عطف المفردات لزم الإخبار عن جماعة بأنهم أول رجل استيقظ، وهو باطل، انتهى.

أي: فيتعين على رأيه أن يكون من عطف الجمل.

(ثم فلان، يسمِّيهم أبو رجاء فنسي عوف^٢)، قال الحافظ: بين عوف^٢ أنه نسي تسمية الثلاثة وأن شيخه كان يسمِّيهم، وقد شارك عوفاً في روایته عن شيخه سَلْمَ بن زَرِير فسمى أولَ مَنْ استيقظ، أخرجه

(١) الواو ليس في «ن».

المصنف في (علامات النبوة) من طريقه، ولفظه: «فكان أول من استيقظ أبو بكر»، قال: ويشبه - والله أعلم - أن يكون الثاني عمران؛ لأن ظاهر سياقه أنه شاهد ذلك، ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه، ويشبه أن يكون الثالث من شارك عمران في رواية هذه القصة المعينة، وهو ذو مخبر، كما في «الطبراني» من حديث عمرو بن أمية؛ إذ فيه: (فما أيقظني إلا حر الشمس، فجئت أدنى القوم فأيقظته، وأيقظ الناس بعضهم بعضاً، حتى استيقظ النبي ﷺ)، انتهى.

(ثم عمر بن الخطاب الرابع)؛ أي: من المستيقظين.

قال الدّمامي: أي: ثم كان عمر، فالرابع منصوب على أنه خبرها.

وقال الحافظ: هو في روايتنا بالرفع، ويجوز نصبه على خبر (كان) أيضاً.

قال الكرماني: وفي بعضها (هو الرابع).
(وكان النبي ﷺ إذا نام لم نوّقه)، وفي رواية (لم يُوْقَظ) بالبناء للمفعول.

(حتى يكون هو يستيقظ؛ لأنّا لا ندرّي ما يَحْدُث لِه؟) بضم الدال بعدها مثلثة من الحدوث.

(في نومه)؛ أي: من الوحي، فكانوا يخافون من إيقاظه قطعاً الوحي.

وفيه: التمسك بالأمر الأعمّ احتياطاً، قاله ابن بطال.

(فلما استيقظ عمر) ﷺ (ورأى ما أصاب الناس)؛ أي: من فوات صلاة الصبح، وكونهم على غير ماء.

(وكان رجلاً جليداً)؛ هو من الجلادة بمعنى الصلاة، وزاد مسلم هنا (أجوف)؛ أي رفيع الصوت، يُخرج صوته من جوفه بقوة، وجواب (لما) محدوف، تقديره: كَبَرَ، والمذكور يدل عليه، قاله الْكَرْمَانِي.

(فكبّر ورفع صوته بالتكبير، فما زال يكبّر ويرفع صوته بالتكبير حتى استيقظ لصوته)، وفي رواية: (صوته) بالموحدة؛ أي: لأجل صوته أو بسببه، (النبي ﷺ) فاعل (استيقظ)، أي: تيقّظ، وفي استعماله ﷺ التكبير سلوك طريق الأدب، والجمع بين المصلحتين، وخاصّ التكبير؛ لأنّه أصل الدعاء إلى الصلاة.

(فلما استيقظ) عليه الصلاة والسلام (شُكُوا إليه الذي أصابهم) مما ذكر.

(قال)، وفي رواية: (فقال) تأنيساً لقلوبهم لما عرض لهم من الأسف على فوات الصلاة في وقتها: (لا ضير)، أي: لا ضرر^(١) ولا حرج عليهم؛ إذ لم يتمدوا ذلك.

(أو لا يضير)؛ أي: لا يضرّ، يقال: ضاره يضيره ويضوره بمعنى: يضره والشك من عوف كما صرّح به البيهقي.

(ارتّلوا): بصيغة الأمر، (فارتحل)؛ أي: النبي ﷺ ومن معه،

(١) في «ن»: «ضر».

وفي رواية : (فارتحلوا) ، واستدل به على جواز تأخير الفائمة عن وقت ذكرها إذا لم يكن عن تغافل أو استهانة ، وقد بين مسلم في حديث أبي هريرة سبب الأمر بالارتحال ، ولفظه : «إِنَّ هَذَا مَنْزِلَ حَضْرَنَا فِيهِ الشَّيْطَانُ» ، ولأبي داود من حديث ابن مسعود : «تَحَوَّلُوا عَنْ مَكَانِكُمْ الَّذِي أَصَابَتُكُمْ فِيهِ الْغَفْلَةُ» .

وفيهما ردٌّ على من زعم أن العلة فيه كون ذلك وقت الكراهة ، بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا حرّ الشمس ، ولمسلم من حديث أبي هريرة : (حتى ضربتهم الشمس) ، وذلك لا يكون إلا بعد ذهاب وقت الكراهة ، وقد قيل في سبب التأخير غير ذلك ، وروي عن ابن وهب وغيره أن تأخير قضاء الفائمة منسوخ بقوله تعالى : ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾ [طه : ١٤] .

قال الحافظ : وفيه نظر ؛ لأن الآية مكية ، والحديث مدني ، فكيف ينسخ المتأخر بالمتقدم ؟

واعلم أن العلماء تكلموا في الجمع بين حديث النوم هذا وبين قوله ﷺ : «إِنْ عَيْنِي تَنَامَنِ وَلَا يَنَمُ قَلْبِي» ، فقال النووي : له جوابان ؛ أحدهما : أن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به كالحدث والألم ونحوهما ، ولا يدرك ما يتعلّق بالعين كالفجر ، والشمس ؛ لأنها نائمة والقلب يقطان ، والثاني : أنه كان له حالان : حال لا ينام فيه قلبه وهو الأغلب ، وحال ينام فيه قلبه وهو نادر ، فصادف هذا ؛ أي : قصة النوم عن الصلاة قال : وال الصحيح المعتمد هو الأول والثاني ضعيف ، كما

قال : لا يقال القلب ، وإن لم يدرك ما يتعلّق بالعين كالفجر لكنه إذا كان يقطن يدرك مرور الوقت الطويل ، فإنَّ من ابتداء طلوع الفجر إلى أن حَمِيت الشمس مدةً طويلة لا تخفي على مَن لم يكن مستغرقاً ، لأنَّا نقول : لعله كان مستغرقاً بالوحي ، ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق يَسِّرُهُ حالة إلقاء الوحي في اليقظة ، وتكون الحكمة في ذلك بيان التشريع بالفعل ؛ إذ هو أوقع في النفس ، كما في قصة سهوه في الصلاة .

قال : و قريب من هذا جواب ابن المُنْيَرَ أنَّ القلب قد يحصل له السهوُ في اليقظة لمصلحة التشريع ، ففي النوم بطريق الأولى أو على السواء ، قال : وقد أجيبي عن أصل الإشكال بأجوبة أخرى ضعيفة ، منها أن معناه لا يستغرقه النوم حتى يوجد منه الحدث .

قال ابن دقيق العيد : كأن قائل هذا أراد تخصيص يقظة القلب بإدراك حالة الانتفاخ ، وذلك بعيد ؛ لأن قوله يَسِّرُهُ : « إن عيني » الحديث ، خرج جواباً عن قول عائشة : أتنام قبل أن توتر ؟ وهذا لا تعلُّق له بانتفاخ الطهارة ، وإنما هو جوابٌ يتعلق بأمر الوتر ، فتحمل يقظته على تعلُّق القلب باليقظة للوتر ، ثم فرق ابن دقيق العيد بما محضّله : أن اليقظة المفهومة من قوله : « ولا ينام قلبي » مخصوصة بإدراكه وقت الوتر إدراكاً معنوياً لتعلقه به ، ونومه في حديث الباب كان مستغرقاً مطمئنَّ القلب به لِمَا أوجبه تعبُّ السير ، ولذا اعتمد على مَن وَكَلَه بكلاء الفجر .

قال الحافظ : و يؤيده قول بلال له في «مسلم» عن أبي هريرة :
أخذ بنفسه الذي أخذ بنفسك) ، ولم ينكر عليه ، ومعلوم أن نوم بلال
كان مستغرقاً ، قال : وقد اعترض عليه بأن ما قاله يقتضي اعتبار
خصوص السبب ، وأجاب بأنه يعتبر إذا قامت عليه قرينة وأرشد إليه
السياق ، وهو هنا كذلك ، قال : ومن الأوجبة الضعيفة أيضاً قول من
قال : كان قلبه يقطان ، وعلم بخروج الوقت ، لكن ترك إعلامهم بذلك
عمداً لمصلحة التشريع ، وقول من قال : المراد بمنفي النوم عن قلبه أنه
لا يطراً عليه أضغاث أحلام كما يطراً على غيره ، بل كلُّ ما يراه في
نومه حقٌّ ووحي ، قال : فهذه عدة أوجبة أقربها إلى الصواب الأول ،
على الوجه الذي قررناه ، والله المستعان ، انتهى .

ثم قال : قال القرطبي : أخذ بعض العلماء بهذا فقال : من اتبه
من نوم عن صلاةٍ فائتةٍ في سفر فليتحول عن موضعه ، فإن كان وادياً
فليخرج ، وخص بعضهم ذلك الوادي بعينه ، وقيل : هو خاصٌ
بالنبي ﷺ ، لأنَّه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غيره إلا هو ، وقال
غيره : يؤخذ منه أنَّ من حصلت له غفلةٌ في مكانٍ عن عبادة استحبَّ له
التحول منه ، ومنه أمْرُ الناعس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول
من مكانه إلى مكان آخر .

(فسار) عليه الصلاة والسلام ومن معه (غَيْرَ بعيد، ثم نزل) بمن
معه، (فدعَا بالوَضُوء) بفتح الواو، (فتوضاً) ﷺ وأصحابه، (ونودي
بالصلاة)؛ أي: أذن لها كما هو عند المصنف في آخر (المواقيت)،

وترجم له بقوله : (باب الأذان بعد ذهاب الوقت) فانتفى احتمال أن المراد به الإقامة .

(فصلى بالناس) ، وفيه : مشروعية الجماعة في الفوائت ، وقد ترجم لها أيضاً هناك .

(فلما انفتل) ؛ أي : انصرف (من صلاته إذا هو برجل) .

قال في «المقدمة» : هذا الرجل لم يُسمّ ، ووهم من زعم أنه خلأد بن رافع ، انتهى .

وسمى في «الفتح» مَنْ زعم ذلك ، فقال : ووقع في «شرح العمدة» للشيخ سراج الدين بن المُلَقِّن ما نصه : هذا الرجل هو خلأد ابن رافع أخوه رفاعة ، شهد بدرأً .

قال ابن الكلبي : وُقُتل يومئذ . ثم تُعقب ذلك بكلام طويل فراجعه .

(معتزٍ) ؛ أي : منفرد عن الناس (لم يصلٌ مع القوم ، فقال) : عليه الصلاة والسلام : (ما منعك يا فلان!) ، هو كناية عن عَلَمٍ المذكر ، ويحتمل أن يكون بِكَلِيلٍ خاطبه باسمه ، وكَنَّ عنده الراوي لنسیان اسمه ، أو لغير ذلك .

(أن تصلي) ، مفعول ثان لـ (منع) ، أو على إسقاط الخاضع ؛ أي : من أن تصلي ، ففي محله المذهبان المشهوران ؛ هل هو نصب أو جر ؟ (مع القوم قال) : يا رسول الله ! (أصابتني جَنَابَةً ولا ماء) ؛ أي :

عندِي أو أَجْدَهُ، أو نَحْوُ ذَلِكَ، لَكِنَّهُ أَورَدَهُ ظَاهِرًا فِي نَفِي وَجْودِ الْمَاءِ
بِالْكَلِيلِ لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي بَسْطِ عَذْرَهُ، قَالَهُ الدَّمَامِيُّ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ عَالَمًا بِمَشْرُوعِيَّةِ التَّيِّمِ،
إِلَّا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ أَنَّهُ خَاصٌ بِالْحَدَثِ الْأَصْغَرِ، وَيَحْتَمِلُ أَلَّا يَكُونَ عَالَمًا
بِذَلِكَ، ثُمَّ رَجَعَ الْأُولُّ بِأَنَّ مَشْرُوعِيَّتَهُ سَابِقَةٌ عَلَى إِسْلَامِهِ، وَيَأْتِي مَا فِيهِ
عَنِ الْحَافِظِ آخَرَ الْبَابِ.

(قَالَ): عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ (عَلَيْكَ بِالصَّعِيدِ)، وَفِي رَوَايَةِ سَلْمَانَ
ابْنِ زَرِيرٍ: فَأَمْرَهُ أَنْ يَتِيمَمْ بِالصَّعِيدِ، وَاللَّامُ فِيهِ لِلْعَهْدِ الْمَذْكُورِ
فِي الْآيَةِ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ الْاِكْتِفَاءُ فِي الْبَيَانِ بِمَا يَحْصُلُ بِهِ الْمَقْصُودُ
مِنِ الْإِفْهَامِ؛ لِأَنَّهُ أَحَالَهُ عَلَى الْكِيفِيَّةِ الْمُعْلَوَّمَةِ مِنِ الْآيَةِ، وَلَمْ يَصْرُحْ
لَهُ بِهَا.

(فَإِنَّهُ يَكْفِيكَ)، اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُتِيمَمَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْحَالَةِ
لَا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ، قَالَهُ الْحَافِظُ.

وَاحْتَجَ بِهِ الْمُصْنَفُ لِعدَمِ وجوبِ التَّيِّمِ لِكُلِّ فَرْضٍ، فَإِنْ قَوْلُهُ:
«يَكْفِيكَ» عَامٌ؛ أَيْ: مَا لَمْ تَحْدِثْ أَوْ تَجِدْ الْمَاءَ، وَحَمْلُهُ الْجَمْهُورُ عَلَى
الْفَرِيَضَةِ الَّتِي تَيَّمَّمَ مِنْ أَجْلِهَا، وَيُصْلِي بِهِ مَا شَاءَ مِنَ النَّوَافِلِ، فَإِذَا
حَضَرَتِ فَرِيَضَةٌ أُخْرَى وَجَبَ طَلَبُ الْمَاءِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَيِّمَّمَ كَمَا مَرَّ.

(ثُمَّ سَارَ النَّبِيُّ ﷺ فَاشْتَكَى إِلَيْهِ النَّاسُ).

قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: وَفِي بَعْضِهَا (فَاشْتَكُوا)، نَحْوُ: (أَكْلُونِي الْبَرَاغِيُّ).
(مِنَ الْعَطْشِ)؛ أَيْ: مِنْ أَجْلِهِ، (فَنَزَلَ) عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ،

(فَدُعَا فَلَانًا كَانَ يُسْمِيهُ أَبُو رَجَاء) العطارديُّ، (نسِيَهُ عَوْفُ الْأَعْرَابِيُّ،
هُوَ عُمَرَانُ بْنُ حَصَّينٍ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ رِوَايَةُ سَلْمَ بْنُ زَرِيرٍ عِنْدَ مُسْلِمٍ: (ثُمَّ
عَجَلَنِي النَّبِيُّ ﷺ فِي رَكْبِ بَيْنِ يَدَيْهِ نَطْلَبُ الْمَاءِ).

(وَدُعَا عَلَيَا) هُوَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ (فَقَالَ): عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ:
(إِذْهَبَا).

قال الحافظ: ودللت رواية سلم هذه على أنه كان هو وعلي فقط؛
لأنهما خوطباً بلفظ الثنوية، قال: ويحتمل أنه كان معهما غيرهما
على سبيل التبعية لهما، فيتجه إطلاق (رَكْبٌ) في روايته، وخصاً
بالخطاب؛ لأنهما المقصودان بالإرسال، انتهى.

(فَابْتَغِيَا الْمَاءَ) وللأصيلي: (فَابْغِيَا)، وهمزة همزة وصل،
ولأحمد: «فَابْغِيَانَا»، والمراد الطلب، يقال: ابتغ الشيء؛ أي:
تطليبه، وابغ الشيء؛ أي: اطلبه، وابغني؛ أي: اطلب لي، وفيه:
الجري على العادة في طلب الماء وغيره دون الوقوف عند خرقها، وأن
السبب في ذلك غير قادر في التوكيل، قاله في «الفتح».

(فَانْطَلِقا، فَتَلْقِيَا)، فيه التفات، (امْرَأَةٌ بَيْنَ مَزَادِتَيْنِ)؛ ثنية مزاددة
بفتح الميم والزاي: قربة كبيرة يزداد فيها جلد آخر من غيرها، (أو
سطيحتين)؛ ثنية سطحية بفتح المهملة وكسر الطاء: هي بمعنى
المزاددة، أو وعاء من جلدتين سطح أحدهما على الآخر، و(أو) هنا
شك من عوف، لخلو رواية سلم بن زرير عنها، إذ فيها (فإذا نحن
بامرأة سادلة رجلها بين مزادتين)، والمراد الرواية، (من ماء) سقط

هذا في رواية، (على بغير لها، فقالا لها: أين الماء؟ فقالت: عهدي بالماء أمسِ)، بنائه على الكسر، (هذه الساعة).

قال في «المصابيح»: يحتمل أن يكون (عهدي) مبتدأ، و(بالماء) متعلق به، و(أمس) ظرف له، و(هذه الساعة) بدلٌ من (أمس) بدلٌ بعض من كل؛ أي: مثلُ هذه الساعة منه، والخبر محذوف؛ أي: حاصل، ويحتمل أن يكون بالماء، وأمسِ: ظرفٌ لعامل هذا الخبر، أي: عهدي مُلتَبِسٌ بالماء في أمسِ، فإن قلت: لِمَ لَمْ تجعل الظرف؛ أي: (أمس) متعلقاً بـ(عهدي) كما في الاحتمال الأول؟ قلت: لأنني جعلت (بالماء) خبراً، فلو علّقت الظرفَ بالعهد مع كونه مصدرًا لزم الإخبارُ عن المصدر قبل استكمال معمولاته، وهو باطل، ويحتمل أن يكون (أمسِ) خبراً وإن كان ظرفاً، لأن المبتدأ اسم معنى، انتهى.

وهذا الاحتمال هو الذي اقتصر عليه في «الفتح»، قال: و(هذه الساعة) بالنصب على الظرفية، قال: وقال ابن مالك: أصلُه: في مثل هذه الساعة، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاد إليه مُقامه؛ أي: بعد حذف (في).

(ونفرُنا)، المراد: رجالنا، وأصل النَّفَرُ في اللغة: الناس، أو ما دون العشرة، (خلوف): بضم المعجمة واللام، جمع خالف، ويُطلق على المستقي، ولمن غاب.

قال في «الفتح»: ولعله المراد هنا؛ أي: إن رجالها غابوا عن الحي، وفي رواية: خُلوفاً بالنصب على الحال السادة مسدًّا الخبر، كذا

قاله الحافظ والدَّمَامِيني والزَّرْكَشِي .

وتعقبه العَيْنِي فقال : ما الخبر هنا حتى يسد الحال مسَدًّا ، قال : والأوجَهُ ما قاله الْكَرْمَانِي أنه منصوب بـ (كان) المقدرة ، وهذه الجملة زائدة على جواب السؤال .

(قالا لها : انطلقي إِذَا ، قالت : إِلَى أَيْنَ ؟ قالا : إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .
قالت : الذي يقال له الصَّابِيءُ).

قال الحافظ : بلا همز ، أي : المائل ، ويروى بالهمز مِن : صبأ
يصبأ ، أي : خرج من دين ، إلى دين ويأتي للمصنف في آخر الحديث
تفسيره في رواية ، وفي «اليونينية» : بالهمز لا غير ، وقال في
«المصابيح» : بهمز ، ويسهل .

(قالا : هو الذي تعنين) ؛ أي : تريدين ، وفيه أدب حسن ؛ إذ لو
قالا لها : لا ، فات المقصود ، أو نعم ، لم يحسن منهاها ؛ إذ فيه تقرير
ذلك ، فتخلصا أحسن تخلص ، وأشارا إلى ذاته الشريفة لا إلى تسميتها ،
وفيه جواز الخلوة بالأجنبي في مثل هذه الحالة عند أمن الفتنة .

(فانطلقي) معنا إليه ، (فجاءا) - أي : علي وعمران - (بها إلى
رسول الله) ، وفي رواية : (إِلَى النَّبِيِّ) (ﷺ) ، وحدثه الحديث) الذي
كان بينهما وبينها ، (قال : فاستنزلوها عن بعيدها) ؛ أي : طلبوا منها
النزول عنه ، وإنما أخذوها واستجازوا أخذ مائتها ؛ لأنها كانت حَرْبِية ،
وعلى تقدير أن يكون لها عهد : فضرورة العطش تُبيح للمسلم الماء
المملوك لغيره بالعَوْض ، وإلا فنفس الشارع تُفْدَى بكل شيء على

سبيل الوجوب، قاله في «الفتح» عن بعض الشراح.
(ودعا النبي ﷺ بإيّاه) وهي حاضرة (ففراغ) عليه الصلاة والسلام،
بالتشديد، وفي رواية: (فأفرغ) من الإفراج.

(فيه من أفواه المزادين أو السطحيتين)، هو كقوله تعالى:
﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم: ٤]؛ إذ ليس لكل مزادة سوى فم واحد،
زاد الطبراني والبيهقي: (فمضمض في الماء، وأعاده في أفواه
المزادين)، وبهذه الزيادة تتضح الحكمة في ربط الأفواه بعد فتحها
المذكور في قوله: (وأوكاً)؛ أي: ربط (أفواههما)، وعرف منها أن
البركة إنما حصلت بمشاركة ريقه الطاهر المبارك للماء.

(وأطلق)؛ أي: فتح (العزالى)، بفتح المهملة والزاي، وكسر
اللام، ويجوز فتحها وفتح الياء، جمع عزلاء، بإسكان الزاي والمد.
قال الخليل: هي مصب الماء من الرواية، ولكل مزادة عَزْلَا وَانِ
من أسفلها.

وقيل: هي عروة المزادة التي يخرج منها الماء بسعة.
(ونودي في الناس: اسقوا)، بهمزة وصل مكسورة مِن: سقى،
أو بهمزة قطع مفتوحة مِن: أَسقى، وكلاهما في القرآن، وهما بمعنى
واحد، وقيل: إنما يقال: سقيت لنفسه، وأُسقيت لماشيته.

(واستقوا)؛ أي: اسقوا دوابكم واستقوا لأنفسكم، (فسقى مَن
سقى) وفي رواية: (من شاء)، (واستقى من شاء، وكان آخر ذلك)

- وفي رواية : (ذاك) - (أن أعطى) : بنصب (آخر) على أنه خبر مقدم ، و(أن أعطى) اسمها ، ويجوز رفعه على [أن] (أن أعطى) الخبر ؛ لأن كلِّيهما معرفة .

قال أبو البقاء : والأول أقوى ، ومنه قوله تعالى : **﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَاتَلُوا﴾** [النمل : ٥٦] (الذي أصابته الجنابة) - وكان معترلاً - (إباءً من ماء ، قال النبي ﷺ له :-

(اذهب فأفرغه) - بهمزة قطع - (عليك ، وهي) ؛ أي : والحال أن المرأة ، (قائمة تنظر إلى ما يفعل) ، بالبناء للمجهول كما في «اليونينية» وقال الدمامي : بالبناء للمعلوم ، وللمجهول أيضاً .

(بمائها ، وايم الله) : هو بفتح الهمزة وكسرها ، والميم مضمة ، أصله : أيمن الله ، وهو اسم وضع للقسم ، ثم حذفت منه النون تخفيفاً ، وألفه ألف وصل مفتوحة ، ولم يجيء كذلك غيرها ، وهو مرفوع بالابداء وخبره محذوف ؛ أي : قسمي ، وفيها لغات جمع النّووي منها في «تهذيبه» سبع عشرة ، وبلغ بها غيره عشرين ، قاله في «الفتح» .

(لقد أقلع) : في البناء للمفعول ؛ أي : كف (عنها ، وإنه ليختيل إلينا أنها أشد ملأ) : بكسر الميم وسكون اللام بعدها همزة ، ثم تاء تأنيث .

وقال الكرماني : بفتح الميم وكسرها ؛ أي : امتلاء ، وفي رواية البيهقي : (أملأ) .

(حين ابتدأ فيها)، والمراد: أنهم يظنون أن ما بقي فيها من الماء أكثر مما كان أولاً، وهذا من عظيم آياته، وباهر دلائل نبوته، حيث توضؤوا وشربوا وسقوا، واغسل الجنب، بل في رواية سلم بن زرير أنهم ملؤوا كل قربة كانت معهم من العزالي، وبقيت المزاداتان مملوءتين، بل تخيل الصحابة أن ماءها أكثر مما كان أولاً.

(قال النبي ﷺ: اجمعوا لها)، طمعاً في إسلامها، أو تطبيباً لخاطرها في مقابلة حبسها في ذلك الوقت عن المسير إلى قومها، وما نالها من مخافتها أخذَ مائتها، لا أنه عوض عمَا أخذَ من مائتها، كما يشير إليه قوله ﷺ فيما يأتي: «ولكن الله هو الذي سقانا».

وقال الحافظ: فيه [جواز الأخذ للمحتاج برضاء المطلوب منه، أو بغير رضاه إن تعين].

وفي^[١] جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات والإباحات من غير لفظ من المعطي والأخذ.

(فجمعوا لها من بين)، وفي رواية: (ما بين)، وفي أخرى: (فجمعوا لها بين) (عجبة)؛ من أجود التمر بالمدينة، (ودقيقة وسوقة)، بفتح أولهما مكبّرين، وفي رواية كريمة: بضمهما مصغرين مثقلين.

(حتى جمعوا لها طعاماً)، زاد أحمد: (كثيراً)، وفيه إطلاق لفظ الطعام على غير الحنطة والذرة خلافاً لمن أبي ذلك، ويحتمل أن يكون غير ما ذُكر من العجوة، وغيرها قاله في «الفتح».

(١) ما بين معقوفتين ليس في «ن».

(فجعلوه)؛ أي: الذي جمعوه، وفي رواية: (يجعلوها)؛ أي: الأنواع المذكورة، (في ثوب، وحملوها) - أي: المرأة - (على بعيرها، ووضعوا الثوب) بما فيه^(١). (بين يديها)؛ أي: قدَّامَها على بعيرها.

(قال لها) رسول الله ﷺ - وفي رواية: (قالوا لها)؛ أي: الصحابة بأمره ﷺ - : (تعلمين)، بفتح المثناة الفوقيَّة وسكون العين وتحقيق اللام كما في «اليونينية» مصححاً عليه، وضبطة القَسْطَلَانِي كذلك وفسره بـ: اعْلَمَي .

وضبطة الحافظ، وتبعه السيوطي بفتح أوله وثانيه وتشديد اللام، وقالا: أي: اعْلَمَي .

وتعقبه العيني فقال: لا حاجة إلى هذا التضييف^(٢)، وإنما هو مفرد مخاطب مؤنث من باب: عَلِمَ يَعْلَمُ ، انتهى .

وأقول: تفسير الحافظ بقوله: (اعْلَمَي)؛ يقتضي أنه تعلَّم بلفظ الأمر الذي هو من أفعال القلوب، وحيثَّدَ يتعين حذف النون منه، كقوله ﷺ: «تعلَّموا أن ربكم ليس بأعور»؛ لأنَّه أمر، وحيث ثبتت النون فضبْطُه بالتحقيق كما في «اليونينية» والقَسْطَلَانِي أصوبُ، لكن تفسير القَسْطَلَانِي له بـ: (اعْلَمَي) فيه نظر، إلا أن يكون مراده أن معناه: اعْلَمَي .

(١) «بما فيه» ليس في «و».

(٢) كذا في «ن»، و«و»، وفي «عمدة القاري» (٤ / ٣١): «التعسف»، ولعله الصواب.

(ما رَزِّقْنَا)، بفتح الراء وكسر الزاي، ويجوز فتحها وبعدها همزة ساكنة؛ أي: ما نقصنا (من مائك شيئاً، ولكن الله هو الذي أسكنانا)، وفي رواية: (سكنانا).

قال في «الفتح»: وظاهره أن جميع ما أخذوه من الماء مما زاده الله تعالى وأوجده، وإن لم يختلط فيه شيء من مائتها في الحقيقة، وإن كان في الظاهر مختلطًا، وهذا أبدع وأغرب في المعجزة، ويحتمل أن يكون المراد: ما نقصنا من مقدار مائك شيئاً، قاله في «الفتح».

واستدل به على جواز استعمال أواني المشركين ما لم يُتيقن
نجاستها.

(فأتت أهلها وقد احتبسوا عنهم، قالوا)، وفي رواية: (فقالوا)، وفي أخرى: (فقالوا لها): (ما حبسك يا فلانة؟ قالت: العجب)؛ أي: حبسني العجب.

(القيني رجلان فذهبا بي إلى هذا الذي)، ولأبي ذر: (إلى هذا الرجل الذي): (يقال له الصابيءُ، ففعل كذا وكذا، فوالله إنه لأسحر الناس مِنْ) - بكسر الميم - (بين هذه وهذه).

قال البرموي، وتبعه القسطلاني: (من بين) بيانية، وإلا فكان المناسب (في) بدل (من) على أن حروف الجر قد تتعارض، وفيه نظر فتأمله.

(وقالت)؛ أي: أشارت (بأصبعيها الوسطى والسبابة)؛ لأنها يشار بها عند المخاصمة والسب، ويقال لها أيضاً: المُسْبَّحة؛ لأنه يشار بها إلى التوحيد والتنزيه.

(فرفعتهما إلى السماء، تعني) - أي: المرأة - (السماء والأرض)، أو إنه لرسول الله حقاً، ت يريد أنه أسرح الناس بين السماء والأرض، أو أنه رسول الله، وهذا منها ليس بإيمان للشك، لكنها أخذت في النظر، فأعقبها الحق، فآمنت بعد ذلك.

(فكان المسلمون بعد ذلك)، ولالأصيلي: بحذف لفظ (ذلك)، و(بعد) بضمها لقطعها عن الإضافة.

(يغرون)، بضم الياء من (أغار)؛ أي: دفع الخيل في الحرب. قال القسطلاني: ويجوز فتحها من (غار)، وهي قليلة. (على من حولها من المشركين، ولا يصيرون الصرم الذي هي منه)، بكسر الصاد المهملة وسكون الراء: الأبيات المجتمعة من الناس، وقيل: النَّفَرُ ينزلون بأهليهم على الماء، وإنما لم يغروا عليهم وهم كفراً؛ للطمع في إسلامهم بسببيها، أو لرعايتها ذمامها.

(فقالت يوماً لقومها: ما أرى هؤلاء القوم يدعونكم)؛ أي: يتركونكم من الإغارة (عمداً).

قال الحافظ: هذه رواية الأكثر؛ أي: إسقاط (أنَّ) بعد (أرى)، قال ابن مالك: (ما) موصولة، و(أرى) بفتح الهمزة بمعنى: أعلم، والمعنى: الذي أعتقد أن هؤلاء يتركونهم عمداً، لا غفلة ولا نسياناً، بل مراعاةً لما سبق بيني وبينهم، وهذه هي الغاية في مراعاة الصحبة اليسيرة، فكان هذا القول سبباً لرغبتهم في الإسلام، وفي رواية أبي ذر: (ما أرى أن هؤلاء القوم)، انتهى.

قال في «المصابيح»: و(أَنَّ) بفتح الهمزة، ولا بن عساكر (ما أُرِى)
بضم الهمزة؛ أي: أظن، وفي رواية الأصيلي وغيره: (ما أدرى أن
هؤلاء القوم).

قال القاضي: هو بفتح الهمزة من (أَنَّ) وتشديد النون، وقال:
قيل: (أَنَّ) هنا بمعنى لعلٌّ، وقد قيل ذلك في قوله تعالى: ﴿وَمَا
يُشَعِّرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]، ثم قال: وقد تكون (أَنَّ)
عندى هنا على وجهها، وتكون في موضع المفعول بـ (أدرى) انتهى؛
أي: فالمعنى عنده: ما أدرى تَرَكَ هؤلاء إِيَّاكُمْ عَمَدًا لِمَاذَا هُوَ؟ وعليه
فـ (ما) نافية، وعند ابن مالك أنها موصولة كرواية (ما أُرِى).

وقال أبو البقاء: الجيد أن تكون (إن هؤلاء) بالكسر على
الاستئناف والإهمال، ولا تفتح على إعمال (أدرى) فيه؛ لأنها قد
علمت بطريق الظاهر، والمعنى: ما أدرى أن المسلمين تركوا الإغارة
عليكم عمدًا مع القدرة، ويكون مفعول (ما أدرى) محذوفاً؛ أي:
ما أدرى لماذا تمتنعون من الإسلام ونحوه؟ انتهى.
وترى بذلك ترغيبهم في الإسلام وعليه فـ (ما) نافية أيضاً.

(فهل لكم في الإسلام، فأطاعوها، فدخلوا في الإسلام)، قال
في «الفتح»: ومحض القصة أن المسلمين صاروا يراغعون قومها على
سبيل الاستئلاف لهم، حتى كان ذلك سبباً لإسلامهم، وبهذا يحصل
الجواب عن الإشكال الذي ذكره بعضهم، وهو أن الاستيلاء على
الكافر بمجرده يوجب رِقَّ النساء والصبيان، فيقتضي ذلك رِقَّ المرأة

بالاستيلاء عليها، فكيف وقع إطلاقها وتزويدها؟ فنقول: أطلقت لمصلحة الاستئلاف الذي جر دخول قومها أجمعين في الإسلام. قال: ويحتمل أنها كان لها أمان قبل ذلك، أو كانت من قوم لهم عهد.

وفي هذا الحديث والقصة من الفوائد غير ما مر: مشروعية تيمم الجنب، وسيأتي في الباب الذي بعده.

وفيها جواز الاجتهاد بحضور النبي ﷺ؛ لأن سياق القصة يدل على أن التيمم كان معلوماً عندهم، لكنه في الآية صريح في الحدث الأصغر، بناءً على أن المراد باللامسة ما دون الجماع، وأما الحدث الأكبر فليست صريحة فيه فكأنه كان يعتقد أن الجنب لا يتيمم فعمل بذلك مع قدرته على أن يسأل النبي ﷺ عن هذا الحكم.

قال الحافظ: ويحتمل أنه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلاً، فكان حكمه حكم فاقد الطّهورين، قال: ويؤخذ من هذه القصة أن على العالم إذا رأى فعلاً مجملأً أن يسأل فاعله عن الحال؛ ليوضح له وجہ الصواب.

وفيه: التحرير على الصلاة في الجمعة، وأن ترك الصلاة بحضور المصليين معيّب على فاعله بغير عذر.

وفيه: حسن الملاحظة، والرفق في الإنكار، قال: وقد استدل بها على تقديم مصلحة شرب الآدمي والحيوان على غيره، كمصلحة الطهارة بالماء؛ لتأخير المحتاج إليها عمن سقى واستقى، لا يقال قد

وَقَعَ فِي رِوَايَةِ سَلْمَ بْنِ زَرِيرٍ: (غَيْرُ أَنَا لَمْ نُسْقِ بَعِيرًا)، لَأَنَّا نَقُولُ: هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى أَنَّ الْإِبَلَ لَمْ تَكُنْ مَحْتَاجًا إِذْ ذَاكَ إِلَى السُّقْيِ، فَيُحَمَّلُ قَوْلَهُ (فَسَقِي) عَلَى غَيْرِهَا.

وَعَلَى جَوَازِ أَخْذِ أَمْوَالِ النَّاسِ عِنْدِ الْفُرْسَةِ بِشَمْنٍ إِنْ كَانَ لَهُ ثَمَنُ،
قَالَ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَأَنَّهُ بَنَاهُ عَلَى أَنَّ الْمَاءَ كَانَ مَمْلُوكًا لِلنِّسَاءِ، وَأَنَّهَا كَانَتْ
مَعْصُومَةً النَّفْسِ وَالْمَالِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى ثَبَوْبَ ذَلِكَ، وَإِنْ مَا قَدَمَنَاهُ
إِحْتِمَالًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ: بِشَمْنٍ، فَكَانَهُ أَخْذُهُ مِنْ إِعْطَائِهَا مَا ذُكِرَ، وَلَيْسَ
بِمُسْتَقِيمٍ؛ لِأَنَّ الْعُطْيَةَ الْمُذَكُورَةُ مُتَقْوَمَةٌ، وَالْمَاءُ مِثْلٌ، وَضَمَانُ الْمِثْلِيِّ
إِنَّمَا يَكُونُ بِالْمِثْلِ، أَقُولُ: وَالْأَوَّلُ الْجَوابُ بِأَنَّ إِعْطَاءَهَا كَانَ لِلتَّأْلِيفِ
وَرِجَاءِ إِسْلَامِ قَوْمِهَا، لَا عَوْضًا كَمَا مَرَّ، قَالَ: وَيَنْعَكِسُ مَا قَالَهُ مِنْ جَهَةِ
أُخْرَى، وَهُوَ أَنَّ الْمَأْخُوذَ مِنْ فَضْلِ الْمَاءِ لِلضُّرُورَةِ لَا يَجُبُ الْعِوْضُ عَنْهُ.
وَفِيهِ أَنَّ ذَاكَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي الْمَاءِ الْمَبَاحِ وَهَذَا قَدْ مَلَكَتْهُ الْمَرْأَةُ
بِالْحِيَازَةِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ - هُوَ ابْنُ الْمُنَيَّرِ -: وَفِيهِ جَوَازِ طَعَامِ الْمَخَارَجَةِ؛
لِأَنَّهُمْ تَخَارِجُوا فِي عَوْضِ الْمَاءِ، قَالَ: وَهُوَ مَبْنِيٌ عَلَى مَا تَقْدِمُ.
وَفِيهِ: أَنَّ الْخَوارِقَ لَا تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ، أَلَا تَرَى كَيْفَ
انْخَرَقَتِ الْعَادَةُ فِي تَكْثِيرِ ذَلِكَ الْمَاءِ، وَلَمْ يَخْرُجْ ذَلِكَ الْمَأْخُوذُ مِنْهُ عَنْ
مَلْكِهَا، وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَا رَزَّئْنَا مِنْ مَائِكَ شَيْئًا»،
وَإِعْطَاؤُهَا مَا جَمَعَوْهُ كَانَ تَطْبِيًّا لِخَاطِرِهَا، أَوْ لِغَيْرِ ذَلِكَ كَمَا مَرَّ.
وَفِيهِ: جَوَازُ التَّأْكِيدِ بِالْيَمِينِ وَإِنْ لَمْ تَعْتَنِ، وَثَبَّتَ هَذَا فِي رِوَايَةِ

المستملي وحده زيادة قوله: (وقال أبو عبدالله: صَبَا) خرج من دين إلى غيره، وقال أبو العالية: الصابئون فرقة من أهل الكتاب يقرؤون «الزبور» وأورده هنا ليبين الفرق بين الصابيء المراد في هذا الحديث والصابيء المنسوب للطائفة المذكورة، وأثر أبي العالية وصله ابن أبي حاتم من طريق الريبع بن أنس عنه، وقال غيره: هم منسوبون إلى صابيء بن مُتْوَشَّلْخَ عم نوح عليه الصلاة والسلام، وروى ابن مَرْدَوِيَه بإسناد حسن عن ابن عباس قال: الصابئون ليس لهم كتاب، انتهى.

قال الحافظ: ووقع في نسخة الصَّغَانِي: صَبَا فلان: اطلع، وأصباً؛ أي: كذلك، قال: ووقع في نسخته أيضاً: أَصْبَ: أَمَيلُ، وهذا يأتي في (تفسير سورة يوسف) إن شاء الله تعالى، انتهى.

* * *

٧ - بَابٌ

إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نَفْسِهِ الْمَرَضَ

أَوِ الْمَوْتَ أَوْ خَافَ الْعَطْشَ تَيَمَّمَ

وَيُذَكَّرُ: أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ أَجْنَبَ فِي لَيْلَةٍ بِارِدَةٍ فَتَيَمَّمَ وَنَلَّا: «وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ يَكْتُمُ رَحْمَنًا» [النساء: ٢٩]، فَذَكَرَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَلَمْ يُعَنِّفْ.

(باب) بالتنوين: (إذا خاف الجنب على نفسه المرض)، لا فرق فيه بين ما يخاف منه التلف، وبين ما يخاف زياذه، على ما هو مقرر في الفقه؛ لعموم قوله تعالى: «وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى» [المائدة: ٦]، وقد روي عن مالك: لا يتيم إلا لما يخاف منه التلف، وقال الحسن: لا يُستباح التيمم بالمرض أصلًا.

(أو خاف الموت) من استعماله الماء، (أو خاف العطش) لحيوان محترم، ولو في المستقبل.

(تيمم) مع وجود الماء، وفي رواية: (يتيمم) بصيغة المضارع. قال الحافظ: مراده إلهاق خوف المرض المختلف فيه بخوف العطش المتفق عليه.

(ويذكر أن عمرو بن العاص) بن وائل، القرشي السهمي، وكنيته:

أبو عبدالله، ويقال: أبو محمد، الصحابي الجليل، أسلم في صفر سنة ثمان قبل الفتح، ويقال: إن عمراً وعثمان بن طلحة وخالد بن الوليد أسلموا عند النجاشي، وقدموا المدينة أول يوم من صفر سنة ثمان قبل الفتح بستة أشهر، ويقال: أسلم عام خيبر أول سنة سبع، وكان لا يرفع طرفه إلى رسول الله ﷺ حياءً منه، وأمره رسول الله ﷺ في غزوة ذات السلاسل على جيشهم ثلاثة، ثم أمره بجيشه من المهاجرين؛ فيهم أبو بكر وعمر، وأميرهم أبو عبيدة بن الجراح، وقال لأبي عبيدة: لا تختلفوا، واستعمله رسول الله ﷺ على عُمان، فقبض النبي ﷺ وهو عليها، وكان أحد أمراء الأجناد في فتوح الشام، وافتتح مصر في عهد عمر بن الخطاب، وعمل عليها له إلى أن مات عمر، وعمل لعثمان أربع سنين ثم عزله، فكان بفلسطين، وكان يأتي المدينة أحياناً، ثم عمل عليها زمن معاوية منذ غلب عليها معاوية إلى أن مات عمرو، وعن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: «ابنا العاص مؤمنان عمرو وهشام»، وعن ابن أبي مُلِيَّة قال: قال طلحة: لا أحدثكم عن رسول الله ﷺ بشيء إلا أنني سمعته يقول: «عمرو بن العاص من صالح قريش»، وسمعته يقول: «نعم أهل البيت أبو عبدالله، وأم عبدالله، وعبد الله»، وعن الشعبي عن قبيصة بن جابر قال: صحبت عمرو بن العاص، فما رأيت رجلاً أبينَ، أو قال: أنسع رأياً ولا أكرم جليساً، ولا أشبه سريرة بعلانية منه، وكان عمرٌ رض إذا رأى الرجل يتلجلج في كلامه قال: خالق هذا وخالق عمرو بن العاص واحد، يعني: أنه سبحانه خالق الأضداد.

قال ابن عبد البر: وكان عمرو من فرسان قريش، وأبطالهم في الجاهلية، ومن دهاء العرب، مذكوراً بذلك فيهم، وكان شاعراً حسن الشعر، حُفظ عنه فيه الكثير في مشاهد شتى، وخلف أموالاً عظيمة، وخلقها كثيراً من العبيد؛ لأنَّه ولَي الديار المصرية سنواتٍ كثيرة، ومناقبه وفضائله كثيرة جداً، وقد استوفاها ابن عساكر، والذهبي في «تاريخيهما»، ويذكر عنه أنه قال: إنِّي لأُذكِّر الليلة التي ولَد فيها عمر ابن الخطاب.

قال الذهبي: وهذا يدل على أنه أَسْنُّ من عمر بقليل، فهو أصغر من النبي ﷺ، وأَسْنُّ من عمره، فلعل بينهما نحواً من خمس سنين، انتهى.

مات بمصر، ودُفِن بها، وكانت وفاته ليلة عيد الفطر سنة ثلاثة وأربعين، وقيل: ثنتين، وقيل: ثمان، وقيل: إحدى وخمسين، والأول أصحُّ، وصلى عليه ابنه عبدالله، وكان عمره سبعين سنة، وقيل: تسعًا وتسعين، وقيل: غير ذلك أيضاً، ولما حضرته الوفاة قال: اللهم إنك أمرتني فلم أَتُمْ، ونهيتكني فلم أنزجر، ولست قوياً فأنتصر، ولا بريئاً فأعذر، ولا مستكبراً بل مستغراً، لا إله إلا أنت، فلم يزل يرددها حتى توفي، وفي وفاته حديث ملِحٍ في «مسلم» في (كتاب الإيمان).

قال النَّوْوي في «تهذيبه»: وأما حديث عقبة بن عامر: أنَّ النبي ﷺ قال: «أَسْلَمَ النَّاسُ وَآمَنَ عُمَرُ بْنُ الْعَاصِ» فضعيف، رواه الترمذى من روایة ابن لهيعة.

روى له الجماعة .

وقال النّووي أيضًا: والجمهور على كتابة العاص بالياء؛ وهو الفصيح عند أهل العربية، ويقع في كثير من كتب الحديث والفقه، أو أكثرها بحذف الياء وهي لغة، وقد قرئ في السبع «الداعي» و«المتعالي» بإثبات الياء وحذفها، انتهى .

(أجنب في ليلة باردة فتيم وتلا) قوله تعالى: ﴿وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُم﴾؛ أي: بإلقائهما إلى التهلكة، (﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾)، ذكره - بالبناء للمفعول - (للنبي)، وفي رواية الأصيلي: (فذكر ذلك للنبي) بزيادة (ذلك)^(١)، وبناء (ذكر) للفاعل وفاعله (عمرو).

(عَلَيْهِ السَّلَامُ)، فلم يعنّف)، حذف المفعول للعلم به؛ أي: لم يلُم رسول الله ﷺ عمراً، وفي رواية الكشميّهني: (فلم يعنّفه) بزيادة هاء الضمير، فكان ذلك تقريراً دالاً على الجواز .

وفيه، حجة لتيّم الجنُب، وهذا التعليق وصله أبو داود والحاكم عن عمرو بن العاص، قال: احتلمت في ليلة باردة في غزوة ذات السلاسل، فأشفقت أن أغسل فأهلك، فتيممت، ثم صليت بأصحابي الصبح، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فقال: «يا عمرو! صليت بأصحابك وأنت جُنْب» فأخبرته بالذي منعني من الاغتسال، وقلت: إني سمعت الله يقول: ﴿وَلَا نَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]

(١) «بزيادة ذلك» ليس في «و».

فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً، وإن ساده قوي لكنه علّقه بصيغة التمريض لكونه اختصره، وقد أورهم ظاهر سياق المصنف أن عمرو بن العاص تلا الآية لأصحابه وهو جنُب، وليس كذلك، وإنما تلاها بعد أن رجع إلى النبي ﷺ كما دل عليه سياق أبي داود المذكور، ووجه استدلاله بالآية ظاهر من رواية أخرى لأبي داود، ففيها: (فغسل مغابنه وتوضأ)، ولم يقل: وتيَّم، وقال فيها: لو اغسلت متُّ، وفي أخرى له: (فتيم)، وقال البيهقي: يمكن الجمع بأنه توضأ ثم تيم عن الباقي. وقال النووي: هو متعين، وفي هذا الحديث: جواز التيم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك، سواء أكان لبرد أم لغيره، وجواز إماماة المتيم بالمتوضئين، وجواز الاجتهاد في زمن النبي ﷺ.

* * *

٣٤٥ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ حَالِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - هُوَ غُنْدَرُ -، عَنْ شُعبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ قَالَ: قَالَ أَبُو مُوسَى لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: إِذَا لَمْ يَجِدِ الْمَاءَ لَا يُصَلِّي، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رَخَّصْتُ لَهُمْ فِي هَذَا، كَانَ إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمُ الْبَرْدَ قَالَ: هَكَذَا - يَعْنِي تَيَّمَّمَ وَصَلَّى - قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ قَوْلَ عَمَارٍ لِعُمَرَ؟ قَالَ: إِنِّي لَمْ أَرَ عُمَرَ قَبْلَ بِقَوْلِ عَمَارٍ.

وبالسند قال:

(حدثنا بشر بن خالد): العسكري الفرائضي (قال: حدثنا محمد)، زاد في رواية: (هو غندر)، (عن شعبة)، وفي رواية: (حدثنا

شعبة)، (عن سليمان)، هو الأعمش، (عن أبي وائل)، هو شقيق بن سَلْمَةَ، (قال: قال أبو موسى) عبد الله بن قيس الأشعري (العبدالله بن مسعود: إذا لم تجد الماء لا تصلي؟).

قال الحافظ: كذا في روايتنا بتاء الخطاب؛ أي: في (تجد) و(تصلي). قال: ويعيده رواية الإماماعيلي من هذا الوجه، ولفظه: (فقال عبدالله: نعم، إن لم أجده الماء شهراً لا أصلح)، وفي رواية كريمة: بالياء التحتانية في الفعلين؛ أي: إذا لم يجد الجنب الماء لا يصلح.

(قال عبدالله) زاد ابن عساكر: نعم؛ أي: لا يصلح -: (لو رخصت) أنا (لهم في هذا)؛ أي: في التيمم للجنب، (كان إذا وجد أحدهم)، قال الحافظ: كذا للأكثر، وللحَمُوِي^(١): (أحدكم).

(البرد قال هكذا)، فيه إطلاق القول على الفعل؛ (يعني: تيمّم وصلح)، هو تفسير لقوله: (هكذا).

قال في «الفتح»: والظاهر أنه مقصُول أبي موسى.

قال الكَرْمَاني: فإن قلت: ما وجہ الملازمة بين الرُّخصة في تيمّم الجنب، وتيمّم المتبرّد حتى صح أن يقال: (لو رخصت...). إلخ، قلت: الجهة الجامعة بينهما اشتراكُهما في عدم القدرة على استعمال الماء؛ لأن عدمهما إما بفقدِه، وإما بتعذر استعماله.

(١) في «و» و«ن»: «وللجمهور» بدل «وللحَمُوِي»، والتصويب من «فتح الباري» (٤٥٥ / ١).

(قال)؛ أي - أبو موسى - (قلت : فأين قول عمار لعمر؟) هكذا وقع في رواية شعبة مختصرأ، وبيانه في رواية حفص وأبي معاوية الآيتين، وهو في روية أبي معاوية أتمُ.

(قال: إني لم أر عمر قَنِع بقول عمار)، وسيأتي الكلام على ذلك، وعلى سبب كون عمر لم يقنع بقول عمار في هذا الباب الآتي.

* * *

٣٤٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبْيَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ قَالَ: سَمِعْتُ شَقِيقَ بْنَ سَلَمَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبْيَ مُوسَى، فَقَالَ لَهُ أَبْوَ مُوسَى: أَرَأَيْتَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِذَا أَجْنَبَ فَلَمْ يَجِدْ مَاءً كَيْفَ يَصْنَعُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا يُصْلِي حَتَّى يَجِدَ الْمَاءَ، فَقَالَ أَبْوَ مُوسَى: فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِقَوْلِ عَمَّارٍ حِينَ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «كَانَ يَكْفِيكَ»؟ قَالَ: أَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِذَلِكَ، فَقَالَ أَبْوَ مُوسَى: فَدَعْنَا مِنْ قَوْلِ عَمَّارٍ، كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَذِهِ الْآيَةِ؟ فَمَا دَرَى عَبْدُ اللَّهِ مَا يَقُولُ، فَقَالَ: إِنَّا لَوْ رَخَّصْنَا لَهُمْ فِي هَذَا لَا وُشِكَ إِذَا بَرَدَ عَلَى أَحَدِهِمُ الْمَاءَ أَنْ يَدْعُهُ وَيَتَمَّمَ، فَقُلْتُ لِشَقِيقٍ: فَإِنَّمَا كَرِهَ عَبْدُ اللَّهِ لِهَذَا، قَالَ: نَعَمْ.

وبالسند قال :

(حدثنا عمر بن حفص)، أي: ابن غيث، (قال: حدثنا أبي) حفص (حدثنا الأعمش) - وفي رواية: (عن الأعمش) -

(قال: سمعت شقيق بن سلامة)، هو أبو وائل السابق، وأفادت رواية حفص التصريح بسماع الأعمش من شقيق .

(قال: كنت عند عبدالله) ابن مسعود (وأبي موسى) الأشعري رض،
(فقال له أبو موسى: أرأيت)؛ أي: أخبرني (يا أبا عبد الرحمن) - هي
كنية ابن مسعود - (إذا أجب) الرجل (فلم يجد ماء، كيف يصنع؟)
وفي رواية: (إذا أجبت فلم تجد ماء كيف تصنع؟) ببناء الخطاب في
الثلاثة .

(قال عبدالله: لا يصلني)؛ أي: الرجل، (حتى)؛ أي: إلى أن
(يجد الماء)، وفي رواية: ببناء الخطاب في (تصلبي) و(تجد)، وفي
آخر بإسقاط لفظ (الماء) .

(قال أبو موسى: فكيف تصنع بقول عمار حين قال له النبي صل
كان يكفيك؟)؛ أي: مسح الوجه والكفين، فاختصره في هذه،
وسيأتي مطولاً في الباب الذي بعده .

(قال) ابن مسعود: (ألم تر عمر لم يقنع بذلك منه)؛ أي: من
عمار، وسقط لفظ: (منه) في رواية .

(قال أبو موسى) لابن مسعود: (فدعنا)؛ أي: اتركنا (من قول
عمار)، واقطع النظر عنه، (كيف تصنع بهذه الآية) المصرح بها في
الباب الآتي؟ وهي قوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا﴾ [المائدة: ٦]،
ففيه الانتقال من دليل إلى دليل أوضح منه، ومما فيه الاختلاف إلى

ما فيه الاتفاق تعجيلاً لقطع الخصم وإفحامه.

(فما درى^(١) عبدالله) بن مسعود (ما يقول) في توجيه الآية على وفق قوله.

قال الخطابي وغيره: فيه دليل على أن عبدالله كان يرى أن المراد باللامسة الجماع؛ فلهذا لم يدفع دليل أبي موسى؛ أي: بل قال له: (لو رخص لهم . . .) إلخ، وإنما كان يقول له: المراد من الملامسة التقاء البشرتين بلا جماع، وجعل التيمم بدلاً من الوضوء لا يستلزم جعله بدلاً من الغسل، انتهى. وبه يندفع قول الكرماني، وتبعه غيره.

ولعل مجلس المنازرة ما كان يتضيّي تطويلها، وإنما فكان عبدالله أن يقول: المراد من الآية التقاء البشرتين . . . إلخ، وسيأتي في الباب بعده كلام الخطابي، وجواب الكرماني عنه بمثل ما قاله هنا، وقول الحافظ: أنه لا عذر لابن مسعود في عدم قبول قول عمار بخلاف عمر؛ فإنه معدور لكونه كان مع عمار ولم يتذكر الواقع.

(فقال) - أي: ابن مسعود -: (إنا لو رخصنا لهم بهذا لأوشك)، بفتح الهمزة؛ أي: قرب وأسرع. (إذا برد): ضبطه في «اليونينية» هنا، وفي الباب الآتي بفتح الراء وضمها.

وقال في «الفتح»: بفتح الراء على المشهور، وحكى الجوهري ضمها.

(١) في «ن»: «روى»، وفي «و»: «دون»، والمثبت من «صحيحة البخاري» (٣٣٩).

(على أحدهم الماء أن يدعه ويتيمم)، تقدم وجه الملازمة في الحديث قبله، قال الأعمش: (فقلت لشقيق) أبي وائل: (فإنما كره عبد الله) بن مسعود التيمم للجنب (لهذا)؛ أي: لأجل احتمال أن يتمم للبرد، (قال) - وفي رواية: «فقال» -: (نعم)؛ أي: كرهه لذلك. وفي الحديث: جواز التيمم للجنب، بخلاف ما نُقل عن عمر وابن مسعود.

وفيه: إشارة إلى ثبوت حجة أبي موسى؛ لقوله: (فما درى عبد الله كيف يقول؟) قاله في «الفتح».

* * *

٨ - بَابُ

التَّيْمُ ضَرْبَةٌ

(باب التيم ضربة)، قال في «الفتح»: رواية الأكثر بتنوين (باب) قوله: «التيم ضربة» بالرفع؛ لأنَّه مبتدأ، وخبر وفي رواية الكشميَّة: بغير تنوين؛ أي: بإضافة (باب) إلى (التيم) و(ضربة) بالنصب؛ أي: على الحال، انتهى.

قال في «المصابيح»: فإن قلت: هذا ليس من الصور الثلاث التي يقع فيها الحال من المضاف إليه، قلت: بل هو منها، وذلك لأنَّ المعنى: باب شرح التيم، فالتيَّم بحسب الأصل مضاف إلى ما يصلح عمله في الحال، فهو من الصور الثلاث، انتهى.

٣٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَامٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِيهِ مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ، فَقَالَ لَهُ أَبُو مُوسَى: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَجْنَبَ، فَلَمْ يَجِدِ المَاءَ شَهْرًا، أَمَا كَانَ يَتَيَّمِّمُ وَيُصَلِّي، فَكَيْفَ تَصْنَعُونَ بِهَذِهِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَائِدَةِ ﴿فَلَمْ يَجِدُوا مَاءً فَتَيَّمُوا صَعِيدًا طِيبًا﴾ [المائدة: ٦]؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ رُخْضَنَ لَهُمْ فِي هَذَا لَأُوْشَكُوُا إِذَا بَرَدَ عَلَيْهِمُ الْمَاءُ أَنْ يَتَيَّمِّمُوا

الصَّعِيدَ، قُلْتُ: وَإِنَّمَا كَرِهْتُمْ هَذَا لِذَا، قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ أَبُو مُوسَىٰ: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: بَعْثَيِّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ فَأَجْبَنْتُ، فَلَمْ أَجِدِ الْمَاءَ، فَتَمَرَّغْتُ فِي الصَّعِيدِ كَمَا تَمَرَّغُ الدَّاهِهُ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَذَا، فَضَرَبَ بِكَفِهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا ظَهَرَ كَفُهُ بِشِمَالِهِ، أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَفَلَمْ تَرَ عُمَرَ لَمْ يَقْنَعْ بِقَوْلِ عَمَّارٍ.

وَزَادَ يَعْلَى عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ: كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ وَأَبِي مُوسَىٰ، فَقَالَ أَبُو مُوسَىٰ: أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَ عَمَّارٍ لِعُمَرَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْثَيِّنِي أَنَا وَأَنْتَ فَأَجْبَنْتُ فَتَمَرَّغْتُ بِالصَّعِيدِ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَذَا، وَمَسَحَ وَجْهَهُ وَكَفِيهِ وَاحِدَةً.

وبالسند قال :

(حدثنا محمد بن سلام) : وفي «اليونينية» علامة السقوط على (ابن سلام) للأصيلي ، وفي «الفتح»: ولالأصيلي (محمد هو ابن سلام). (قال: أخبرنا) - وفي رواية: (حدثنا) - (أبو معاوية) محمد بن خازم ، بالمعجمة وبالزاي ، الضريرو ، (عن الأعمش) سليمان بن مهران ، (عن شقيق) أبي وائل (قال: كنت جالساً مع عبدالله بن مسعود (أبي موسى الأشعري) ﷺ ، (فقال له أبو موسى: لو أن رجلاً أجنب فلم يجد الماء شهراً، أما كان يتيم ويصلبي).

قال الحافظ : كذا لكريمة والأصيلي : (أما) بزيادة همزة ، ولغيرهما
ما كان بدون همز .

قال الكرماني : الهمزة إما مقحمة ؛ فوجودها كعدمها^(١) ، أو
للتقرير المخرج عن معنى الاستفهام ، الذي هو المانع من وقوعه جزاء
الشرط ، وما نافية على أصلها ، وعليهما : فهو جواب (لو) ، لكن
بتقدير القول قبل (لو) ؛ أي : تقولون لو أن رجلاً ... إلخ .

(كيف تصنعون بهذه الآية) مع قولكم : (لا يتيمم) ، أو
الاستفهام باقي بتقدير قوله قبله هو جواب (لو [أن رجلاً أجنبي]) ، يقال
في حقه : أما كان يتيمم ؟ قال : ويحمل أن يكون جواب^(٢) (لو) على
هذا : كيف تصنعون ؟ انتهى .

(في سورة المائدة) ، وفي «الفتح» ما يقتضي أن روایة الأكثر
(كيف تصنعون في سورة المائدة ؟) ، قوله : (بهذه الآية) روایة
الكُشْمِينِي ، وأن روایة الأصيلي : (كيف تصنعون بهذه في سورة
المائدة) ، ولمسلم : (كيف يصنع بالصلاحة ؟) .

قال عبدالله : لا يتيمم ، وإن لم يجد الماء شهراً ، ولا بي داود
نحوه قال : فقال أبو موسى : (كيف تصنعون بهذه الآية) ، **﴿فَلَمْ**
يَمْرُدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً أَطْبَيْبَا﴾ ، وهذا بيان للمراد من الآية ، وفي روایة
الأصيلي : (فإن لم تجدوا ماء) وهو مغایر للتلاوة .

(١) «فوجودها كعدمها» ليس في «و» .

(٢) ما بين معاكوفتين ليس في «ن» .

قال الحافظ : وقيل إنه كذلك في رواية أبي ذر، ثم أصلحها على وفق الآية، وإنما عين سورة المائدة لكونها أظهرَ في مشروعية تيمم الجنب من آية النساء؛ لتقدير حكم الوضوء في المائدة، ولأنها آخر السور نزولاً.

(فقال عبدالله) بن مسعود : (لو رخص لهم في هذا لاوشكوا)، بفتح الهمزة؛ أي : لأسرعوا (إذا برد) - بفتح الراء وضمها كما مر - (عليهم الماء أن يتيمموا)؛ أي : يقصدوا (الصعيد)، قلت : وإنما - وفي رواية : (فإنما) - (كرهتم هذا)؛ أي : تيمم الجنب، (لذا)؛ أي : لأجل تيمم صاحب البرد، (قال : نعم).

قال الحافظ : وقائل ذلك هو شقيق، قاله الكرماني؛ أي : وتبعه البرماوي، وليس كما قال، بل هو الأعمش، والمقول له شقيق كما صرح بذلك في رواية حفص السابقة.

(فقال أبو موسى : ألم تسمع قول عمار لعمر) بن الخطاب رضي الله عنه؟
قال الحافظ : ظاهره أنَّ ذِكرَ أبي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجاجه بالآية، وفي رواية^(١) حفص أرجح؛ لأن فيها زيادةً تدل على ضبط ذلك، وهي قوله : (فدعنا من قول عمار، كيف تصنع بهذه الآية؟) انتهى.

(بعثني رسول الله ﷺ في حاجة)؛ أي : وكان ذلك في سرية،

(١) في «و» : «بحديث عمار قال : ورواية» بدل «بالآية وفي رواية».

(فأجنبت، فلم أجد الماء، فتمرغت في الصعيد) - وفي رواية: (في التراب) - (كما تمرغ الدابة)، بفتح المثناة وضم العين المعجمة، وأصله: تمرغ، فحذفت إحدى التاءين.

قال القسطلاني: والكاف للتشبيه، وموضعها مع مجرورها نصب على الحال، قال: وأعربها أبو البقاء في قوله تعالى: «كَمَا أَمَّنَ النَّاسَ» [البقرة: ١٣] نعتاً لمصدر محذوف، فيقدر تمرغاً كتمرغ الدابة، ومذهب سيبويه في هذا كله: النصب على الحال من المصدر المفهوم من الفعل المتقدم المحذوف بعد الإضمار، على طريق الاتساع، فيكون التقدير: فتمرغت على هذه الحالة، ولا يكون عنده نعتاً لمصدر محذوف؛ لأنه يؤدي إلى حذف الموصوف في غير الموضع المستثناء، انتهى.

قال عمار: (فذكرت ذلك للنبي ﷺ، فقال: إنما يكفيك أن تصنع هكذا؛ وضرب)، وفي رواية: (ضرب بالفاء، (بكفه): بالإفراد، ولالأصيلي: (بكفيه) - (ضربة) واحدة (على الأرض، ثم نفضها، ثم مسح بها)؛ أي: بالضربة، وفي أصل «اليونينية»: (بهما)، ثم ضرب بالحمرة على الميم، وكتب بالهامش: (بها) وعليها عالمة الأربعة).

(ظهر كفه) - أي: اليمنى - (بشماله، أو ظهر شماله بكفه)، كذا وقع في جميع الروايات بالشك، وفي رواية أبي داود تحرير ذلك من طريق أبي معاوية أيضاً، ولفظه: (ثم ضرب بشماله على يمينه، وبيمينه

على شمالي الكفين ثم مسح وجهه).

(ثم مسح بهما)؛ أي: بكفيه، وفي رواية: (بها)؛ أي: بالضربة (وجهه).

وفي هذا الحديث إشكال من خمسة أوجه: الاكتفاء بضربة واحدة، وتقديم مسح الكف على الوجه، والاكتفاء بمسح ظهر كفٌ واحدة مع وجوب مسح كلا ظهري الكفين اتفاقاً، وعدم مسح الذراعين، ومسح الوجه بالتراب المستعمل بالكف.

وأجاب الكرماني بأننا لا نسلم أن هذا التيمم كان بضربة واحدة؛ لأن الإجماع منعقد على أنه لا يجوز الاكتفاء بمسح إحدى ظهري الكف، بل لابد من مسح الظهرين اتفاقاً، فالضربة الواحدة إنما هي لأحد ظهري الكف، فيجب تقدير: (ثم ضرب ضربة أخرى، ومسح بها يديه)، فالذكور من مسح الكف قبل مسح الوجه ليس لكونه من التيمم، بل فعله عَلَيْهِ السَّلَامُ خارجاً عن حقيقته، فعله إما لتخفيض التراب أو لبيان أن تمكّن عمار تغليظ للأمر، والواجب دونه، أو بأننا لا نسلم أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ أراد به بيان جميع أركان التيمم وشرائطه، بل المراد صورة الضرب للتعليم، وتخفيض الأمر على عمار، أو بأننا نمنع المقدمات من إيجاب الضربتين ومسح الذراعين، والترتيب، ومن كون التراب صار مستعملاً، بل الواجب إيصال التراب والكفين بضربة أو أكثر، كما هو مرجح الرافعي، وأما مسح الذراعين فهو وإن كان أشبه بالأصول لكن الأصح رواية الاقتصار على الكفين، وأما الترتيب

فمحلٌ خلاف؛ فأبو حنيفة لا يوجبه، وأما احتمال أن التراب صار مستعملاً فيحتمل أن يكون المراد بالكفَّ الجنس، حتى يتناول الكفين، فمسح بإحدى الكفين ظهر الشمال، ثم ذلك الكفُّ المستعملة على غير المستعملة، ثم مسح بهما وجهه، قال: وأمّا الجواب عن مسح واحدة الظَّهرين^(١)، فهو أن تُحمل (أو) الفاصلة على الواو الواصلة جمعاً بين الأدلة، أي يجعل (أو) بمعنى الواو، انتهى ملخصاً.

ثم قال: هذا غاية وُسعنا في الجواب، ولعل عند غيرنا خيراً منه.
وقال الحافظ: وفيه: أن الترتيب غير مشرط في التيمم، قال ابن دقيق العيد: اختلف العلماء في لفظ هذا الحديث، فوقع عند البخاري بلفظ: (ثم مسح بهما وجهه) وفي سياقه اختصار ولمسلم بالواو ولفظه: «ثم مسح الشمال على اليمين وظاهر كفيه ووجهه»، وللإسماعيلي ما هو أَصْرَحُ من ذلك، قلت: ولفظه من طريق أبي معاوية: «إنما يكفيك أن تضرب بيديك على الأرض، ثم تنفضهما، ثم تمسح بيمينك على شمالك وبشمالك على يمينك، ثم تمسح على وجهك».

وفي الحديث: الاكتفاء بضربة واحدة في التيمم، ونقله ابن المنذر عن جمهور العلماء و اختياره؛ أي: وإليه ذهب الرافعي، وهو مذهب أحمد.

وقال النَّووي: الأصح المنصوص: وجوب ضربتين، واستدل

(١) في «و» و«ن»: «وحدة الظهر»، والتصويب من «الكتاكيب الدراري» (٢٣٣ / ٣).

ب الحديث: «التي تم ضربتان: ضربة للوجه، و ضربة لليدين إلى المرفقين»، وقد جاء من طرق مرفوعاً و موقوفاً عن ابن عمر.

وقال ابن دقيق العيد: إلا أنه لا يقاوم حديث عمار في الصحة، ولا يعارض مثله بمثله.

(فقال عبدالله بن مسعود: (ألم تر) - وفي رواية: (أفلم تر) - (عمر) بن الخطاب (لم يقنع بقول عمار).

قال الحافظ: وإنما لم يقنع عمر بقول عمار لكونه أخبره أنه كان معه في تلك الحال، وحضر معه تلك القصة، كما سيأتي في رواية يعلى بن عبيد، ولم يتذكر ذلك عمر أصلاً، ولهذا قال لعمار فيما رواه مسلم من طريق ابن أبزى: اتق الله يا عمار! قال: إن شئت لم أحدث به، فقال عمر: نوليك ما توليت.

قال النّووي: معنى قول عمر: اتق الله يا عمار؛ أي: فيما ترويه، وتبثّت فيه، فلعلك نسيت أو اشتبه عليك، فإنني كنت معك ولا أتذكرة شيئاً من هذا، ومعنى قول عمار: إنْ رأيتَ المصلحة في الإمساك عن التحديث به راجحة على التحديث به وافقْتُك وأمسكت، فإنني قد بلّغته فلم يبقَ علّيَ فيه حرج، فقال له عمر: نوليك ما توليت؛ أي: لا يلزم من كوني لا أتذكرة ألا يكون حقاً في نفس الأمر، فليس لي منعك من التحديث به.

(زاد) - وفي رواية: (وزاد) - (يعلى)، بفتح التحتية وسكون المهملة وفتح اللام، هو ابن عبيد بن أبي أمية الإيادي، ويقال الحنفي

مولاهم، أبو يوسف الطنافسي، الكوفي، أخو محمد وعمر وإبراهيم أبناء عبيد. قال ابن معين : ثقة إلا في حديث سفيان الثوري ، ففيه لين .

وقال الدارقطني : بنو عبيد كلهم ثقات . وقال ابن عمار : كلهم ثبت ، وأحفظُهم يَعْلَى وأبصِرُهم بالحديث ، وكان يحفظ عامةً حديثه أو جميَّه ، وقال أبو مسعود الرازبي : كان يعلى ومحمد ابنا عَبِيد من أهل بيت بركة ، ما رأيت يعلى ضاحكاً قط ، وكان مجلسهما في مسجد واحد ، والناس يذهبون إلى هذا وإلى هذا ، قيل له : مجلس من كان أكبر؟ قال : مجلس يَعْلَى ، وكان أحسن خلقاً ، وقال أحمد بن يونس : ما رأيت أفضلَ من يعلى بن عَبِيد ، ما يَسْتَشِنِي الثوري ، وما رأيت أحداً يريده بعلمه الله يَعْلَى إلا يعلى بن عَبِيد .

مات بالكوفة في شوال ، وقيل في رمضان سنة تسع ومئتين ، وقيل سنة سبع ، ومولده سنة سبع عشرة ومئة ، روى له الجماعة .

(عن الأعمش ، عن شَقيق قال : كنت مع عبد الله وأبي موسى ، فقال أبو موسى : ألم تسمع قول عمار لعمر) ﷺ : (إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ - وَفِي رَوَايَةِ النَّبِيِّ - ﷺ بَعْثَنِي أَنَا وَأَنْتَ، فَأَجْنَبْتُ، فَتَمَعَّكْتُ بِالصَّعِيدِ، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ، فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ هَذَا)، وللْكُشْمِيْهْنِي : (هذا)، (ومسح وجهه وكفيه واحدة) ؟ أي : مسحة واحدة .

قال البرموyi تبعاً للكرماني : وإدخال البخاري لهذا في الترجمة يقتضي أنه ضربة واحدة ، لكن يحتمل - وهو الأظهر - أن يكون المراد

مسحةً واحدة، وأما الضرب فضربيتان، وعلى تقدير ضربة فيقال: كيف استعمله في الوجه، ثم مسح به الكفين؟ فجوابه: إنَّ مَنْ لَا يصير التراب عنده مستعملاً بذلك فالسؤال ساقط، ومن يراه مستعملاً فوجبه أن يمسح الوجه بكفٍّ واحدة ثم ينفضَّ الغبار من الكف الغير المستعملة إلى الأخرى، أو يُدْلِك إحدى اليدين بالأخرى ثم يمسحهما بذلك، انتهى.

قال الحافظ: والذى زاده يعلى هو قول عمار لعمر: (بعثني أنا وأنت)؛ أي: مع قوله: (فأتينا رسول الله ﷺ فأخبرناه)، وبه يتضح عذرُ عمر كما قدمناه، وأما ابن مسعود فلا عذر له في التوقف عن قبول حديث عمار، فلهذا جاء عنه أنه رجع عن الفتيا بذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه، قال: ورواية يعلى بن عُبيد لهذا الحديث وصلها أحمد في «مسنده» عنه، انتهى.

أقول: يمكن أن يكون عذرُ ابن مسعود في ذلك عدم تذكر عمر للواقعة، فكما أن عمر عذر بذلك، كذلك ابن مسعود أورث له ذلك ريبةً في خبره، وإنْ كان عمار صادقاً في نفس الأمر، والله أعلم.

قال الخطابي: هذه مناظرة، والظاهر منها يأتي على إهمال حكم الآية، وأئِي عذر لمن ترك العمل بما في هذه الآية من أجل أن بعض الناس عساه أن يستعملها على غير وجهها وفي غير جنسها؟ وما الوجه فيما ذهب إليه عبدالله من إبطال هذه الرخصة، مع ما فيه من إسقاط الصلاة عنمن هو مخاطب بها ومأمور بإنقاومتها؟

قال الْكَرْمَانِي : والجواب أن عبد الله لم يذهب هذا المذهب الذي
ظنَّه هذا القائل ، وإنما كان يقول الملامسة المذكورة في الآية على غير
معنى الجماع؛ إذ لو أراد الجماع لكان فيه مخالفة الآية صريحاً ،
وذلك مما لا يجوز من مثله في علمه وفقهه ، انتهى .

وهذا الجواب بنافيه ما نقله الحافظ عن الخطابي كما مر من أن
عبد الله كان يرى أن المراد باللامسة في الآية الجماع ، فلهذا لم يدفع
دليل أبي موسى ... إلخ .

ثم هذا الجواب عن الآية: إن ثبتَ عن ابن مسعود فهو عذر له
من جهتها ، وليس معذوراً في توقفه في قَبُول قول عمار ، كما قاله
الحافظ ، إلا إنَّ أورث قول عمر له شكًا كما ذكرناه ، والله أعلم .

* * *

٩ - بَابُ

(بابٌ) بالتنوين من غير ترجمة للأكثر، وسقط للأصيلي، فعليه: هو من جملة الترجمة الماضية، وعلى الأول: هو بمنزلة الفصل من الباب كنظائره.

٣٤٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَوْفُ،
عَنْ أَبِي رَجَاءِ قَالَ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنِ الْخُزَاعِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
رَأَى رَجُلًا مُعْتَزِلًا لَمْ يُصْلِّ فِي الْقَوْمِ فَقَالَ: «يَا فُلانُ! مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّ
فِي الْقَوْمِ؟» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَصَابَنِي جَنَاحَةٌ وَلَا مَاءَ، قَالَ: «عَلَيْكَ
بِالصَّعِيدِ، فَإِنَّهُ يَكْفِيْكَ».

وبالسند قال:

(حدثنا عبدان قال: أخبرنا عبد الله)؛ هو ابن المبارك، (قال
أخبرنا عوف) الأعرابي، (عن أبي رجاء) عمران بن ملحان العطاردي،
(قال: حدثنا عمران بن حصين الْخُزَاعِيِّ) ﷺ: (أن رسول الله ﷺ رأى
رجلًا معتزاً)؛ أي: منفرداً عن الناس، (لم يصلّ في القوم، فقال)
عليه الصلاة والسلام: (يا فلان! ما منعك) - وفي رواية: (ما يمنعك) -

(أن تصلِّي في القوم؟ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَصَابَتِنِي جَنَابَةٌ وَلَا مَاءً):
بالبناء على الفتح كما مر.

(قال) عليه الصلاة والسلام: (عليك بالصعيد) المذكور في
القرآن، (فإنه يكفيك).

فإن قيل: ليس في هذا الحديث مطابقة بينه وبين الترجمة على
رواية إسقاط الباب للأصيلي، فإنه ليس فيه التصریح بكون الضربة في
التيتم واحدة = أجب باحتمال أن يكون المصنف أخذها من عدم
التشیید؛ لأن المرة الواحدة أقل ما يحصل بها الامتناع، فوجودها
متيقّن، وأما على إثبات الباب فلا يحتاج إلى الجواب؛ لأنه لا اختصاص
له بذلك، بل ذكره للإشارة إلى أن الصعيد كافٍ للجُنْبِ وغيره،
قاله العیني.

وهذا الحديث مختصر من الحديث الطويل الماضي في (باب
الصعيد الطيب وضوء المسلم).



(٨)

كتاب الصلاة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٨)

كِتَابُ الصَّلَاةِ

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)

(كتاب الصلاة)

وعند الأصيلي تقديم (كتاب الصلاة) على البسمة، وكل له وجه
تقدمة غير ما مرّة، وسقطت عند ابن عساكر.

وهي لغة: الدّعاء بخير، قال تعالى: ﴿وَصَلَّى عَلَيْهِم﴾ [التوبه: ١٠٣]؛
أي: ادع لهم، ولتضمنها معنى التعطف عدّيت به (على).

وشرعًا: أقوال وأفعال مفتتحة بالتكبير مختتمة بالتسليم بشرط
مخصوصة، وسمّيت بذلك لاشتمالها على الدّعاء؛ إطلاقاً لاسم
الجزء على الكلّ.

* * *

١ - بَابُ

كِيفَ فُرِضَتِ الصَّلَواتُ فِي الإِسْرَاءِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانٍ فِي حَدِيثِ هِرَقْلَ فَقَالَ : يَأْمُرُنَا ، يَعْنِي : النَّبِيُّ ﷺ بِالصَّلَاةِ وَالصَّدْقِ وَالْعَفَافِ .

(باب) هو مضاف لقوله : (كيف فرضت الصلاة؟)، وفي رواية :
(الصلوات).

(في الإسراء)؛ أي : في ليلة الإسراء، وسقط لفظ (باب) في رواية.
وال الصحيح أنَّ الإسراء كان بجسده وروحه - عليه الصلاة والسلام -
يقظةً إلى السماوات.

قال القسطلاني : وقد اختلفوا في وقته مع اتفاقهم على أن فرضية
الصلوة كانت ليلة الإسراء؛ فقيل : قبل الهجرة بسنة، وعليه الأثرون،
أو : وخمسة أشهر، أو : وثلاثة، وقيل : قبلها بثلاث سنين.

ثم قال الحرمي : في ليلة سابع عشرة ربيع الآخر، وكذا قال النووي
في «فتاويه»، لكن قال في «شرح مسلم» : في ربيع الأول.
وقيل : في سابع عشرة رجب، واختاره الحافظ عبد الغني المقدسي،
انتهى.

وفي الْكَرْمَانِي، وَتَبَعَهُ الْبَرْمَوِي: وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: كَانَ الإِسْرَاءُ
بَعْدَ مَبْعَثِهِ لِخَمْسِ سَنِينَ، وَهُوَ الْأَشْبَهُ؛ إِذَا لَمْ يَخْتَلِفُوا أَنْ خَدِيجَةَ صَلَّتْ
مَعَهُ بَعْدَ فِرْضِ الصَّلَاةِ، وَلَا خَلَفَ أَنَّهَا تُوفِيتَ قَبْلَ الْهِجْرَةِ؛ إِمَّا بِثَلَاثِ
سَنِينَ، وَإِمَّا بِخَمْسِ سَنِينَ، انتَهَى.

وَقَالَ الْحَافِظُ: وَهَذَا - أَيُّ: قَوْلُهُ فِي الإِسْرَاءِ - مَصِيرٌ مِّنَ الْمَصْنُفِ
إِلَى أَنَّ الْمَعْرَاجَ كَانَ فِي لَيْلَةِ الإِسْرَاءِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ اخْتِلَافٌ؛ فَقَيْلُ:
كَانَا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي يَقْظَتِهِ عَزَّلَهُ اللَّهُ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْجَمَهُورِ،
وَقَيْلُ: كَانَا جَمِيعًا فِي لَيْلَةٍ وَاحِدَةٍ فِي مَنَامِهِ، وَقَيْلُ: وَقَعَا جَمِيعًا مَرْتَيْنِ فِي
لَيْلَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا يَقْظَةُ، وَالْأُخْرَى مَنَامًا، وَقَيْلُ: كَانَ الإِسْرَاءُ
إِلَى بَيْتِ الْمَقْدِسِ خَاصَّةً فِي الْيَقْظَةِ، وَكَانَ الْمَعْرَاجُ مَنَامًا؛ إِمَّا فِي تَلْكَ
اللَّيْلَةِ، أَوْ فِي غَيْرِهَا.

قَالَ: وَالَّذِي يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجْرِي فِيهِ الْخَلَافُ: أَنَّ الإِسْرَاءَ إِلَى
بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَانَ فِي الْيَقْظَةِ لَظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَلَكُونِ قَرِيشَ كَذَبَتْهُ فِي
ذَلِكَ، وَلَوْ كَانَ مَنَامًا لَمْ تَكَذِّبْهُ فِيهِ، وَلَا فِي أَبْعَدِ مِنْهُ.

قَالَ: وَالْحُكْمَةُ فِي وَقْعِ فِرْضِ الصَّلَاةِ لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ: أَنَّهُ لِمَا
قُدِّسَ ظَاهِرًا وَبِأَطْنَابِنَا حِينَ غَسَلَ بِمَاءِ زَمْزَمَ بِالْإِيمَانِ وَالْحُكْمَةِ، وَمِنْ شَأنِ
الصَّلَاةِ أَنْ يَتَقدِّمَهَا الطَّهُورُ، نَاسِبُ ذَلِكَ أَنْ تُفْرَضَ الصَّلَاةُ فِي تَلْكَ
الحَالَةِ، وَلِيُظْهِرَ شَرْفَهُ فِي الْمَلَأِ الْأَعْلَى، وَيَصْلِي بِمَنْ سَكَنَهُ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ
وَالْمَلَائِكَةِ، وَلِيَنْاجِي رَبَّهُ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَ الْمُصْلِي يَنْاجِي رَبَّهُ.

(وَقَالَ ابْنَ عَبَّاسٍ) فِيمَا وَصَلَهُ الْمَصْنُفُ فِي (بَدْءِ الْوَحْيِ): (حَدَّثَنِي

أبو سُفيان) صخر بن حرب (في حديث هرقل) الطويل، وهذا طرف منه.
 (قال)؛ أي: أبو سُفيان: (يأمرنا)؛ يعني: النبي ﷺ (بالصلوة والصدق والعفاف)؛ أي: الانكaf عن المحرمات.

قال الحافظ: و المناسبة للترجمة: أن فيه إشارة إلى أن الصلاة فرضت بمكة قبل الهجرة؛ لأن أبا سُفيان لم يلق النبي ﷺ بعد الهجرة إلى الوقت الذي اجتمع فيه بهرقل لقاءً يتهدأ له معه أن يكون أمراً له بطريق الحقيقة، والإسراءُ كان قبل الهجرة بلا خلاف.

وبيانُ الوقت - وإن لم يكن من الكيفية حقيقة - لكنه من جملة مقدماتها، كما وقع نظير ذلك في أول الكتاب في قوله: (كيف كان بداء الوحي؟) وساق فيه ما يتعلق بالمتعلق بذلك، فظهرت المناسبة، انتهى.

* * *

٣٤٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْبَيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَبُو ذَرٌ يُحَدِّثُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فُرِجَ عَنْ سَقْفِ بَيْتِي وَأَنَا بِمَكَّةَ، فَنَزَلَ جِبْرِيلُ فَفَرَّجَ صَدْرِي، ثُمَّ غَسَلَهُ بِمَاءِ زَمْزَمَ، ثُمَّ جَاءَ بِطَسْتٍ مِّنْ ذَهَبٍ مُّمَتَّلِيَّهُ حِكْمَةً وَإِيمَانًا، فَأَفْرَغَهُ فِي صَدْرِي ثُمَّ أَطْبَقَهُ، ثُمَّ أَخْذَ بِيَدِي فَعَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَلَمَّا جِئْتُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا قَالَ جِبْرِيلُ لِخَازِنِ السَّمَاءِ: افْتُحْ، قَالَ مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا جِبْرِيلُ، قَالَ: هَلْ مَعَكَ أَحَدٌ؟

قالَ: نَعَمْ، مَعِي مُحَمَّدٌ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَقَالَ: أُرْسِلَ إِلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَلَمَّا فَتَحَ عَلَوْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا، فَإِذَا رَجُلٌ قَاعِدٌ عَلَى يَمِينِهِ أَسْوِدَةُ وَعَلَى يَسَارِهِ أَسْوِدَةُ، إِذَا نَظَرَ قَبْلَ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قِبَلَ يَسَارِهِ بَكَى، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، قُلْتُ لِجِبْرِيلَ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا آدَمُ، وَهَذِهِ الْأَسْوِدَةُ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ نَسْمُ بَنِيهِ، فَأَهْلُ الْيَمِينِ مِنْهُمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ، وَالْأَسْوِدَةُ الَّتِي عَنْ شِمَالِهِ أَهْلُ النَّارِ، فَإِذَا نَظَرَ عَنْ يَمِينِهِ ضَحِكَ، وَإِذَا نَظَرَ قَبْلَ شِمَالِهِ بَكَى، حَتَّى عَرَجَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الْثَّانِيَةِ فَقَالَ لِخَازِنَهَا: افْتُحْ، فَقَالَ لَهُ خَازِنُهَا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُ، فَفَتَحَ.

قالَ أَنَسُ: فَذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي السَّمَوَاتِ آدَمَ وَإِدْرِيسَ وَمُوسَى وَعِيسَى وَإِبْرَاهِيمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُبَيِّنْ كَيْفَ مَنَازِلُهُمْ، غَيْرَ أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّهُ وَجَدَ آدَمَ فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا، وَإِبْرَاهِيمَ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ.

قالَ أَنَسُ: فَلَمَّا مَرَ جِبْرِيلُ بِالنَّبِيِّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ بِإِدْرِيسَ قَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِدْرِيسُ، ثُمَّ مَرَرْتُ بِمُوسَى فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا مُوسَى، ثُمَّ مَرَرْتُ بِعِيسَى فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالْأَخِ الصَّالِحِ وَالنَّبِيِّ الصَّالِحِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا عِيسَى، ثُمَّ مَرَرْتُ بِإِبْرَاهِيمَ فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْإِبْنِ الصَّالِحِ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: هَذَا إِبْرَاهِيمُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

قالَ ابْنُ شَهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ حَزْمٍ: أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَأَبَا حَبَّةَ

الأنصاري كانا يقولان: قال النبي ﷺ: «ثُمَّ عُرِجَ بِي حَتَّى ظَهَرْتُ لِمُسْتَوِي أَسْمَعْ فِيهِ صَرِيفَ الْأَقْلَامِ».

قال ابن حزم وأنس بن مالك: قال النبي ﷺ: «فَرَضَ اللَّهُ عَلَى أُمَّتِي خَمْسِينَ صَلَاةً، فَرَجَعْتُ بِذَلِكَ حَتَّى مَرَرْتُ عَلَى مُوسَى فَقَالَ: مَا فَرَضَ اللَّهُ لَكَ عَلَى أُمَّتِكَ؟ قُلْتُ: فَرَضَ خَمْسِينَ صَلَاةً، قَالَ: فَارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَرَاجَعْنِي فَوَاضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى، قُلْتُ: وَاضَعَ شَطْرَهَا، فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ، فَرَاجَعْتُ فَوَاضَعَ شَطْرَهَا، فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ فَقَالَ: ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ، فَإِنَّ أُمَّتَكَ لَا تُطِيقُ ذَلِكَ، فَرَاجَعْتُهُ، فَقَالَ: هِيَ خَمْسٌ وَهِيَ خَمْسُونَ، لَا يُدَلِّلُ الْقَوْلُ لَدَيْهِ، فَرَجَعْتُ إِلَى مُوسَى فَقَالَ: رَاجِعْ رَبِّكَ، فَقُلْتُ: اسْتَحْيِي مِنْ رَبِّي، ثُمَّ انْطَلَقَ بِي حَتَّى انْتَهَى بِي إِلَى سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى، وَغَشِيَّهَا الْوَانٌ لَا أَدْرِي مَا هِيَ، ثُمَّ أَدْخَلْتُ الْجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا حَبَابِلُ الْلُّؤْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا الْمِسْكُ».

وبالسند قال:

(حدثنا يحيى بن بُكير) - بالتصغير - (قال: حدثنا الليث) بن سعد الإمام، (عن يونس) بن يزيد الأئلي، (عن ابن شهاب) الزهربي، (عن أنس بن مالك)، سقط (ابن مالك) في رواية.

(قال: كان أبو ذر رضي الله عنه (يحدث).

قال الحافظ: وقد روی هذا الحديث عن النبي ﷺ جماعة من

الصحاباة، لكن طرقه في «الصحيحين» تدور على أنس مع اختلاف أصحابه عنه:

فرواه الزُّهري عنه، عن أبي ذر، كما في هذا الباب.

ورواه قتادة عنه، عن مالك بن صعصعة.

ورواه شريك بن أبي نمر وثبت البُناني عنه، عن النبي ﷺ بلا واسطة.

وفي سياق كل منهم عنه ما ليس عند الآخر.

والغرضُ من إيراده هنا: ذكر فرض الصَّلاة، فليقع الاقتصار هنا على شرحه، ونذكر الكلام على اختلاف طرقه وتغاير ألفاظها وكيفية الجمع بينها في الموضع اللائق به، وهو في (السيرة النبوية) قبيل (الهجرة)، إن شاء الله تعالى.

(أن رسول الله قال: فُرج) بضم الفاء وبكسر الراء وبالجيم؛ أي: فتح (عن سقف بيتي) إضافة لنفسه؛ لأن الإضافة تكون لأدنى ملابسة؛ إذ ثبت أنه كان حيئاً في بيت أم هانئ.

قال في «الفتح»: والحكمة في انفراج السقف أن الملك انصبَ إليه من السماء انصبابة واحدة، ولم يعرِج على شيء سواه مبالغةً في المناجاة، وتنبيهاً على أن الطلب وقع على غير ميعاد.

قال: ويحتمل أن يكون السُّرُّ في ذلك التمهيدَ لما وقع من شق صدره، فكان الملك أراه بانفراجه والثمامه في الحال كيفيةً ما سيُصنعُ به لطفاً به، وتنبيهاً له، والله أعلم، انتهى.

(وأنا بمكة) جملة حالية.

(فنزل جبريل) - عليه الصلاة والسلام - من الموضع المفروج.
(ففرج) بفتحات؛ أي: شق (صدري)، وفي رواية: (عن
صدرى).

واستشكله عياض بأن شق الصدر كان وهو صغير عند مرضعته
حليمة.

وأجاب السهيلي بأن ذلك وقع مرتين.

قال الحافظ: وهو الصواب، وسيأتي تحقيقه في (كتاب التوحيد)
في حديث شريك.

ومحصله: أن الشق الأول كان لنزع العلقة التي قيل له عندها:
(هذا حظُّ الشيطانِ منكَ)، والشق الثاني كان لاستعداده للتلقى الحاصل
له في تلك الليلة.

وروى الطيالسي والحارث في «مسنديهما» من حديث عائشة: أن
الشق وقع مرة أخرى عند مجيء جبريل له بالوحى في غار حراء، والله
أعلم، وعلته ظاهرة.

وروى الشق [وقع مرة أخرى]^(١) أيضاً^(٢) وهو ابن عشر - أو نحوها -
في قصة له مع عبد المطلب، أخرجهما أبو نعيم في «الدلال». .

وروى مرة أخرى خامسة، ولا ثبت، انتهى.

(١) ما بين معاقوتين ليس في (ن).

(٢) «أيضاً» ليس في (و).

قال ابن أبي جمرة: والحكمة فيه - مع إمكان تطهر قلبه بغير شق -
الزيادة في قوة اليقين .

وقد اختلفَ؛ هل شق الصدر مختص به، أو شاركه فيه سائر
الأنبياء؟ قاله السيوطي .

(ثم غسله بماء زمزم) غير منصرف، وذلك لفضله على سائر
المياه .

(ثم جاء بطستٍ) بفتح الطاء وبكسرها، وسكون السين المهملة:
الإناء المعروف، وسبق في (الموضوع) تحقيقه وتحقيق لغاته، وخصّ
بذلك؛ لأنَّه آلة الغسل عرفاً .

(من ذهب) لأنَّه أعلى أوانِي الجنة، وليس فيه ما يوهم استعمال
إناء الذهب لنا؛ فإنه فعل الملائكة، فلا يلزم أن يكون حكمنا
بحكمهم .

ومن ثمَّ أبعد من استدل به على تحلية المصحف وغيره بالذهب.
أو أن ذلك كان قبل تحريم أوانِي الذهب؛ لأن تحريمه إنما وقع
بالمدينة .

(ممتنع)، كذا وقع بالتدكير على معنى: الإناء، لا على لفظ
(الطست)؛ لأنَّها مؤنثة .

(إيماناً وحكمة) منصوبان على التمييز، وإنما جعلا مظروفاً
للطست وأفرغا مع أنهما معنيان، وهذه صفات الأجسام؛ إمَّا لأنَّ
المراد أن في الطست شيئاً يحصل به كمال الإيمان والحكمة، فسمُّيَ

بهمما مجازاً؛ لكونه سبباً لهما، وهو من أحسن المجازات.
أو أنه من قبيل التمثيل.

أو مثلاً له بناءً على جواز تمثيل المعاني، كما مُثُلَّ له أرواح
الأنبياء الدارجة بالصور التي كانوا عليها، وكما يُمثلُ الموت ك بشأ.

قال النّووي: في تفسير الحكمة أقوال كثيرة مضطربة صفا لنا
منها: أن الحكمة العلم المشتمل على المعرفة بالله مع نفاذ البصيرة،
وتهذيب النفس، وتحقيق الحق للعمل به، والكف عن ضده،
والحكيم من حاز ذلك، انتهى ملخصاً، قاله في «الفتح».

وتقديم في (كتاب العلم): أنها تطلق على القرآن، وعلى النبوة،
وعلى العلم فقط، وعلى المعرفة فقط، وعلى غير ذلك.

(فأفرغه)؛ أي: ما في الطست (في صدري، ثم أطبقه) - أي:
الصدر الشريف - بالختام، كما يختتم على الوعاء المملوء.

(ثم أخذ)؛ أي: جبريل (بيدي، فمرج)؛ أي: صعد جبريل
(بـي)، وفي رواية: (به)؛ إما على الالتفات، أو جَرَّدَ من نفسه شخصاً
وأشار إليه، أو لنقل الراوي كلامه بالمعنى.

(إلى السماء)، زاد في رواية: (الدنيا، وبينها وبين الأرض
خمس مئة عام)، كما أن بين كل سماءين إلى السابعة كذلك.

قال الحافظ: واستدلَّ به من يقول: إن المراج وقع غير مرّة؛
لكون الإسراء إلى بيت المقدس لم يذكر هنا.

قال : ويمكن أن يقال : هو من اختصار الراوي ، والإتيان بـ (ثم) المقتضية للتراخي يشير إلى وقوع أمر الإسراء بين الإطباقي والعروج .

وحاصله : أن بعض الرواية ذكر ما لم يذكره الآخر ، وتأييده ترجمة المصنف كما تقدم ؛ أي : فإنه ذكر الإسراء ، ولم يذكر المعراج ، انتهى .

(فلما جئت إلى السماء الدنيا قال جبريل لخازن السماء : افتح يدل على أن الباب كان مغلقاً .

وحكمة التتحقق أن السماء لم تُفتح إلا من أجله ، بخلاف ما لو وجده مفتوحاً ، قاله ابن المنيّر .

وفي رواية شريك : (فضرب باباً من أبوابها) .

(قال) الخازن : (من هذا؟ قال : جبريل) ، وفي رواية : (قال : هذا جبريل) ، فيه من أدب الاستئذان : أن المستأذن يسمى نفسه ؛ لثلا يلتبس بغيره ، ولا يقول : أنا ؛ للنبي عنه .

(قال : هل معك أحد؟ قال : نعم ، معي محمد ﷺ ، فقال : أرسل إليه؟) بهمذتين ؛ [الأولى مفتوحة للاستفهام ، والأخرى مضبوطة للتعدية]^(١) ، وفي رواية بهمزة واحدة ، وللڭشكشمينهني : (أو أرسل إليه؟) بزيادة واو مفتوحة بين الهمذتين .

(١) ما بين معكوفتين ليس في «ن» .

قال البرمawi تبعاً للكرماني : ليس السؤال عن أصل رسالته لاشتهاره في الملوك ، فلا يخفى على خزان السماءات ، بل المراد الإرسال للعروج والإسراء ، أو للاستعجاب بما أنعم الله عليه ؛ لأن من البيّن أن أحداً من البشر لا يرقى إلى السماء إلا بإذن الله تعالى له ، ولملائكته بإصعاده ، انتهى .

وجوّز الحافظ أن يكون الاستفهام على حقيقته ، فيكون قد خفي على الخازن أصل إرساله لاستغفاله بعبادته ، قال : ويؤيده قوله في رواية شريك : (أو قد بعث ؟) .

قال : لكنها من الموضع التي تُعَقِّبُ ، كما سيأتي تحريرها في (كتاب التوحيد) ، إن شاء الله تعالى .

واستظهر أن الاستفهام عن الإرسال إليه للعروج .

قال : ويؤخذ منه : أن رسول الرجل يقوم مقام إذنه ؛ لأن الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي إليه بذلك ، بل عمل بلازم الإرسال إليه .

قال : وسيأتي في هذا حديث مرفوع في (كتاب الاستئذان) إن شاء الله تعالى ، انتهى .

(قال) جبريل : (نعم) أرسل إليه .

(فلما فتح) الخازن (علونا السماء الدنيا) في موضع نصب صفة (السماء) ، كذا أعرقه القسطلاني ، والصواب : أنه منصوب بفتحة مقدرة على الألف .

(فإذا)، وفي رواية: (إذا) (رجل قاعد على يمينه أسوده) جمع (سود)، كـ: زمان وأزمنة، والسود الشخص، وقيل: الجماعات، وسود الناس عوامهم، وكل عدد كثير.

(وعلى يساره أسوده، إذا نظر قبل) بكسر القاف وفتح المونحة؛ أي: جهة (يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شمالك)، وفي رواية: (يساره) (بكى، فقال)؛ أي: الرجل القاعد: (مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح)، و(مرحباً) مفعول مطلق؛ أي: أصبحت رحباً، لا ضيقاً، وهي كلمة تقال عند أنس القادم، وعاملها لا يظهر.

ولم يقل أحد منهم: مرحباً بالنبي الصادق؛ لأن الصلاح شامل لسائر الخلل المحمودة من الصدق وغيره.

وقد جمع بين صلاح الأنبياء وصلاح الأبناء، كأنه قال: مرحباً بالنبي التام في نبوته، والابن البار في بنوته، وكذا القول في (النبي الصالح والأخ الصالح).

(قلت لجبريل) عليه الصلاة والسلام: (من هذا)؟

قال الحافظ: ظاهره أنه سأله بعد أن قال له آدم: (مرحباً)، ورواية مالك بن صعصعة بعكس ذلك، وهي المعتمدة، فتحمل هذه عليها؛ إذ ليس في هذه أدلة ترتيب، انتهى.

(قال: هذا آدم) عليه الصلاة والسلام، (وهذه الأسود) التي (عن يمينه وشماله نسم بنيه) - بفتح النون والسين المهملة - جمع:

نسمة، وهي نفس الإنسان، والمراد ها هنا: أرواح بني آدم.

وحكى ابن التّين: أنه رواه بكسر الشين المعجمة، وفتح الياء آخر الحروف، بعدها ميم.

قال الحافظ: وهو تصحيف.

(فأهل اليمين منهم هم أهل الجنة، والأسودة التي عن شماليه أهل النار، فإذا نظر عن يمينه ضحك، وإذا نظر قبل شماليه بكى).

وظاهر الحديث: أن أرواح بني آدم من أهل الجنة والنار في السماء.

واستشكله القاضي عياض بما جاء: أن أرواح الكفار في سجين، قيل: في الأرض السابعة، وأرواح المؤمنين في الجنة فوق السماء السابعة.

ثم أجاب: بأنه يحتمل أنها تُعرض على آدم أوقاتاً، فصادف وقت عرضها مرور النبي ﷺ، وكونهم في النار أو في الجنة إنما هو في أوقات بدليل قوله تعالى: «النَّارُ يُرَضَّوْنَ عَلَيْهَا عُذُولًا وَعَشِيشًا» [غافر: ٤٦]. واعتراض بأن أرواح الكفار لا تفتح لها أبواب السماء، كما هو نص القرآن.

والجواب عنه: ما أبداه هو احتمالاً أنَّ الجنة كانت في جهة يمين آدم، والنار في جهة شماله حيث شاء الله تعالى، فكان ينكشف له عنهمَا.

قال الحافظ: ويحتمل أن يقال: إن النسم المرئية هي التي لم تدخل الأجساد بعد، وهي مخلوقة قبل الأجساد، ومستقرها عن يمين

آدم وشماله، وقد أعلمَ بما سيصيرون إليه، فلذلك كان يستبشر إذا نظر إلى من عن يمينه، ويحزن إذا نظر إلى من عن يساره، بخلاف التي في الأجساد فليست مراده قطعاً، وبخلاف التي انتقلت من الأجساد إلى مستقرها من جنة أو نار فليست مراده - أيضاً - فيما يظهر.

قال: وبهذا يندفع الإيراد، ويعرف أن قوله: (نسم بنيه) عام مخصوص، أو أريد به الخصوص، انتهى.

(حتى عرج بي) جبريل، وفي رواية: (به) (إلى السماء الثانية، فقال لخازنها: [افتح، فقال له خازنها]^(١) مثل ما قال الأول، ففتح، قال)، وفي رواية: (فقال) (أنس: فذكر) - أي: أبو ذر - (أنه)؛ أي: النبي ﷺ (وُجِدَ في السماوات آدم وإدريس وموسى وعيسى وإبراهيم، صلوات الله عليهم، ولم يثبت) من (الإثبات) (كيف منازلهم)؛ أي: لم يعين أبو ذر لكلنبي سماء (غير أنه ذكر: أنه وجد آدم في السماء الدنيا، وإبراهيم في السماء السادسة)، وهو موافق لرواية شريك عن أنس، والثابت في جميع الروايات غير هاتين: أنه في السابعة، فإن قلنا بتعدد المعراج فلا تعارض، وإنما فالأرجح رواية الجماعة؛ لقوله فيها: (إنَّه رأَه مسندًا ظهرَه إلى الْبَيْتِ الْمُعْمُورِ)، وهو في السابعة بلا خلاف.

وأمّا ما جاء عن عليٍّ: أنه في السادسة عند شجرة طوبى، فإن ثبت حمل على أنَّ الْبَيْتَ الْذِي في السادسة يسمى معموراً أيضاً؛ لأنَّه

(١) ما بين معقوتين ليس في «ن».

جاء عنه: أنَّ في كل سماء بيتاً يحادي الكعبة، وكل منها معمور بالملائكة.

وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره: أن البيت المعمور في السماء الدُّنيا، فِيُحَمَّلُ عَلَى أَوْلَ بَيْتٍ يَحَادِي الْكَعْبَةَ مِنْ بَيْوَتِ السَّمَاوَاتِ.

ويقال: إن اسم البيت المعمور **الضراح** بضم المعجمة، وتحقيقه الراء، وأخره مهملة.

ويقال: بل هو اسم سماء الدُّنيا. قاله في «الفتح».

(قال أنس)، قال في «الفتح»: ظاهره أن أنساً لم يسمع من أبي ذر هذه القطعة الآتية، وهي قوله: (فَلَمَّا مَرَ جَبَرِيلُ بِالنَّبِيِّ ﷺ بِإِدْرِيسٍ) الباء الأولى للصاحبة، والثانية للإلاصاق أو بمعنى: (علي)، فلا يقال: لا يجوز تعلق حرفين من جنس واحد بمتصلق واحد.

(قال: مرحباً **بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ وَالْأَخِ الصَّالِحِ**) لم يقل: والابن الصالح؛ لأنَّه لم يكن من آباءه **ﷺ**.

(فقلت: من هذا؟ قال) جبريل: (هذا إدريس، ثم مررت بموسى) - عليه الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ - (فقال: مرحباً **بِالنَّبِيِّ الصَّالِحِ**)، زاد في رواية: (والأخ الصالح).

(قلت: من هذا؟ قال: هذا موسى، ثم مررت بعيسى)، قال في «الفتح»: ليست (ثم) على بابها في الترتيب، إلا إن قيل بتعُدُّد المراج؛ إذ الروايات متفقة على أن المرور به كان قبل المرور بموسى، انتهى.

(فقال: مرحباً بالأخ الصالح والنبي الصالح)، وفي رواية بتقديم النبي الصالح على (الأخ الصالح).

(قلت: من هذا؟ قال: عيسى)، وفي رواية: (هذا عيسى).

(ثم مرت بابراهيم) - عليه الصلاة والسلام - (فقال: مرحباً بالنبي الصالح والابن الصالح، قلت: من هذا؟ قال: هذا إبراهيم عليه السلام).

قال ابن شهاب) هو موصول بالسند السابق، ويدل عليه قوله: (فأخبرني ابن حزم)؛ يعني: أن ابن شهاب أخبره أنس بما مر، ثم أخبره ابن حزم بما يأتي.

وابن حزم هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وأماماً أبوه محمد فلم يسمع الزهرى منه؛ لتقدير موته.

(أن ابن عباس وأبا حبة) - بفتح المهملة، وتشديد الموحدة على الصحيح - (الأنصاري) البدرى.

وعند القابسي بمثناة تحتانية، وغلط في ذلك، وذكره الواقدي باللون.

واختلف في اسمه؛ فقيل: عامر بن عمرو، وقيل: ابن عبد عمرو، وقيل: اسمه مالك، وقيل: ثابت.

قال في «الفتح»: لكن رواية أبي بكر عن أبي حبة منقطعة؛ لأنه استشهد بأحد قبل مولد أبي بكر بدهر، وقبل مولد أبيه محمد أيضاً.

وكذا قال البرموي: ورواية ابن حزم عنه منقطعة إن كان أبا بكر، وإن كان المراد محمداً أبا، فالزهرى لم يدركه، ففي السند وهم

إلا أن يقال: المراد أبو بكر رواه عنه مرسلاً، إذ قال: (أَنَّ)، ولم يقل: (سمعت)، ولا (أخبرني)، فلا وهم، وكذا هو في «صحيح مسلم» أيضاً، انتهى.

وقال في «التقريب»: والذي يظهر أن أبا حبّة الذي روى حديث الإسراء، وحديث: «لم يكن»، وروي عنه ابن حزم وعمار بن أبي عمار، وضبطه المحدثون بالموحدة، غير الذي ذكر أهل المغازي أنه استشهد بأحد، واختلفوا هل هو بالموحدة، أو التحتانية، أو النون؟ فإن شيخ عمار بقي إلى خلافة معاوية، وصرح عمار بالسماع منه، والله أعلم، انتهى.

وكذا قال في «الإصابة»: إن الذي روى عنه عمار غير الذي استشهد بأحد.

(كانا)؛ أي: ابن عباس وأبو حبّة (يقولان: قال النبي ﷺ: ثم عرج بي) ببناء (عرج) للمفعول أو للفاعل (حتى ظهرت)؛ أي: علوت (المستوى) بفتح الواو؛ أي: مصدراً، وهو مكان مشرف يستوي عليه من استوى؛ أي: صعد.

وقيل: المراد المكان المستوي.

وقيل: اللام فيه للعلة؛ أي: علوت لاستعلاء مستوى، أو لرؤية.

أو بمعنى (إلى) كـ: «أَوْحَى لَهَا» [الزلزلة: ٥].

وفي بعض الأصول: (بمستوى) بموحدة بدل اللام.

(أسمع فيه صَرِيفُ الْأَقْلَام) - بفتح الصاد المهملة -: تصوينها

حالة الكتابة في أقضية الله ووحيه، وما ينسخونه من اللوح المحفوظ، أو ما شاء الله من ذلك أن يكتب ويرفع؛ لما أراده من أمره وتدبيره، فإن الله - سبحانه - غني عن الاستذكار بتدوين الكتب، أحاط بكل شيء علمًا.

(قال ابن حزم)؛ أي: عن شيخيه؛ ابن عباس وأبي حبة.

(وأنس بن مالك)؛ أي: عن أبي ذر.

قال في «الفتح»: كذا جزم به أصحاب الأطراف.

قال: ويحتمل أن يكون مرسلًا من جهة ابن حزم، ومن رواية أنس بلا واسطة، انتهى.

وقال البرماوي تبعاً للكرماني: قوله: (قال ابن حزم وأنس) الظاهر أنه من جملة مقول ابن شهاب، ويحتمل أن يكون تعليقاً من البخاري، انتهى.

(قال النبي ﷺ: ففرض الله عَلَى أمتِي خمسين صلاة) لا ينافي رواية: (فرض الله عَلَى خمسين صلاة)؛ لأن ذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على الأمة وبالعكس، إلا ما استثنى من خصائصه.

أو يقال: يحتمل أن في كل من رواية الباب والرواية الأخرى اختصاراً.

(فرجعت بذلك حتى مررت على موسى) - عليه الصَّلاة والسلام -

(فقال: ما فرض الله لك على أمتك؟ قلت: فرض خمسين صلاة، قال) موسى: (فارجع إلى ربك)؛ أي: إلى المحل الذي ناجيته فيه،

(فإن أمتك لا تطبق ذلك)، سقط لفظ (ذلك) في رواية.

(فراجعني)، قال في «الفتح»: وللڭشمېھنى : (فراجعت)، والمعنى واحد، وفي «الفرع» على (فراجعت) علامه الأربعه.

(فوضع) ربي (شطراها)، في رواية مالك بن صعصعة: (فوضع عنى عشرًا)، وفي رواية ثابت عن أنس: (فحط عنى خمساً).

قال ابن المنيّر: ذكر الشطر أعمٌ من كونه وقع دفعةً واحدة.

قال الحافظ: وكذا العشر، فكانه وضع العشر في دفتين والشطر في خمس دفعات، أو المراد بالشطر في حديث الباب البعض، وقد حرفت رواية ثابت أن التخفيف كان خمساً خمساً، وهي زيادة معتمدة يتعين حمل باقي الروايات عليها.

قال: وأما قول الكرماني: الشطر هو النصف، ففي المراجعة الأولى وضع خمساً وعشرين، وفي الثانية ثلاثة عشر؛ يعني: نصف الخمسة والعشرين بتكميل المنكسر، وفي الثالثة سبعاً، فليس في حديث الباب في المراجعة الثالثة ذكر وضع شيء، إلا أن يقال: حُذف ذلك اختصاراً، فيتجه، لكن الجمع المذكور بين الروايات يأبى هذا الحمل، فالمعتمد ما تقدم.

(فرجعت إلى موسى قلت: وضع شطراها، فقال)، وفي رواية: (قال): (راجع ربك)، وفي رواية: (ارجع إلى ربك)، (فإن أمتك لا تطبق، فراجعت)، وفي رواية: (فرجعت، فراجعت)، (فوضع شطراها) مرَّ الكلام عليه آنفاً.

(فرجعت إليه)؛ أي: موسى (فقال: ارجع إلى ربك؛ فإن أمتك لا تطيق ذلك، فراجعته، فقال: هي خمس، وهي خمسون)، وفي رواية أبي ذر: (هن) بدل (هي) في الموضعين.

والمراد: هي خمس بحسب الفعل، وخمسون باعتبار الثواب،

قال تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ يُعَذَّرْ أَمْتَالَهَا» [الأعراف: ١٦٠].

قال في «الفتح»: ودللت مراجعته عليه السلام لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها على أنه علم أن الأمر في كل مرّة لم يكن على سبيل الإلزام، بخلاف المرة الأخيرة؛ ففيها ما يشعر بذلك؛ لقوله سبحانه وتعالى: (لا يبدل القول لدى).

قال: وأبدى ابن المنير هنا نكتة لطيفة في قوله عليه السلام لموسى - عليه من ربّي»، فقال: يحتمل أنه عليه السلام تفرّس من كون التخفيف وقع خمساً خمساً أنه لو سأّل التخفيف بعد أن صارت خمساً لكان سائلاً رفعها، فلذلك استحب .

قال: وأبدى بعض الشيوخ حكمة لاختيار موسى تكرير ترداد النبي عليه السلام فقال: لما كان موسى قد سأّل الرؤية فمنع، وعرف أنها حصلت لمحمد عليه السلام، قصد بتكرير رجوعه تكرير رؤيته؛ ليرى من رأى، كما قيل:

لعلّي أراهم أو أرى من رآهم

قال : ويحتاج إلى ثبوت تجدد الرؤية في كل مرّة ، انتهى .

أقول : وعلى تسليم عدم الرؤية ، فلعله تذكر لذذ مناجاته له ،
فقصد أن ينادي من هو قريب من مناجاته تعالى ، كما قال :

تذكّر بالحِمْي عهـدًا فـحـنـا

واستدلّ بالحديث على عدم فرضية ما زاد على الصلوات الخمس ،
كالوتر .

وعلى دخول النسخ في الإنشاءات - ولو كانت مؤكدة - خلافاً
لقوم فيما أكّدَ .

وعلى جواز النسخ قبل الفعل .

قال ابن بطال وغيره : ألا ترى أنه ~~عَجَلَ~~ نسخ الخمسين بالخمس
قبل أن تُصلَّى ، ثم تفضل عليهم بإكمال الثواب لهم .

وتعقبه ابن المنيّر فقال : هذا ذكره طوائف من الأصوليين
والشراح ، وهو مشكل على من أثبت النسخ قبل الفعل كالأشاعرة ، أو
منه كالمعزلة ؛ لكونهم اتفقوا جميعاً على أن النسخ لا يتصور قبل
البلغ ، وحديث الإسراء وقع فيه النسخ قبل البلوغ ، فهو مشكل عليهم
جميعاً .

قال : وهذه نكتة مبتكرة .

وتعقبه الحافظ فقال : إن أراد قبل البلوغ لكل أحد فممنوع ، وإن
أراد قبل البلوغ إلى الأمة فمسلم ، لكن قد يقال : ليس هو بالنسبة إليهم

نسخاً، لكن هو نسخ بالنسبة إليه ﷺ؛ لأنَّه كُلِّفَ بذلك قطعاً، ثم نسخ بعد أن بلغه، وقبل أن يفعل، فالمسألة صحيحة التصوير في حقه ﷺ، والله أعلم.

قال: وسيأتي لذلك مزيد في شرح حديث الإسراء، إن شاء الله تعالى، انتهى.

(لا يبدل القول)، أي: ثواب الخمس خمسين (الدي)، لا يقال: كيف بدل القول لديه حيث جعل الخمسين خمساً؟ لأنَّا نقول: معناه: لا تُبدل الأخبارات مثل أن ثواب الخمس خمسون، كما تقرَّ في التكليفات.

وقيل: المراد: لا ينقص من الخمس، لكن قال الكرماني: هذا لا يناسب (استحبَّت من ربي)، والأحسن أن يقال في رده: إنه لو كان المراد ذلك لما قال موسى بعده: (راجع ربك)، ولقال ﷺ له: إنه تعالى - قال: (لا يبدل القول لدِي).

أو لا يبدل القضاء المبرم، لا المعلق الذي يمحو الله ما يشاء منه ويثبت، والمعنى: لا يبدل القول بعد ذلك.

(فرجعت إلى موسى، فقال: راجع ربك)، وفي رواية: (ارجع إلى ربِّك).

(فقلت)، ولأبي ذر: (قلت): (استحبَّت)، وفي رواية: (قد استحبَّت) (من ربي، ثم انطلق بي)، سقط لفظ: (بي) من بعضها. (حتى انتهى بي إلى السدرة)، وفي رواية: (حتى انتهى بي إلى

سدرة) (المتتهى)، يأتي - إن شاء الله - وجه وصفها بذلك في حديث الإسراء.

(وغضيئها ألوان لا أدرى ما هي) هو قوله تعالى: ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ [النجم: ١٦] في أنَّ الإبهام للفحيم والتهويل.

(ثم أدخلت الجنة، فإذا فيها حبائل اللؤلؤ)، قال الحافظ: كذا وقع لجميع رواة البخاري في هذا الموضع بالحاء المهملة، ثم الموحدة، وبعد الألف تحتانية، ثم لام، وذكر كثير من الأئمة: أنه تصحيف، وإنما هو: (جنابذ) بالجيم، والنون، وبعد الألف موحدة، ثم ذال معجمة، كما وقع عند المصنف في (أحاديث الأنبياء)؛ أي: وفسرها هناك بالقتاب، وكذا عند غيره من الأئمة.

قال: ووُجِدَتْ فِي نُسْخَةٍ مُعْتَمَدَةٍ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي ذِرٍ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ: (جَنَابَذٌ) عَلَى الصَّوَابِ، وَأَظْنَهُ مِنْ إِصْلَاحِ بَعْضِ الرِّوَاةِ.

قال: وذكر غير واحد أن (الجنابذ) شبه القتاب، واحدها: (جُنْبُذَةٌ) بالضم - أي: بضم الجيم والمودحة - ما ارتفع من البناء واستدار كالقبة، فارسي معرب، وأصله بلسانهم: (كتبنة) بوزنه، لكن الموحدة مفتوحة، والكاف ليست خالصة.

ثم استدل له بما رواه المصنف في (التفسير): (أُتِيتَ عَلَى نَهْرٍ حَافِتَاهُ قَبَابُ الْلَّؤلُؤِ).

قال: وقال صاحب «المطالع»: قيل: هي القلائد والعقود، أو

هي من حبال الرمل؛ أي: فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل، جمع: (حِبَل)، وهو ما استطال من الرمل.

وتعقب بـأَنَّ (الحبائل) لا تكون إلا جمع (حِبَالَة)، أو (حَبِيلَة) [بوزن (عظيمة)].

وقال بعض من اعتنى بالبخاري: الحبائل جمع: حِبَالَة، وحِبَالَة جمع: حِبَل^[١] على غير قياس، والمراد أن فيها عقوداً وقلائد من اللؤلؤ، انتهى.

(وإذا تربتها المسك)، ويأتي الكلام على أحكام بقية الحديث وفوائده في حديث الإسراء قبيل (الهجرة)، إن شاء الله تعالى، [وأورده المصنف مختصراً في (باب ما جاء في زمزم) من (كتاب الحج)، ويأتي الكلام على شيء منه هناك]^[٢].

* * *

٣٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ صَالِحِ ابْنِ كَيْسَانَ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيرِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: (فَرَضَ اللَّهُ الصَّلَاةَ حِينَ فَرَضَهَا رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ فَأَفِرَّتْ صَلَاةُ السَّفَرِ، وَزِيدَ فِي صَلَاةِ الْحَضَرِ).

وبالسند قال:

(١) ما بين معقوفتين ليس في «ن».

(٢) ما بين معقوفتين ليس في «ن».

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّينيسي (قال: أخبرنا مالك) الإمام،
(عن صالح بن كيسان) بفتح الكاف، (عن عروة بن الزبير) بن العوّام،
(عن عائشة أم المؤمنين) رضي الله عنها (قالت: فرض الله الصلاة
حين فرضها ركعتين ركعتين) بالتكريير؛ ليفيد عموم التشبيه لكل صلاة،
فلولاه لاحتمل أن المراد ركعتين فقط (في الحضر والسفر).

ونصبهما^(١) على الحال، وهو ما بمنزلة كلمة واحدة نحو: مثني،
 فهو ك (المزّ) القائم مقام الحلو الحامض، قاله الكرماني.

وزاد أحمد من روایة ابن إسحاق من هذه الطريق: إلا المغرب؛
فإنها كانت ثلاثة.

(فأقرَّت صلاة السفر) ركعتين ركعتين، (وزيَّد في صلاة
الحضر)، وللمصنف في (الهجرة) من طريق الزهري، عن عروة، عن
عائشة قالت: فرضت الصلاة ركعتين، ثم هاجر النبي ﷺ، ففرضت
أربعاً.

فعين في هذه أن الزيادة وقعت بالمدينة.

واعلم أن الحنفية قد تمسكوا بظاهره من أن القصر في السفر
عزيمة لا رخصة، فلا يجوز الإتمام؛ إذ قوله[ا]: (أقرت) يقتضيه.
وأُجِيب بأنَّ هذا من قول عائشة غير مرفوع، وبأنها لم تشهد زمان
فرض الصلاة، وبأنه معارض بحديث ابن عباس: فرضت الصلاة في

(١) أي: قوله: (ركعتين ركعتين).

الحضر أربعاً، وفي السفر ركعتين. أخرجه مسلم.

وبأنهم نقضوا قاعدهم فيما إذا عرض رأي الصحابي روایته؛
فإنهم يقولون: العبرة بما رأى، لا بما روى.

وقد ثبت عن عائشة: أنها كانت تتم في السفر، فدل ذلك على
أن المروي عنها غير ثابت.

ويدل على أنه رخصة قوله تعالى: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَفْصِرُوا مِنَ
الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ١٠١]؛ فإن نفي الجناح لا يدل على العزيمة، والقصر
إنما يكون من شيء أطول منه، قوله ﷺ: «صدقة تصدق الله بها
عليكم».

لكن نظر الحافظ في الجواب الأول فقال:

أما أولاً: فهو مما لا مجال للرأي فيه، فله حكم الرفع.

وأما ثانياً: فعلى تقدير تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل
صحابي، وهو حجة؛ لأنه يحتمل أن تكون أخذته عن النبي ﷺ، أو
عن صحابي آخر أدرك ذلك.

قال: وأما قول إمام الحرمين: لو كان ثابتاً لُنْقِلَ متواتراً. فيه
أيضاً نظر؛ لأن التواتر في مثل هذا غير لازم.

وفي الجواب الثاني: بأنه يمكن الجمع بين حديث عائشة وابن
عباس بما سيأتي، فلا تعارض.

وأجاب عن إلزامهم بنقض قاعدهم بأن عروة الراوي عنها قال

لما سُئِل عن إتمامها في السفر: إنها تأولت كما تأول عثمان؛ [أي:]
وقول عروة هذا يأتي في حديثه في (باب: يقصر إذا خرج من موضعه)
من (أبواب تقصـ[يـ]ر الصلاة) [١].

قال: وحيئذ فلا معارضة بين روايتها وبين رأيها، فروايتها
صحيحة، ورأيها مبني على ما تأولت.

قال: والذي يظهر لي - وبه تجتمع الأدلة السابقة - أن الصلوات
فرضت ليلة الإسراء ركعتين ركعتين إلا المغرب، ثم زيدت بعد
الهجرة عقب الهجرة إلا الصبح، كما روى ابن خزيمة وابن حبان
والبيهقي من طريق الشعبي، عن مسروق، عن عائشة قالت: فرضت
صلاة الحضر والسفر ركعتين ركعتين، فلما قدم رسول الله ﷺ المدينة
واطمأنَّ، زِيدَ في صلاة الحضر ركعتان، وتركت صلاة الفجر؛
لطول القراءة فيها، وصلاة المغرب؛ لأنها وتر النهار، انتهى.

ثم بعد أن استقر فرض الرباعية **خُفْفَ** منها في السفر عند
نزول الآية السابقة، وهي قوله تعالى: «فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوْمِنَ
الصَّلَاةَ» [النساء: ١٠١].

قال: ويرىده ما رواه ابن الأثير في «شرح المسند»: أن قصر
الصلوة كان في السنة الرابعة من الهجرة.

وهو مأخذ مما ذكره غيره: أن نزول آية الخوف كان فيها،

(١) ما بين معاوتي ليس في «ن».

وقيل: كان في السنة الثانية في ربيع الآخر، وقيل: كان بعد الهجرة بأربعين يوماً.

قال: فعلى هذا المراد بقول عائشة: فأقرت صلاة السفر؛ أي: باعتبار مآل الأمر من التخفيف، لا أنها استمرت منذ فرضت، فلا يلزم من ذلك أن القصر عزيمة.

وأما ما وقع في حديث ابن عباس: والخوف ركعة، فالبحث يجيء فيه - إن شاء الله تعالى - في (صلاة الخوف)، انتهى.

ثم قال الحافظ: فائدة: ذهب جماعة إلى أنه لم يكن قبل الإسراء صلاة مفروضة، إلا ما وقع الأمر به من صلاة الليل من غير تحديد.

وذهب الحربي إلى أن الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة، وركعتين بالعشي.

وذكر الشافعي عن بعض أهل العلم: أن صلاة الليل كانت مفروضة، ثم نُسخت بقوله: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسِّرَ مِنْهُ﴾ [المزمول: ٢٠]، فصار الفرض قيام بعض الليل، ثم نُسخ ذلك بالصلوات الخمس.

واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال: الآية تدل على أن قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا يَسِّرَ مِنْهُ﴾ [المزمول: ٢٠] إنما نزل بالمدينة، لا بمكة، [لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَحَدُونَ يُقْبَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [المزمول: ٢٠][^(١)]]

(١) ما بين معقوفتين ليس في «و».

والإسراء كان بمكة قبل ذلك، انتهى.

قال : وما استدل به غير واضح ؛ لأن قوله تعالى : ﴿عِلْمٌ أَنَّ سَيَّكُونُ
مِنْكُمْ مَرْضٌ﴾ [المزمول : ٢٠] ظاهر في الاستقبال ، فكانه - سبحانه وتعالى -
امتنَّ عليهم بتعجيل التخفيف قبل وجود المشقة التي علم أنها ستقع
لهم ، والله أعلم ، انتهى .

* * *

٢ - باب

وجوب الصلاة في الثياب،

وقول الله تعالى: «خُذْ رِزْقَكُمْ مَنْ كُلَّ مَسِيمٍ» [الأعراف: ٣١]

وَمَنْ صَلَّى مُتَحِفِّاً فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ

ويذكر عن سلمة بن الأكوع: أن النبي ﷺ قال: «يُزِرُهُ وَلَوْ
بِشَوْكَةٍ». في إسناده نظر، ومن صلّى في الثوب الذي يُجتمع فيه ما لم
يرأ ذي، وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عرياناً.

(باب وجوب الصلاة في الثياب) أتى بصيغة الجمع، كقولهم:
فلان يركب الخيول، والمراد ستر العورة.

وقد ذهب الجمهور إلى أن سترها من شروط الصلاة.

وعن بعض المالكيّة التفرقة بين الذاكر والناسي.

ومنهم من أطلق كونه سنة لا يُبطل تركها الصلاة، واحتج بأنه لو
كان شرطاً في الصلاة لاختص بها، ولا فقر إلى النية، ولكان العاجز
العريان ينتقل إلى بدل، كالعجز عن القيام ينتقل إلى القعود.

والجواب عن الأول: النقض بالإيمان؛ فإنه شرط في الصلاة،
ولا يختص بها، وعن الثاني: باستقبال القبلة؛ فإنه غير مفتقر للنية،
وعن الثالث: بالعجز عن القراءة، ثم عن الذكر؛ فإنه يصل إلى ساكتاً،
قاله في «الفتح».

[وهو واجب خارج الصلاة - أيضاً - عند الشافعية]^(١).

وي بيان معنى (قول الله تعالى)، وفي رواية: (عَنْهُ)، فهو^(٢) مجروراً على قوله: وجوب، وفي «اليونينية» اللام مكسورة ومضمومة، وعليه فيكون مبتدأ خبره محذوف تقديره: دليل عليه، أو نحوه.

﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ قال في «الفتح»: يشير بذلك إلى ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال: كانت المرأة تطوف بالبيت عرياناً، الحديث.

وفيه: فنزلت: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾.

وفي «تفسير طاوس»: قال في قوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ قال: الثياب. وقد نقل ابن حزم الاتفاق على أن المراد: ستر العورة.
(ومن صلی ملتحفاً في ثوب واحد) هذه الجملة ثبتت للمُستَمْلي وحده، وهي مستغنى عنها بالباب الآتي قريراً.

قال الحافظ: وعلى تقدير ثبوتها فلها تعلق بحديث سلمة المعلق
بعده، كما سيظهر من سياقه.

(ويذكر عن سلمة بن الأكوع) ﷺ (أن النبي ﷺ قال: يزُره)
بالمثناء التحتية أوله - وفي رواية: بالفوقية - وبضم الزاي، وتشديد
الراء (ولو بشوكة)؛ أي: يشد إزاره، ويجمع بين طرفيه؛ لئلا تبدو

(١) ما بين معاوتفتين ليس في «و».

(٢) أي: الكلمة (قول).

عورته، ولو لم يمكنه ذلك إلا بأن يغزو في طرفه شوكه يستمسك بها، فمن صلبي في ثوب واسع الجيب بحيث ترى عورته من جيبيه في ركوع أو سجود - ولم يزره، أو يشد وسنه - بطلت صلاته.

وذكر المؤلف حديث سلمة إشارة إلى أن المراد بأخذ الزينة في الآية السابقة لبس الثياب، لا تحسينها، وقد وصله المصنف في «تاريخه»، وأبو داود، وابن خزيمة، وابن حبان - واللفظ له - من طريق الدّراوِرْدي عن موسى بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن أبي ربيعة، عن سلمة بن الأكوع قال: قلت: يا رسول الله! إني رجل أتصيدُ، فأصلي في القميص الواحد؟ قال: «نعم، زرْه ولو بشوكة».

ورواه البخاري عن إسماعيل بن أبي أُويس، عن أبيه، عن موسى بن إبراهيم، عن أبيه، عن سلمة؛ فزاد في الإسناد رجلاً.

ورواه عن مالك بن إسماعيل، عن عَطَاف بن خالد قال: حدثنا موسى بن إبراهيم قال: حدثنا سلمة؛ فصرّح بالتحديث بين موسى وسلمة، فاحتُمل أن تكون روایة أبي أُويس من المزيد في متصل الأسانيد، أو يكون التصريح في روایة عطاف وهمًا.

قال الحافظ: فهذا وجه قوله: (وفي إسناده نظر) حيث لم يجزم به، ولما لم تكن هذه العلة قادحةً صحّحه من صحّه، واعتمد على روایة الدّراوِرْدي، وجعل روایة عطاف شاهدة لاتصالهما، وقد أخرجهما أحمد والنَّسائي.

قال: وأما من جعل وجه النظر أن موسى بن محمد بن إبراهيم

الثَّيْمِي ضعيف عند البخاري وغيره، وأن نسبته في حديث الدَّرَاوِرْدِي نسبة إلى جده، فليس بمستقيم؛ لأنَّه نُسِبَ في رواية البخاري وغيره مخزومياً، وهو غير الثَّيْمِي بلا تردد.

قال : نعم وقع عند الطَّحاوِي : موسى بن محمد بن إبراهيم ، فإنَّه كان محفوظاً فيحتمل على بُعدِ أن يكوننا جميعاً رويا الحديث ، وحمله عنهم الدَّرَاوِرْدِي ، وإلا فذكُرُ محمدٌ فيه شاذ ، انتهى .

(ومن صلَّى) هو من تتمة الترجمة ؛ أي : وباب من صلَّى (في الثوب الذي يجامع فيه ما لم يرَ فيه أذى)، وسقط لفظ : (فيه) في رواية .
قال في «الفتح» : يشير إلى ما رواه أبو داود والنَّسائِي وصححه ابن خزيمة وابن حَبَّان من حديث معاوية بن أبي سُفيان : أنه سأله أخته أمَّ حبيبة : هل كان رسول الله ﷺ يصلِّي في الثوب الذي يجامع فيه ؟
قالت : نعم ، إذا لم يرَ فيه أذى .

قال : وهذا من الأحاديث التي تضمنتها تراجم هذا الكتاب بغير صيغة رواية حتى ولا التعليق ، انتهى .

(وأمر النبي ﷺ أن لا يطوف بالبيت عرياناً)، وإذا منع من التعرِي في الطواف ، فالصلَاة التي هو بمنزلتها أولى ؛ إذ يشترط فيها أمور زائدة .

وأشار بهذا إلى حديث أبي هريرة في بعث علي في حجَّة أبي بكر بذلك ، وقد وصله بعد أبواب^(١) سبعة ، لكن ليس فيه التصریح بالأمر .

(١) في «و» : «بعد باب أبواب» .

وروى أَحْمَد بِإِسْنَادِ حَسْنٍ مِّنْ حَدِيثِ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ نَفْسِهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعْثَهُ: «لَا يَحْجُّ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكًا، وَلَا يَطْوِفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا»، الحَدِيثُ.

* * *

٣٥١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَمْرَنَا أَنْ نُخْرِجَ الْحَيْضَرَ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَذَوَاتِ الْخُدُورِ، فَيَشْهَدُنَّ جَمَاعَةَ الْمُسْلِمِينَ وَدَعْوَتُهُمْ، وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُرُ عَنْ مُصَلَّاهُنَّ، قَالَتِ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِحْدَانَا لَيْسَ لَهَا جِلْبَابٌ، قَالَ: «لِتُلْبِسْهَا صَاحِبُهَا مِنْ جِلْبَابِهَا».

٣٥١ م - وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ: حَدَّثَنَا عِمْرَانُ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ، حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا.

وبالسند قال:

(حدثنا موسى بن إسماعيل) المِنْقَرِيُّ التَّبُوَذَكِيُّ، (قال: حدثنا يزيد بن إبراهيم) التَّسْتَرِيُّ - بضم المثناة الأولى، وسكون المهملة، وفتح المثناة الثانية - أبو سعيد البصري.

قال وكيع: ثقة ثقة، ووثقه أئمة أيضاً، وقال أبو قطن: حدثنا يزيد بن إبراهيم الذهب المصفي، وقال سعيد بن عامر: هو الصدوق المسلم، وكان عفان يرفع أمره.

وقال عبد الرحمن بن الحكم: ليس في أصحاب الحسن أثبت منه.

وقال علي بن المديني : هو ثبت في الحسن وابن سيرين .

وقالقطان : ليس في قتادة بذلك .

وقال ابن عدي : له أحاديث مستقימה عن كل من روى عنه ، وإنما أنكرت عليه أحاديث رواها عن قتادة ، عن أنس ، وأرجو أن يكون صدوقاً .

وعن أبي الوليد : ما رأيت أكيسَ منه ، كان يحدث عن الحسن فيغرب ، ويحدثنا عن ابن سيرين فيلحن ؛ يعني : أنه كان يحدث كما سمع .

قال في «المقدمة» : أخرج له البخاري ثلاثة أحاديث فقط ؛ اثنان متابعة ، والثالث احتجاجاً :

الأول : في (الصلوة) ؛ من روایته عن قتادة ، عن أنس بمتابعة شعبية عن قتادة .

والثاني : في (سجود السهو) ؛ عن ابن سيرين ، عن أبي هريرة قصة ذي اليدين بمتابعة ابن عون وغيره .

والثالث : في تفسير (آل عمران) ؛ عن ابن أبي مليكة ، عن عائشة .

قال : ووقع لأبي محمد بن حزم في «المحلّي» - أي : في (كتاب الحج) - غلط واضح ، ففرق بين يزيد بن إبراهيم [الشُّستري] ، فقال : إنه ثقة ثبت ، وبين يزيد بن إبراهيم [١] الرواية عن قتادة ، فقال : إنه ضعيف .

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «و» .

قال : وهو تفريق مردود ، والله الموفق ، انتهى .

مات سنة إحدى وستين ومئة ، وقيل : سنة اثنتين ، وقيل : سنة ثلاثة ، قال في «التقريب» : على الصحيح .
روى له الجماعة .

(عن محمد) هو ابن سيرين ، (عن أم عطية) نسيبة بنت كعب - رضي الله عنها - (قالت : أمرنا بالبناء للمفعول ؛ أي : أمرنا رسول الله ﷺ ، كما عند مسلم .

(أن نخرج) بضم النون ، وكسر الراء (الحيض) جمع : (حائض)
(يوم العيدان) ، وفي رواية : (يوم العيد) بالإفراد .

(و) أن نخرج (ذوات الخدور) بالدال المهملة ؛ أي : صواحبات
الستور .

(فيشهدن) كلهن (جماعة المسلمين ودعوتهم ، ويعزل الحيض)
منهن (عن مصلاهم) ؛ أي : النساء اللاتي لسن بحیض ، وفي رواية :
(مصلاهم) على التغلب .

وفي «الفتح» : وللڭشّمېنى : (عن المصلى) ، والمراد به : موضع
الصلوة .

(قالت امرأة : يا رسول الله ! إحدانا) ؛ أي : بعضاً (ليس لها
جلباب) ، فكيف تشهد بدون جلباب ؟ وذلك بعد نزول آية الحجاب .
(قال) عليه الصلاة والسلام : (لتلبسها) - بالجزم - (صاحتُها من

جلبابها) بأن تعييرها واحداً من جلابيبها، ودلالته على الترجمة من جهة تأكيد الأمر باللبس حتى بالعارية للخروج إلى صلاة العيد، فيكون ذلك للفريضة أولى.

وتقديم هذا الحديث في (كتاب الحيض) بأتم من هذا السياق مع الكلام عليه.

(وقال عبدالله بن رجاء) بالجيم، قال الحافظ: كذا في أكثر الروايات، ووقع عند الأصيلي في عرضه على أبي زيد بمكة: (حدثنا عبدالله بن رجاء).

قال: وفي بعض النسخ عن أبي زيد: (وقال عبدالله بن رجاء)، كما قال الباقيون.

قال الحافظ: وهذا هو الذي اعتمد أصحاب الأطراف والكلام على رجال هذا الكتاب، انتهى.

ولابن عساكر: (قال محمد؛ أي: البخاري: وقال عبدالله بن رجاء)، وهو: عبدالله بن رجاء بن عمر الغداني - بضم المعجمة، وخفة المهملة، وبعد الألف نون - البصري.

قال أبو حاتم: كان ثقة رضي.

وذكره ابن حبان في «الثقة».

وعن ابن معين: كان شيخاً صدوقاً، وعنه أيضاً: هو كثير التصحيف، وليس به بأس.

وقال عمرو بن علي: صدوق كثير الغلط والتصحيف، ليس بحجة.

قال في «المقدمة»: قد لقيه البخاري، وحدث عنه بأحاديث يسيرة، وروى أيضاً عن محمد عنه أحاديث أخرى. مات في آخر ذي الحجة سنة تسع عشرة ومئتين، وقيل: سنة عشرين، روى عنه البخاري، وروى له النسائي وابن ماجه. (حدثنا عمران) بن داوير - بفتح الواو، بعدها راء - العجمي، أبو العوام القطان البصري، وثقة العجلاني وعفان.

وقال عمرو بن علي: كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث عنه، وكان يحيى لا يحدث عنه، وذكره يحيى يوماً فأنهى عليه. وقال أحمد بن حنبل: أرجو أن يكون صالح الحديث، وقال ابن معين: ليس بالقوى، وضعفه أبو دواد والنسيائي. وعن ابن معين: كان يرىرأي الخوارج، ولم يكن داعية. وعن يزيد بن زريع: كان حرورياً، وكان يرى السيف على أهل القبلة.

وقال أبو داود: أفتى في أيام إبراهيم بن عبد الله بن حسن بفتوى شديدة فيها سفك دماء، انتهى.

والسبب في ذلك أن إبراهيم المذكور لمّا خرج يطلب الخلافة استفتاه، فأفتاه بفتيا قُتِلَ بها رجال مع إبراهيم، وكان إبراهيم ومحمد خرجا على المنصور في طلب الخلافة؛ لأن المنصور كان في زمنبني أمية بايع محمداً بالخلافة، فلما زالت دولةبني أمية، وولي المنصور الخلافة، طلب محمداً ففرّ، فألحَّ في طلبه، فظهر بالمدينة، وبايعه

القوم، وأرسل أخاه إبراهيم إلى البصرة، فملكها، وبايعه قوم، فُقدِّرَ
أنهمَا قُتلا، وُقُتل معهما جماعة كثيرة.

قال بعضهم: إن كان مستند من قال: (إنه حروري) هذه القصة،
فليس هؤلاء من الحرورية في شيء، والله أعلم.

استشهد به البخاري في «الصحيح» في موضوعين من (كتاب
الصلوة)، وروى له في «الأدب»، وروى له الباقيون سوى مسلم.

قال في «التقريب»: مات بين الستين والسبعين؛ أي: ومئة.

(قال: حدثنا محمد بن سيرين قال: حدثتنا أم عطية) قالت:
(سمعت النبي ﷺ بهذا)؛ أي: الحديث الذي قبله.

قال في «الفتح»: وفائدة التعليق عن عبدالله بن رجاء تصریح
محمد بن سيرين بتحديث أم عطية له، فبطل ما تخيله بعضهم من أن
محمدًا إنما سمعه من أخته حفصة، عن أم عطية.

قال: وقد روينا موصولاً في «الطبراني الكبير» قال: حدثنا علي
بن عبد العزيز: حدثنا عبدالله بن رجاء.

* * *

٣ - بَابُ

عَقْدِ الإِزَارِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ

وَقَالَ أَبُو حَازِمٍ: عَنْ سَهْلٍ: صَلَوَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَزْرِهِمْ عَلَى عَوَاتِقِهِمْ.

(باب:) حكم (عقد الإزار على القفا في الصلاة)، و(القفَا) مقصور: مؤخر العنق، يُذكَر ويُؤْنَث، جمعه: (قُفِيُّ) كـ: عُصِيٌّ، و(أَقْفَاء) مثل: رحى وأرحاء، وجاء (أَقْفَيْة) على غير قياس.

(وقال أبو حازم) سلمة بن دينار، مما وصله المؤلف بعد بابين بتمامه^(١) (عن سهل)، زاد في رواية: (ابن سعد).

(صَلَوَا) بلفظ الماضي؛ أي: الصحابة (مع النبي ﷺ) حال كونهم (عاقدي أزرهم) جمع: (عاقد)، وحذفت النون منه للإضافة.

وفي رواية الكُشْمِيْهْنِي: (عاقدو)، فيكون خبر مبتدأ ممحض.

و(الْأَزْرُ) قال الْكَرْمَانِي: بضم الزاي جمع: (الإزار)، وهو الملحفة، يُذَكَّر ويُؤْنَث، وجمع القلة: (أَلْزِرَة) على أفعاله، كـ: رداء وأردية.

(١) «بتمامه» ليس في «و».

وقال القسطلاني تبعاً للعيني : هو بسكون الزي ، وهو الذي في «اليونية» هنا ، وفي الباب الآتي قريباً ، وકأن السكون للتخفيف .

(على عواتقهم) ، وإنما كانوا يفعلون ذلك ؛ لأنهم لم يكن لهم سراويلات ، فكان أحدهم يعقد إزاره في قفاه ؛ ليكون مستوراً إذا رفع وسجد ، وهذه الصفة صفة أهل الصفة كما سيأتي في (باب نوم الرجال في المسجد) ، قاله في «الفتح» .

* * *

٣٥٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَاصِمٌ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي وَأَقِدُّ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: صَلَّى جَابِرُ فِي إِزَارٍ قَدْ عَقَدَهُ مِنْ قِبَلِ قَفَاهُ، وَثِيَابُهُ مَوْضِعَةٌ عَلَى الْمِشْبَحِ، قَالَ لَهُ قَائِلٌ: تُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ فَقَالَ: إِنَّمَا صَنَعْتُ ذَلِكَ لِيَرَانِي أَحْمَقُ مِثْلَكَ، وَآتَيْنَا كَانَ لَهُ ثُوبَانٍ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؟

وبالسنن قال :

(حدثنا أحمد بن يونس) هو : أحمد بن عبد الله بن يونس ، نسب لجده لشهرته به .

(قال : حدثنا عاصم بن محمد) ؛ أي : ابن زيد بن عبد الله بن عمر ابن الخطاب ، العمري المدني ، ثقة ، وهو يروي عن إخوته الثلاثة : واقد وزيد وعمر ، لم يذكروا له وفاة .

وقال في «التقريب» : من السابعة ، روى له الجماعة .

(قال: حدثني واقد بن محمد) أخو عاصم المذكور (عن محمد بن المنكدر)، وهو وواقد تابعيان من طبقة واحدة.

(قال: صلى جابر) هو ابن عبد الله الأنباري (في إزار قد عقده من قبل) بكسر القاف وفتح الموحدة؛ أي: من جهة (فقاء، وثيابه موضوعة على المشجب) - بكسر الميم، وسكون المعجمة، وفتح الجيم، بعدها موحدة - أعاد تضمُّ رؤوسها، ويُفرَّج بين قوائمها، توضع عليها الشياطين والأسيمة لتبريد الماء، وهو من (تشاجب الأمر) إذا احتلَّت وتدخلَّت، وفي المثل: فلان كالمشجب من حيث قصده وجده.

والجملة اسمية حالية.

(قال له قائل) وقع في «مسلم» في حديث جابر الطويل: أنه عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، وسيأتي قريباً: أن سعيد بن الحارث سأله عن هذه المسألة.

قال في «الفتح»: ولعلهما جميعاً سلاه، وسيأتي عند المصنف في (باب الصلاة بغير رداء) من طريق محمد بن المنكدر أيضاً: (فقلنا: يا أبا عبدالله)، فلعل السؤال تعدد، انتهى.

(تصلي في إزار واحد؟) بهمزة إنكار ممحوقة.

(فقال) جابر: (إنما صنعت ذلك)، وفي رواية: (هذا) (ليراني أحمق) غير منصرف (مثلك)، وقال في جواب محمد بن المنكدر في الباب الآتي: (فأحببت أن يراني الجهال مثلكم)، فعرف به أن المراد بقوله هنا: (أحمق)؛ أي: جاهل.

والحمقُ في الأصل: وضعُ الشيءِ في غير موضعه مع العلم
بقبحه، قاله في «النهاية».

والغرض بيان جواز الصلاة في التوب الواحد، وإن كانت الصلاة
في التوبين أفضل، فكأنه قال: صنعته عمداً لبيان الجواز؛ إما ليقتدي
بي الجاهل ابتداء، أو ينكر عليّ فأعلمه أن ذلك جائز.

وإنما أغاظ لهم في الخطاب زجراً عن الإنكار على العلماء،
وليحثهم على البحث عن الأمور الشرعية، قاله في «الفتح».

(وأينا كان له ثوبان على عهد النبي)، وفي رواية: (رسول الله ﷺ)،
هو استفهام يفيد النفي، ومقصوده بيان إسناد فعله إلى المتقرر في
عهده ﷺ؛ أي: كان أكثرنا في عهده ﷺ لا يملك إلا التوب الواحد، ومع
ذلك فلم يكلف تحصيل ثوب ثانٍ ليصلني فيه، فدل على الجواز، وقد
كان الخلاف في منع جواز الصلاة في التوب الواحد قديماً.

روي عن ابن مسعود قال: لا تصلينَ في توب واحد، وإن كان
أوسع ما بين السماء والأرض، رواه ابن أبي شيبة.

ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر، ثم قال: لم يتابع عليه، ثم
استقر الأمر على الجواز.

* * *

٣٥٣ - حَدَّثَنَا مُطَرِّفُ أَبْو مُصْبَعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ
أَبِي الْمَوَالِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: رَأَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ

يُصلّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ.

وبالسند قال :

(حدثنا مطرّف) - بضم الميم ، وفتح الطاء وكسر الراء المهملتين ، والراء مشددة ، وفي آخره فاء - ابن عبدالله بن مطرف بن سليمان بن يسار اليساري - بالتحتانية والمهملة المفتوحة - الهلالي .

(أبو مصعب) - بضم الميم وفتح العين المهملة - المدنى ، مولى ميمونة زوج النبي ﷺ ، وكان ابن أخت مالك بن أنس وصاحبـه ، ويقال : إن مطراً لقبـه ، وكان أطروشاً ، أي : به صمم .

وثقه الدارقطني وابن سعد ، وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وكان أبو حاتم يفضلـه على إسماعيلـ بن أبي أويس ، وقال : إنه صدوق ، ولكنه مضطربـ الحديث .

وذكره ابن عديـ في «الكامل» ، وساقـ له أحـاديثـ مناـكـيرـ ، والذـنبـ فيهاـ منـ الـراـويـ عنـهـ أـحـمدـ بنـ دـاـودـ الـحـرـانـيـ ؛ فـقـدـ كـذـبـهـ الدـارـقطـنـيـ .

قالـ فيـ «المـقدـمةـ» : وـلـيـسـ لمـطـرـفـ فيـ «الـبـخـارـيـ» سـوـىـ حـدـيـثـيـنـ :

أـحـدهـماـ : حـدـيـثـ الـاسـتـخـارـةـ ، تـابـعـهـ عـلـيـهـ قـتـيـةـ وـغـيـرـهـ عـنـهـ .

وـالـآـخـرـ : أـخـرـجـهـ فـيـ (الـصـلـاةـ)ـ ؛ أـيـ : وـهـ هـذـاـ بـمـتـابـعـةـ .

قالـ فيـ «التـقـرـيبـ» : لـمـ يـصـبـ اـبـنـ عـدـيـ فـيـ تـضـعـيفـهـ .

قـيلـ : إـنـ مـوـلـدـهـ سـنـةـ سـبـعـ وـثـلـاثـيـنـ وـمـئـةـ ، وـمـاتـ سـنـةـ عـشـرـيـنـ وـمـئـيـنـ عـلـىـ الصـحـيـحـ ، وـقـيلـ : مـاتـ سـنـةـ أـرـبـعـ عـشـرـةـ وـمـئـيـنـ .

روى عنه البخاري، وروى له التّرمذى وابن ماجه.

قال في «الفتح»: وقد شارك أبا مصعب - أي: هذا - أحمد بن أبي بكر الزُّهري في صحبة مالك، وفي رواية «الموطأ» عنه، وفي كنيته، لكن أحمد مشهور بكنيته أكثر من مطرف، ومطرف بالعكس، انتهى.

(قال: حدثنا عبد الرَّحمن بن أبي المَوَالِي) - بفتح الميم ك (الجواري)، بإثبات الياء وهو الأفصح، وفي بعضها بدون الياء - اسمه زيد، وقيل: أبو المَوَالِي جده، أبو محمد مولى آل علي بن أبي طالب. وثقة أبو داود والتّرمذى والنسائي وابن معين، وقال غيرهم: صدوق، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يخطئ.

وقال أبو طالب عن أحمد: كان يروى حديثاً منكراً [عن] ابن المنكدر عن جابر في الاستخارة، ليس أحد يرويه غيره. قال ابن عدي: وقد روى حديث الاستخارة غير واحد من الصحابة كما رواه ابن أبي المَوَالِي.

وقال في «المقدمة»: وحديث الاستخارة من أفراده - أي: عن جابر -، وقد أخرجه البخاري، والخطبُ فيه سهل، واحتج به البخاري وأصحاب السنن، انتهى.

مات سنة ثلاثة وسبعين ومئة.

روى له الجماعة سوى مسلم، وليس له عند التّرمذى والنسائي وابن ماجه سوى حديث الاستخارة.

وقال الترمذى : حديث حسن صحيح غريب ، لا نعرفه إلا من
حديث ابن أبي الموالى .
(عن محمد بن المنكدر قال : رأيت جابر بن عبد الله) ، سقط
(ابن عبد الله) في رواية .

(يصلى في ثوب واحد ، وقال : رأيت النبي ﷺ يصلي في ثوب) ؛
أي : واحد .

وإنما أتى بهذه الرواية لكونها مصريحة بأن ذلك وقع من فعل
النبي ﷺ ؛ ليكون بيان الجواز به أوقع في النفس ؛ لأنه أصرح في الرفع
من الذي قبله ، قاله في «الفتح» .

قال : وخفى على الكرماني فقال : دلالته - أي : الحديث الأخير -
على الترجمة ، وهي : عقد الإزار على القفا :
إما لأنه مخروم من الحديث السابق - أي : هو طرف من الذي
قبله - .

وإما أنه يدل عليه بحسب الغالب ؛ إذ لو لا عقده على القفا لما
ستر العورة غالباً ، انتهى .

ولو تأمل لفظه وسياقه بعد ثمانية أبواب لعرف اندفاع احتماليه ؛
فإن هذا طرف من الحديث المذكور هناك : لا من السابق ، ولا ضرورة
إلى ما ادعاه من الغلبة ؛ فإن لفظه : (وهو يصلي في ثوب ملتحفاً به) ،
وهي قصة أخرى فيما يظهر ، كان الثوب فيها واسعاً ، فالتحف به ، وكان
في الأولى ضيقاً فعقده ، وسيأتي ما يؤيد هذا التفصيل قريباً ، انتهى .

أقول : وعلى أنه طرف من الحديث الآتي لا تكون فيه دلالة على الترجمة التي هي عقد الإزار على القفا ؛ فإن الحديث الآتي الذي هذا طرف منه ليس فيه عقد الإزار على القفا ، بل فيه أنه صلى فيه ملتحفاً ، ولا يكون إيراده إياه لإفادة التصریح التي ذكرها الحافظ ، بل لا يكون دليلاً إلا على الصَّلاة في الثوب الواحد ملتحفاً به ، وهي ترجمة الباب الآتي بعده ، وعليه فيطلب دلالته على ترجمة الباب الذي نحن فيه .

* * *

٤ - بَابُ

الصَّلَاةُ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ مُتَحَفِّاً بِهِ

قَالَ الرُّهْرِيُّ فِي حَدِيثِهِ: الْمُتَحَفُ الْمُتَوَشِّحُ، وَهُوَ الْمُخَالِفُ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِيهِ، وَهُوَ الْإِسْتِمَالُ عَلَى مَنْكِبِيهِ، قَالَ: قَالَتْ أُمُّ هَانِيٍّ: الْتَّحَفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِثَوْبٍ، وَخَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِيهِ.

(باب الصَّلاةُ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ) حال كون المصلي (متحفاً)؛
أيٌّ: متغطياً (به).

قال الرُّهْرِيُّ) محمد بن مسلم بن شهاب (في حديثه)؛ أيٌّ:
الذِي رواه في الالتحاف.

قال الحافظ: والمراد إما حديثه عن سالم بن عبد الله، عن أبيه،
وهو عند ابن أبي شيبة وغيره، أو عن سعيد، عن أبي هريرة، وهو عند
أحمد وغيره.

(المتحف المتتوشح). وهو: المخالف بين طرفيه؛ أيٌّ: التَّوْبُ
(على عاتقيه)؛ أيٌّ: المُتَحَفُ.

(وهو الاستعمال على منكبيه).

قال الحافظ: والذي يظهر أن قوله: (وهو المخالف . . . إلخ) من كلام المصنف.

قال ابن السّكّيت: التوشح هو أن يأخذ طرف الثوب الذي ألقاه على منكبه الأيمن من تحت يده اليسرى، ويأخذ الذي ألقاه على الأيسر من تحت يده اليمنى، ثم يعقد طرفيهما على صدره.

(وقالت أم هانئٌ) بنت أبي طالب، [واسمها فاختة]: (التحف النبي ﷺ بثوب)، زاد في رواية: (له)^(١)، وفي رواية: (في ثوب)، (وخالف بين طرفيه على عاتقيه)، وسيأتي حديثها موصولاً في هذا الباب، وليس فيه: (وخالف بين طرفيه)، وهو عند مسلم من وجه آخر عن أبي مرّة عنها، ورواه أحمد من ذلك الوجه بلفظ المعلق.

قال ابن بطال:فائدة الالتحاف المذكور: أن لا ينظر المصلي إلى عورة نفسه إذا ركع، ولئلا يسقط الثوب عند الركوع والسجود.

* * *

٣٥٤ - حَدَّثَنَا عُيْيَدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ خَالَفَ بَيْنَ طَرَفَيْهِ.

وبالسند قال:

(حدثنا عييد الله) - بالتصغير - (ابن موسى) العبسي - بالموحدة -

(١) ما بين معقوفتين ليس في «ن».

(قال: حدثنا)، وفي رواية: (أخبرنا) (هشام بن عُروة، عن أبيه) عروة ابن الزبير، (عن عمر بن أبي سلمة) بضم عين (عمر)، وفتح لام (سلمة)، واسم أبي سلمة عبدالله بن عبد الأسد بن هلال بن عبدالله بن عمر بن مخزوم القرشي، المخزومي، المدنى، وكنية عمر: أبو حفص، ربيب رسول الله ﷺ، صحابي صغير، ولد بأرض الحبشة في السنة الثانية من الهجرة، وقيل: إنه كان يوم قبض رسول الله ﷺ ابن سبع سنين.

وعن عبدالله بن الزبير: كنت أنا وعمر بن أبي سلمة يوم الخندق مع النسوة في أطم حسان، وكان يطأطئ لي مرأة فأنظر، وأطأطئ له مرأة فينظر.

وولَد أبو سلمة بن عبد الأسد: سلمة وعمر ودرة وزينب، وأمهمهم أم سلمة زوج النبي ﷺ، خلف عليها بعد أبي سلمة، وليس لسلمة ولا لدرة عقب، ولعمر وزينب عقب.

وشهد عمر بن أبي سلمة مع علي يوم الجمل، واستعمله على فارس وعلى البحرين، وتوفي بالمدينة في خلافة عبد الملك بن مروان سنة ثلاث وثمانين، وقيل: قتل مع علي يوم الجمل، وليس بشيء.

روى له الجماعة.

قال في «الفتح»: هذا الإسناد له حكم الثلثيات، وإن لم يكن له صورتها؛ لأن أعلى ما يقع للبخاري ما بينه وبين الصحابي فيه اثنان، فإن كان الصحابي يرويه عن النبي ﷺ فحيثئذ توجد فيه صورة ثلاثي،

وإن كان يرويه عن صحابي آخر فلا، لكن الحكم من حيث العلو واحد لصدق أن بيته وبين الصحابي اثنين، وهكذا نقول بالنسبة إلى التابعي إذا لم يقع بيته - أي: البخاري - وبينه إلا واحد، فإن رواه التابعي عن صحابي فعلى ما تقدم - أي: من أنه ثلاثي صورة -، وإن رواه عن تابعي آخر فله حكم العلو لا صورة الثلاثي لهذا الحديث؛ فإن هشام ابن عروة من التابعين، لكنه حدث هنا عن تابعي آخر، وهو أبوه، فلو رواه عن صحابي، ورواه ذلك الصحابي عن النبي ﷺ لكان ثلاثياً، والحاصل أن هذا من العلو النسبي لا المطلق، والله أعلم، انتهى.

(أن النبي ﷺ صلٰى في ثوب واحد قد خالف بين طرفيه).

* * *

٣٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثْنَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، قَدْ أَلْقَى طَرَفَيْهِ عَلَى عَاتِقِيهِ.

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا يحيى) هو القطان (قال: حدثنا هشام) هو ابن عروة (قال: حدثني أبي) عروة بن الزبير، (عن عمر بن أبي سلمة: أنه رأى النبي ﷺ يصلٰى في ثوب واحد في بيت أم سلمة) أم المؤمنين، رضي الله عنها، وهو ظرف لـ (يصلٰى).

(قد ألقى طفيه)؛ أي : الثوب (على عاتقيه) ﷺ.

وإنما أورد هذا الحديث بتنزول درجة ، لما وقع فيه من التصريح بأن الصحابي شاهد النبي ﷺ يفعل ما نقل عنه أولاً بالصورة المحتملة ، ومن تعين المكان ، وهو بيت أم سلمة زوج النبي ﷺ ، وفيه زيادة كون طرف في الثوب على عاتقي النبي ﷺ ، قاله في «الفتح» .

قال : على أن الإسماعيلي قد أخرج الحديث المذكور من طريق عبيدة الله بن موسى ، وفيه جميع الزيادة المذكورة ، فكأن عبيدة الله حدث به البخاري مختصراً .

* * *

٣٥٦ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامَ، عَنْ أَبِيهِ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَهُ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ مُشْتَمِلًا بِهِ فِي بَيْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، وَاضْعِفْتُ طَرْقَيْهِ عَلَى عَاتِقِيْهِ .

وبالسند قال :

(حدثنا عبيده) - مصغراً من غير إضافة - (ابن إسماعيل) الهباري - بالموحدة المشددة - (قال : حدثنا أبوأسامة) حمّاد بن أسامة ، (عن هشام) بن عروة ، (عن أبيه) عروة بن الزبير : (أن عمر بن أبي سلمة أخبره قال : رأيت رسول الله ﷺ يصلّي في ثوب واحد مشتملاً به) بالنصب للأكثر على الحال ، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف .

قال في «الفتح» تبعاً للزرّكشي: وفي رواية المستملي والحموي
بالجر على المجاورة.

وتعقبه في «المصابيح» فقال: قلت: الأولى أن يجعل صفة
لـ(ثوب).

فإن قلت: لو كان لبرز الضمير لجريان الصفة على غير من هي
له.

قلت: الكوفيون قاطبة لا يوجبون إبرازه عند أمن اللبس،
ووافقهم ابن مالك.

قال: ومذهبهم في المسألة قوي، واللبس في الحديث متغيرٍ
انتهى.

(في بيت أم سلمة، قد ألقى طرفيه); أي: الثوب (على عاتقه)
وفائدة إيراد هذا ثالثاً مع التزول أيضاً: تصريح هشام عن أبيه بأن
عمر أخيه، ووقع في الروايتين الماضيتين بالعنونة، وفيه أيضاً ذكر
الاشتمال، وهو مطابق لما تقدم من التفسير.

* * *

٣٥٧ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوئِيسٍ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ
أَنَسٍ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمَّ
هَانِيَّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيَّ بِنْتَ أَبِي طَالِبٍ
تَقُولُ: ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَامَ الْفَتْحِ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ، وَفَاطِمَةُ
ابْنَتُهُ تَسْتُرُهُ، قَالَتْ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟»، فَقُلْتُ: أَنَا أُمُّ

هانئٰ بنتُ أبي طالبٍ، فَقَالَ: «مَرْحَباً يَامْ هانئٰ»، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ، قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِيَ رَكعَاتٍ، مُتَسْخِفاً فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلُ رَجُلًا قَدْ أَجْرَتُهُ فُلَانَ بْنَ هُبَيْرَةَ، فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «قَدْ أَجْرَنَا مَنْ أَجْرَتْ يَا أُمَّ هانئٰ»، قَالَتْ أُمُّ هانئٰ: وَذَاكَ ضُحَىٰ.

وبالسند قال:

(حدثنا إسماعيل بن أبي أويس قال: حدثني مالك بن أنس) الإمام الشهير، (عن أبي النضر) - بالضاد المعجمة - سالم بن أبي أمية [مولى عمر بن عبد الله] - بالتصغير - (أن أبو مرّة) - بتشديد الراء - واسمه يزيد؛ من (الزيادة)^(١) (مولى أم هانئٰ بنت أبي طالب) لا ينافي ما مرّ في (العلم) من أنه مولى عقيل؛ لأنّه مولاها حقيقة، ونسب هناك إلى ولاء عقيل مجازاً؛ لكونه أخاهما، أو لكونه كان يكثر ملازمته عقيل، كما وقع لمقسم مع ابن عباس.

(أخبره)؛ أي: أخبر أبو النضر (أنه)؛ أي: أبو مرّة (سمع أم هانئٰ بنت أبي طالب) - رضي الله عنها - حال كونها (تقول: ذهبت إلى رسول الله)، وفي رواية: (النبي) عَلَيْهِ السَّلَامُ (عام الفتح) في رمضان سنة ثمان، (فوجده يغتسل، وفاطمة ابنته) رضي الله عنها (تستره، قالت: فسلمت عليه، فقال) عليه الصلاة والسلام: (من هذه؟ فقلت)، وفي

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «و».

رواية: (قلت): (أنا أم هانئ بنت أبي طالب، فقال: مرحباً بأم هانئ) بياء الجر، وفي رواية: (يا أم هانئ) بياء النداء؛ أي: لقيت رحباً وسعة.

(فلما فرغ) - عليه الصلاة والسلام - (من غسله) بضم المعجمة.

(قام فصلى ثمانين ركعات) بكسر نون (ثمانين)، وفتح التحتية، مفعول (فصلى)، وفي رواية: (ثمان) بفتح النون، وحذف التحتية، وأصله منسوب إلى (الثمن)؛ لأنَّ الجزء الذي صَيَّرَ السبعة ثمانية^(١)، فهو ثمنها، ثم فتحوا أوله؛ لأنَّهم يغيرون في النسب، وحذفوا منه إحدى ياءِي النسب، وعواضوا منها الألف، كما فعلوا في النسب إلى (اليمن)، فثبتت ياؤه عند الإضافة كما ثبتت ياء (القاضي)، تقول: ثمانين نسوة، وتسقط مع التنوين رفعاً وجراً، وتثبت نصباً؛ لأنه ليس بجمع^(٢)، قاله الكرماني.

(ملتحفاً في ثوب واحد، فلما انصرف) - عليه الصلاة والسلام -
(قلت: يا رسول الله! زعم)؛ أي: أدعى، أو قال (ابن أمي) هو على ابن أبي طالب، وفي رواية: (ابن أبي)، وهو صحيح في المعنى؛ لأنَّه شقيقها، وإنما نسبته إلى أمها؛ لأنَّها بقصد الشكاكية في [إخفار] ذمتها، فذكرت ما بعثها على الشكوى حيث أُصيَّت بأمر من محل

(١) في «و» و«ن»: «ثمان»، والصواب المثبت.

(٢) جاء على هامش «ن»: « قوله: (لأنَّه ليس بجمع) يتأمل؛ فإنَّ جواري وغواشي جمع، وتثبت ياؤهما أيضاً.

يقتضي أن لا تُصاب منه؛ لما جرت العادة به من أن الأخوة من قِبَل الأم أشد في اقتضاء الحنان والرعاية من غيرها.

(أنه قاتل) اسم فاعل (رجلًا) مفعوله؛ أي : عازم على قتله.
(قد أجرته؛ فلان ابن هُبَيرَةَ) بالنصب على البدل، أو الرفع على الحذف، قاله في «الفتح».

وقال : وعند أحمد والطَّبراني : إني أجرت حموين لي .

قال أبو العباس بن سريج وغيره : هما جعدة بن هُبَيرَةَ ورجل آخر من بني مخزوم ، كانا فيمن قاتل خالد بن الوليد ، ولم يقبل الأمان ، فأجارتهما أم هانئ ، وكانا من أحماصها .

وقال ابن الجوزي : إن كان ابن هُبَيرَةَ منهما فهو جعدة .
وتعقبه الحافظ بأنَّ جعدة معدود فيمن له رؤية ، ولم تثبت له صحبة ، وذكره البخاري وغيره في التابعين .

قال : فكيف يتهمأ لمن هذه سبيله في صغره أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان؟ ثم لو كان ولد أم هانئ لم يهمَ علي بقتله؛ لأنها كانت قد أسلمت ، وهرب زوجها عند فتح مكة إلى نجران ، فلم يزل بها مشركاً حتى مات ، وترك ولدها عندها؛ [أي]^(١) : فيكون ولدها تابعاً لها في الإسلام .

وتعقب - أيضاً - ابن عبد البر في تجويه أن يكون ابنَ لِهْبَيْرَةَ من غيرها ، بنقله عن أهل النسب : أنهم لم يذكروا لِهْبَيْرَةَ ولداً من غيرها .

(١) «أي» ليس في «و».

ثم ذكر عن ابن هشام أن اللذين أجارتهم أم هانئ هما الحارث ابن هشام وزهير بن أبي أمية، وعن الأزرقي أنهما الحارث بن هشام وعبدالله بن أبي ربيعة، وعن بعضهم: أنهما الحارث بن هشام وهبيرة ابن أبي وهب.

قال: وليس بشيء؛ لأن هبيرة زوجها هرب كما تقدم، فلا يصح ذكره فيمن أجرته.

ثم قال الحافظ: والذي يظهر لي: أن في رواية الباب حذفاً، أي: أو تحريفاً، كأنه كان فيه فلان ابن عم هبيرة، فسقط لفظ (عم)، أو كان فيه: فلان قريب هبيرة، فتغير لفظ (قريب) بلفظ (ابن)، وكل من الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية وعبدالله بن أبي ربيعة يصح وصفه بأنَّه ابن عم هبيرة وقربه؛ لكون الجميع من بني مخزوم، انتهى.

(فقال رسول الله ﷺ: قد أجرنا من أجرت)؛ أي: أمَّنا من أمَّنت (يا أم هانئ)، فليس لعليٍ قتلها.

(قالت أم هانئ: وذاك)، وفي رواية: (وذلك)؛ أي: فعله للثمان ركعات (صحي)؛ أي: وقت صحي، أو صلاة صحي، ويؤيد ذلك ما في رواية شاهين: (قالت أم هانئ: يا رسول الله! ما هذه الصلاة؟ قال: «الضُّحْي»)، قاله القسطلاني.

وستأتي بقية الكلام على هذا الحديث في (باب أمان المرأة) من (كتاب الجهاد)، إن شاء الله تعالى.

وتقديم في (كتاب الغسل) قطعة منه إلى قوله : فقالت أم هانع .

* * *

٣٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسِيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ سَائِلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الصَّلَاةِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْلَكُلُّكُمْ ثُبَيَانٌ!».

وبالسند قال :

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّنيسي (قال : أخبرنا مالك) الإمام ،
(عن ابن شهاب) الزُّهري ، (عن سعيد بن المسيب ، عن أبي
هريرة) : (أن سائلاً) ، قال الحافظ : لم أقف على اسمه ، لكن ذكر
شمس الأئمة السّرخيسي في كتاب «المبسوط» : أن السائل ثبيان ،
انتهى .

(سؤال رسول الله) ، وفي رواية : (النبي) ﷺ (عن الصّلاة في
ثوب واحد) ، وفي رواية : (في الثوب الواحد) .

(فقال رسول الله ﷺ: أو لكلكم) بهمزة استفهام ، والمعطوف
عليه ممحوف على طريقة مرت ، والتقدير : ألمت سائل عن مثل هذا
الظاهر؟ ولكلكم (بيان) ، ومعناه : لا سؤال عن أمثاله ، ولا ثوابين
لكلكم ؛ إذ الاستفهام مفيد لمعنى النفي ، وهذا التقرير على سبيل
التمثيل ، قاله الكرمانى .

قال **الخطابي** : لفظه استخبار ، و معناه الإخبار عما هم عليه من
قلة الثواب .

و وقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى ، كأنه يقول : إذا
علتم أن ستر العورة فرض الصلاة لازمة ، وليس لكل أحد منكم
ثواب ، فكيف لم تعلموا أن الصلاة في التوب الواحد جائزه ؟ أي : مع
حصول ستر العورة به .

وقول **الطحاوي** : معناه : لو كُرْهت الصلاة في ثوب واحد
لكرهت لمن لا ليس له إلا ثوب واحد .

تعقبه الحافظ بأنَّ هذه الملازمة في محل المنع للفرق بين القادر
وغيره ، والسؤال إنما كان عن الجواز و عدمه ، لا عن الكراهة ، انتهى .

وذكر الحافظ أيضاً : أن هذا الحديث رواه ابن حبان من طريق
الأوزاعي ، عن ابن شهاب ، وفيه : «ليتوشَّحْ به ، ثم ليُصلِّ فيه» .

قال : فيحتمل أن يكونا حديثين ، أو حديثاً واحداً فرقه الرواة ،
وكان المصنف أشار إليه لذكره التوسيع في الترجمة ، والله أعلم ،
انتهى .

* * *

٥ - باب

إِذَا صَلَّى فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلْيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقِيهِ

(باب) بالتنوين: (إذا صلی في الثوب الواحد فليجعل)؛ أي: بعضه (على عاتقه) بالثنية، وفي رواية: (عاتقه) بالإفراد، والعائق: هو ما بين المنكبين إلى أصل العنق، مذكر، وحُكى تأنيثه.

٣٥٩ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٌ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يُصَلِّي أَحَدُكُمْ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، لَيْسَ عَلَى عَاتِقِيهِ شَيْءٌ».

وبالسند قال:

(حدثنا أبو عاصم) الضحاك بن مخلد النبيل، (عن مالك) إمام دار الهجرة، (عن أبي الزناد، عن عبد الرحمن) بن هرمز (الأعرج، عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يصلي أحدكم، كذا هو في «الصحيحين» بإثبات الياء، قال ابن الأثير: على أن (لا) نافية، وهو خبر بمعنى النهي).

ورواه الدارقطني في «غرائب مالك» من طريق لفظ: (لا يصل)،

بمحفظها، ومن أخرى: (لا يصلين) بزيادة نون التأكيد.

ورواه الإسماعيلي بلفظ: نهى رسول الله ﷺ.

(في الثوب الواحد ليس على عاتقه) بالإفراد، وفي رواية: (على عاتقيه) - بالثنية - (شيء)، وفي رواية مسلم: (منه شيء).

والمراد أنه لا يأتزر في وسطه، ويشد طرف الثوب في حقويه، بل يتوشح بهما على عاتقيه؛ ليحصل الستر لجزء من أعلى البدن، وإن كان ليس بعورة، أو لكون ذلك أمكن في ستر العورة.

* * *

٣٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعِيمٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عَكْرِمَةَ قَالَ: سَمِعْتُهُ - أَوْ كُنْتُ سَأْلَتُهُ - قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَشْهُدُ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَلَيُخَالِفْ بَيْنَ طَرَفَيْهِ».

وبالسند قال:

(حدثنا أبو نعيم) الفضل بن دكين (قال: حدثنا شيبان) بن عبد الرحمن، (عن يحيى بن أبي كثیر) - بالمثلثة - (عن عكرمة) مولى ابن عباس.

(قال); أي: يحيى: (سمعته); أي: عكرمة (أو كنت سأله)، تردد يحيى بين أن يكون سمعه من عكرمة ابتداءً، أو جواب سؤال، لا يدرى كيف وقع؟

قال الحافظ : وأخرجه الإسماعيلي من هذه الطريق بلفظ : (سمعته أو كتب به إلي)، فجعل التردد بين السمع والكتابة .

ثم قال : ولا أعلم أحداً ذكر فيه سمع يحبي منه بالجزم .

قال : وكذا روينا من طريق أخرى بالتردد بين السمع والكتابة أيضاً .

قلت : أخرجه أبو نعيم في «المستخرج» نحو رواية البخاري :
(قال : سمعته، أو كنت سأله)، انتهى .

(قال) في رواية : (فقال) ؛ أي : عكرمة (سمعت أبا هريرة) رضي الله عنه
(يقول : أشهد) ذكره تأكيداً لحفظه واستحضاره (أني سمعت
رسول الله صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول : من صلَّى في ثوب)، زاد في رواية : (واحد)
(فليخالف بين طرفيه) .

قال الْكَرْمَانِي : ودلالته على الترجمة من جهة أن المخالفة بين
الطرفين لا تيسر إلا بجعل شيء من الثوب على العاتقين .

قال الحافظ : وأولى من ذلك أن في بعض طرق هذا الحديث
التصريح بالمراد، فأشار إليه المصنف كعادته، فعند أحمد وغيره:
«فليخالف بين طرفيه على عاتقيه» .

وقد حمل الجمهور هذا الأمر على الاستحباب، والنهي في
الذي قبله على التنزيه .

وعن أحمد: لا تصح صلاة من قدر على ذلك فتركه، جعله
شرطأً، وعنه: تصح ورأيهم، جعله واجباً مستقلاً .

قال الحافظ : وقال الْكَرْمَانِي : ظاهر النص يقتضي التحرير ، لكن الإجماع منعقد على جواز تركه .

قال : وغفل عما ذكره بعد قليل عن النّووي من حكاية ما نقلناه عن أَحْمَدَ ، وقد نقل ابن المندر عن مُحَمَّدَ بْنَ عَلَى عدم الجواز ، وَكَلَامُ التَّرْمِذِي يدل على ثبوت الخلاف أيضاً ، وَنَقْلُ الطَّحاوِي أيضًا المنع عن ابن عمر وطاوس والنَّخْعَي ، وغيره عن ابن وهب وابن جرير ، وَنَقْلُ الشَّيْخِ تَقِيِ الدِّينِ السَّبْكِي وجوب ذلك - أَيْ : وضع شيء منه على العاتق - عن نص الشافعية خلافه .

قال : لكن المعروف في كتب الشافعية خلافه .

واستدلَّ الْخَطَّابِي على عدم الوجوب بأنه ﷺ صلٰى فِي ثُوبٍ كَانَ أَحَدُ طرفيه عَلَى بَعْضِ نِسَائِهِ ، وَهِيَ نَائِمَةٌ ، قَالَ : وَمَعْلُومٌ أَنَّ الظَّرْفَ الَّذِي هُوَ لَابْسِهِ مِنَ الثُّوبِ غَيْرِ مُتَسْعٍ لِأَنَّ يَتَرَبَّرَ بِهِ ، وَيَفْضُلُ مِنْهُ مَا [كَانَ] ^(١) لِعَاتِقِهِ .

قال : وفيما قاله نظر لا يخفى .

قال : والظَّاهِرُ مِنْ تَصْرِيفِ الْمَصْنُفِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَ الثُّوبُ وَاسِعًا ، فَيَجِبُ - أَيْ : عَنْدِ الْمَصْنُفِ - وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَ ضَيِّقًا ، فَلَا يَجِبُ وضع شيء منه على العاتق ، وهو اختيار ابن المندر ، وبذلك تظہر مناسبة تعقیبه بقوله :

* * *

(١) ما بين معاكوفتين مستدرك من «فتح الباري» (٤٧٢ / ١).

٦ - بَابُ

إِذَا كَانَ التَّوْبُ ضَيِّقًا

(باب) بالتنوين: (إذا كان التوب ضيقاً كيف يفعل به المصلي) و(ضيق) بتشديد الياء، ويجوز تخفيفها، ومعناهما واحد، والفرق بينه وبين (ضائق): أن (ضيقاً) صفة مشبهة تدل على ثبوت الضيق، و(ضائق) اسم فاعل يدل على حدوثه.

٣٦١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: خَرَجْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ، فَجِئْتُ لَيْلَةً لِبَعْضِ أَمْرِيِّ، فَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي وَعَلَيْهِ تَوْبٌ وَاحِدٌ، فَاشْتَمَلْتُ بِهِ وَصَلَيْتُ إِلَيْهِ جَانِبِهِ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: «مَا السُّرِّ يَا جَابِرُ؟»، فَأَخْبَرَتُهُ بِحَاجَتِيِّ، فَلَمَّا فَرَغْتُ قَالَ: «مَا هَذَا الْإِشْتِمَالُ الَّذِي رَأَيْتُ؟!»، قُلْتُ: كَانَ تَوْبٌ؛ يَعْنِي: ضَاقَ، قَالَ: «فَإِنْ كَانَ وَاسِعًا فَالْتَّحَفْ بِهِ، وَإِنْ كَانَ ضَيِّقًا فَاتَّزِرْ بِهِ».

وبالسند قال:

(حدثنا يحيى بن صالح) الوحاطي - بضم الواو، وتحريف المهملة،

ثم معجمة - أبو زكريا، ويقال: أبو صالح، الشامي الدمشقي، ويقال:
الحمصي.

وثقه ابن معين وابن عدي وأبو اليمان والخليلي وقال: روى عن
الأئمة.

وقال الساجي: هو عندهم من أهل الصدق والأمانة.

وقال أبو حاتم: صدوق.

وذهب أحمد، وقال: أخبرني إنسان من أصحاب الحديث قال:
قال يحيى بن صالح: لو ترك أصحاب الحديث عشرة أحاديث؛ يعني:
التي في الرؤية.

قال أحمد: كأنه نزع إلى رأي جهم.

وقال عبدالله بن أحمد: قال أبي: لم أكتب عنه لأنني رأيته في
مسجد الجامع يسيء الصلاة.

لكن قال أبو زرعة: لم يقل أحمد في يحيى بن صالح إلا خيراً.

وقال العقيلي: حمصي جهمي.

وقال إسحاق بن منصور: حدثنا يحيى بن صالح، وكان مرجئياً
خبيشاً داعي دعوة، ليس بأهل أن يُروى عنه.

وقال أبو عوانة: هو حسن الحديث، ولكنه صاحب رأي، وكان
عَدِيلَ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسْنِ إِلَى مَكَةَ.

وقال له وكيع: يا أبا زكريا! احذر الرأي؛ فإني سمعت أبا حنيفة

يقول: البول في المسجد أحسن من بعض قياسهم.

قال في «المقدمة»: وإنما روى عنه البخاري حديثين أو ثلاثة، وروى عن رجل عنه عن معاوية بن سلام وفليح بن سليمان خاصة، انتهى.

وقال في «التهذيب»، وفي «الزهرة»: روى عنه البخاري ثمانية أحاديث.

مات سنة اثنين وعشرين ومئتين، واختلف في مولده: فقيل؛ ولد سنة سبع وثلاثين ومئة، فيكون ابن خمس وثمانين سنة، وقيل: سنة سبع وأربعين ومئة.

روى عنه البخاري، وروى له الباقيون سوى النسائي.

(قال: حدثنا فليح بن سليمان، عن سعيد بن الحارث) بن أبي سعيد بن المعلى، ويقال: ابن أبي المعلى، الأنصاري المدني قاضي المدينة.

قال الحافظ: وذكر ابن سعد: أنه سعيد بن أبي سعيد الحارث بن أوس بن المعلى، وصوّبه أبو أحمد^(١) الدمياطي، والله أعلم، انتهى. وثقة يعقوب بن سفيان، وكذا ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال ابن معين: مشهور.

لم يذكروا له وفاة، وقال في «الترقيب»: من الثالثة، روى له الجماعة.

(١) «أبو أحمد» ليس في «و» و«ن».

(قال: سأْلُنَا) - بسكون اللام - (جابر بن عبد الله) الأنباري (عن الصَّلَاةِ فِي التُّوْبِ الْوَاحِدِ) فقال: خرجت مع النبي ﷺ في بعض أسفاره) في غزوة بُواثِ كَمَا فِي «مسلم»، وهو بضم المودحة، وتخفيض الواو، وهي من أوائل مغازيه ﷺ.

(فجئت ليلة)؛ أي: إلى النبي ﷺ (البعض أمري)؛ أي: حاجتي، فهو هنا واحد (الأمور)، لا واحد (الأوامر)، وفي رواية مسلم: أنه ﷺ كان أرسله هو وجبار بن صخر لتهيئة الماء في المتزل.

(فوجدته يصلي)، وعلى ثوب واحد، فاشتملت به، وصليت إلى جانبه)، قال الْكَرْمَانِي: المناسب في جانبه، فاما على أن (إلى) بمعنى (في)، وإما لتضمنها معنى الانضمام؛ أي: وصليت منضماً إلى جانبه، أو بمعنى الانتهاء؛ أي: متنهياً إلى جانبه، انتهى.

(فلما انصرف) - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (قال: ما السُّرِى) بضم السين والقصر؛ أي: ما سبب سراك؟ أي: سيرك في الليل (يا جابر!)، وإنما سأله لأن الحامل على مجئه أمر أكيد.

(فأخبرته بحاجتي)، فلما فرغت قال: ما هذا الاستعمال الذي رأيت؟) استفهام إنكار.

قال الخطابي: الاستعمال الذي أنكره هو أن يدير التوب على بدنـه كلـه، لا يخرج منه يده.

قال الحافظ: وكأنه أخذـه من تفسير الصماء على أحدـ الأوجهـ، لكن بيـن مسلمـ في روايتهـ أنـ الإنـكارـ كانـ بسبـبـ أنـ التـوبـ كانـ ضيقـاـ،

وأنه خالف بين طرفيه وتوافقه؛ أي: انحنى عليه، كأنه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصر ساتراً، فانحنى لسترته، فأعلمه بِعَلِيٍّ بأن محل ذلك ما إذا كان الثوب واسعاً، فاما إذا كان ضيقاً فإنه يجزئه أن يأتزر به؛ لأن القصد الأصلي ستر العورة، وهو يحصل بالاتزاز، ولا يحتاج إلى التوافق المغاير للاعتلال المأمور به، انتهى.

(قلت: كان ثوباً) بالنصب؛ أي: كان المشتمل به ثوباً، وفي رواية: (ثوب) بالرفع.

قال الزَّرْكَشِي - وتبعوه -: على أنها تامة.

وتعقبه الدَّمَامِينِي بِأَنَّ الاقتصار على ذلك لا يظهر، وأيُّ معنى لإخباره بوجود ثوب في الجملة؟ فينبغي أن يقدَّر ما يناسب المقام، انتهى.

ومعنى كلامه: ما كان لي إلا هذا الثوب الذي لا يستر إلا على هذا الوجه من الاشتتمال، والسياق يدل عليه، قاله الْكَرْمَانِي.
وزاد في رواية بعد قوله: (كان ثوب): (يعني: ضاق).

(قال) عليه الصَّلاة والسلام: (إِنْ كَانَ)؛ أي: الثوب (واسعاً، فالتحف به)؛ أي: بأن يأتزر بأحد طرفيه، ويرتدى بالطرف الآخر منه.
(وَإِنْ كَانَ ضيقاً، فَاتَّزَرْ بِهِ)، هكذا هو بتشديد التاء، وذلك بإدغام الهمزة المقلوبة تاءً في التاء، فقول التصريفين: (اتَّزَرْ خطأ) هو الخطأ، قاله الْكَرْمَانِي.

وفي الحديث: كرم أخلاقه بِعَلِيٍّ وحسن معاملته وملاطفته، حيث

لم يبادر جابرًا بالإنكار عليه في الاشتغال المذكور، وإنما سأله أولاً عن حاجته التي بعثته على المجيء في الليل، حتى إذا فرغ منها التفت إلى إرشاده وتعليميه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

* * *

٣٦٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سُفِّيَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ، عَنْ سَهْلٍ قَالَ: كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ عَاقِدِي أَزْرِهِمْ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ كَهِيَةَ الصَّبِيَانِ، وَيَقَالُ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُءُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِي الرِّجَالُ جُلُوسًا.

وبالسند قال:

(حدثنا مُسَدَّد)؛ أي: ابن مُسْرَهَد (قال: حدثنا يحيى) هو القطّان، (عن سُفِّيَانَ) هو الثوري، لا ابن عُيَيْنَةَ (قال: حدثني أبو حازم) سلمة بن دينار، (عن سهل)؛ أي: ابن سعد، كما هو في رواية.

(قال: كان رجال التكير فيه للتنوع، فيقتضي أن بعضهم كان بخلاف ذلك، فرواية أبي داود: (رأيت الرِّجال) اللام فيه للجنس، فهو في حكم النكرة.

(يصلون مع النبي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) حال كونهم (عاقدي أزرهم) بضم الهمزة، وسكون الزاي، وسقطت نون عاقدين للإضافة (على أعناقهم)، وفي رواية: (على عواتقهم)، زاد في رواية لأبي داود: (عاقدي أزرهم في أعناقهم من ضيق الأزر)، فيؤخذ منه أن الثوب إذا

أمكن الالتحاف به كان أولى من الائزار؛ لأنه أبلغ في الستر.

(كَهِيْنَةُ الصَّبِيَانَ، وَقَالَ)، قَالَ الْكَرْمَانِيُّ: فَاعْلَمَ النَّبِيُّ ﷺ، وَفِي رَوَايَةٍ: (وَيَقَالُ) (لِلنِّسَاءِ)، وَهُوَ أَعْمَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ الْقَائِلَ النَّبِيُّ ﷺ، أَوْ مِنْ أَمْرِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَلَأَبِي دَاوُدَ: (فَقَالَ قَائِلٌ: يَا مَعْشِرَ النِّسَاءِ).

قال الحافظ: فـكأن النبي ﷺ أمر من يقول لهن ذلك، ويغلب على الظن: أنه بلال، والمراد بهن اللاتي يصلين وراء الرجال.
[واستظهر الحافظ في (باب: إذا قيل للمصلي: تقدم، أو انتظر، فلا بأس) أن النبي ﷺ هو الذي وصاهم بنفسه أو بغيره بذلك قبل أن يدخلن في الصلاة؛ ليدخلن فيها على علم^(١).]

(لا ترفع رؤوسكن) من السجود (حتى يستوي الرجال
جلوساً)، وإنما نهين عن ذلك؛ لئلا يلمحن عند رفع رؤوسهن من
السجود شيئاً من عورات الرجال، وقد وقع التصریح بذلك عند أحمد
وأبی داود من حديث أسماء بنت أبي بكر رض، ولفظه: «فلا ترفع
رأسها حتى يرفع الرجال رؤوسهم كراهة أن يرينه عورات الرجال».
واستنبط منه النهي عن فعل المستحب خشية ارتکاب محذور؛
لأن متابعة الإمام من غير تأخير مستحبة، فنهى عنها لما ذكر، وأن
الستر لا يجب من أسفل بخلاف الأعلى.

* * *

(١) ما بين معاكستين ليس في (ن).

٧ - بَابُ

الصَّلَاةِ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ

وَقَالَ الْحَسَنُ فِي الثِّيَابِ يَنْسُجُهَا الْمَجْوُسِيُّ لَمْ يَرَ بِهَا بَأْسًا.

وَقَالَ مَعْمَرٌ: رَأَيْتُ الرُّزْهُرِيَّ يَلْبَسُ مِنْ ثِيَابِ الْيَمَنِ مَا صُبِغَ
بِالْبُولِ.

وَصَلَّى عَلَيْهِ فِي ثَوْبٍ غَيْرِ مَقْصُورٍ.

(باب الصَّلَاةِ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ) هذه الترجمة معقودة لجواز
الصَّلَاةِ فِي ثِيَابِ الْكُفَّارِ مَا لَمْ تَتَحَقَّ نِجَاسَتُهَا، وَإِنَّمَا عَبَرَ بِالشَّامِيَّةِ
مِرَاعَاةً لِلْفَظِ الْحَدِيثِ، وَكَانَتِ الشَّامُ إِذْ ذَاكَ دَارَ كُفَّرَ.

وَوَجَهَ الدَّلَالَةُ مِنْهُ أَنَّهُ لَمْ يَلْبِسْهَا وَلَمْ يَسْتَفْصِلْ.

وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ كُراهِيَّةِ الصَّلَاةِ فِيهَا إِلَّا بَعْدِ الْغَسْلِ، وَعَنْ
مَالِكٍ: إِنْ فَعَلَ يَعِدُ فِي الْوَقْتِ.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) الْبَصْرِيُّ (فِي الثِّيَابِ يَنْسُجُهَا)، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»:
بِكَسْرِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّنَهَا، وَبِضمِّ الْجِيمِ، انتَهَى.
وَالضَّمُّ هُوَ الَّذِي فِي «الْأَيُونِيَّةِ».

(المجوسي) بلفظ المفرد، والمراد الجنس، وفي رواية: (المجوس)
بصيغة الجمع. وهو جارٍ مجرى اسم القبيلة، فهو معرفة غير منصرف،
سواء أكانت فيه (ال) أم لا، لا مجرى العِي حتى يصرف، قاله البرْماوي
تبعاً للكرماني.

والجملة صفة للثياب؛ إذ (ال) فيها للجنس، فهي كالنكرة.
(لم ير)؛ أي: الحسن، وهو من باب التجريد، أو هو مقول
الراوى، (بها بأساً)، قال في «الفتح»: وهذا الأثر وصله أبو نعيم بن
حماد في نسخته المشهورة عن معتمر عن هشام عنه، ولفظه: لا بأس
بالصلوة في الثوب الذي ينسجه المجوسي قبل أن يغسل.
وعنه أيضاً من طريق أخرى: لا بأس بالصلوة في رداء اليهودي
والنصراني.

وكره ذلك ابن سيرين، رواه ابن أبي شيبة، انتهى.
وقد أجازه - أيضاً - الشافعي والkovيون، ومطابقته للترجمة
ظاهرة.

(وقال مَعْمَر) - بفتح الميمين - ابن راشد: (رأيت الزُّهْري)
محمد بن مسلم (يلبس من ثياب اليمن ما صُبغَ بالبول).
قال في «الفتح»: إن كان (ال) فيه للجنس، فيُحمل على أنه كان
يغسله قبل لبسه، وإن كان للعهد، فالمراد: بول ما يؤكل لحمه؛ لأنَّه
كان يقول بظهوره، وهذا الأثر وصله عبد الرزاق في «مصنفه» عنه.

(وصلى علٰي)، زاد في رواية: (ابن أبي طالب) (في ثوب غير

مقصور)؛ أي : خام ، والمراد أنه كان جديداً لم يغسل ، روى ابن سعد من طريق عطاء أبي محمد قال : رأيت علياً صلي وعليه قميص كرايس غير مغسول .

أقول : ولعله كان من عمل الكفار ليطابق مقصود الترجمة ،
والله أعلم .

* * *

٣٦٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ مُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «يَا مُغِيرَةً اخْرُجْ إِلَى الدَّوَّاهَةِ»، فَأَخَذْتُهَا، فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي فَقَضَى حَاجَتَهُ، وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ شَامِيَّةٌ، فَذَهَبَ لِيُخْرُجَ يَدُهُ مِنْ كُمَّهَا فَضَاقَتْ، فَأَخْرَجَ يَدَهُ مِنْ أَسْفَلِهَا، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَنَوَّضَأَ وُضُوءَ لِلصَّلَاةِ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ، ثُمَّ صَلَّى .

وبالسند قال :

(حدثنا يحيى)، كذا وقع غير منسوب .

قال أبو علي الجياني : روى البخاري في (باب الجبة الشامية) ، وفي (الجنائز) ، وفي (تفسير الدخان) عن يحيى غير منسوب عن أبي معاوية ، فنسب ابن السكّن الذي في (الجنائز) يحيى بن موسى .
قال : ولم أجده الآخرين منسوبين لأحد .

قال في «الفتح» و«المقدمة» : فينبغي حمل ما أهمل على ما بين ،

لكن قد جزم أبو نعيم بأن الذي في (الجنائز) هو يحيى بن جعفر البيكندي .

وذكر الكرماني : أنه رأى في بعض النسخ هنا مثله .
قلت : والأول أرجح ؛ لأن أبا علي بن شبويه وافق ابن السكـنـ عن الفـرـبـيـ على ذلك في (الجنائز) وهذا أيضاً .

وقال في «الفتح» : ورأيت بخط بعض المتأخرـينـ : يحيـيـ هو ابن بـكـيرـ ، وأـبـوـ مـعاـوـيـةـ هوـ شـيـبـانـ النـحـوـيـ ، وـلـيـسـ كـمـاـ قـالـ ؛ فـلـيـسـ لـيـحـيـ اـبـنـ بـكـيرـ عـنـ شـيـبـانـ روـاـيـةـ .

قال : وبعد أن ردَّدَ الكـرمـانـيـ يـحـيـيـ بينـ اـبـنـ مـوـسـىـ أوـ اـبـنـ جـعـفـرـ أوـ اـبـنـ مـعـيـنـ ، قال : وأـبـوـ مـعاـوـيـةـ يـحـتمـلـ أنـ يـكـونـ شـيـبـانـ النـحـوـيـ ، وـهـوـ عـجـيبـ ؛ فـإـنـ كـلـاـ منـ الـثـلـاثـةـ لـمـ يـسـمـعـ مـنـ شـيـبـانـ المـذـكـورـ .

قال : وجـزمـ أـبـوـ مـسـعـودـ - وكـذـاـ خـلـفـ فـيـ (الأـطـرافـ)ـ ، وـتـبعـهـماـ المـزـيـ - بـأـنـ الـذـيـ فـيـ (الـجـنـائـزـ)ـ هـوـ يـحـيـيـ بـنـ يـحـيـيـ ، وـمـاـ قـدـمـنـاهـ عـنـ اـبـنـ السـكـنـ يـرـدـ عـلـيـهـمـ ، وـهـوـ الـمـعـتـمـدـ ، وـلـاـ سـيـمـاـ وـقـدـ وـافـقـهـ اـبـنـ شبـوـيـهـ ، وـلـمـ يـخـتـلـفـواـ فـيـ أـنـ أـبـاـ مـعـاذـ هـنـاـ هـوـ الضـرـيرـ ، اـنـتـهـىـ .

(قال : حدثنا أـبـوـ مـعاـوـيـةـ)ـ مـحـمـدـ بـنـ خـازـمـ الضـرـيرـ ، (عـنـ الأـعـمـشـ)ـ سـلـيـمـانـ بـنـ مـهـرـانـ ، (عـنـ مـسـلـمـ)ـ هـوـ أـبـوـ الضـحـىـ ، قـالـهـ فـيـ (الفـتحـ)ـ ، والمـزـيـ فـيـ (الأـطـرافـ)ـ .

وـهـوـ مـسـلـمـ بـنـ صـبـيـحـ الـهـمـدـانـيـ ، أـبـوـ الضـحـىـ الـكـوـفـيـ ، الـعـطـارـ ، مـوـلـىـ هـمـدـانـ ، ثـقـةـ ، فـاضـلـ ، مـاتـ فـيـ خـلـافـةـ عـمـرـ بـنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ .

وقال في «التقريب»: من الرابعة، روى له الجماعة.

وقال القسْطَلَانِي تبعاً لِكَرْمَانِي: هو ابن صُبِّحٍ - بضم المهملة - العَطَّار، أو هو مسلم بن عمران البطين.

(عن مسروق) هو ابن الأَجْدَعْ، (عن مغيرة) صَدِيقُهُ (قال: كنْت مع النبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي سَفَرٍ سَنَةَ تَسْعَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكِ).

(قال)، وفي رواية: (فقال): (يا مغيرة! خذ الإِدَاؤَة) بكسر الهمزة، وهي: المطهرة، وتجمع على (إداوي).

(فأخذتها، فانطلق رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حتى توارى)، أي: غاب وخفي (عني، فقضى حاجته، وعليه جبة شامية)، تقدم في (باب المسح على الخفين): أن في بعض طرق الحديث: أن الجبة كانت صوفاً، وكانت من ثياب الروم.

(فذهب) - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (ليخرج يده من كمها، فضاقت)؛ أي: الجبة، (فأخرج يده من أسفلها، فصببت عليه الماء، (فتوضأً وُضوءً للصلوة، ومسح على خفيه، ثم صلى)، ومرة الكلام على فوائد هذا الحديث في (باب المسح على الخفين)).

* * *

٨ - بَابُ

كَرَاهِيَّةُ التَّعْرِيْفِ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا

(باب كراهيّة التعرّي في الصلاة)، زاد في رواية: (وغيرها).

٣٦٤ - حَدَّثَنَا مَطْرُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: حَدَّثَنَا رَوْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاً بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعَهُمُ الْحِجَارَةَ لِلْكَعْبَةِ وَعَلَيْهِ إِزَارَةٌ، فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمُّهُ: يَا ابْنَ أَخِي! لَوْ حَلَّتْ إِزَارَكَ فَجَعَلْتَ عَلَى مَنْكِبَيْكَ دُونَ الْحِجَارَةِ، قَالَ: فَحَلَّهُ فَجَعَلَهُ عَلَى مَنْكِبَيْهِ، فَسَقَطَ مَغْشِيًّا عَلَيْهِ، فَمَا رُؤِيَ بَعْدَ ذَلِكَ عُرْيَانًا ﷺ.

وبالسند قال:

(حدثنا مطر) بالمير والمهملة المفتوحتين (ابن الفضل) - بالتكبير -
المروزي ، ثقة .

وقال ابن حبان : مستقييم الحديث ، وعن الفربيري قال : مات مطر
عندنا بفربير .

قال في «الترقيب» : يعني : بعد الخمسين ؛ أي : ومئتين ، روى
عنه البخاري فقط .

(قال: حدثنا رَوْحٌ) - بفتح الراء، وسكون الواو - هو ابن عبادة.

(قال: حدثنا زكريا بن إسحاق) المكي.

وثقه أئمة [كابن معين وأبي داود والنسائي وأبي زرعة وغيرهم]^(١).

وقال ابن معين: كان يرى القدر، وقال: حدثنا رَوْح بن عُبادَةَ قال: سمعت منادياً على الحجر - أي: الأسود - يقول: إن الأمير أمر أن لا يُجالس زكريا بن إسحاق لموضع القدر.

قال في «المقدمة»: قلت: احتاج به الجماعة، وله في «البخاري» عن يحيى بن عبد الله بن صيفي حديث واحد، وأحاديث يسيرة عن عمرو بن دينار، انتهى.

لم يذكروا له وفاة، وقال في «الترقيب»: من السادسة، روى له الجماعة.

(قال: حدثنا عمرو بن دينار) **الجمحي** (قال: سمعت جابر بن عبد الله) الأنباري (يحدث: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَنْقُلُ مَعْهُمْ)؛ أي: مع قريش (الحجارة للكعبة) لِمَا بَنُوهَا، وَكَانَ ذَلِكَ قَبْلَ الْبَعْثَةِ، فِرْوَاهْيَةُ جابر لِذَلِكَ مِنْ مَرَاسِيلِ الصَّحَابَةِ؛ فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ ذَلِكَ، أَوْ مِنْ بَعْضِ مَنْ حَضَرَ ذَلِكَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالَّذِي يَظْهِرُ أَنَّهُ العَبَّاسَ، وَقَدْ حَدَثَ بِهِ عَنِ الْعَبَّاسِ أَيْضًا، وَسِيَاقُهُ أَتَمُّ،

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «ن».

آخر جه الطَّبَرَانِي وَفِيهِ: فَقَامَ، فَأَخْذَ إِزارَهُ، وَقَالَ: «نُهِيتُ أَنْ أَمْشِي عَرِيَانًا»، قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ».

(وَعَلَيْهِ إِزارَهُ)، وَفِي رِوَايَةِ: (إِزار) بِغَيْرِ ضَمِيرٍ.

(فَقَالَ لَهُ الْعَبَّاسُ عَمَّهُ: يَا ابْنَ أَخِي! لَوْ حَلَّتِ إِزارَكَ، فَجَعَلْتُهُ؟ أَيْ: الإِزارُ، وَلِلْكُشْمِينِي: (فَجَعَلْتَهُ) (عَلَى مُنْكِبِكَ دُونَ الْحِجَارَةِ)؛ أَيْ: تَحْتَهَا، وَجْوَابُ (لَوْ) مَحْذُوفٌ؛ أَيْ: لَكَانَ حَسَنًا، أَوْ لَكَانَ أَسْهَلَ عَلَيْكَ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّمْنِي فَلَا حَذْفٌ. (قَالَ)؛ أَيْ: جَابِرٌ، أَوْ مَنْ حَدَثَهُ.

(فَحَلَّهُ)؛ أَيْ: الإِزارُ، (فَجَعَلَهُ عَلَى مُنْكِبِيهِ، فَسَقَطَ) - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (مَغْشِيًّا) بفتح الميم وسكون المعجمة؛ أَيْ: مُغمى (عَلَيْهِ)؛ لَا نَكْشَافُ عُورَتَهُ؛ لَمَّا أَنَّهُ بِعَيْنِهِ مَجْبُولٌ عَلَى الْحَيَاءِ الْكَامِلِ، وَجَاءَ: أَنَّ الْمَلَكَ نَزَلَ عَلَيْهِ، فَشَدَّ إِزارَهُ.

(فَمَا رُتِيَ) بضم الراء بعدها همزة مكسورة فياء مفتوحة، وَيَجُوزُ كسر الراء بعدها مدة ثُمَّ همزة مفتوحة، قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ»، وَجَعَلَهَا فِي «المصَايِحِ» رِوَايَةً.

(بَعْدَ ذَلِكَ عَرِيَانًا بِعَيْنِهِ)، وَفِي رِوَايَةِ الإِسْمَاعِيلِيِّ: (فَلَمْ يَتَعَرَّ بَعْدَ ذَلِكَ).

وَفِي «سِيرَةِ ابْنِ إِسْحَاقِ»: أَنَّهُ بِعَيْنِهِ تَعَرَّى وَهُوَ صَغِيرٌ عِنْدَ حَلِيمَةَ، فَلَكَمَهُ لَا كُمَّ، فَلَمْ يَعُدْ يَتَعَرَّى.

قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَهَذَا إِنْ ثَبَتَ حَمْلُ عَلَى نَفِي التَّعْرِي لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ

عادية، والذي في حديث الباب على الضرورة العادية، والنفي فيها على الإطلاق، أو يتقييد بالضرورة الشرعية، كحالة النوم مع الأهل أحياناً، انتهى.

قال الكرماني :

فإن قلت : كيف^(١) دلَّ الحديث على كراهة التعرى في الصَّلاة؟

قلت : من جهة عموم (فما رُئيَ بعد ذلك).

[وفيه : أنه ﷺ كان مصوناً عما يُستقبحُ قبل البعثة وبعدها]^(٢)، وفيه النهي عن التعرى بحضورة الناس ، وسيأتي ما يتعلق بالخلوة بعد قليل ، وتأتي بقية فوائد الحديث في (كتاب الحج) (باب بناء الكعبة)، إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) «كيف» ليس في «و».

(٢) ما بين معاكوفتين ليس في «و».

٩ - بَابِ

الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَّاوِيلِ وَالثُّبَانِ وَالْقَبَاءِ

(باب الصَّلاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَّاوِيلِ) هو فارسي معرب، يُذَكَّرُ ويُؤَنَّثُ، ولم يعرف أبو حاتم السجستاني التذكير، والأشهر عدم صرفه.
(والثُّبَان) هو بضم المثناة، وتشديد الموحدة، وهو على هيئة السراويل إلا أنه ليس له رجلان، وقد يُتَّخَذُ من جلد، قاله في «الفتح».
قال الْكَرْمَانِيُّ : سراويل صغير يُسْتَرُ العورَةَ المُغْلَظَةَ فَقْطًا، ويكون مع الملائكة.

(والقباء) بفتح القاف، وتخفيض الموحدة، يمد ويقصر، قيل: هو فارسي معرب، وقيل: عربي مشتق من (قبوت الشيء) إذا ضمت أصابعك عليه، سمي بذلك لانضمام أطرافه، وروي عن كعب: أن أول من لبسه سليمان بن داود، عليهما الصَّلاةُ والسلامُ.

٣٦٥ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيْوَبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَسَأَلَهُ عَنِ الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْوَاحِدِ، فَقَالَ: «أَوْكُلُكُمْ يَحِدُ ثَوَيْبِينَ؟!»، ثُمَّ سَأَلَ رَجُلٌ عُمَرَ فَقَالَ: إِذَا وَسَعَ اللَّهُ فَأُوسِعُوا، جَمَعَ رَجُلٌ عَلَيْهِ

ثيابه، صلى رجُلٌ في إزارٍ ورداءٍ، في إزارٍ وقميصٍ، في إزارٍ وقباءٍ، في سراويلٍ ورداءٍ، في سراويلٍ وقميصٍ، في سراويلٍ وقباءٍ، في تبَانٍ وقباءٍ، في تبَانٍ وقميصٍ - قال: وأحسبه قال - في تبَانٍ ورداءٍ.

وبالسند قال:

(حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا حمَّاد بن زيد، عن آيوب السختياني، (عن محمد) هو ابن سيرين، (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال: قام رجلٌ من أنه لم يُسمَّ (إلى النبي ﷺ)، فسأله عن الصَّلاة في التَّوْبَةِ الواحد؟؛ أي: هل تصح فيه أَم لا؟

(فقال) عليه الصَّلاة والسلام: (أَو كُلُّكُمْ يَجِدُ ثُوبَيْنَ؟) وتقىدم الكلام عليه في (باب الصَّلاة في التَّوْبَةِ الواحد).

(ثم سأله رجلٌ عمر): أي: عن الصَّلاة في التَّوْبَةِ الواحد.

قال الحافظ: ولم يُسمَّ أيضاً، ويحتمل أن يكون ابن مسعود؛ لأنَّه اختلف هو وأبي بن كعب في ذلك، فقال أبي: الصَّلاة في التَّوْبَةِ الواحد لا تكره، وقال ابن مسعود: إنما كان ذلك وفي الثياب قلة، فقام عمر على المنبر فقال: القول ما قال أبي، ولم يألف ابن مسعود؛ أي: لم يقصّر، أخرجه عبد الرزاق، انتهى.

(فقال): أي: عمر مجيباً للسائل: (إذا وسع الله، فأوسعوا)، فيه دليل على أن التَّوْبَةِ الواحد كافٍ، وأنَّ الزيادة استحسان.

(جمع رجل عليه): أي: على نفسه (ثيابه) هو بقية قول عمر،

وفيه وقوع الماضي بمعنى الأمر؛ أي: ليجمعُ، وكذا صلَى رجل في
كذا؛ أي: ليصلُّ، ومثله في كلام العرب: اتقى اللهَ أمرُّ، و فعلَ خيراً
يُثْبِتُ عليه؛ أي: ليتق، وليفعل، كذا قاله ابن بطَّال.

وقال ابن المُئِّر: الصحيح أنه كلام في معنى الشرط؛ كأنه قال:
إن جمع رجل عليه ثيابه فحسن، ثم فَصَّلَ الجمع بصور على معنى
البدالية، فقال:

(صلَى رجل في إزار ورداء)، الأول للنصف الأسفل، والثاني
للأعلى، صلَى (في إزار وقميص)، صلَى (في إزار وقباء)، صلَى (في
تُبَانَ وقميص).

قال ابن مالك: تضمن هذا الحديث فائتين:
إحداهما: ورود الفعل الماضي بمعنى الأمر.

ثانيهما: حذف حرف العطف، فإن الأصل: صلَى رجل في إزار
ورداء، وفي إزار وقميص، ومثله قوله عليه: «تصدقَ امرُّ منْ دينارِه،
من درهمِه، منْ صاعٍ تمرِّه»، انتهى.

وتعقبه في «المصابيح» بأنَّ لا يتعين؛ لاحتمال أن يكون
المحذوف فعلاً؛ أي: صلَى في إزار وقميص، صلَى في إزار ورداء،
وكذا في الباقي، والمعنى: ليجمعُ عليه، ليصلُّ في كذا.

قال: فالحمل على هذا أولى لثبوته إجماعاً، وحذف حرف
العطف بابه الشعر فقط، وعند بعضهم وقوعه في الشعر مختلف فيه،
انتهى.

وقال العيني: خرج على سبيل التعداد، فلا حاجة إلى ذكر حرف العطف، كما في قوله ﷺ: «تصدقَ رجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ درهمِهِ، مِنْ صاعِ تمرِهِ»، ثم ذكر أنه يجوز أن يقال: حُذف منه حرف العطف.

(قال) أبو هريرة: (وأحسبه)؛ أي: عمر (قال: في تبَان ورداء).

قال في «الفتح»: وإنما لم يحصل الجزم بذلك لإمكان أن عمر أهمل ذلك؛ لأن التبَان لا يستر العورة كلها بناء على أن الفخذ من العورة، فقد لا يحصل به الستر مع الرداء، ورأى أبو هريرة أن انحصار القسمة يقتضي ذكر هذه الصورة، فقد يحصل الستر بها إذا كان الرداء سابغاً.

ومجموع ما ذكر عمر من الملابس ستة؛ ثلاثة للوسط، وثلاثة لغيره، فقدم ملابس الوسط؛ لأنها محل ستر العورة، وقدم أسترهما، أو أكثرها استعمالاً لهم، وضم إلى كل واحد واحداً، فخرج من ذلك تسعة صور، ثلاثة في ثلاثة، ولم يقصد الحصر في ذلك، بل يلحق بذلك ما يقوم مقامه.

وفي الحديث: أن الصَّلاة في التَّوْبَين أَفْضَلُ مِنَ التَّوْبَةِ الْوَاحِدَةِ.
وعن أشهب فيما اقتصر على الصَّلاة في السراويل مع القدرة:
يعيد في الوقت، إلا إن كان صفيقاً.
وعن بعض الحنفية: يكره.

* فائدة: روى ابن حبَّان حديث الباب من طريق إسماعيل بن عُليَّة، عن آيُوب، فأدرج الموقف في المرفوع، ولم يذكر عمر، ورواية

حمَّاد بن زيد هذه المفصلة أصحُّ، وقد وافقه على ذلك حمَّاد بن سلمة، فرواه عن جماعة عن ابن سيرين، أخرجه ابن حبان أيضاً.
وأخرج مسلم حديثَ ابن علِيَّة، فاقتصر على المتفق على رفعه،
وتحذف الباقى، وذلك من حسن تصرفه، انتهى.

* * *

٣٦٦ - حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلَيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: مَا يَلْبِسُ الْمُحْرِمُ؟ فَقَالَ: «لَا يَلْبِسُ الْقَمِيصَ وَلَا السَّرَاوِيلَ وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا ثُوبًا مَسَّهُ الرَّعْفَرَانُ وَلَا وَرْسُ، فَمَنْ لَمْ يَحِدِ النَّعْلَيْنِ فَلْيَلْبِسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا حَتَّى يَكُونَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ». وَعَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلُهُ.

وبالسند قال:

(حدثنا عاصم بن علي)، أي: ابن عاصم بن صُهيب الواسطي، أبو الحسين، ويقال: أبو الحسن، القرشي التميمي، مولى قريبة بنت محمد بن أبي بكر الصديق، أخوه الحسن بن علي بن عاصم.
قال أَحْمَد: مَا أَقْلَ خَطَأَهُ! وَقَالَ أَيْضًا: هُوَ صَحِيحُ الْحَدِيثِ، قَلِيلُ الغَلْطِ، مَا كَانَ أَصْحَ حَدِيثَ!

وقال المَرْوَزِيُّ: قلت لأَحْمَدَ: إِنَّ ابْنَ مَعْنَى قَالَ: كُلُّ عَاصِمٍ فِي

الدُّنيا ضعيف . قال : ما أعلم في عاصم بن علي إلا خيراً ، كان حديثه صحيحًا .

ووثقه العِجْلِي وابن سعد ، وضعفه ابن معين والنَّسائي .

وذكر في «التهذيب» عن يحيى بن معين في الطعن فيه كلاماً كثيراً ، ومن جملته : كذاب ابن كذاب .

وفيه أيضاً : أنه قيل لـ يحيى بن معين : احمد الله يا أبا زكرياء ! أصبحت سيد الناس . فقال : اسكت ويحك ، أصبح سيد الناس عاصم ابن علي ، في مجلسه ثلاثون ألف رجل .

وقال أبو الحسين ابن المنادي : حدث بيغداد في مسجد الرصافة ، وكان مجلسه يُحَزِّر بأكثر من مئة ألف إنسان .

وقال عمر بن حفص السَّدُوسي : وجه المعتصم من يحضر مجلس عاصم في رحبة النخل التي في جامع الرصافة ، وكان عاصم يجلس على سطح المسقطات ، وينتشر الناس في الرحبة وما يليها ، فيعظم الجمع جداً ، حتى سمعته يوماً يقول : حدثنا الليث بن سعد ، ويستعاد ، فأعاد أربع عشرة مرّة ، والناس لا يسمعون ، فحضروا المجلس عشرين ومئة ألف .

وقال العِجْلِي : شهدت مجلس عاصم بن علي ، فحضر من شهده ، فكانوا مئة ألف وستين .

وأرسلت إليه ابنته من واسط زمن المحنّة : يا أباانا ! إنه بلغنا أن هذا الرجل أخذ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ ، فضريبه بالسوط على أن يقول القرآن

مخلوق، فاتق الله، ولا تجبه إن سألك، فو الله لأن يأتينا نعيك أحب
إلينا من أن يأتينا: أنك قلت.

قال في «المقدمة»: روى عنه البخاري قليلاً، وروى في (كتاب
الحدود) عن رجل عنه عن ابن أبي ذئب حديثاً واحداً، وروى له الترمذى
وابن ماجه، انتهى.

مات يوم الإثنين النصف في رجب سنة إحدى وعشرين ومئتين
بواسط، رحمه الله تعالى.

(قال: حدثنا ابن أبي ذئب) محمد بن عبد الرحمن، (عن
الزهري) محمد بن سلم بن شهاب، (عن سالم) هو ابن عبدالله بن
عمر، (عن ابن عمر) بن الخطاب (قال: سأله رجل)، قال
الحافظ: لم يسم (رسول الله ﷺ فقال) الفاء تفسيرية؛ إذ هو نفس
(سؤال).

(ما يلبس المحرم؟ فقال: لا يلبس) بضم السين وكسرها؛ على
أن (لا) نافية أو نافية، (القميص، ولا السراويل، ولا البرنس) - بضم
الموحدة والنون، بينهما راء ساكنة - ثوب معروف رأسه ملصق
بالرأس، أو هو قلندة طويلة كان الناس يلبسونها في صدر الإسلام.
(ولا ثوباً)، قال الكرمانى: روى منصوباً ومرفوعاً؛ أي: بتقدير
 فعل مبني للمجهول.

(مسه الزعفران)، وفي رواية: (زعفران) (ولا ورس) نبت أصفر
باليمن يُصبغ به.

(فمن لم يجد النعلين فليلبس الخفين، ولقطعهما حتى يكونا)، وفي رواية الحموي والمُستملي: (حتى يكون) بالإفراد؛ أي: يكون كل واحد منهما (أسفل من الكعبين) هو إذن في ذلك، لا أمر، فلا يجب اللبس عند فقد أصلًا.

(وعن نافع) هو معطوف على قوله: (عن الزهري).

قال الحافظ: وذلك بِيَنْ في الرواية الماضية في آخر (كتاب العلم)؛ فإنه أخرجه هناك عن آدم، عن ابن أبي ذئب، فقدم طريق نافع، وعطف عليها طريق الزهري، عكس ما هنا.

وزعم الْكَرْمَانِي: أن قوله: (وعن نافع) تعليقٌ من البخاري، وقد قدمنا أن التجوizات العقلية لا يليق استعمالها في الأمور النقلية، والله الموفق، انتهى.

وتعقبه العيني بأنه تشنيع غير موجه؛ لأنه إنما قال: (هذا تعليق) بالنظر إلى ظاهر الصورة، ولم يجزم بذلك، فلهذا قال: (ويحتمل ...) إلخ.

قال: ولا مخالفة في المعنى بين كونه معطوفاً على سالم، أو على الزهري، بل كلاهما بمعنى واحد، انتهى.

وأجاب في «الانتقاد» بأنه إذا أتَضَحَ المراد فأيُّ وجه للتردد؟ وبأن قوله: عطفاً على سالم؛ يصير كأن ابن أبي ذئب عن شيخين؛ بالنزول عن الزهري، عن سالم، وبالعلو عن نافع، وسالمٌ ونافعٌ روياه جمِيعاً عن ابن عمر.

ثم قال : فمن كان هذا مبلغ فهمه ، فكيف يليق منه التصدي للرد
على غيره؟ ! انتهى .

وال الحديث تقدم بعض الكلام عليه في آخر (كتاب العلم) بالسنددين
الذين ذكرهم الحافظ ، وبقية الكلام عليه تأتي - إن شاء الله تعالى - في
(كتاب الحج) ، وموضع الحاجة منه هنا أن الصلاة تجوز بدون القميص
والسراويل وغيرها من المخيط ؛ لأمر المحرم باجتناب ذلك ، وهو
مأمور بالصلوة .

* * *

١٠ - بَابٌ

مَا يُسْتَرُ مِنِ الْعَوْرَةِ

(باب ما يُسْتَر) بالبناء للمفعول، قال القسْطَلَانِي: ويجوز البناء للفاعل.

و(ما) مصدرية أو موصولة.

و(من) في قوله: (من العورة) بيانية.

وفي أصل «الιονινή»: (ستر) بلفظ الماضي.

والعورة: سوءة الإنسان، وكل ما يُستحب منه، وهي من الرجل ما بين السرة والركبة عند الشافعي ومالك، وعند أبي حنيفة وأحمد الركبة منها أيضاً، وقال أهل الظاهر: لا عورة إلا قبل والدبر.

قال الحافظ: والترجمة لخارج الصلاة، والظاهر [من تصرف المصتف]^(١) أنه يرى أن الواجب ستر السوتين فقط، وأما في الصلاة فعلى ما تقدم من التفصيل.

قال: وأول أحاديث الباب يشهد له؛ فإنه قيد النهي بما إذا لم

(١) ما بين معكوفتين ليس في «و».

يُكَنْ عَلَى الْفَرْجِ شَيْءٌ - أَيْ : يَسْتَرُهُ - وَمَقْتَضَاهُ أَنَّ الْفَرْجَ إِذَا كَانَ مَسْتُورًا فَلَا نَهْيٌ ، انتهٰى .

* * *

٣٦٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ: أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَاءِ، وَأَنْ يَخْتَبِي الرَّجُلُ فِي ثُوبٍ وَاحِدٍ لَيْسَ عَلَى فَرْجِهِ مِنْهُ شَيْءٌ.

وبالسند قال :

(حدثنا قتيبة بن سعيد) الثّقفي (قال: حدثنا ليث)، وفي رواية: (الليث) بالتعريف، وفي بعض الأصول زيادة: (ابن سعد)، (عن ابن شهاب) الزُّهري، (عن عُبَيْدَ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ) بن مسعود، (عن أبي سعيد الْخُدْرِيِّ) رض.

كذا أخرجه المصنف هنا، وكذا في (اللباس) من طريق ابن جُرَيْج عن الزُّهري، وأخرجه في (اللباس) أيضاً عن الليث، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عامر بن سعد، عن أبي سعيد، وسياقه أتم، وفيه النهي عن الملامسة والمنابذة، وتفسير جميع ذلك.

ورواه في (الاستذان) من طريق سُفيان، عن ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد، عن أبي سعيد بنحو رواية يونس بدون التفسير، والطرق الثلاثة صحيحة، قاله في «الفتح».

(أنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن اشتمال الصّماء) هو بالمهملة والمد، قال أهل اللغة: هو أن يجلل جسده بالثوب لا يرفع منه جانبًا، ولا يبقي ما يخرج منه يده.

قال ابن قتيبة: سمي صماء؛ لأنَّه يسد المنافذ كلها، فيصير كالصخرة الصماء التي ليس فيها خرق.

وقال الفقهاء: هو أن يلتحف بالثوب، ثم يرفعه من أحد جانبيه، فيوضع على منكبيه، فيصير فرجه بادياً.

قال النووي: فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً؛ لئلا تعرض له حاجة - أي: كدفع بعض الهوام - فيتعسر عليه إخراج يده، فيلحقهضرر، وعلى تفسير الفقهاء يحرم لأجل انكشف العورة.

قال الحافظ: وظاهر سياق تفسير يونس في (اللباس) يوافق ما قاله الفقهاء، وأنه مرفوع، ولفظه: «والصماءُ أَنْ يَجْعَلَ ثُوبَهُ عَلَى أَحَدِ عَاتِقِيهِ، فَيَبْدُأُ أَحَدُ شَقَّيْهِ».

وعلى تقدير أن يكون موقوفاً، فهو حجة على الصحيح؛ لأنَّ تفسير من الرواية لا يخالف ظاهر الخبر، انتهى.

وحينئذ فيحرم إن حصل به انكشف بعض العورة، وإنما فيكره.

(و) نهى (أن يختبئ الرجل)، فسره الخطابي مرأة بأن يجمع ظهره ورجليه بشوب، ومرة: بجعل رجليه في ثوب متباينتين عن بطنه، وإذا لم يكن واسعاً، ويسبل منه شيئاً على فرجه، [تبقى هناك

فُرْجَةً^(١) تبدو منها عورته، فنهي عن ذلك إذا كان كاشفاً عن فرجه.
وهذا فسره غيره أيضاً، وقال: كانت العرب ترتفق به في جلوسها،
وبه فسره يونس في (اللباس).
(في ثوب واحد ليس على فرجه منه)؛ أي: من الثوب (شيء).

* * *

٣٦٨ - حَدَّثَنَا قَبِيصةُ بْنُ عُقْبَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ، عَنْ بَيْعَتَيْنِ؛ عَنِ الْلَّمَاسِ وَالنَّبَادِ، وَأَنْ يَسْتَمِلَ الصَّمَاءَ، وَأَنْ يَحْتَبِي الرَّجُلُ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ.

وبالسند قال:

(حدثنا قبيصة بن عقبة) بفتح القاف في الأول، وسكونها في الثاني، وسقط (ابن عقبة) في رواية.

(قال: حدثنا سفيان) هو الثوري، (عن أبي الزناد) عبدالله بن ذكوان، (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز، (عن أبي هريرة) رضي الله عنه
(قال: نهى النبي ﷺ عن بيعتين) بفتح المودحة، ويجوز كسرها على إرادة الهيئة، قاله في «الفتح».

وقال الزركشي: اشتهر على الألسنة فتح الباء، والأحسن ضبطه

(١) ما بين معاقوتين ليس في «و».

بكسرها؛ لأن المراد به الهيئة كالرّكبة والجلسة، انتهى.

(عن اللّماسِ والنّباذ) بكسر أولهما، وأول الثاني نون، ثم موحدة خفيفة، وآخره معجمة، وسيأتي تفسيرهما في (كتاب البيوع)، إن شاء الله تعالى.

(و) نهى (أن يشتمل الصماء) ببناء (يشتمل) للفاعل، وفاعله مخدوف، و(الصماء) مفعوله، وفي رواية ببنائه للمجهول، و(الصماء) نائب فاعل.

(و) نهى (أن يحتبي الرجل في ثوب واحد)؛ أي: ليس على فرجه منه شيء، حملًا للمطلق على المقيد.

* * *

٣٦٩ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَخِي ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبْنُ عَوْفٍ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعْثَنِي أَبُو بَكْرٍ فِي تِلْكَ الْحَجَّةِ فِي مُؤَذِّنِينَ يَوْمَ النَّحْرِ نُؤَذِّنُ بِمِنْيٍ: أَلَا لَا يَحْجُجْ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ.

قَالَ حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: ثُمَّ أَرْدَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَيْهَا، فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَذِّنَ بِرَبَاعَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَأَذَنَ مَعَنَّا عَلَيْهِ فِي أَهْلِ مِنَ يَوْمِ النَّحْرِ: لَا يَحْجُجْ بَعْدَ الْعَامِ مُشْرِكٌ، وَلَا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ.

وبالسند قال :

(حدثنا إسحاق) كذا للأكثر غير منسوب .

قال الحافظ : وردَّهُ الحفاظ بين ابن منصور وبين ابن راهوئه ،
ووقع في نسختي من طريق أبي ذر : إسحاق بن إبراهيم ، فتعين أنه ابن
راهوئه .

قال : إذ لم يروِ البخاري عن إسحاق بن أبي إسرائيل - واسمه
إبراهيم - شيئاً ، ولا عن الصواف ، وهو دونهما في الطبقة ، انتهى .

وكذا جزم الْكَرْمَانِي بأنَّه ابن راهوئه كالبِرْمَاوِي ، ويحتمل أنه
إسحاق بن منصور؛ لأنَّهما يرويان عن يعقوب هذا ، وهو سبط
عبد الرَّحْمَن بن عوف ، كما قاله الغساني عن الكلاباذاني .

أقول : وقد أخرجه المصنف في (التفسير) عن إسحاق بن
منصور ، عن يعقوب ، عن أبيه ، عن صالح بن كيسان ، والله أعلم .

(قال : حدثنا يعقوب بن إبراهيم) بن سعد (قال : حدثنا ابن أخي
ابن شهاب) هو محمد بن عبد الله بن مسلم ، (عن عمِّه) محمد بن
مسلم (قال : أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف) ، سقط (ابن
عوف) في رواية .

(أنَّ أبا هريرة) رضيَّة (قال : بعثني أبو بكر) الصديق (في تلك
الحجَّة) التي حجَّها أبو بكر بالناس قبل حجَّة الوداع بسنة (في مُؤْذِنَيْنَ)
بفتح الهمزة ، وكسر الذال المشدَّدة ، والنون ؛ أي : في الرهط يؤذنون .

(يوم النحر نؤذن) بنون، فهمزة، فمعجمة مشددة (بمعنى: أن لا يحج) كذا للأكثر، وفي رواية: (ألا لا يحج) بأداة الاستفتاح قبل حرف النهي.

قال في «المصابيح»: يحتمل أن تكون (أن) - أي: في الرواية الأولى - تفسيرية، و(لا) نافية، و(يحج) مرفوع.

فإن قلت: لم لا يجوز أن تكون نافية؟ قلت: لأن بعده (ولا يطوف).

ويحتمل أن تكون ناصبة، فـ (يحج) منصوب، وكذا (يطوف). انتهى.

(بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان)، قال القسْطَلاني: والظاهر كما قاله الْكَرْمَانِي: أن قوله: (بعد العام)؛ أي: بعد خروج هذا العام، لا بعد دخوله.

لكن قال العَيْنِي: ينبغي أن يدخل هذا العام - أيضاً - نظراً للتعليل، انتهى.

ونظر البرْمَاوي - أيضاً - في قول الْكَرْمَانِي المذكور.

(قال حميد بن عبد الرحمن: ثم أردف رسول الله ﷺ (عليه السلام) فأمره أن يؤذن ببراءة)، قال الْكَرْمَانِي: بالجر والتنوين؛ أي: بسورة (براءة)، وفي بعضها بالرفع حكاية عما في القرآن، وفي بعضها الفتح على أنها علم للسورة، فلا ينصرف، انتهى.

(قال أبو هريرة: فأذن) بالتشديد (معنا) بفتح العين وإسكانها

(عليه) في أهل مني يوم النحر : لا يحج بعد العام مشرك ، ولا يطوف بالبيت عريان) برفع (يحج) و(يطوف) فقط ؛ على أن (لا) نافية .
وقوله : (قال حميد) ، قال البرمawi تبعاً للكرماني : يحتمل أنه تعليق ، وأنه داخل تحت الإسناد ، نعم هو مرسل ؛ لأن حميد ليس بصحابي .

وقالا : قوله : (قال أبو هريرة) يحتمل - أيضاً - أنه تعليق ، وأنه داخل في الإسناد ، انتهى .

ولم يتكلم الحافظ على ذلك هنا ، وقال في (تفسير سورة براءة) :
قوله : (قال حميد ... إلخ) هذا القدر من الحديث مرسل ؛ لأن حميداً لم يدرك ذلك ، لكن قد ثبت إرسال علي عليه السلام من عدة طرق ، ثم سردها .
وقوله : (قال أبو هريرة : فأذنَّ معنا علي ... إلخ) هو موصول بالإسناد المذكور ، وكأن حميد بن عبد الرحمن حمل قصة توجه علي من المدينة إلى أن لحق أبا بكر عن غير أبي هريرة ، وحمل بقية القصة كلها عن أبي هريرة ، انتهى .

ولم ينبه - رحمه الله - على أن قول حميد موصول بالإسناد السابق ، والظاهر أنه كذلك ، والله أعلم .

[وستأتي بقية الكلام عليه في (كتاب الحج) إن شاء الله تعالى]^(١) .

* * *

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «ن» .

١١ - بَابُ الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رِدَاءٍ

(باب الصلاة بغير رداء)

٣٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي الْمَوَالِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ وَهُوَ يُصَلِّي فِي ثَوْبٍ مُلْتَحِفًا بِهِ وَرِدَاؤُهُ مَوْضُوعٌ، فَلَمَّا انْصَرَفَ قُلْنَا: يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ! تُصَلِّي وَرِدَاؤُكَ مَوْضُوعٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَخْبَيْتُ أَنْ يَرَانِي الْجُهَّاْلُ مِثْلُكُمْ، رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي هَكَذَا.

بالسند قال:

(حدثنا عبد العزيز بن عبد الله) الأويسي (قال: حدثنا ابن أبي الموالي، عن محمد بن المنكدر قال: دخلت على جابر بن عبد الله، وهو يصلي في ثوب ملتحفاً به)، كذا للأكثر بالنصب على الحال.

قال الحافظ: وللمستملي والحموي: (ملتحف) بالرفع على الحذف - أي: حذف المبتدأ -، وفي نسختي عنهما بالجر على المجاورة، انتهى.

وقال في «المصابيح»: في إعرابه ما مرّ في إعراب حديث عمر ابن أبي سلمة: يصلّي في ثوب واحد مشتمل به، فراجعه.

(ورداً و موضوع)؛ أي: على المشجب أو الأرض.

(فلما انصرف) من صلاته (قلنا: يا أبا عبدالله!) هي كنية جابر.

(تصلّي)، زاد في (باب عقد الإزار): (في إزار واحد) (ورداً و موضوع؟ قال: نعم، أحببت أن يراني الجھال مثلکم)، قال الزَّرْكَشِيُّ: برفع (مثل) على الصفة، وإن كانت لا تعرف بالإضافة، فالموصوفُ قريب من النكرة؛ لأن اللام فيه للجنس.
قال الدَّمَامِيُّ: ولک أن تجعله بدلاً.

وجوَّز البرْمَاوي نصبه على الحال.

ولفظ (مثل) - وإن كان مفرداً - هو بمعنى المثل؛ يستوي به المذكر والمؤنث والمفرد وضداه، أو هو جنس يطلق على المفرد وضديه، أو اكتسب الجمعية من المضاف إليه، قاله الکرماني.

(رأيت النبي ﷺ يصلّي كذا) في رواية الکُشْمِيْهْنِي: (هكذا)، وتقدم الكلام على الحديث في (باب عقد الإزار على القنا).

* * *

١٢ - بَابُ

مَا يُذَكِّرُ فِي الْفَخِذِ

وَيَرْوَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَجَرْهَدٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ جَحْشٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «الْفَخِذُ عُورَةٌ».

وَقَالَ أَنَسٌ: حَسَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ فَخِذِهِ.

وَحَدِيثُ أَنَسٍ أَسْنَدُ، وَحَدِيثُ جَرْهَدٍ أَحْوَطُ حَتَّى يُخْرَجَ مِنْ اخْتِلَافِهِمْ.

وَقَالَ أَبُو مُوسَى: غَطَّى النَّبِيُّ ﷺ رُكْبَتَيْهِ حِينَ دَخَلَ عُثْمَانَ.

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ وَفَخِذِهِ عَلَى فَخِذِي، فَنَقَّلَتْ عَلَيَّ حَتَّى خِفْتُ أَنْ تُرْضَنَ فَخِذِي.

(باب ما يذكر في الفخذ)؛ أي: في حكمه من كونه عورة فيجب ستره، أو لا؟ وللكشميري: (من الفخذ).

(قال أبو عبدالله) هو المصنف، وسقطت هذه الجملة من روایة الأكثر.

(ويروى عن ابن عباس وجراحته) بوزن: جعفر، وهو: ابن رزاح - بكسر الراء بعده زاي وآخره مهملة - الأسلمي، أبو عبد الرحمن، عداده

في أهل المدينة، وكان من أهل الصفة، قيل: وغزا أفريقيا.
مات سنة إحدى وستين، وقيل: مات في ولاية معاوية.
استشهد بحديثه البخاري، وروى له أبو داود والترمذى وابن
ماجه.

(و) عن (محمد بن جحش) هو: محمد بن عبد الله بن جحش بن ثابت الأنصاري، اختلف في صحبته؛ فقال البخاري: له صحبة.
وحديثه الآتي يدل على ذلك.

وأبوه عبد الله، وعمه أبو أحمد بن جحش من كبار الصحابة،
وعمه زينب بنت جحش أم المؤمنين.

وقال ابن عبد البر: هاجر مع أبيه وعمه إلى الحبشة، وكان مولده قبل الهجرة إلى المدينة بخمس سنين، وقتل أبوه يوم أحد.

استشهد بحديثه البخاري أيضاً، وروى له النسائي وابن ماجه،
ولم يذكروا له وفاة.

(عن النبي ﷺ: الفخذ عورة)؛ أما حديث ابن عباس فقال في «الفتح»: وصله الترمذى، وفي إسناده أبو يحيى القتّان - بقاف ومثناتين - وهو ضعيف، مشهور بكتنيته، وأشهر الأقوال في اسمه: دينار.
قال: وأما حديث جرهد فوصله مالك في «الموطأ»، والترمذى وحسنه، وابن حبان وصححه، وضعفه المصنف في «التاريخ» للاضطراب.

قال: وقد ذكرت كثيراً من طرقه في «تعليق التعليق».

قال: وأما حديث محمد بن جحش فقد وصله المصنف في «التاريخ» والحاكم في «المستدرك»؛ كلهم من طريق إسماعيل بن جعفر، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبي كثير مولى محمد بن جحش، عنه قال: مرَّ النبي ﷺ وأنا معه على معمر، وفخذاه مكشوفتان، فقال: «يا معمر! غطِّ عليك فخذيلك؛ فإنَّ الفخذين عورة».

رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير لم أجد فيه تصريحاً بتعديل،
ومعمر المشار إليه هو معمر بن نضلة القرشى العدوى.

قال: وقع لي حديث محمد بن جحش مسلسلاً بالمحمدية من ابتدائه إلى انتهاءه، وقد أملأته في «الأربعين المتباينة»، انتهى.

(وقال أنس) رضي الله عنه : (حَسَرَ النَّبِيُّ بِكَلَّهُ) بِمَهْمَلَاتِ مَفْتُوحَاتٍ ؛ أَيْ : كَشْفٌ (عَنْ فَخْدِهِ) ، وَقَدْ وَصَلَ الْمَصْنُفُ حَدِيثَهُ فِي الْبَابِ .

(قال: وحديث أنس)، وفي رواية: (قال أبو عبدالله - أي: المصنف -: وحديث أنس) (أسند); أي: أصح إسناداً.

قال الدّمامي: فإن قلت: فيه بناء أفعل التفضيل من غير الثاني، وهو غير مقياس.

قلت: إذا كان الفعل على صيغة أفعال كمسألتنا فهو مقيس عند سبيوبيه، وناهيك به، انتهى.

قال الحافظ : كان البخاري يقول : حديث جرهـ - ولو قلنا بصحتهـ .
فهو مرجوح بالنسبة إلى حديث أنس .

(وحديث جرهد)؛ أي: وما معه (أحوط)؛ أي: للدين، وهو

يتحمل أن يزيد بالاحتياط الوجوب أو الورع، قال: وهو أظهر.
(حتى نَخْرُج من اختلافهم)؛ أي: العلماء.

قال: و(نَخْرُج) في روايتنا مضبوطة بفتح النون وضم الراء، وفي
غيرها بضم الياء وفتح الراء، وهو الذي في «اليونينية».

وقال القسْطَلَانِي: وفي رواية: (حتى يَخْرُج) بفتح المثناة التحتية
وضم الراء، كذا في «الفرع»، انتهى.

وذهب الجمهور من التابعين، وأبو حنيفة، ومالك في أصح
قوليه، والشافعي، وأحمد في أصح روايته، [وأبو يوسف ومحمد إلى
أن الفخذ عورة، وعكس ابن أبي ذئب وداد وآحمد في إحدى
رواياته،^(١) والإصطَخْرِي من الشافعية، وأهل الظاهر.

زاد النَّوْوِي: وابن جرير، لكن قال في «الفتح»: في ثبوت ذلك
عنه نظر؛ فقد ذكر المسألة في «تهذيبه»، ورد على من زعم أن الفخذ
ليست بعورة، ويأتي قريباً بيان لكل من الدليلين.

(وقال أبو موسى) هو الأشعري: (غطَّى النبي ﷺ ركبتيه) بالثنية،
وفي رواية: (ركبته) - بالإفراد - (حين دخل عثمان).

وهذا المذكور طرف من حديثه في قصة أوردها المصنف في
(المناقب) عن أبي موسى، وفيه: أن النبي ﷺ كان قاعداً في مكان فيه
ماء قد انكشف عن ركبتيه، أو ركبته، فلما دخل عثمان غطاها.

(١) ما بين معقوتين ليس في «و».

قال الحافظ : وعرف بهذا الرد على الداودي الشارح حيث زعم أن هذه الرواية المعلقة عن أبي موسى وهم ، وأنه دخل حديث في حديث ، وأشار إلى ما رواه مسلم من حديث عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ مضطجعاً في بيته كاشفاً عن فخذيه أو ساقيه . . . الحديث ، وفيه : فلما استأذن عثمان جلس .

وهو عند أحمد بلفظ : (كاشفاً عن فخذه) من غير تردد ، قوله من حديث حفصة مثله .

قال : فبان بذلك أنه لم يدخل على البخاري حديث في حديث ، بل بما قصتان متغایرتان في إحداهما كشف الركبة ، وفي الأخرى كشف الفخذ ، والأولى من روایة أبي موسى ، والأخرى من روایة عائشة ، ووافقتها حفصة ، ولم يذكرهما البخاري ، انتهى .

أقول : وعليه فكان الأولى للمصنف أن يعلق حديث عائشة ؛ لأنه نص في الترجمة ، ولذهب الجمهور إلى أن الفخذ عوره بخلاف الركبة .

وقال البرمائي تبعاً للكرماني : ووجه دخول حديث أبي موسى في الترجمة : أن الركبة إذا كانت عوره فالفخذ أولى ، لكن كشفها قبل دخول عثمان يقتضي - أيضاً - أنها ليست بعوره ، فتعطّلتها عند دخول عثمان أدب واستحياء .

(وقال زيد بن ثابت) تأيي ترجمته - إن شاء الله - في (كتاب الصلاة) في (باب وقت الفجر) : (أنزل الله على رسوله ﷺ ، وفخذه على فخذيه) جملة حالية ، (فقلت) بضم القاف ؛ أي : فخذه - عليه

الصلوة والسلام - (علیٰ حتى خفت أن تُرضَّ)؛ أي: تكسر، وهو بفتح أوله وضم الراء، وضميره عائد على (فخذنه) فَخَذَنَهُ أيضاً.

(فخذلي) مفعول (ترض)، فهو منصوب بفتحة مقدرة.

قال الحافظ: ويجوز عكسه؛ أي: كون (ترض) مبنياً للمجهول، و(فخذلي) مرفوعاً بضممة مقدرة، ومقتضى كلام الدماميني أنه رواية.

وحدث زيد بن ثابت طرف - أيضاً - من حديث موصول عند المصنف في (الجهاد) و(التفسير).

قال الحافظ: وقد اعترض الإسماعيلي استدلال المصنف بهذا على أن الفخذ ليست بعورة؛ لأنه ليس فيه التصرير بعدم الحال.

قال: ولا يظن ظان أن الأصل عدم الحال؛ لأن العضو الذي يقع عليه الاعتماد يخبر عنه لأنه معروف الموضع، بخلاف الثوب، انتهى.

قال: والظاهر أن المصنف تمسك بالأصل - أي: وهو عدم الحال - والله أعلم، انتهى.

وقال الزركشي: لا معنى لإدخاله في هذا الباب؛ فإنه ليس فيه أنه لا حال بينهما، بل الظاهر كونه مع الحال، انتهى.

وقضية كلام البرماوي كالكرماني: أن المسئ كان بدون حال، والله أعلم.

* * *

٣٧١ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ،

قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَّسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا خَيْرَ، فَصَلَّيْنَا عِنْدَهَا صَلَاةَ الْغَدَاءِ بِغَلَسٍ، فَرَكِبَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَرَكِبَ أَبُو طَلْحَةَ، وَأَنَا رَدِيفُ أَبِي طَلْحَةَ، فَأَجْرَى نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي زُقَاقِ خَيْرٍ، وَإِنَّ رُكْبَيَّنِي لَتَمَسَّ فَخِذَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ حَسَرَ الْإِزَارَ عَنْ فَخِذِهِ حَتَّى إِنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيْاضِ فَخِذِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا دَخَلَ الْقُرْيَةَ قَالَ: «اللَّهُ أَكْبَرُ»، خَرَبَتْ خَيْرٌ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةَ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْذَرِينَ»، قَالَهَا ثَلَاثَةً، قَالَ: وَخَرَجَ الْقَوْمُ إِلَى أَعْمَالِهِمْ فَقَالُوا: مُحَمَّدٌ - قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ، وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا - وَالْخَمِيسُ، يَعْنِي الْجَيْشَ، قَالَ: فَأَصْبَنَاهَا عَنْوَةً، فَجُمِعَ السَّبِيْلُ، فَجَاءَ دِحْيَةُ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَعْطَنِي جَارِيَةً مِنَ السَّبِيْلِ، قَالَ: «اذْهَبْ فَخُذْ جَارِيَةً»، فَأَخْذَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْبٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَعْطَيْتَ دِحْيَةَ صَفِيَّةَ بِنْتَ حُبَيْبٍ سَيِّدَةَ قُرْيَةَ وَالنَّضِيرِ، لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَكَ، قَالَ: «اذْعُوْهُ بِهَا»، فَجَاءَ بِهَا، فَلَمَّا نَظَرَ إِلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «خُذْ جَارِيَةً مِنَ السَّبِيْلِ غَيْرَهَا»، قَالَ: فَأَعْتَقَهَا النَّبِيُّ ﷺ وَتَزَوَّجَهَا، فَقَالَ لَهُ ثَابِتٌ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! مَا أَصْدَقَهَا؟ قَالَ: نَفْسَهَا، أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا، حَتَّى إِذَا كَانَ بِالطَّرِيقِ جَهَرَتْهَا لَهُ أُمُّ سُلَيْمٍ، فَأَهَدَتْهَا لَهُ مِنَ اللَّيْلِ، فَأَصْبَحَ النَّبِيُّ ﷺ عَرُوسًا فَقَالَ: «مَنْ كَانَ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَلْيَعْجِزْ بِهِ»، وَبَسَطَ نِطَاعًا، فَجَعَلَ الرَّجُلُ يَعْجِزُ بِالثَّمَرِ، وَجَعَلَ الرَّجُلُ يَعْجِزُ بِالسَّمْنِ - قَالَ: وَأَخْسِبْهُ قَدْ ذَكَرَ السَّوِيقَ -

قَالَ: فَحَاسُوا حَيْسًا، فَكَانَتْ وَلِيمَةً رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وبالسند قال:

(حدثنا يعقوب بن إبراهيم) هو الدورقي (قال: حدثنا إسماعيل ابن علية) بالتصغير، وسقط (إسماعيل) في رواية.

(قال: حدثنا عبد العزيز بن صهيب) البصري، (عن أنس)، زاد في رواية: (ابن مالك): (أن رسول الله ﷺ غزا خير، فصلينا عندها)؛ أي: خارجاً منها (صلاة الغداة)، فيه جواز إطلاق ذلك على صلاة الصبح خلافاً لمن كرهه.

(بغلس) - بفتح الغين واللام - ظلمة آخر الليل.

(فركب النبي الله ﷺ)؛ أي: على حمار مخطوط برسن ليف، وتحته أكاف من ليف، رواه الترمذى وضعفه.

(وركب أبو طلحة) زيد بن سهل الانصاري، (وأنا رديف أبي طلحة)، قال أنس: (فأجرى النبي الله ﷺ) مرковبه (في زُفاق خير) بضم الزاي ويقافين، يذكر ويؤنث؛ أي: سكة خير، والجمع (أزقة) و(زقان).

(وإن ركبتني لنمس فخذ النبي الله ﷺ، ثم حسر)؛ أي: كشف (الإزار عن فخذه) الشريف عند سوقه مرковبه؛ ليتمكن من ذلك.

(حتى إنني أنظر)، وفي رواية الكشميهني: (لأنظر) (إلى بياض فخذ النبي الله ﷺ).

قال الحافظ: هكذا وقع في رواية البخاري: (ثم حسر)، والصواب

أنه عنده بفتح المهمتين، ويدل على ذلك تعليقه الماضي في أوائل الباب حيث قال: (وقال أنس: حسر النبي ﷺ)، وضبطه بعضهم - أي: وهو الزركشي - بالبناء للمفعول، قال: بدليل رواية مسلم: (فانحرس)؛ أي: بغير اختياره لضرورة الإجراء.

قال: وحيثند ففي دلالته على ما أراده نظر.

قال الحافظ: وليس ذلك بمستقيم؛ إذ لا يلزم من وقوعه كذلك في رواية مسلم أن لا يقع عند البخاري على خلافه، بدليل تعليقه السابق، وافق مسلماً على روايته بلفظ: (فانحرس) أحمد بن حنبل والطبرى عن شيخ البخارى يعقوب، وكذا الإماماعلى من طريقه بلفظ: (إذ خر الإزار).

قال الإماماعلى: فإن كان محفوظاً فليس فيه دليل على ما ترجم به، وإن كانت روايته هي المحفوظة فهي دالة على أن الفخذ ليست بعورة، انتهى.

قال: وهذا مصير منه إلى أن رواية البخاري بفتحتين.

قال الدماميني: أظن أن (حرس) يرد مع بنائه للملعون بمعنى: انحرس؛ أي: فتوافق رواية مسلم، فلا يكون فيه دليل لما أراده.

قال: ويدل عليه شاهد النها المشهور:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرَ الْمَاءَ تَارَةً
فَيَبْدُو وَتَارَاتٍ يَجْمُعَ فَيَغْرِقُ

فحرره، انتهى.

وأقول: قضية هذا أن يُقرأ (الإزار) بالرفع؛ لأنَّه فاعل، ويحتاج إلى نقل في الرواية.

قال القرطبي: حديث أنس وما معه إنما ورد في قضایا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق إليها من احتمال الخصوصية أو البقاء على أصل الإباحة ما لا يتطرق إلى حديث جرهد وما معه؛ لأنَّه يتضمن إعطاء حكم كلي، وإظهار شرع عام، فكان العمل به أولى، ولعلَّ هذا هو مراد المصنف بقوله: وحديث جرهد أحوط.

واحتاج القائلون بأنه ليس بعورة بقول أنس في هذا الحديث: وإن ركبتي لتمس فخذ النبي ﷺ؛ إذ ظاهره أنَّ المس كان بدون حائل، ومن العورة بدون حائل لا يجوز كالنظر إليها.

وعلى روایة مسلم ومن تابعه في أن الإزار لم ينكشف بقصد منه ﷺ: يمكن الاستدلال على أن الفخذ ليست بعورة بعدم تغطيتها بعد الانكشاف؛ لأنَّه - وإن جاز وقوعه من غير قصد - لا يقر على ذلك لو كانت عورة لمكان عصمته ﷺ، ولو فرض أن ذلك وقع لبيان التشريع لغير المختار لكان ممكناً، لكن فيه نظر من جهة أنه كان يتعين عليه حينئذ البيان عقبه، كما في قضية السهو في الصلاة، وسياق الحديث عند أبي عوانة من طريق آخر عن عبد العزيز ظاهر في استمرار ذلك، ولفظه: فأجرى رسول الله ﷺ في زفاف خير، وإن ركبتي لتمس فخذنبي الله ﷺ، وإنني لأرى بياض فخذديه، قاله في «الفتح».

أقول : ولعل مراد المصنف الاستدلال على عدم كونها عورة بذلك ، والله أعلم .

(فلما دخل) - عليه الصَّلاة والسلام - (القرية) ؛ أي : خير (قال : الله أكبر ! خربت خير) ؛ أي : صارت خراباً، فهو إما إخبار أو دعاء عليهم ، ولعله تفاءل بذلك لما خرجوا بمساهمتهم ومكانتهم التي هي من آلات الهدم .

(إنا إذا نزلنا بساحة قوم ، فسأء صباح المنذرين . قالها ثلاثة .
قال) أنس : (وخرج القوم إلى أعمالهم) ؛ أي : إلى مواضعها ، أو لأعمالهم التي كانوا يعملونها ، فـ (إلى) بمعنى اللام .
(قالوا : محمد) ؛ أي : هذا محمد ، أو جاء محمد .

(قال عبد العزيز) بن صحيب الراوي : (وقال بعض أصحابنا : والخميسُ) بالرفع عطفاً على (محمد) ، وبالنصب على أنه مفعول معه ، قاله الدَّمامي .

(يعني : الجيش) تفسير من عبد العزيز أو من دونه ، وسمى خميساً ، لأنَّه خمسة أقسام : مقدمة وساقه وقلب وجناحان ، وقيل : من تخمس الغنية ، ورُدَّ بأنَّ الْخُمْسَ إنما ثبت بالشرع ، وقد كان أهل الجاهلية يسمون الجيش خميساً ، فالقول الأول أولى .

وأشار بقوله : (وقال بعض أصحابنا) إلى أنه لم يسمع من أنس هذه اللفظة ، بل سمع منه : (قالوا : هذا محمد) ، وسمع من بعض أصحابه

عنه: (والخميس)، لكن وقع عند أبي عوانة من طريق عبد الوارث عن عبد العزيز: (فقالوا: محمد والخميس).

قال في «الفتح»: فدللت رواية ابن علية هذه على أن في رواية عبد الوارث إدراجاً.

قال: وكذا وقع لحمّاد بن زيد عن عبد العزيز وثبتت عند المصنف في آخر (صلوة الخوف)، انتهى.

(قال: فأصبنها)؛ أي: خيير (عنوة) بفتح المهملة؛ أي: قهراً لا صلحاً، ويأتي الخلاف في ذلك في (المغاري).
(فجُمِعَ) بالبناء للمفعول (السيبي، فجاء دحية) بكسر الدال وفتحها، زاد في رواية: (الكلبي).

(قال: يا نبـي الله! أعطـني جـاريـةً مـن السـيـبي، قال) عليه الصلاة والسلام، وفي رواية: (قال): (اذهب فخذ جارية) منه، فذهب، (فأخذ صفية بنت حبيب) - بضم الحاء المهملة وكسرها وفتح المثناة الأولى مخففة وتشديد الثانية - ابن خطب، وتأتي ترجمتها في (الصوم)، إن شاء الله تعالى.

وإنما أذن لله فيأخذ الجارية قبل القسمة؛ لأن له - عليه الصلاة والسلام - صفي المعلم يعطيه من يشاء، أو تنفيلاً له؛ إما من أصل الغنيمة أو من خمس الخامس بعد أن ميز، أو قبل على أن تحسب منه إذا ميز، أو أذن له فيأخذها؛ لتقوم عليه بعد ذلك، وتحسب من سهمه.

(فجاء رجل)، قال في «الفتح»: لم أقف على اسمه.

(إلى النبي ﷺ) فقال: يا نبي الله! أعطيت دحية صفية بنت حبي سيدة) بنى (قريبة) - بالتصغير - (والنَّصِير) بفتح النون وكسر الضاد المعجم؛ قبيلتان من يهود خiber.

(لا تصلح إلا لك)؛ لأنها من بيت النبوة من ولد هارون - عليه الصلاة والسلام - والرياسة، فأنت حقيق بها.

(قال: ادعوه بها)؛ أي: بصفية، فدعوه، (فجاء بها، فلما نظر إليها النبي ﷺ قال) له: (خذ جارية من السبي غيرها)، قال في «الفتح»: ذكر الشافعي في «الأم» عن «سير الواقدي»: أن النبي ﷺ أعطاه أخت كنانة بن الربيع بن أبي الحقيق زوج صفية، انتهى.

قال: فكأنه ﷺ طيب خاطره لما استرجع منه صفية بأن أعطاه أخت زوجها، انتهى.

وفي «سيرة ابن سيد الناس»: أنه أعطاه ابتي عم صفية.

واسترجاع النبي ﷺ صفية منه محمول على أنه إنما أذن له فيأخذ جارية من حشو السبي لا فيأخذ أفضلهن؛ لثلا يتميز بها على باقي الجيش مع أن فيهم من هو أفضل منه، أو ربما كان فيه انتهاكاً مع علو مرتبتها، وربما ترتب على ذلك شقاق أو غيره، فكان اصطيفاؤه لها قاطعاً لهذه المفاسد.

قال في «الفتح»: ووقع في رواية لمسلم: أنه ﷺ اشتري صفية منه بسبعة أرؤس، وإطلاق الشراء على ذلك مجاز.

وليس في قوله : (سبعة أرؤس) ما ينافي قوله هنا : (خذ جارية) ؛
إذ ليس فيه دلالة على نفي الزيادة .

(قال : فأعتقها) ؛ أي : صافية (النبي ﷺ وتزوجها .

فقال له) ؛ أي : لأنس (ثابت) هو البُنَيَّي : (يا أبا حَمْزَة !) - بالحاء
المهملة والزاي - كنية أنس ، (ما أصدقها) عليه الصَّلاة والسلام ؟ (قال)
أنس : أصدقها (نفسها ؛ أعتقها وتزوجها ، حتى إذا كان بالطريق) ، وهو
سدُّ الرَّوْحَاء على نحو أربعين ميلاً من المدينة ، (جهزتها له أم سليم ،
فأهدتها) ؛ أي : زفتها (له) - عليه الصَّلاة والسلام - (من الليل) .

قال الْبِرْمَاوِي تبعاً للكرماني : وفي بعضها : (فهذتها له) قيل :
وهذا هو الصواب ؛ لقول الجوهري : الهداء مصدر قولك : هديت
- أنا - المرأة إلى زوجها هداء ، انتهى .

وذكر في « القاموس » : أنه يقال : (هداها) و (أهدادها) ، ولم يذكر
المصدر الذي ذكره صاحب « الصاحح » .

(فأصبح النبي ﷺ عروساً) يقال لكلٍّ من الرجل والمرأة : (عروس)
ما داما في إعراسهما .

(فقال) عليه الصَّلاة والسلام : « من كان عنده شيء فليجيء به ».
(وبسط نطعاً) بكسر النون وفتح الطاء المهملة ، وهي الفصحى ،
وعليها اقتصر في « اليونانية » ، وفيه لغات آخر ، ذكر الزَّركشي : أنها
سبعة . وجمعه : (أنطاع) و (نطوع) .

(فجعل الرجل يجيء بالتمر ، وجعل الرجل يجيء بالسمن ،

قال) عبد العزيز : (وأحسبه)؛ أي : أنساً (قد ذكر السويف)، وقد جزم عبد الوارث في روايته عن عبد العزيز بذكر السويف .

(قال : فحاسو) بمهملتين ؛ أي : خلطوا (حِيْسَاً) بفتح أوله، هو خليط السمن والتمر والأقط .

قال الشاعر :

الَّتَّمُرُ وَالسَّمْنُ جَمِيعًا وَالْأَقْطُ
الْخَيْسُ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْتَلِطُ

وقد يخلط مع هذه الثلاثة غيرها كالسويف، وقد يجعل عوض الأقط الدقيق .

(فكانت وليمة رسول الله ﷺ)؛ أي : طعام عرسه .
وتأتي بقية الكلام على مباحث الحديث وفوائده في مظناه : في (غزوة خير)، وفي (كتاب النكاح) في الكلام على قوله : (أعتقها وتزوجها)، وفي (كتاب الوليمة)، إن شاء الله تعالى .

* * *

١٣ - بَاب

فِي كَمْ تُصَلِّيُ الْمَرْأَةُ فِي الشَّيَابِ؟

وَقَالَ عِكْرِمَةُ: لَوْ وَارَتْ جَسَدَهَا فِي ثَوْبٍ لَأَجَزَّتُهُ.

(باب) بالتنوين: (في كم تصلي المرأة من الشياب؟) وفي رواية: (في الشياب).

قال البرْ ماوي تبعاً للكرماني: (كم) استفهامية مميزة محذوف؛ أي: كم ثوباً؟ ولا يقبح جرها بـ(في) في أن لها الصدار؛ أي: سواء أكانت استفهامية أو خبرية؛ لأن الجار وال مجرور ككلمة واحدة، انتهى.

قال ابن المنذر بعد أن حكى عن الجمهور أن الواجب على المرأة أن تصلي في درع و خمار: المراد بذلك تغطية بدنها و رأسها، فلو كان الثوب واسعاً، فغطت رأسها بفضله = جاز.

قال: وما روينا عن عطاء: أنه قال: تصلي في درع و خمار وإزار. وعن ابن سيرين مثله، وزاد: وملحفة = فإني أظنه محمولاً على الاستحباب، قاله في «الفتح».

والحرّة كلها عورة إلا كفها ووجهها، وقال أبو حنيفة: قدمها

- أيضاً - ليس بعورة، وعن أَحْمَدَ: كُلُّ شَيْءٍ مِنْهَا عُورَةٌ حَتَّى ظَفَرُهَا.
(وقال عَكْرَمَةَ): يعني: مولى ابن عَبَّاسٍ: (لو وَارَتْ)؛ أي:
سَتَرَتِ الْمَرْأَةَ (جَسَدُهَا فِي ثَوْبٍ جَازَ)، وَلِلْكُشْمِينِي: (لِأَجْزِتَهُ)
بِفَتْحِ الْجَيْمِ وَسَكُونِ الزَّايِ.

وَأَثْرُهُ هَذَا وَصْلُهُ عَبْدُ الرَّزَاقِ وَلِفَظُهُ: لَوْ أَخْذَتِ الْمَرْأَةَ ثُوبًا،
فَقَنَعَتْ بِهِ حَتَّى لَا يُرَى مِنْ شَعْرِهَا شَيْءٌ، أَجْزَأَ عَنْهَا.

* * *

٣٧٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ
قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُصَلِّي
فِي الْفَجْرِ، فَيَشْهُدُ مَعَهُ نِسَاءٌ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ مُتَلَفِّعَاتٍ فِي مُرْوُطِهِنَّ، ثُمَّ
يَرْجِعُنَ إِلَى بُيُوتِهِنَّ مَا يَعْرِفُهُنَّ أَحَدٌ.

وبالسند قال:

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع (قال: أخبرنا شعيب) بن أبي
حمزة، (عن الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم (قال: أخبرني عروة) بن
الزيبر: (أن عائشة قالت: لقد كان رسول الله ﷺ يصلي الفجر،
فيشهد)؛ أي: فيحضر (معه نساء من المؤمنات متلفعات) بعين مهملة
بعد الفاء المشددة؛ أي: مغطيات الرؤوس والأجسام، وقد رواه
الأَصِيلِيُّ: (متلفعات) بفاء ثانية في موضع العين، ومعناهما واحد أو
متقارب، قاله الدَّمَامِيُّ.

وقال الأصمسي: التلفع أن تشتمل بالثوب حتى تجلّ به جسده .
ولابن حبيب في شرح «الموطأ»: التلفع لا يكون إلا بتغطية
الرأس ، والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه .
ثم قال الدمامي: وفيه الرفع على أنه صفة لـ (نساء) ، والنصب
على الحال من النكرة الموصوفة .

(في مروطهن) جمع: (مِرْط) بكسر أوله؛ كساء من خز أو
صوف أو غيره، وقيل: كساء معلم، وقيل: الملحفة، وقيل: الإزار،
وقيل: الثوب الأخضر، وعن النضر بن شميل ما يقتضى أنه خاص
بلبس النساء .

قال في «الفتح»: وقد اعترض على استدلال المصنف به على
جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بأن الالتفاع المذكور يحتمل أن
يكون فوق ثياب أخرى .

قال: والجواب عنه: أنه تمسك بأن الأصل عدم الزيادة على
ما ذكر، على أنه لم يصرح - أي: في الترجمة - بشيء - أي: من ثوب
واحد أو أكثر - إلا أن اختياره يؤخذ من الآثار التي يودعها في
الترجمة، انتهى .

(ثم يرجعون إلى بيتهن ما يعرفهن أحد)، زاد في (المواقف):
من الغلس .

قال في «الفتح»: وهو يعين أحد الاحتمالين: هل عدم المعرفة

بهن لبقاء الظلمة، أو لمبالغتهن في التغطية؟ وسيأتي الكلام على بقية مباحثه في (المواقف)، إن شاء الله تعالى.

* * *

١٤ - باب

إِذَا صَلَّى فِي ثُوبٍ لَهُ أَعْلَامٌ،
وَنَظَرَ إِلَى عَلَمِهَا

(باب) بالتنوين: (إذا صلي)؛ أي: الشخص (في ثوب له أعلام، ونظر إلى علمها)؛ هل يكره، أم لا؟ قال الكرماني: في رواية: (ونظر إلى علمه)، والتأنيث في (علمها) باعتبار الخميصة.

٣٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ،
قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى
فِي خَمِيصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ، فَنَظَرَ إِلَى أَعْلَامِهَا نَظْرَةً، فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ:
«اذْهَبُوا بِخَمِيصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ وَأَتُوْنِي بِأَنْبِجَانِيَةِ أَبِي جَهْمٍ،
فَإِنَّهَا أَهْنَتِي آنِفًا عَنْ صَلَاتِي».

وَقَالَ هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:
«كُنْتُ أَنْظُرُ إِلَى عَلَمِهَا وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ فَأَخَافُ أَنْ تَفْتَنِنِي».

وبالسند قال:

(حدثنا أحمد بن يونس) هو أحمد بن عبد الله بن يونس، نسبة إلى جده، (قال: حدثنا إبراهيم بن سعد)؛ أي: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن

ابن عوف، (قال: حدثنا ابن شهاب) الزُّهري، وفي رواية: (عن ابن شهاب)، (عن عروة) بن الزبير، (عن عائشة) رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ صلَى اللهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ فِي خَمِيصَةٍ) - بفتح المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة - كفاء مربع له علمان.

وجملة قوله: (لها أعلام) صفة لـ (خمصة).

(فنظر) - عليه الصَّلاةُ والسلامُ - (إلى أعلامها نظرة)، فلما انصرف؛ أي: من صلاته (قال: اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جَهْنم) بفتح الجيم وسكون الهاء، قيل: اسمه عامر، وقيل: عبيد بن حذيفة القرشي العدوي، صحابي مشهور، أسلم عام الفتح، وكان معظَّماً في قريش، مقدماً فيهم، عالماً بالنسب، وكان فيه وفي بنيه عرامة وشدة، وكان من المعمرين، شهد بنيان الكعبة مرتين؛ حين بنتها قريش في الجاهلية، وحين بناها ابن الزبير.

وقيل: توفي أيام معاوية، وهو أحد الذين دفونوا عثمان رضي الله عنه، وهم: حكيم بن حزام وجبيير بن مطعم وبيان بن مكرم وأبو جهم هذا. (وإيتوني بأَنْبِيجَانِيَّةِ أَبِي جَهْنم) - بفتح الهمزة، وسكون النون، وكسر الموحدة، وتخفيف الجيم، وبعد النون ياء النسبة - كفاء غليظ لا علم له، فإن كان فيه علم فهو الخميصة.

وقال ثعلب: يجوز فتح همزته وكسرها، وكذا الموحدة؛ أي: تكسر وتفتح، يقال: (كبش أنبجاني) إذا كان كثير الصوف، وكذا كفاء أنبجاني، فزعم بعضهم أنه منسوب إلى (منْبج) - بفتح الميم، وكسر

الموحدة - البلد المعروف بالشام ؛ أي : فيكون من تغيير النسب ، وقال أبو حاتم السجستاني : لا يقال : كساء أنسجاني ، وإنما يقال : منسجاني .
قال : وهذا مما تخطئ فيه العامة .

وتعقبه أبو موسى فقال : الصواب أن هذه النسبة إلى موضع يقال له : أنسجان .

قال في «النهاية» : وهذا هو الأشبه ؛ لأن الأول فيه تكلف .

وقال صاحب «الصحاح» : إذا نسبت إلى (منبع) فتحت الباء ،
فقلت : كساء منسجاني ، أخرجوه مخرج (منظاراني) .

وفي «الجمهرة» : (منبع) : موضع أعمجي تكلمت به العرب ،
ونسبوا إليه الثياب المنسجانية ، قاله في «الفتح» .

قال : وإنما خصه ﷺ بـ يارسال الخميصة ؛ لأنه كان أهدأها
للنبي ﷺ ، كما رواه مالك في «الموطأ» من طريق أخرى عن عائشة
قالت : أهدى أبو جهم بن حذيفة إلى رسول الله ﷺ خميصة شامية لها
علم ، فشهد فيها الصلاة ، فلما انصرف قال : «رُدّي هذه الخميصة إلى
أبي جهم» .

ووقع عند الزبير بن بكارٍ ما يخالف ذلك ، فأخرج من وجه
مرسل : أن النبي ﷺ أتى بخميستين سوداويين ، فليس بإحداهما ،
وبعث الأخرى إلى أبي جهم ، فلما ألهته في الصلاة بعثها إلى أبي
جهم ، وطلب التي كانت عند أبي جهم بعد أن لبسها لبسات .
أقول : ويمكن الجمع بتعدد القصة ، كما ينبه عليه فيما يأتي .

قال ابن بطال : إنما طلب منه ثوباً غيرها ؛ ليعلمه أنه لم يرَ عليه هديته استخفافاً به .

قال : وفيه أن الواهب إذا ردت عليه عطيته من غير أن يكون هو المراجع فيها لا يكره قبولها .

قال الحافظ : وهذا مبني على أنها واحدة ، وعلى أن أبي جهم هو المهدى لها ، ورواية الزبير والتي بعدها تصرح بالتعدد ، انتهى .

(فإنها) ؛ أي : الإنجانية (اللهني) هو من (لهي) - كـ: رضي - إذا غفل ؛ أي : شغلتني ، لا من (لها) - كـ: غزا - إذا لعب .

(آنفاً) ؛ أي : قريباً ، وهو مأخوذ من (ائتناف الشيء) إذا ابتدأته .
(عن صلاتي) ؛ أي : عن كمال الحضور فيها .

قال في «الفتح» : كذا قيل ، والطريق الآتية المعلقة تدل على أنه لم يقع له شيء من ذلك ، وإنما خشي يَعْلَمُهُ اللَّهُ أن يقع ؛ لقوله فيها : (فأخاف) ، وكذا في رواية مالك : (فكاد) ، فلتتأول الرواية الأولى ؛ أي : على مقاربة الإلهاء ، لا أنه وقع .

وبعثه بالخميصة إلى أبي جهم لا يلزم منه أن يستعملها في الصلاة ، فهو كبعضه الحلة إلى عمر حيث قال له : «إِنِّي لَمْ أُبَعِّثْ بِهَا إِلَيْكَ لِتُلْبِسَهَا» .

قال : ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله : «كُلْ ؛ فَإِنِّي أَنْاجِي مَنْ لَا تُنَاجِي» .

أقول : وفيه نظر ؛ إذ لا يلزم على هذا محذور في الأكل بخلاف إرسال الخميصة مع إرادة هذا المعنى ؛ إذ يلزم عليه إدخال النقص في صلاته .

قال ابن دقيق العيد : فيه مبادرة الرسول ﷺ إلى مصالح الصلاة ، ونفي ما لعله يخدش فيها ، ويستنبط منه كراهة كل ما يشغل عن الصلاة من الأصياغ والنقوش ونحوها .

وفي قبول الهدية من الأصحاب والإرسال إليهم والطلب منهم .

واستدلّ به الباجي على صحة المعاطة ؛ لعدم ذكر الصيغة .

أقول : وفيه نظر ؛ لأن الهدية لا تشترط فيها صيغة .

وقال الطيبي : فيه إذان بأن للصور والأشياء الظاهرة تأثيراً في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية ، فضلاً عمن دونها ، انتهى .

(وقال هشام بن عروة) بن الزبير ، (عن أبيه) عروة ، (عن عائشة) رضي الله عنها : (قال النبي ﷺ: كنت أنظر إلى علمها) ؛ أي : الخميصة (وأنا في الصلاة ، فأخاف أن نفتتني) ، قال الحافظ : في روايتنا بكسر المثناة وتشديد النون ، وفي رواية الباقيين بإظهار النون الأخرى ، وهو بفتح أوله من الثلاثي .

وقال في «المقدمة» : حديث هشام وصله أبو داود ، وأصله في «مسلم» .

وقال في «الفتح» : أخرجه أحمد وابن أبي شيبة ومسلم وأبو داود من طريق هشام ، ولم أر في شيء من طرقهم هذا اللفظ ، نعم اللفظ

الذي ذكرناه عن «الموطأ» قريب من هذا اللفظ المعلق، ولفظه: «فَإِنِّي نَظَرْتُ إِلَى عَلَمِهَا فِي الصَّلَاةِ، فَكَادَ يَقْتُنِي»، انتهى.

أما حديث مسلم فهو من طريق وكيع عن هشام، كما ذكره
الحافظ.

وأما حديث أبي داود فهو في (اللباس) عن موسى بن إسماعيل،
عن إبراهيم بن سعد، عن الزُّهري، عن عروة، عن عائشة، لا عن
هشام، فيكون معطوفاً كما قال الكرماني على قوله: (قال ابن
شهاب)، فلعله في غير (باب اللباس) من طريق هشام.

ومرت الإشارة إلى أن قوله في الأولى: (ألهتي) محمول على
قوله: (كادت) مبالغة في القرب، لا لتحقق وقوع الإلهاء.

* * *

١٥ - باب

إِنْ صَلَّى فِي ثُوبٍ مُصَلَّبٍ
أَوْ تَصَاوِيرَ هَلْ تَفْسِدُ صَلَاتُهُ؟ وَمَا يُنْهَى عَنْ ذَلِكَ

(باب) بالتنوين : (إن صلى في ثوب مصلب) بفتح اللام المشددة ؛
أي : فيه صلبان منسوجة أو منقوشة .

(أو تصاوير) ؛ أي : في ثوب ذي تصاوير ، كأنه حذف المضاف
لدلالة المعنى عليه .

وقال الكرماني : هو عطف على (ثوب) ، لا على (مصلب) ؛
يعني : والتقدير : أو صلى في تصاوير .

قال الحافظ : ووقع عند الإسماعيلي : (أو بتصاوير) وهو يرجح
الاحتمال الأول ، وعند أبي نعيم : (في ثوب مصلب أو مصور) .
ثم قال الكرماني : وفي بعضها : (أو فيه تصاوير) وهو ظاهر ؛
أي : ويرجح الاحتمال الأول أيضاً .

(هل تفسد صلاته؟) قال الحافظ : جرى المصنف على قاعدته
في ترك الجزم فيما فيه اختلاف ، وهذا من المختلف فيه ، وهو مبني
على أن النهي هل يقتضي الفساد أم لا ؟ والجمهور [أنه] إن كان لمعنى
في نفسه اقتضاه ، وإنما فلا .

(وما ينهى من ذلك)؛ أي: وما ينهى عنه من ذلك، وهو كذلك في رواية، وفي أخرى: (وما ينهى عن ذلك).

* * *

٣٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرُو، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ: كَانَ قِرَامُ لِعَائِشَةَ سَرَّتْ بِهِ جَانِبَ بَيْتِهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمِيطِي عَنَّا قِرَامَكِ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ تَعْرِضُ فِي صَلَاتِي».

وبالسند قال:

(حدثنا أبو معمر عبد الله بن عمرو) - بفتح العين - (قال: حدثنا عبد الوارث) بن سعيد التستوري (قال: حدثنا عبد العزيز بن صهيب، عن أنس قال: كان قِرَام) - بكسر القاف وتحقيق الراء - ستر رقيق من صوف، ذو ألوان، أو رقم ونقوش.

(العائشة) رضي الله عنها (سترته بجانب بيتها، فقال النبي ﷺ لها: (أميطي)؛ أي: أزيلي؛ وزناً ومعنى).

(عَنَّا قِرَامَكِ هَذَا؛ فَإِنَّهُ لَا تَزَالُ تَصَاوِيرُهُ)، قال الحافظ: كذا في روايتنا، وللباقين بإثبات الضمير، والهاء على روايتنا في (فإنه) ضمير الشأن، وعلى الأخرى يحتمل أن تعود على (الثوب)، انتهى. ومراده بالثوب: القرام.

(تَعْرِض) بفتح أوله وكسر الراء؛ أي: تلوح (لي في صلاتها)،

وللإسماعيلي : (تُعرَّض) بفتح العين وتشديد الراء ، أصله : تتعرض .
قال في «الفتح» : وظاهر حديث الباب لا يوفي بجميع ما تضمنته
الترجمة إلا بعد التأمل ؛ لأن الستر - وإن كان ذا تصاوير - لكنه لم
يلبسه ، ولم يكن مصلباً ، ولا نهي عن الصلاة فيه صريحاً .
والجواب : أما أولاً : فإن منع لبسه بطريق الأولى .

وأما ثانياً : في الحال المصلب بالمصور ؟ لاشتراكهما في أن كلاً
منهما قد عُبِدَ من دون الله تعالى .

وأما ثالثاً : فالأمر بالإزالة مستلزم للنهي عن الاستعمال .

قال : ثم ظهر لي أن المصنف أراد بقوله : (مصلب) الإشارة إلى
ما ورد في بعض طرق هذا الحديث كعادته ، وذلك فيما أخرجه في
(اللباس) من طريق عمران ، عن عائشة قالت : لم يكن رسول الله ﷺ
يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا نقضه . وللإسماعيلي : ستراً أو ثوباً .
ودل الحديث على أن الصلاة لا تفسد بذلك ؛ لأنه ﷺ لم
يقطعها ، ولم يعدها .

قال : وستأتي في (كتاب اللباس) بقية الكلام على طرق حديث
عائشة في هذا ، والتوفيق بين ما ظاهره الاختلاف منهما ، إن شاء الله
تعالى ، انتهى .

* * *

١٦ - بَابُ

مَنْ صَلَّى فِي فَرُوجِ حَرِيرٍ ثُمَّ نَزَعَهُ

(باب من صلى في فَرُوجِ حَرِيرٍ، ثُمَّ نَزَعَهُ)، الفروج - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وأخره جيم - هو القباء المفرج من خلفه، وهو من لباس الأعاجم، وحُكِي عن أبي العلاء المعرّي جواز ضم أوله وتحقيقه الراء.

٣٧٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ قَالَ: أَهْدَيَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرُوجَ حَرِيرٍ، فَلَبِسَهُ فَصَلَّى فِيهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَنَزَعَهُ نَزْعًا شَدِيدًا كَأَنَّ كَارِهً لَهُ، وَقَالَ: «لَا يَنْبَغِي هَذَا لِلْمُتَّقِينَ».

وبالسند قال :

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّنسّي (قال: حدثنا الليث) بن سعد، (عن يزيد) من الزيادة، زاد في رواية: (هو ابن أبي حبيب)، وفي أخرى بدون (هو).

(عن أبي الخير) مَرْثَد - بفتح الميم والمثلثة - الْيَرَنِي ، (عن عقبة ابن عامر)؛ أي: ابن عبس الجهمي، كنيته أبو حماد، وقيل: أبو سعاد،

وقيل غير ذلك، الصحابي الجليل الشهير، كان عالماً بكتاب الله - تعالى - وبالفرائض والفقه، فصيبح اللسان، شاعراً كاتباً، قديم الهجرة والسابقة، عالماً بالرمي، وهو أحد من جمع القرآن، ومصحفه بمصر إلى الآن موجود بخطه.

قال الذهبي : رأيته عند ابن قدامة على غير التأليف الذي في مصحف عثمان ، وفي آخره بخطه : وكتب عقبة بن عامر بيده .

قال : ولم أزل أسمع شيوخنا يقولون : إنه مصحف عقبة ، لا يشكون فيه .

وكان من أحسن الناس صوتاً بالقرآن ، فقال له عمر : اعرض علي ، فقرأ عليه سورة (براءة) ، فبكى عمر ثم قال : ما كنت أظن أنها نزلت .

قال الذهبي : معناه : ما كأني كنت سمعتها لحسن ما حبّرها عقبة بطيب تلاوته ، أو يكون الضمير في (نزلت) عائدًا إلى آية من السورة لم تكن في حفظ عمر .

وولي مصر من قبل معاوية سنة أربع وأربعين ، وجمع له الصلاة والخرج ، ثم عزله ب المسلمين بن خالد ، وكانت له بدمشق دار .

قال الواقدي : شهد صفين مع معاوية ، وتحول إلى مصر .

قال النّووي في «تهذيبه» : وشهد فتوح الشام ، وكان هو البريد إلى عمر بن الخطّاب بفتح دمشق ، ووصل المدينة في سبعة أيام ، ورجع منها إلى الشام في يومين ونصف بدعائه عند قبر رسول الله ﷺ . وتشفعه به في تقريب طريقه ، انتهى .

توفي في آخر خلافة معاوية سنة ثمان وخمسين، ودفن بالمقطع
روى له الجماعة.

(قال: أهدي) - بالبناء للمجهول - (إلى النبي)، وفي رواية:
(إلى رسول الله) ﷺ (فروج حرير) بالإضافة كـ: ثوب خزّ، والذي
أهداه هو أكيدر دومة، كما سيأتي في (اللباس).

(فليسه، فصلى فيه، ثم انصرف) من صلاته، (فزعه نزعاً شديداً
كالكاره له، وقال) عليه الصلاة والسلام: (لا ينبغي هذا)؛ أي:
استعمال الحرير (للمتقين).

قال في «الفتح»: وظاهر هذا الحديث: أن صلاته ﷺ فيه كانت
قبل تحريم لبس الحرير، ويدل على ذلك حديث جابر عند مسلم
بلغه: صلّى في قباء دياج، ثم نزعه وقال: «نهاني عنه جبريل».
ويدل عليه - أيضاً - مفهوم قوله: «لا ينبغي هذا للمتقين»؛ لأن
المتقى وغيره في التحريم سواء، ويحتمل أن يراد بالمتقى المسلم؛ أي:
المتقى للنبي، ويكون النهي سبب النزع، ويكون ذلك ابتداء التحريم.
قال: وإذا تقرر هذا فلا حجة فيه لمن أجاز الصلاة في ثياب
الحرير؛ لكونه ﷺ لم يُعد تلك الصلاة؛ لأن ترك إعادتها لكونها
وقدت قبل التحريم، أما بعده فعند الجمهور تجزئ لكن مع التحريم،
وعن مالك: يعيد في الوقت، انتهى.

* * *

١٧ - بَابٌ

الصَّلَاةُ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ

(باب الصَّلاةُ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ).

قال الحافظ : يشير إلى الجواز ، والخلاف في ذلك مع الحنفية ؛ فإنهم قالوا : تكره ، وتأولوا حديث الباب بأنها كانت حالة من برود فيها خطوط حمر ، ومن أدلةهم ما رواه أبو داود والترمذى من حديث عبدالله بن عمرو قال : مرَّ بالنبيِّ ﷺ رجل ، وعليه ثوبان أحمران ، فسلم عليه ، فلم يرد عليه .

قال : وهو حديث ضعيف الإسناد ، وإن وقع في بعض نسخ الترمذى أنه قال : حديث حسن ؟ لأن في سنته [. . .]^(١) .

وعلى تقدير أن يكون مما يتحج به فقد عارضه ما هو أقوى منه ، وهو واقعة عين ، فيحتمل أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر ، وحمله البيهقي على ما صُبغ بعد النسج ، وأما ما صُبغ غزله ثم نُسج ، فلا كراهة فيه ، انتهى .

* * *

(١) بياض في «و» و«ن» ، وقد جاء على هامش «ن» : «كذا هذا البياض في «الفتح» ، وفي السند أبو يحيى القتات ، نَبَّهَ الحفاظ على ضعفه» .

٣٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَرْعَرَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، عَنْ عَوْنَبْنِ أَبِي جُحْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي قُبَّةِ حَمْرَاءَ مِنْ أَدَمِ، وَرَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ وَضُوءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَتَدَرَّوْنَ ذَاكَ الْوَضُوءَ، فَمَنْ أَصَابَ مِنْهُ شَيْئًا تَمَسَّحَ بِهِ، وَمَنْ لَمْ يُصِبْ مِنْهُ شَيْئًا أَخَذَ مِنْ بَلَلٍ يَدِ صَاحِبِهِ، ثُمَّ رَأَيْتُ بِلَالًا أَخَذَ عَزَّةً فَرَكَّزَهَا، وَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ مُشَمَّرًا، صَلَّى إِلَى الْعَنْزَةِ بِالنَّاسِ رُكْعَتَيْنِ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ وَالدَّوَابَ يَمْرُونَ مِنْ بَيْنِ يَدَيِ الْعَنْزَةِ.

وبالسند قال :

(حدثنا محمد بن عرعرة) - بعينين مهمتين ، بينهما راء ساكنة -
(قال : حدثني عمر بن أبي زائدة) هو عمر بن زكريا بن أبي زائدة
الهمداني ، الواداعي ، الكوفي ، أخو زكريا بن أبي زائدة ، وكان الأكبر ،
واسم أبي زائدة خالد بن ميمون بن فiroز .

وثقه عمر ابن معين وغيره ، وقال أحمد: صالح ، وقال ابن مهدي :
كان كيس الحفظ .

وقال أبو داود: كان يرى القدر ، وكذا قال العقيلي في «الضعفاء»
قال : وهو في الحديث مستقيم .

قال في «المقدمة» : له في «البخاري» حديثان :
أحدهما : عن عون بن أبي جحيفة - أي : وهو هذا - أخرجه في
(الصلوة) ، وفي (اللباس) بمتابعة أبي عيسى وسفيان الثوري وغيرهما .

والثاني : حديثه عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون حديث أبي أيوب فيمن قال : لا إله إلا الله عشاً ، فذكر الاختلاف فيه على عمرو بن ميمون من طرق ، انتهى .

توفي سنة بضع وخمسين ومئة ، روى له البخاري ومسلم والنَّسائي .
(عن عون بن أبي جُحَيْفَةَ) - بضم الجيم وفتح المهملة - وهب ابن عبد الله السُّوَائِي ، بضم المهملة وتحقيق الواو ، ومرت ترجمة أبيه في (الطهارة) .

وعونُ وثقة ابن معين والنَّسائي وأبو حاتم .

مات سنة ست عشرة ومئة في آخر ولاية خالد على العراق ، روى له الجماعة .

(عن أبيه) أبي جحيفة رضي الله عنه (قال : رأيت رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه) وهو في الأبطح (في قبة حمراء من أَدَمٍ) بفتح الهمزة والمهملة ؛ أي : جلد ، (ورأيت بلا لَا أَخْذَ وَضُوءَ رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه) بفتح الواو ؛ أي : الماء الذي توضأ به .

(ورأيت الناس يبتدرؤن) يسارعون (ذاك) ، وفي رواية : (ذلك)
(الوضوء) ؛ تبركاً بأثاره الشريفة .

(فمن أصاب منه شيئاً تمسح به ، ومن لم يصب منه شيئاً أخذ من بلل يد صاحبه) ، وفي رواية : (من بِلَالٍ) بفتح الباء وكسرها .
(ثم رأيت بلا لَا أَخْذَ عَنَزَةَ) - بفتح المهملة والنون - مثل نصف الرمح ، ليس لها سنان الرمح ، وفي رواية : (عترة له) ، (فركزها ،

وخرج النبي ﷺ حال كونه (في حلة حمراء)؛ إزار ورداء، ولا تكون الحلة إلا من ثوبين، والحللُ من برود اليمن، حال كونه (مشمّراً) بكسر الميم، زاد مسلم : (كأنّي أنظر إلى بياض ساقيه).
(صلى إلى العزّة بالناس) الظهر (ركعتين) والعصر ركعتين.
(ورأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العزّة)، وفي رواية:
(من بين يدي) بزيادة (من).

قال ابن بطال : وفيه جواز لباس الثياب الملونة للسيد والكبير والزاهد في الدنيا، والحرمة أشهر الملونات وأجمل الزينة في الدنيا.
وقد تقدّم استدلال المصنف به على طهارة الماء المستعمل،
ويأتي باقي مباحثه في (أبواب السترة)، إن شاء الله تعالى.

* * *

١٨ - بَابُ

الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ وَالْمِنْبَرِ وَالْخَشْبِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَلَمْ يَرَ الْحَسَنُ بِأَسَأَ أَنْ يُصَلِّي عَلَى الْجَمْدِ
وَالْقَنَاطِرِ، وَإِنْ جَرِيَ تَحْتَهَا بَوْلٌ أَوْ فَوْقَهَا أَوْ أَمَامَهَا، إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا سُتْرَةٌ.
وَصَلَّى أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَى سَقْفِ الْمَسْجِدِ بِصَلَاةِ الْإِمَامِ، وَصَلَّى ابْنُ
عُمَرَ عَلَى الثَّلْجِ.

(باب الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ) - بضم المهملة - جمع (سطح)،
(والْمِنْبَرِ) بكسر الميم وفتح الموندة، (والْخَشْبِ) بفتحتين.

قال الحافظ: يشير بذلك إلى الجواز، والخلاف في ذلك عن
بعض التابعين، وعن المالكية في المكان المرتفع لمن كان إماماً.

(قال أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) هو المصنف: (ولم يَرَ الْحَسَنَ) هو البصري
(بِأَسَأَ أَنْ يُصَلِّي) بالبناء للمفعول (عَلَى الْجَمْدِ) هو بفتح الجيم
وسكون الميم بعدها دال مهملة: الماء إذا جمد، وهو مناسب لأثر ابن
عمر الآتي.

قال الحافظ: وحكي ابن قُرْقُول: أن رواية الأصيلي وأبي ذر بفتح
الميم؛ أي: وهو الذي في أصل «اليونينية».

قال القزار: **الجَمَدُ** - محرك الميم - هو الثلج.

ونقل ابن التّين عن «الصحاح»: **الجَمَدُ** - بضم الجيم والميم، ويسكون الميم أيضاً، مثل: **عُشْرٌ وعُشْرٌ** - المكان الصلب المرتفع.

قال الحافظ: وليس مراداً هنا، بل صوّب ابن قُرْقُول وغيره الأول؛ لأنّه المناسب للقناطر؛ لاشتراكهما في أن كلاًّ منهما قد يكون تحته ما ذكر من البول وغيره، والغرض أن إزالة النجاسة يختص بما لاقى المصلي، أما مع الحال فلا، انتهى.

أقول: والمناسب - أيضاً - لما نقله ابن التّين قوله: (والمنبر والخشب)، قوله: (وصلى أبو هريرة على سقف المسجد).

ودعوى انحصر الغرض في ذلك فيه نظر، ولعل الغرض - أيضاً - أن ارتفاع المأموم على الإمام وعكسه لا يضر، كما يأتي في فوائد الحديث، والله أعلم.

وقد قال الْكَرْمَانِي: إن قوله: [وإن جرى تحتها بول) يتعلّق^(١) بالقناطر فقط ظاهراً، وفي رواية بدل قوله: (على الجمد) (على الخندق).

(والقناطر); أي: **الجسور**، جمع: (قنطرة)، وفي رواية: (والقناطير).

(١) في «و»: «وقد جرى تحتها بالقناطر»، وفي «ن»: «وإن جرى بالقناطر»، والمثبت من «عمدة القاري» (٤ / ١٠١).

(وإن جرى تحتها بول، أو فوقها، أو أمامها) بفتح الهمزة،
وضمير (تحتها) وما بعده عائد على (القناطر).
(إذا كان بينهما)، قال الْكَرْمَانِي : أي : بين القناطر والبول، أو
بين المصلي والبول (سترة) مانعة من ملقاء النجاسة.
قال : وهذا القيد يختص بلفظ (أمامها) دون أخويها.

(وصلى أبو هريرة) رضي الله عنه (على ظهره)، وفي رواية : (سقف)
(المسجد بصلوة الإمام) وهو أسفل .

قال الحافظ : وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق صالح
مولى التَّوَأْمَة قال : صلیت مع أبي هريرة فوق المسجد بصلوة الإمام .
وصالح فيه ضعف ، لكن رواه سعيد بن منصور من وجه آخر عن
أبي هريرة ، فاعتضد ، انتهى .
أي : فلذلك جزم المصنف به .

(وصلى ابن عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (على الثلج) بالمثلثة والجيم ،
ولم يذكر الحافظ من وصل أثر ابن عمر .

* * *

٣٧٧ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَّاْنُ، قَالَ:
حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ قَالَ: سَأَلُوا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ الْمِنْبُرُ؟ فَقَالَ:
مَا يَقِيِّ بِالنَّاسِ أَعْلَمُ مِنِّي، هُوَ مِنْ أَئْلِلِ الْغَابَةِ، عَمِلَهُ فُلَانٌ مَوْلَى فُلَانَةَ
لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَامَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ عَمِلَ، وَوُضِعَ، فَاسْتَقْبَلَ

الْقِبْلَةَ كَبَرَ وَقَامَ النَّاسُ خَلْفَهُ، فَقَرَأَ وَرَكَعَ وَرَكَعَ النَّاسُ خَلْفَهُ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرِيَّ، فَسَجَدَ عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الْمِنْبَرِ، ثُمَّ رَكَعَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرِيَّ حَتَّى سَجَدَ بِالْأَرْضِ، فَهَذَا شَانُهُ.

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ عَلَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: سَأَلَنِي أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: فَإِنَّمَا أَرَدْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ، فَلَا بِأَسْرَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ سُفِيَّانَ بْنَ عُيَيْنَةَ كَانَ يُسَأَلُ عَنْ هَذَا كَثِيرًا، فَلَمْ تَسْمَعْهُ مِنْهُ قَالَ: لَا.

وبالسند قال :

(حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني (قال: حدثنا سفيان) هو ابن عيينة (قال: حدثنا أبو حازم) - بالمهملة والزاي - هو سلمة بن دينار (قال) - وسقط في رواية - : (سألوا سهل بن سعد) الساعدي : (من أي شيء؟ أي: من أي عود (المنبر؟)؛ أي: منبر رسول الله ﷺ).

(فقال: ما بقي بالناس)، وفي رواية: (في الناس)، وفي أخرى: (من الناس) (أعلم مني)؛ أي: بذلك.

(هو من أثلى الغابة) - بفتح الهمزة وسكون المثلثة - شجر، وهو نوع من الطرفاء، و(الغابة) - بالمعجمة والمودحة - موضع معروف من عوالي المدينة.

(عمله فلان) مصروف.

اختلف في اسمه، قال الحافظ: وأقربها أنه ميمون كما جاء عن سهل بن سعد، رواه أبو سعيد في «شرف المصطفى» بإسناد إليه. وتأتي بقية الأقوال في اسمه، ومتى كان اتّخاذه؟ ويسطُ الكلام عليه في (كتاب الجمعة)، إن شاء الله تعالى.

(مولى فلانة) غير منصرف؛ لأنَّه كنایة عن علم الإناث، فهي في حكم العلم.

قال الحافظ: لا يعرف اسمها، لكنها أنصارية، ثم قال: يحتمل أنها فكيهة زوجة سعد بن عبادة.

وروى إسحاق بن راهويه: أنه مولى لبني بياضة.

قال: وأما من قال: إن اسمها علابة - بالعين المهملة وبالمثلثة - فقد قيل: إنه تصحيف من فلانة.

ووقع عند الكِرماني: قيل: اسمها عائشة الأنصارية^(١). وأنظمه صحَّف المصَّحَّفَ، ثم وجدت في «الأوسط» للطبراني من حديث جابر: أنَّ رسول الله ﷺ كان يصلِّي إلى سارية في المسجد، ويخطب إليها، ويعتمد عليها، فأمرت عائشة، فصنعت له منبره هذا.

فذكر الحديث وإسناده ضعيف.

قال: ولو صَحَّ لما دلَّ على أنَّ عائشة هي المراد في حديث سهل هذا إلا بتعسف، والله أعلم، انتهى.

(١) «الأنصارية» ليس في «ن».

[وأقول : عبارة الْكَرْمَانِي^(١)] : قيل : اسمها عائشة الأنصارية ، وقيل : اسمها مِيْنَا ، بكسر الميم وبالتحتية الساكنة وبالتون . (رسول الله ﷺ) ؛ أي : لأجله .

(وقام عليه رسول الله ﷺ حين عمل ، ووضع) بالبناء للمفعول فيما ، (فاستقبل القبلة ، كَبَرَ) بغير واو ؛ لأنَّ جواب سؤال ، كأنه قيل : ما عمل بعد الاستقبال ؟ قال : كَبَرَ .

قال الْكَرْمَانِي : وفي بعضها : (وكبر) بواو ، وفي بعضها بفاء .

(وقام الناس خلفه [فقرأ] - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (وركع ، وركع الناس خلفه)^(٢) ، ثم رفع رأسه) ، وسقط [اللُّفْظُ] (رأسه) في رواية . (ثم رجع القهقري) منصوب على أنه مفعول مطلق ؛ أي : رجوعاً إلى خلف ، فهو نوع من الرجوع ، وإنما فعل ذلك لئلا يولي ظهره القبلة .

(فسجد على الأرض ، ثم عاد إلى المنبر ، ثم رکع ، ثم رفع رأسه ، ثم رجع القهقري حتى سجد بالأرض ، فهذا شأنه) ؛ أي : دأبه .

قال الْكَرْمَانِي : ولا حظ معنى الاستعلاء في قوله أولاً : (على الأرض) ، ومعنى الإلصاق في قوله ثانياً : (بالأرض) .

(قال أبو عبدالله) ؛ أي : البخاري : (قال) ، وللأصيلي : (وقال) :

(١) ما بين معقوفتين ليس في «و» .

(٢) ما بين معقوفتين ليس في «و» .

(علي بن عبد الله)، وفي رواية: (قال علي بن المديني): (سألني أحمد ابن حنبل) الإمام الشهير الحجة - (رحمه الله) تعالى - (عن هذا الحديث)؛ أي: عن معناه، أو عن روایته، أو بإراده.

(قال)، وفي رواية: (فقال)، والظاهر أن ضميره يعود على ابن المديني، لكن في رواية ابن عساكر كما في «الإيونية»: (قال أبو عبد الله)، نعم يصح أن يكون المراد على روایته: قال أبو عبد الله: قال علي بن المديني في جواب أحمد بن حنبل.

(فإنما)، وفي رواية: (وإنما) (أردتُ) بضم التاء؛ أي: إنما أردت بإراده: (أنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ، فَلَا)، وفي رواية: (ولا) (بَأْسَ أَنْ يَكُونَ الْإِمَامُ أَعْلَى مِنَ النَّاسِ بِهَذَا الْحَدِيثَ)؛ أي: بدلالة هذا الحديث.

(قال)؛ أي: علي بن المديني لأحمد بن حنبل: (فقلت: فإنَّ)، وفي رواية: (إن) (سُفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ كَانَ يُسَأَلُ) بالبناء للمفعول (عن هذا)؛ أي: عن معنى هذا الحديث (كثيراً، فلم)؛ أي: أفلم (تسمعه منه؟ قال: لا).

قال الحافظ: صريح في أنَّ أحمد بن حنبل لم يسمع هذا الحديث من ابن عيينةً.

قال: وقد راجعت «مسنده» فوجدته قد أخرج فيه عن ابن عيينةً بهذا الإسناد من هذا الحديث قول سهل: (كان المنبر من أثيل الغابة) فقط، فتبين أنَّ المبني بعضه، والغرض منه هنا - وهو صلاته ﷺ على

المنبر - داخل في ذلك البعض ، فلذلك سأله عنه علياً .
وقال الحافظ أيضاً : والغرض من إيراد هذا الحديث في هذا الباب
جواز الصلاة على المنبر .

وفيه جواز اختلاف موقف الإمام والمأموم في العلو والسفل ،
وقد صرخ بذلك المصنف في حكايته عن شيخه علي بن المديني .
قال القسطلاني : وهو مذهب الحنفية والشافعية وأحمد والليث
لكن مع الكراهة ، وعن مالك المنع ، وإليه ذهب الأوزاعي .
وأن العمل اليسير غير مبطل للصلوة .

قال الخطابي : وكان المنبر ثلاث مراقي ، فلعله إنما قام على
الثانية منها ، فليس في نزوله وصعوده إلا خطوتان .
[وسيأتي عن الحافظ في (كتاب الجمعة) أن صلاته كانت على
الدرجة العليا من المنبر ، وحيثئذٍ فيحتمل أن العمل كان مفرقاً ، فلا يضر
وإن كثُر ، كما ذكروه]^(١) .

وجواز الصلاة على الخشب ، وكراه ذلك الحسن وابن سيرين ،
كما رواه ابن أبي شيبة عنهما .
وأن ارتفاع الإمام لغرض التعليم غير مكروه .

وقال في «الفتح» : وعن مسروق : أنه كان يحمل لبنة ليسجد

(١) ما بين معاكوفتين ليس في «ن» .

عليها إذا ركب السفينة، وعن ابن سيرين نحوه، والقول بالجواز هو المعتمد، انتهى.

* * *

٣٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ أَنَّسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَقَطَ عَنْ فَرَسِهِ، فَجُحِشَتْ سَاقُهُ أَوْ كَتْفُهُ، وَآتَى مِنْ نِسَائِهِ شَهْرًا، فَجَلَسَ فِي مَشْرُبَةٍ لَهُ، دَرَجَتْهَا مِنْ جُذُوعِ، فَأَتَاهُ أَصْحَابُهُ يَعُودُونَهُ، فَصَلَّى بِهِمْ جَالِسًا، وَهُمْ قِيَامٌ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَالَ: «إِنَّمَا جَعَلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمِّ بِهِ، فَإِذَا كَبَرَ فَكَبَرُوا، وَإِذَا رَكِعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا، وَإِنْ صَلَّى قَاتِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا». وَنَزَلَ لِتِسْعِ وَعِشْرِينَ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ آلَيْتَ شَهْرًا؟! فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعَ وَعِشْرُونَ».

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن عبد الرحيم) هو الحافظ المعروف بـ: صاعقة
(قال: حدثنا يزيد بن هارون قال: أخبرنا حميد الطويل) - بضم الحاء -
(عن أنس بن مالك) عليه.

وفي رواية: (سعيد بن منصور، عن هشيم، عن حميد: حدثنا أنس: (أن رسول الله ﷺ سقط عن فرس)، وفي رواية: (عن فرسه) في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة.

(فجحشت ساقه) بضم الجيم وكسر المهملة بعدها شين معجمة؛
أي : خدشت ، أو هو أشدُّ من الخدش قليلاً.

(أو كتفه) شك من الراوي .

وعند الإسماعيلي : (انفكَت قدمه) .

وفي رواية الزهري عن أنس في «الصحيحين» : (فجحش شقه الأيمن) ، وهيأشمل .

(وآلى من نسائه) ؛ أي : حلف أن لا يدخل عليهن (شهرًا) ، وليس المراد به الإيلاء الذي عند الفقهاء .

(جلس) - عليه الصلاة والسلام - (في مشربة له) - بفتح أوله ، وسكون المعجمة ، وبضم الراء ، ويجوز فتحها - هي الغرفة المرتفعة .
(درجتها من جذوع) ، قال في «الفتح» : كذا للأكثر بالتنوين بغير إضافة ، وللكرسيّين : (من جذوع النخل) .

(فأتأه أصحابه يعودونه ، فصلى بهم) حال كونه (جالساً ، وهم قيام) جمع : (قائم) .

(فلما سلم) من الصلاة (قال : إنما جعل الإمام) إماماً (ليؤتّم به) ؛ أي : ليقتدى به ، وللتتبع أفعاله .

(إذا كبر فكبروا ، وإذا ركع فاركعوا ، وإذا سجد فاسجدوا) بفاء التعقيب المقتضية لفورية متابعة المأموم للإمام .

(وإن) ، وفي رواية : (إذا) (صلى قائماً ، فصلوا قياماً) ، ومفهومه :

أنه إذ صلى قاعداً فصلوا قعوداً، وهو ثابت في بعض الروايات، وحملوه على العجز عن القيام كالأمام، وال الصحيح أن الحديث منسوخ بصلاته - عليه الصلاة والسلام - آخر عمره قاعداً، وهم قيام خلفه خلافاً لأحمد.

(ونزل) - عليه الصلاة والسلام - من المشربة (التسع وعشرين) يوماً، (فقالوا): يا رسول الله! إنك آليت شهرآ؟! فقال: إنَّ الشهراً تسع وعشرون) الألف واللام فيه للعهد؛ أي: هذا الشهر الذي عينته للإيلاء، واستنبط منه أنه لو نذر صوم شهر معين أو اعتكافه، فجاء تسعاً وعشرين أجزاء، بخلاف ما لو قال: (شهرآ) ولم يرد شهرآ معيناً، فيلزمه ثلاثون يوماً.

والغرض من هذا الحديث هنا صلاته بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ في المشربة، وهي معمولة من الخشب، قاله ابن بطال.

قال الحافظ: وتعقب - أي: والمتعقب له الكرماني - بأنه لا يلزم من كون درجها من خشب أن تكون كلها خشباً، فيحتمل أن يكون الغرض منه بيان جواز الصلاة على السطح؛ إذ هي سقف في الجملة. وسيأتي الكلام على بقية فوائده في (أبواب الإمامة)، إن شاء الله تعالى.

* * *

١٩ - بَابٌ

إِذَا أَصَابَ ثُوبُ الْمُصَلِّي امْرَأَتَهُ

إِذَا سَجَدَ

(بابٌ) بالتنوين : (إذا أصاب ثوب المصلي امرأته إذا سجد) ؟
أي : هل تفسد صلاته أم لا ؟

٣٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ خَالِدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ،
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ يُصَلِّي
وَأَنَا حِذَاءُهُ وَأَنَا حَائِضٌ، وَرَبِّمَا أَصَابَتِي ثُوبِهِ إِذَا سَجَدَ، قَالَتْ: وَكَانَ
يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ.

(حدثنا مسدّد) ؛ أي : ابن مسرّهد ، (عن خالد) هو ابن عبد الله الواسطي الطحّان (قال : حدثنا سليمان الشيباني) أبو إسحاق التاجي ، (عن عبد الله بن شداد) هو ابن الهاشمي ، (عن ميمونة) أم المؤمنين - رضي الله عنها - (قالت : كان رسول الله يُصلي وأنا حذاءه) بكسر المهملة ، وبالمعجمة ، وبالنصب كما في «اليونينية» على الظرفية .

قال الكرماني : وفي بعضها : (حذاؤه) بالرفع على الخبر ؛ أي :
محاذيته .

(وأنا حائض) جملة حالية أيضاً ، (وربما أصابني ثوبه إذا سجد) ،

وقد تقدّم الكلام على هذا الحديث في (باب مباشرة الحائض)، واستدلّ به هناك على أن عين الحائض ظاهرة، وهنا على أن ملقاء بدن الطاهر وثيابه لا تفسد الصّلاة، ولو كان متلبساً بنجاسة حكمية.

وفيه أن محاذاة المرأة لا تفسد الصّلاة، ويأتي في (أبواب السترة) أن هذا مراده بقوله هناك : (باب : إذا صلى إلى فراش فيه حائض)، كما قاله الحافظ .

(وكان يصلّي على الْخُمْرَة) - بضم الخاء المعجمة وسكون الميم - سجادة صغيرة من سعف النخل ، تُرْمَل بخيوط ، سميت خمرة لأنها تستر وجه المصلي عن الأرض ، كتسمية الخمار لستر الرأس .

قال ابن بطال : لا خلاف بين فقهاء الأمصار في جواز الصّلاة عليها إلا ما روي عن عمر بن عبد العزيز : أنه كان يؤتى بتراب ، فيوضع على الخمرة ، فيسجد عليه ، ولعله كان يفعله على جهة المبالغة في التواضع والخشوع ، [فلا]^(١) يكون فيه مخالفة للجماعة .

وروي عن عُروةَ بن الزُّبِيرِ وغيره : أنهم كان يكرهون الصّلاة على شيء دون الأرض ، ويحمل على كراهة التنزية ، والله أعلم ، قاله في «الفتح» .

* * *

(١) ما بين معقوفتين مستدرك من «فتح الباري» (٤٨٨ / ١).

٢٠ - بَابٌ

الصَّلَاةُ عَلَى الْحَصِيرِ

وَصَلَّى جَابِرٌ وَأَبُو سَعِيدٍ فِي السَّفِينَةِ قَائِمًا، وَقَالَ الْحَسَنُ: قَائِمًا مَا لَمْ تُشُقَّ عَلَى أَصْحَابِكَ، تَدْرُرُ مَعَهَا وَإِلَّا فَقَاعِدًا.

(باب الصَّلَاة)؛ أي: حكمها (على الحصير). قال ابن بطال: **الخُمْرُ** مصلى صغير ينسج من السعف، فإن كان كبيراً قدر طول الرجل أو أكبر فإنه يقال له: حصير، ولا يقال له: خمرة.

قال الحافظ: والنكتة في ترجمة الباب الإشارة إلى ما رواه ابن أبي شيبة وغيره من طريق شريح بن هانئ: أنه سأل عائشة: أكان النبي ﷺ يصلی على الحصير؟ والله يقول: «وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكُفَّارِ حَصِيرًا» [الإسراء: ٨]! فقالت: لم يكن يصلی على الحصير.

فكأنه لم يثبت عند المصنف، أو رأه شاداً مردوداً؛ لمعارضته ما هو أقوى منه كحديث الباب، بل سيأتي عنده من طريق أبي سلمة عن عائشة: أن النبي ﷺ كان له حصير يبسطه، ويصلی عليه.

وفي «مسلم» من حديث أبي سعيد: أنه رأى النبي ﷺ يصلی على حصير، انتهى.

(وصلى جابر بن عبد الله)، وسقط (ابن عبد الله) في رواية.

(وأبو سعيد)؛ أي: **الخُدري** (في السفينة قائماً)، قال الْكَرْمَانِي: يتعلق بكل واحد منهما، وفي بعضها: (قِياماً)؛ أي: بصيغة الجمع وإرادة الثنوية.

وهذا الأثر وصله ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس قال: سافرت مع أبي الدرداء وأبي سعيد الخُدري وجابر بن عبد الله وأناس قد سماهم، قال: فكان إمامنا يصلى بنا في السفينة قائماً، ونصلى خلفه قياماً، ولو شئنا لأرفيانا؛ أي: لأرسينا. يقال: أرسى السفينة - بالسين المهملة - وأرفى - بالفاء - إذا وقف بها على الشط، قاله في «الفتح».

(وقال الحسن)؛ أي: البصري: (تصلي)؛ أي: في السفينة حال كونك (قائماً ما لم تشق على أصحابك) بالقيام. (تدور معها)؛ أي: مع السفينة حيث دارت.

(إلا) بأن كان يشق عليهم، (فقاудاً)؛ أي: فصلٌ قاعداً. قال القسْطَلَانِي: ولا يذر عن **الكُشْمِيْهْنِي**: (يصلّي) بالمثنة التحتية، وكذا: (يشق على أصحابه) بضمير لغائب، (يدور) بالتحتية، وفي متن «الفرع» ك «البُيُونِيَّة»: (وقال الحسن: قائماً ... إلخ)؛ فأسقط لفظ (يصلّي)، انتهى.

وهي ثابتة في أصول كثيرة، ساقطة من بعضها.

قال الحافظ : وهذا الأثر رواه النسائي عن قتيبة ، عن أبي عوانة ، عن عاصم الأحول قال : سألت الحسن وابن سيرين وعاصراً - يعني : الشعبي - عن الصلاة في السفينة ، فكلهم يقول : إن قدر على الخروج فليخرج . غير الحسن فإنه قال : إن لم يؤذ أصحابه ؛ أي : فليصل .

وروى ابن أبي شيبة عن حفص ، عن عاصم ، عن ثلاثة المذكورين : أنهم قالوا : صل في السفينة قائماً ، وقال الحسن : لا تشق على أصحابك .

وفي « تاريخ البخاري » من طريق هشام قال : سمعت الحسن يقول : در في السفينة كما تدور إذا صليت .

قال : قال ابن المنيّر : وجه إدخال الصلاة في السفينة في (باب الصلاة على الحصير) : أنهما اشتركا في أن الصلاة عليهما صلاة على غير الأرض ؛ لئلا يتخيل متخيلاً أن مباشرة الأرض شرط لقوله في الحديث المشهور - يعني : الذي أخرجه أبو داود وغيره - : « تَرْبَ وجْهكَ » ، انتهى .

وقد تقدّم أثر عمر بن عبد العزيز في ذلك ، وأشار البخاري - أي : بهذين الأثنين - إلى خلاف أبي حنيفة في تجويفه الصلاة في السفينة قاعداً مع القدرة على القيام .

وفيهما جواز ركوب البحر ، انتهى .

* * *

٣٨٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَّسِ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ جَدَّهُ مُلِيقَةَ دَعَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِطَعَامِ صَنَعَتْهُ لَهُ، فَأَكَلَ مِنْهُ ثُمَّ قَالَ: «قُومُوا فَلَا إِصْلَى لَكُمْ»، قَالَ أَنَّسٌ: فَقَمْتُ إِلَى حَصِيرٍ لَنَا قَدِ اسْوَدَ مِنْ طُولِ مَا لُبِسَ، فَنَضَحْتُهُ بِمَاءٍ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّفَتُ وَالْيَسِيمَ وَرَاءَهُ، وَالْعَجُورُ مِنْ وَرَائِنَا، فَصَلَّى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَكْعَتَيْنِ ثُمَّ انْصَرَفَ.

وبالسنن قال :

(حدثنا عبد الله بن يوسف)، سقط (ابن يوسف) في رواية .

(قال: أخبرنا مالك) إمام دار الهجرة، (عن إسحاق بن عبد الله ابن أبي طلحة) زيد بن سهل ، وسقط (ابن عبد الله) في رواية .
(عن أنس بن مالك) طهجهة: (أن جدته مليبة) - بضم الميم -
تصغير (ملكة) .

واختلف في ضمير (جده)؛ فجزم ابن عبد البر وجماعة،
وصححه النّووي: أنه عائد على (إسحاق)، وجزم آخرون: أنه عائد
على (أنس). .

قال الحافظ: وهو ظاهر السياق، ثم ذكر ما يؤيّنه .
ثم قال: وعبد الله هو والد إسحاق، روى هذا الحديث عن عمه
أخي أبيه لأمه أنس بن مالك .

ومقتضى كلام من أعاد الضمير في (جده) إلى إسحاق أن يكون

اسم أم سليم مُلِيَّكة، ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عُيَيْنَةَ، عن إسحاق بن أبي طلحة، عن أنس قال: صفت أنا ويتيم في بيتنا خلف النبي ﷺ، وأمي أم سليم خلفنا.

هكذا أخرجه المصنف في (أبواب الصفوف)، والقصة واحدة؛ طوّلها مالك، واختصرها سُفيان.

قال: ويحتمل تعددها، فلا تخالف ما تقدم، وكون مُلِيَّكة جدة أنس لا ينفي كونها جدة إسحاق؛ لما بيناه، لكن الرواية التي سأذكرها - أي: قريباً - عن «غرائب مالك» ظاهرة في أن مُلِيَّكة اسم أم سليم نفسها، انتهى.

وقال في «المقدمة»: قيل: هي جدة أنس بن مالك، وقيل: بل جدة إسحاق، ويقال: إن أنس بن مالك كان إذا قال: (إن جدته) يشير بيده إلى إسحاق، وإن تكن جدة إسحاق، فهي أم أنس بن مالك؛ لأن عبدالله بن أبي طلحة أخو أنس لأمه أم سليم، لكن ليس اسم أم سليم مُلِيَّكة على المشهور.

(دعت رسول الله ﷺ لطعام)؛ أي: لأجل طعام (صنعته)؛ أي: مُلِيَّكة جدة إسحاق، أو ابنتها أم سليم والدة أنس، على الخلاف السابق.

(له) - عليه الصَّلاةُ والسلام - (فأكل منه، ثم قال: قوموا).

قال الحافظ: استدل به على ترك الوضوء مما مس النار؛ لكونه صلى بعد الطعام، وفيه نظر؛ لما رواه الدَّارَقُطْنِي في «غرائب مالك»

عن البغوي، عن عبدالله بن عون، عن مالك، ولفظه: صنعت مُلِيكة لرسول الله ﷺ طعاماً، فأكل منه وأنا معه، ثم دعا بوضوء فتوضاً... الحديث، انتهى.

(فَلِأَصْلِي)، قال الحافظ: كذا في روايتنا بكسر اللام وفتح الياء، وفي رواية الأصيلي بحذف الياء.

قال ابن مالك: روی بحذف الياء، وثبتوها؛ مفتوحة وساكنة، ووجهه: أن اللام عند ثبوت الياء مفتوحة لام كي، والفعل بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة، واللامُ ومصحوبيها خبرٌ مبتدأً محذوف، والتقدير: قوموا فقياماً لكم لأصلي لكم، ويجوز على مذهب الأخفش أن تكون الفاء زائدة، واللام متعلقة بقوله: «قوموا».

وعند سكون الياء يتحمل أن تكون اللام - أيضاً - لام كي، وسُكِّنت الياء تخفيفاً؛ أي: وهي لغة مشهورة، أو لام الأمر، وثبتت الياء في الجزم إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، القراءة قبل: (إنه من يتقي ويصبر).

وعند حذف الياء اللام لام الأمر، وأمر المتكلم نفسه بفعل مقرن باللام فصيح قليل في الاستعمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنَحْمِلْ خَطَابَكُم﴾ [العنكبوت: ١٢].

قال: ويجوز فتح اللام، ثم ذكر توجيهه، انتهى.
وقال القسطلاني: وللأربعة (هـ، صـ، سـ، طـ): (فَلِأَصْلِي) بفتح اللام مع سكون الياء على أن اللام لام ابتداء للتأكيد، أو هي لام الأمر

فُتحت على لغةبني سليم، وثبت الياء في الجزم إجراءً للمعتل مجرى الصحيح، أو اللام جواب قسم محدود، والفاء جواب شرط محدود؛ أي: إن قمتم فوالله لأصلي لكم.

وتعقبه ابن السّيِّد فقال: وغلط من توهם: أنه قسم؛ لأنَّه لا وجَه للقسم، ولو أُريد ذلك لقال: (الأصليين) بالنون، انتهى.

وما ذكر القسْطلاني من الرواية المذكورة: أنها بفتح اللام وسكون الياء، هي كذلك مضبوطة بخط الحافظ اليونيني، وعليها علامة الأربعـة.

وذكر البرْماوي تبعاً للكرماني: أنه جاء فتح اللام - أيضاً - في بعض الروايات، وهو يؤيد ما نقله القسْطلاني تبعاً لـ«اليونينية»، لكن الحافظ لما نقل عن ابن مالك: أنه يجوز فتح اللام وذكر توجيهه قال: وفيه - أي: في فتح اللام - لغيره - أي: لغير ابن مالك - بحثٌ اختصرته؛ لأن الرواية لم ترد به.

ثم قال الحافظ: وحكى ابن قُرْقُول عن بعض الروايات: (فلنصل) بالنون وكسر اللام والجزم، واللام على هذا لام الأمر، وكسرُها لغة معروفة.

قال: وقيل: إن في رواية الكشميهني: (فأصلي) بحذف اللام.

قال القسْطلاني: أي: مع سكون الياء على صيغة الإخبار عن نفسه، وهو خبر مبتدأ محدود؛ أي: فأنا أصلي.

قال الحافظ: وليس هو فيما وقفت عليه من النسخ الصحيحة، انتهى.

(لكم)؛ أي: لأجلكم، وإن كان الظاهر أن يقول: بكم.

قال السُّهِيْلي: الأمر هنا بمعنى الخبر، وهو قوله تعالى:

﴿فَلَيَمْدُدَهُ الرَّجُلُ مَدًا﴾ [مريم: ٧٥].

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون أمراً لهم بالائتمام، لكنه أضافه إلى نفسه لارتباط فعلهم بفعله.

قال: قوله: (الطعم صنعته) مشعر بأن مجئه كان لذلك، لا ليصلب بهم؛ ليتخذوا مكان صلاته مصلب لهم، كما في قصة عتبان بن مالك الآتية، وهذا هو السر في كونه بدأ في قصة عتبان بالصَّلاة قبل الطعام، وهنا بالطعام قبل الصَّلاة، فبدأ في كل منهما بأصل ما دُعِيَ لأجله، انتهى.

وقال الدَّمامي: ويحتمل أن يكون طعام عتبان لم يتهيأ بعد، لهذا قال: حبسناه على خَزِيرٍ لنا؛ أي: عوَقناه حتى طبخ، فبدأ بالصَّلاة، وطعم أم سليم كان متهيئاً، فأحضرته، فبدأ به، والله أعلم، انتهى.

(فقمت إلى حصير لنا قد اسودَ من طول ما لُبِسَ) بالبناء للمفعول.

وفيه أن الافتراض يسمى لبساً، وقد استدل به على منع افتراض الحرير لعموم النهي عن لبس الحرير، وأما عدم الحث بافتراض الثوب المحلوف على لبسه؛ فلأنَّ الأيمان مبناهَا على العُرُفِ، والافتراض لا يسمى لبساً عرفاً.

(فنضحته بماء)، قال الحافظ: يحتمل أن يكون النضح لتليينه أو

لتنظيفه أو لتطهيره، ولا يصح الجزم بالأخير، بل المبادر غيره؛ لأن الأصل الطهارة، انتهى.

(فقام رسول الله ﷺ، وصففت)، قال الدّماميني: الصاد مفتوحة، ويروى بالضم، ورجحها بعضهم بأن الصف متعدّ، وليس في اللفظ مفعول، انتهى.

وفي «المصباح»: وقد يستعمل (صفّ) لازماً أيضاً، فيقال: صفتهم، فصفوا هم.

(أنا واليتييم)، قال الحافظ: كذا للأكثر، وللمُسْتَمْلِي والحموي: (صففت واليتييم) بغير تأكيد، والأول أفصح؛ [أي: لأن الثانية فيها العطف على ضمير الرفع المتصل بدون تأكيد ولا فاصل]^(١).

ويجوز في (اليتييم) الرفع والنصب؛ أي: ونصبه على أنه مفعول معه مع ثبوت (أنا) وحذفها، قاله الدّماميني.

واسم اليتييم ضميرة - بضم المعجمة، وسكون التحتية، وبالراء - وهو جد حسين بن عبد الله بن ضميرة، كذا قاله غير واحد.

قال ابن حبيب: وضميرة هو ابن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ، واختلف في اسم أبي ضميرة فقيل: روح، وقيل غير ذلك، انتهى.

وجزم البخاري بأنَّ اسم أبي ضميرة سعد الحميري، ويقال: سعيد، ونسبة ابن حبان ليثياً.

(١) ما بين معقوفتين ليس في «ن».

قال الحافظ : وسيأتي في (باب : المرأة وحدها تكون صفاً) ذكر من قال : إن اسمه سليم بالتصغير ، وبيان وهمه في ذلك ، إن شاء الله تعالى .
(وراءه ، والعجوز) هي ملائكة المذكورة أولاً^(١) (من ورائنا) ، قال الدماميني : المشهور أن (من) بكسر الميم حرف جر ، (ورائنا) مجرور به ، وجوز بعض أن تكون (من) موصولة و(وراعنا) ظرفًا ، انتهى .
(فصلى لنا) ؛ أي : لأجلنا (رسول الله ﷺ ركعتين ، ثم انصرف) ؛
أي : من الصلاة إلى بيته .

قال في «الفتح» : وفي الحديث من الفوائد :
إجابة الدعوة ، ولو لم تكن عرساً ، ولو كان الداعي امرأة ، لكن حيث تؤمن من الفتنة .
والأكل من طعام الدعوة .

وصلات النافلة جماعة في البيوت ، وكأنه ﷺ أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة ؛ فإنها قد يخفى عليها بعض التفاصيل ؛
بعد موقفها .

وفيه تنظيف مكان المصلى ، وقيام الصبي مع الرجل صفاً ،
وتأخير النساء عن صفوف الرجال ، وقيام المرأة صفاً وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها .

واستدلّ به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ، ولا حجة
فيه لذلك .

(١) «أولاً» ليس في «و» .

وفيه الاقتصر في نافلة النهار على ركعتين، خلافاً لمن اشترط أربعاً، وسيأتي ذكر ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى.

وفيه صحة صلاة الصبي المميز ووضوئه، وأن محل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفرداً حيث لا يكون هناك مصلحة كالتعليم، بل يمكن أن يقال: هو إذ ذاك أفضل، ولا سيما في حقه عليه السلام.

ثم قال: وأورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الضحى، وتُعقب بما رواه أنس بن مالك: أنه لم ير النبي عليه السلام يصلِي الضحى إلا مرّة واحدة في دار الأنصاري الضخم الذي دعاه ليصلِي في بيته، أخرجه المصنف كما سيأتي.

وأجاب صاحب «القبس» بأن مالكاً نظر إلى كون الوقت الذي وقعت فيه تلك الصلاة هو وقت صلاة الضحى، فحمله عليه، وأن أنساً لم يطلع على أنه عليه السلام نوى بتلك الصلاة صلاة الضحى، انتهى.

* * *

٢١ - بَاب

الصَّلَاةُ عَلَى الْخُمْرَةِ

(باب الصَّلَاةُ عَلَى الْخُمْرَةِ) بضم الخاء.

٣٨١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى الْخُمْرَةِ.

وبالسند قال:

(حدثنا أبو الوليد) هشام بن عبد الملك الطیالسي (قال: حدثنا شعبة) بن الحجاج (قال: حدثنا سليمان الشيباني ، عن عبدالله بن شداد) هو ابن الهاد ، (عن ميمونة) أم المؤمنين - رضي الله عنها - (قالت: كان النبي)، وفي رواية: (رسول الله ﷺ) يُصَلِّي على الخمرة).

وقد تقدّم الكلام على الخمرة قبل هذا بباب ، وكأنه أفردها بترجمة لكون شيخه أبي الوليد حدثه بالحديث مختصرًا ، وشيخه مُسَدَّد حدثه مطولاً .

* * *

٢٢ - بَابُ

الصَّلَاةُ عَلَى الْفِرَاشِ

وَصَلَّى أَنَسُّ عَلَى فِرَاسِهِ، وَقَالَ أَنَسُّ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ
فَيَسْجُدُ أَحَدُنَا عَلَى ثَوْبِهِ.

(باب الصَّلَاة)؛ أي: حكمها (على الفراش)؛ أي: سواء كان
ينام عليه مع امرأته أم لا.

قال الحافظ: وكأنه يشير إلى الحديث الذي رواه أبو داود بسنده
إلى عبدالله بن شقيق، عن عائشة قالت: كان النبي ﷺ لا يصلي في
لحفنا.

وقد بيَّنَ أبو داود علته، وكأنه أيضاً لم يثبت عند المصنف، أو
رأه شاذًاً مردودًاً.

(وصلى أنس) هو ابن مالك (على فراشه)، وصله ابن أبي شيبة
وسعيد بن منصور؛ كلاهما عن ابن المبارك، عن حميد قال: كان أنس
يصلِّي على فراشه.

(وقال أنس: كنا نصلِّي مع النبي ﷺ، فيسجد أحدهنا على ثوبه)،
قال الحافظ: كذا للأكثر؛ أي: بإثبات لفظ أنس، قال: وسقط من

رواية الأصيلي، فأوهم أنه بقية من الذي قبله، وليس كذلك، بل هو حديث آخر يأتي موصولاً في الباب الذي بعده بمعناه، ورواه مسلم باللفظ المعلق هنا، وسياقه أتم.

قال: وأشار البخاري بالترجمة إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي، عن الأسود وأصحابه: أنهم كانوا يكرهون أن يصلوا على الطنافس والفراء والمسموح.
وأخرج عن جمع من الصحابة والتابعين جواز ذلك.

وقال مالك: لا أرى بأساً بالقيام عليها إذا كان يضع جبهته ويديه على الأرض، انتهى.

* * *

٣٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَنَامُ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَرِجْلَاهُ فِي قِبْلَتِهِ، فَإِذَا سَجَدَ غَمْرَنِي، فَقَبَضْتُ رِجْلَيَّ، فَإِذَا قَامَ بَسَطْتُهُمَا، قَالَتْ: وَالْبُيُوتُ يَوْمَئِذٍ لَيْسَ فِيهَا مَصَابِيحُ.

وبالسند قال:

(حدثنا إسماعيل) هو ابن أبي أويس (قال: حدثني مالك) الإمام الشهير، (عن أبي النضر) - بالضاد المعجمة - (سالم) بن أبي أمية (مولى عمر بن عبيدة الله) - بالتصغير - التّيّمي، (عن أبي سلمة بن عبد الرحمن)

ابن عوف، (عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ، ورجلاني في قبنته)؛ أي: في مكان سجوده، وتدل عليه الرواية التي بعد هذه.

(فإذا سجد) – عليه الصَّلاةُ والسلامُ – (غمزني) بيده، (فقبضت رجلي)، قال في «الفتح»: كذا بالشَّنية لِلأَكْثَرِ، وكذا في قولها: (فإذا قام بسْطِهِمَا)، وللمُسْتَمْلِي والحموي: (رجلٍ) بالإفراد، وكذا (بسْطِهِمَا).

قال: وقد استدل بقولها: (غمزني) على أن لمس المرأة لا ينقض الموضوع.

وتعقب باحتمال الحال أو بالخصوصية.

وتعقب بأنَّ الأصل عدم الحال في الرجل واليد عرفاً، ودعوى الخصوصية بلا دليل باطل، وبأنه – عليه الصَّلاةُ والسلامُ – في مقام التشريع لا الخصوصية.

وعلى أن المرأة لا تقطع الصَّلاة، وسيأتي مع بقية مباحثه في (أبواب السترة)، إن شاء الله تعالى.

(قالت) عائشة: (والبيوت يومئذ)؛ [أي: وقتئذ؛ لأنَّ اليوم يطلق على الوقت، وإنما لقالت: ليتلئذ^(١)].

(ليس فيها مصابيح) اعتذار بأنها لو كان فيها مصابيح لقبضت

(١) ما بين معقوفتين ليس في «ن».

رجلٍ عند إرادته السجود، ولما أحوجته إلى الغمز.

قال ابن بطال : وفيه إشعار بأنهم صاروا بعد ذلك يستصبحون حين وسَعَ الله عليهم .

ووجه مطابقته للترجمة قرينة لفظ : (أنام)، فسياقه يدل على أن الصلاة كانت على الفراش ، وقد صرَّحت بذلك في الحديث الذي يليه .

* * *

٣٨٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ عُقِيلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ: أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ كَانَ يُصْلِي وَهِيَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى فِرَاشِ أَهْلِهِ اعْتِرَاضَ الْجَنَازَةِ.

وبالسند قال :

(حدثنا يحيى بن بُكير) - بالتصغير - (قال : حدثنا الليث) بن سعد، (عن عُقِيل) - بالتصغير - ابن خالد، وفي رواية : (حدثني عقيل)، (عن ابن شهاب) الزُّهري (قال : أخبرني عروة) بن الزُّبير : (أن عائشة) - رضي الله عنها - (أخبرته : أن رسول الله ﷺ كان يصلی ، وهي بينه وبين القبلة)؛ أي : وهي بين النبي ﷺ وبين موضع سجوده (على فراش أهله اعتراض الجنائز) منصوب بأنه مفعول مطلق بعامل مقدر؛ أي : معتبرة اعتراضًا كاعتراض الجنائز، والمراد : أنها تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة شماله ، كما تكون الجنائز بين يدي المصلِي عليها .

قال الْكَرْمَانِيُّ : وَفِيهِ نَوْعٌ لِفْ وَنَسْرٌ ؛ إِذَا (عَلَى الْفِرَاشِ) مَتَعْلِقٌ
بِ(يَصْلِي)، وَ(اعْتِرَاضُ الْجَنَازَةِ) بِعَامِلٍ (بَيْنَهُ).

* * *

٣٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ : حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ،
عَنْ عِرَاقٍ، عَنْ عُرُوَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي وَعَائِشَةَ مُعْتَرِضَةً بَيْنَهُ
وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ عَلَى الْفِرَاشِ الَّذِي يَنَامَانِ عَلَيْهِ.

وَبِالسَّنْدِ قَالَ :

(حدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنْسِيُّيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ) بْنُ سَعْدٍ ،
(عَنْ يَزِيدَ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَبِيبٍ ، (عَنْ عِرَاقٍ) هُوَ ابْنُ مَالِكٍ الْغِفارِيِّ ،
الْكَنَانِيُّ ، الْمَدْنِيُّ .

وَقَدْ أَثَبَتَ جَمَاعَةُ سَمَاعِهِ مِنْ عَائِشَةَ ، وَنَفَاهَ آخَرُونَ .

قَالَ الْعِجْلِيُّ : شَامِيُّ ، تَابِعِيُّ ، ثَقَةٌ ، مِنْ خَيْرِ التَّابِعِينَ . وَكَذَا وَثَقَهُ
غَيْرُهُ .

قَالَ عَبْدُ الْعَزِيزَ بْنُ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ : مَا كَانَ أَبِي يَعْدُلَ بِعِرَاقٍ
بْنَ مَالِكَ أَحَدًا .

وَقَالَ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ : مَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ أَكْثَرُ صَلَاةَ مِنْ
عِرَاقَ بْنَ مَالِكٍ ، وَكَانَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رُكْعَةِ عَشَرِ آيَاتٍ ، وَكَانَ يَصُومُ
الدَّهْرَ .

وَكَانَ مِنْ أَشَدِ أَصْحَابِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَلَى بَنِي مَرْوَانِ فِي

انتزاع ما حازوا من الفيء والمظالم من أيديهم، فلما ولـي يزيد بن عبد الملك بعد عمر نفاه إلى دهـلـكـ.

وعن عقيل بن خالد قال: كنت بالمدينة في الحرث، فلما صليت العصر إذ برجل يتحطى الناس يسأل عن عراك بن مالك، فلما دنا منه لطمه حتى وقع، وكان شيخاً كبيراً، ثم جرّ برجله، ثم انطلق به حتى حصل في مركب في البحر إلى دهـلـكـ، فُنـيـ إـلـيـهاـ.

وكان عمر بن عبد العزيز قد نفى الأحوص، رجلاً شاعراً من الأنصار إلى دهـلـكـ، فأخرجـهـ يـزـيدـ منـهـاـ، فـكـانـ أـهـلـ دـهـلـكـ يـقـولـونـ: جـزـىـ اللهـ يـزـيدـ خـيـراـ؛ـ كـانـ عـمـرـ قـدـ نـفـىـ إـلـيـنـاـ رـجـلاـ عـلـمـ أـوـلـادـنـاـ الـبـاطـلـ،ـ وـإـنـ يـزـيدـ أـخـرـجـ إـلـيـنـاـ رـجـلاـ عـلـمـنـاـ اللهـ تـعـالـىـ -ـ عـلـىـ يـدـيـهـ الـخـيـرـ.

قال جماعة: مات في خلافة يزيد، زاد محمد بن سعد: بالمدينة، وكان استخلاف يزيد بن عبد الملك في سنة إحدى ومئة بعد موت عمر بن عبد العزيز، ومكث في الخلافة أربع سنين وشيئاً.

قال الحافظ: فإن صـحـ هـذـاـ فـمـقـضـاهـ أـنـ لـمـ تـطـلـ إـقـامـتـهـ بـدـهـلـكــ،ـ وـلـمـ أـرـ مـنـ صـرـحـ بـأـنـ مـاتـ بـالـمـدـيـنـةـ غـيـرـ اـبـنـ سـعـدـ،ـ وـكـلـهـمـ قـالـواـ:ـ مـاتـ فـيـ زـمـنـ يـزـيدـ بـنـ عـبـدـ الـمـلـكــ.

روى له الجماعة.

(عن عروة) بن الزبير: (أن النبي ﷺ كان يصلـيـ وـعـائـشـةـ)ـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـاـ -ـ (ـمـعـرـضـةـ بـيـنـهـ وـبـيـنـ الـقـبـلـةـ عـلـىـ الـفـرـاشـ الـذـيـ يـنـامـ عـلـيـهـ).

قال الحافظ : وصورة سياقه هذا الإرسال ، لكنه محمول على أنه سمع ذلك من عائشة بدليل الرواية التي قبلها .

والنكتة في إيراده : أن فيه تقييد الفراش بكونه الذي ينامان عليه ، كما تقدمت الإشارة إليه أول الباب ، بخلاف الرواية التي قبلها ؛ فإن قولها : (فراش أهله) أعم .

وفيه : أن الصلاة إلى النائم لا تكره ؛ وقد وردت أحاديث ضعيفة في النهي عن ذلك ، وهي محمولة - إن ثبتت - على ما إذا حصل شغل الفكر به ، انتهى .

* * *

٢٣ - بَابٌ

السُّجُودُ عَلَى التَّوْبِ فِي شَدَّةِ الْحَرِّ

وَقَالَ الْحَسَنُ: كَانَ الْقَوْمُ يَسْجُدُونَ عَلَى الْعِمَامَةِ وَالْقَلْنُسُوَةِ
وَيَدَاهُ فِي كُمَّهِ.

(باب السجود على) طرف (الثوب) كالكم والذيل (في شدة الحر)، عَبَّرَ بـ(شدة الحر) للمحافظة على لفظ الحديث، وإلا فهو في البرد كذلك، بل القائل بالجواز لا يقيده بالحاجة.

(وقال الحسن)؛ أي: البصري: (كان القوم)؛ أي: الصحابة (يسجدون على العِمامَة) - بكسر العين - (والقلنسُوَة) بفتح القاف واللام، وسكون النون، وضم المهملة، وفتح الواو، وقد تبدل ياء مثناء من تحت، وقد تبدل ألفاً وتفتح السين فيقال: (قلنسَة)، وقد تحذف النون من هذه، بعدها هاء تأنيث، هي: غشاء مبطن يستر به الرأس، وقال بعضهم: تقول لها العامة: الشاشية، وفي «المحيك»: هي من ملابس الرؤوس معروفة، وقيل: هي التي تغطي بها العمامَم، وتستر من الشمس والمطر. قال الحافظ: كأنها عنده رأس البرنس. (ويداء)؛ أي: ويد كل واحد منهم.

قال الحافظ : وكأنه أراد بتغيير الأسلوب بيان أن كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقلنسوة معاً، لكن في كل حالة كان يسجد ويداه (في كمه)، قال : ووقع في رواية الكُشْمِيْهْنِيْ : (ويديه في كمه)، وهو منصوب بفعل مقدر ؛ أي : ويجعل يديه . وهذا الأثر وصله عبد الرزاق ، عن هشام بن حسان ، عن الحسن : أن أصحاب رسول الله ﷺ كانوا يسجدون وأيديهم في ثيابهم ، ويُسجد الرجل منهم على قلنسته وعمامته .

* * *

٣٨٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ بْنُ الْمُفَضَّلَ قَالَ: حَدَّثَنِي غَالِبُ الْقَطَانُ، عَنْ بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا نُصَلِّي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَيَضَعُ أَحَدُنَا طَرْفَ الثَّوْبِ مِنْ شِدَّةِ الْحَرَّ فِي مَكَانِ السُّجُودِ.

وبالسند قال :

(حدثنا أبو الوليد هشام بن عبد الملك) ؛ أي : الطيالسي (قال : حدثنا بشر بن المفضل) - بكسر الموندة ، وسكون الشين المعجمة - [الرِّقَاشِي] (قال : حدثني غالب) ؛ أي : ابن خطاف بضم المعجمة^(١) ، وقال أحمد بن حنبل : بفتحها وتشديد الطاء المهملة ، وهو ابن أبي

(١) ما بين معقوفتين ليس في «ن» .

غيلان (القطّان) أبو سليمان البصري، مولى عبد الله بن عامر بن كُرَيْز،
وقيل: مولى غيره.

قال أحمد بن حَنْبَل: ثقة ثقة.

ووثقه ابن معين والتسائي وأبو حاتم وابن سعد وغيرهم.

[وقال عمر بن مختار: غالب القطّان كان - والله - من خيار الناس.]

قال في «المقدمة»:[١) وأما ابن عَدِي فذكره في «الضعفاء»،
وأورد أحاديث له الحمل فيها على الراوي عنه؛ عمر بن المختار
البصري، وهو من عجيب ما وقع لابن عَدِي، والكمال لله.

ولم يذكروا له وفاة، وقال في «التقريب»: من السادسة، روى له
الجماعة.

(عن بكر بن عبد الله) المزن尼 البصري، (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه
(قال: كنا نصلِّي مع النبي صلوات الله عليه، فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة
الحر في مكان السجود)، ولمسلم: (بسط ثوبه)، وللمصنف في
(أبواب العمل في الصلاة): (سجدنا على ثيابنا اتقاء الحر).

قال الحافظ: والثوب في الأصل يطلق على غير المخيط، وقد
يطلق على المخيط مجازاً.

وفي الحديث جواز استعمال الثياب - ويلحق بها غيرها - في
الحيلة بين المصلي وبين الأرض؛ لاتقاء حرها، وكذا بردها.

(١) ما بين معاوقين ليس في (ن).

وفي إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هي الأصل؛
[لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة].

واستدلّ به على إجازة السجود^(١) على الثوب المتصل بالمصلي.

قال النّووي : ويه قال أبو حنيفة والجمهور - أي : كمالك وأحمد -. .

وحمله الشافعي على الثوب المنفصل ؛ أي : أو المتصل الذي لا يتحرّك بحركته ، فلو سجد على متحرك بحركته عامداً عالماً بتحريمه بطلت صلاته ؛ لأنّه كالجزء منه ، أو جاهلاً أو ساهياً لم تبطل صلاته ، ويجب إعادة السجود .

وأيّد البيهقي حمل الشافعي المذكور بما رواه الإسماعيلي من هذا الوجه بلفظ : فيأخذ أحدنا الحصا في يده ، فإذا برد وضعه ، وسجد عليه .

قال : فلو جاز السجود على شيء متصل به لما احتاجوا إلى تبريد الحصا مع طول الأمر فيه .

وتُعَقِّب باحتمال أن يكون الذي كان يبرد الحصا لم يكن في ثوبه فصلة يسجد عليها مع بقاء ستة له .

وفي جواز العمل القليل في الصّلاة ، ومراعاة الخشوع فيها ؛ لأنّ الظاهر أنّ صنيعهم ذلك لإزالة التشوش العارض من حرارة الأرض . ولا يقال : إن فيه تعجيل الظهر في أول الوقت ، فيعارض

(١) ما بين ممعوقتين ليس في «ن» .

الأحاديث الواردة في سنة الإبراد؛ لأن شدة الحر قد توجد مع الإبراد،
فيحتاج إلى السجود على الشوب، أو إلى تبريد الحصا؛ لأنه قد يستمر
حره بعد الإبراد، وفائدة الإبراد وجود ظل يمشي فيه إلى المسجد، أو
يصلّي فيه في المسجد، فلا تعارض بين الحديثين، قاله القرطبي.

وفيه: أن قول الصحابي: (كنا نفعل كذا) من قبيل المرفوع؛
لاتفاق الشيفتين وغيرهما على تخريج هذا الحديث في «الصحيح».

قال الحافظ: لكن قد يقال: إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة؛
أي: وهي قوله: (كنا نصلّي مع النبي ﷺ)، وقد كان يرى فيها من خلفه
كما يرى من أمامه، فتكون الحجة فيه مأخوذه من تقريره، لا من مجرد
صيغة: (كنا نفعل)، انتهى.

* * *

٢٤ - بَابُ

الصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ

(باب الصَّلَاةُ فِي النَّعَالِ) - بكسير النون - جمع : (نعل)، وهي معروفة .

ومناسبيه لما قبله من جهة تغطية بعض أعضاء السجود .

٣٨٦ - حَدَّثَنَا آدُمُ بْنُ أَبِي إِيَّاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو مَسْلَمَةَ سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ الْأَزْدِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسَّ بْنَ مَالِكٍ: أَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ؟ قَالَ: نَعَمْ .

وبالسنن قال :

(حدثنا آدم بن أبي إياس)، سقط (ابن أبي إياس) في رواية .

(قال: حدثنا شعبة قال: أخبرنا)، وفي رواية: (حدثنا) (أبو مسلمة) بفتح الميم واللام، بينهما مهملة ساكنة (سعيد بن يزيد) - من (الزيادة) - ابن مسلمة (الأزدي) بالزاي، ويقال: الطاخني، البصري، القصير .

وثقه الأئمة، مات سنة اثنين وثلاثين ومئة، روى له الجماعة .

(قال: سألت أنس بن مالك) ﷺ : (أكان النبي ﷺ يصلي في نعليه؟) قال الكَرْمَانِي : أي : على نعليه أو بـنعليه؛ إذ الظرفية غير مستقيمة .

(قال : نعم) ، قال ابن بطال : فيه أنه لا بأس بالصَّلاة فيهما إذا لم يكن فيهما نجس ، فإن كان فيهما نجس فيجزى مسحهما بالتراب عند طائفة إذا كان رطباً .

وقال مالك وأبو حنيفة : لا يظهره رطباً إلا الماء ، فإن كان يابساً جزأه حكه .

وقال الشافعي : لا يظهر إلا بالماء مطلقاً .

قال الحافظ : ثم الصَّلاة في النعال من الرخص كما قال ابن دقيق العيد ، لا من المستحبات ؛ لأن ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصَّلاة ، وهو - وإن كان من ملابس الزينة - إلا أن ملامسة الأرض التي تكثر فيها النجاسات قد تقصير به عن هذه الرتبة ، وإذا تعارضت مراعاة مصلحة التحسين ومراعاة إزالة النجاسة فُدِّمت الثانية ؛ لأنها من باب دفع المفاسد ، والأخرى من باب جلب المصالح .

قال : إلا أن يرد دليل بإلحاقه بما يُتَجَمَّلُ به ، فيُرجَعُ إليه ، ويترك هذا النظر .

قلت : قد روى أبو داود والحاكم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً : «خالفو اليهود فإنَّهُم لا يُصلُّونَ في نِعَالِهِمْ ، ولا خِفَافِهِمْ» ، فيكون استحباب ذلك من جهة قصد المخالف المذكورة .

وورد في كون الصلاة في النعال من الزينة المأمور بأخذها في الآية
حديث ضعيف جداً، أورده ابن عدي في «الكامل» وابن مردوه في
«تفسيره» من حديث أبي هريرة، والعقيلي من حديث أنس، انتهى.

* * *

٢٥ - بَاب

الصَّلَاةُ فِي الْخِفَافِ

(باب الصَّلَاةُ فِي الْخِفَافِ)؛ أي: بها.

قال الحافظ: يحتمل أنه أراد بإيراد هذه الترجمة هنا الإشارة إلى حديث شداد بن أوس المذكور قبيل الباب؛ لجمعه بين الأمرين.

٣٨٧ - حَدَّثَنَا آدُمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الأَعْمَشِ قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ هَمَّامِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ: رَأَيْتُ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَّتِي تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ، ثُمَّ قَامَ فَصَلَّى، فَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَنَعَ مِثْلَ هَذَا.

قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَكَانَ يُعْجِبُهُمْ، لَأَنَّ جَرِيراً كَانَ مِنْ آخِرِ مَنْ أَسْلَمَ.

وبالسند قال:

(حدثنا آدم) بن أبي إيواس (قال: حدثنا شعبة) بن الحجاج، (عن الأعمش) سليمان بن مهران (قال: سمعت إبراهيم) - هو النَّخعي - (يحدث عن همام بن الحارث) النَّخعي الكوفي، ثقة، وذكره المدائني

في العُبَادِ من أهل الكوفة، توفي في ولاية الحجاج، وقال ابن حَبَّان: مات في إمارة عبد الله بن يزيد الخطمي على الكوفة سنة خمس وستين، روى له الجماعة.

(قال: رأيت جرير بن عبد الله البَجْلِي (بال، ثم توضأ، ومسح على خفيه، ثم قام فصلى)؛ أي: في خفيه؛ لأنَّه لو نزعهما بعد المسح لوجب غسل رجليه، ولو غسلهما لنقل، قاله في «الفتح»).

(فُسْئَلَ) بالبناء للمفعول؛ أي: عن المسح على الخفين والصلة فيهما، والسائل له همام المذكور، كما في «الطَّبراني»، وفيه أيضاً من طريق أخرى: (فَعَابَ عَلَيْهِ ذَلِكَ رَجُلٌ مِّنَ الْقَوْمِ).

(فقال): أي: جرير: (رأيت النبي ﷺ صنع مثل هذا)؛ أي: من المسح والصلة فيهما.

(قال إِبْرَاهِيمَ)؛ أي: النَّخْعَنِي: (فكان)؛ أي: حدث جرير (يعجبهم)، وفي رواية لمسلم: (فكان أصحاب عبد الله - أي: ابن مسعود - يعجبهم)؛ (لأنَّ جريراً كان من آخر)، وفي رواية إسقاط (كان) (من أسلم)، ولمسلم: (لأنَّ إسلام جرير كان بعد نزول المائدة). ولأبي داود من طريق أبي زرعة بن عمرو بن جرير في هذه القصة: قالوا: إنما كان ذلك - أي: مسح النبي ﷺ على الخفين - قبل^(١) نزول (المائدة)، فقال جرير: ما أسلمت إلا بعد نزول (المائدة).

(١) جاء على هامش «ن»: «وقع في «الفتح»: بعد نزول المائدة».

وفي «الترمذى» من طريق شهر بن حوشب نحوه، وعند الطبرانى:
أن ذلك كان في حجة الوداع.

قال الترمذى: هذا حديث مفسر؛ لأن بعض من أنكر المسح على الخفين تأول أن مسح النبي ﷺ كان قبل نزول آية الوضوء التي في (المائدة)، فيكون منسخاً، فذكر جرير في حديثه: أنه رأه يمسح بعد نزول (المائدة)، فكان أصحاب ابن مسعود يعجبهم حديث جرير؛ لأن فيه ردًا على أصحاب التأويل المذكور.

وذكر بعض المحققين: أن إحدى القراءتين في آية الوضوء - وهي قراءة الخفاض - دالة على المسح على الخفين، قاله في «الفتح».
وتقدمت سائر مباحث الحديث في (كتاب الوضوء).

* * *

٣٨٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ الْمُغِيْرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: وَضَأْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَسَحَ عَلَى خُفْيَهِ وَصَلَّى.

وبالسند قال:

(حدثنا إسحاق بن نصر) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر، نسب إلى جده.

(قال: حدثنا أبوأسامة) حماد بن أسامة، (عن الأعمش) سليمان، (عن مسلم)، قال الكرماني وتبعه البرماوي: هو إما المشهور بالبطين

- أي : بالتكبير - وإنما ابن صُبيح - بالتصغير - المكى بأبِي الضُّحَى ، لكن الظاهر أنه الأول ، انتهى .

وسبق لهما في (باب الصَّلاة في الجبة الشامية) مثله ، لكن الذي جزم به في «فتح الباري» كالزمي في «الأطراف» بأنه أبو الضُّحَى ، وكذا جزم به الحافظ هنا ، وقال : إن تردد الْكَرْمَانِي في ذلك قصور ، فقد جزم الحفاظ بأنه أبو الضُّحَى .

(عن مسروق)؛ أي : ابن الأَجْدَع ، (عن المغيرة بن شُعْبَة) رضي الله عنه (قال : وضأت النبي) ، وفي رواية : (رسول الله) صلوات الله عليه ، (فمسح على خفيه ، وصلى) ؛ أي : فيهما .

وقد تقدّم الكلام على فوائد حديث المغيرة حيث أورده المصنف تماماً في (كتاب الوضوء) .

* * *

٢٦ - بَابُ

إِذَا لَمْ يُتَمَ السُّجُودُ

(بابٌ) بالتنوين: (إذا لم يُتم)؛ أي: المصلي (السجود)؛ أي:
صلاته باطلة، أو نحو ذلك.

قال الحافظ: كذا وقع عند أكثر الرواية هذه الترجمة، وحديث
حديفة فيها، والترجمة التي بعدها، وحديث ابن بُحَيْنَةَ فيها موصولاً
ومعلقاً - أي: وهو قوله فيها: (وقال الليث...) إلخ - ووعلتا عند
الأصيلي قبل (باب الصَّلاة في النعال)، ولم يقع عند المُسْتَمْلِي شيء
من ذلك - أي: سقطتا في روايته -.

قال: وهو الصواب؛ لأن جميع ذلك سيأتي في مكانه اللائق به،
وهو (أبواب صفة الصَّلاة) - أي: في مبحث السجود - ولو لا أنه ليس
من عادة المصنف إعادة الترجمة وحديثها معاً - [أي: والمصنف
أعادهما معاً في ذلك المبحث]^(١) - لكن يمكن أن يقال: مناسبة
الترجمة الأولى لـ (أبواب سترا العورة) الإشارة إلى أن من ترك شرطاً
لا تصح صلاته كمن ترك ركناً، ومناسبة الترجمة الثانية الإشارة

(١) ما بين معقوفين ليس في «و».

إلى أن المجافاة في السجود لا تستلزم عدم ستر العورة، فلا تكون مبطلة للصلوة.

قال : وفي الجملة إعادة هاتين الترجمتين هنا وفي (أبواب السجود) الحملُ فيه عندي على النساخ بدليل سلامه رواية المُسْتَمِلِي من ذلك، وهو أحفظهم ، انتهى .

* * *

٣٨٩ - أَخْبَرَنَا الصَّلْتُ بْنُ مُحَمَّدٍ، أَخْبَرَنَا مَهْدِيٌّ، عَنْ وَاصِلٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ: رَأَى رَجُلًا لَا يَئِمُّ رُكُوعَهُ وَلَا سُجُودَهُ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ قَالَ لَهُ حُذَيْفَةَ: مَا صَلَيْتَ - قَالَ: وَأَخْسِبْتُهُ قَالَ - لَوْ مُتَ مُتَّ عَلَى غَيْرِ سُنْنَةِ مُحَمَّدٍ بِكَلَّهُ.

وبالسنن قال :

(حدثنا)، وفي رواية: (أخبرنا) (الصلت بن محمد) هو بفتح المهملة وسكون اللام وبالمثناة الفوقية، وهو ابن محمد بن عبد الرحمن ابن أبي المغيرة البصري، أبو همام الخاركي، وخارك - بالخاء المعجمة والراء المهملة - من سواحل البصرة، ثقة، لم يذكروا له وفاة، وقال في «التقريب»: من كبار العاشرة، روى عنه البخاري، وروى له النسائي .

(قال: حدثنا)، وفي رواية: (أخبرنا) (مهدي) بن ميمون الأزدي المعمولى - بكسير الميم وسكون المهملة وفتح الواو - أبو يحيى البصري ،

وكان كردياً، وثقه أئمة، مات سنة إحدى أو اثنتين وسبعين ومئة، روى له الجماعة.

(عن واصل) الأحذب، (عن أبي وائل) شقيق بن سلمة، (عن حذيفة) بن اليمان: (أنه رأى رجلاً)، قال في «الفتح»: لم أقف على اسمه، وقال في «المقدمة»: وعند ابن خزيمة: أن الرجل كندي، لكنه لم يسمه.

(لا يتم رکوعه ولا سجوده، فلما قضى)؛ أي: الرجل (صلاته قال له حذيفة: ما صليت) نفي عنه الصلاة؛ لأن الكل يتغافل بانتفاء الجزء.

(قال) أبو وائل: (وأحسبه)؛ أي: حذيفة (قال) للرجل: (لو مُتَّ مُتَّ على غير سنة محمد ﷺ)؛ أي: طريقته المتناولة للفرض والسنة.

[ويأتي الكلام على بقية فوائده في (باب: إذا لم يتم لركوع) حيث أخرجه المصنف هناك من طريق زيد بن، وهب عن حذيفة]^(١).

* * *

(١) ما بين معاكستين ليس في «ن».

٢٧ - بَابُ

يُبْدِي ضَبْعِيهِ وَيُجَاهِي فِي السُّجُودِ

(بابُ) بالتنوين: (ييدي) بضم الياء؛ أي: يظهر المصلي (ضَبْعِيهِ) ثنائية: (ضَبْع) بفتح الضاد المعجمة وسكون الموحدة، وسط العضد، أو ما تحت الإبط؛ أي: لا يلصق عضديه بجنبيه.
(ويجاهي في السجود)، وفي بعض الأصول: (ويجاهي جنبيه في السجود)؛ أي: يباعد عضديه، ويرفعهما عن جنبيه.

٣٩٠ - أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَّ، عَنْ جَعْفَرٍ، عَنِ ابْنِ هُرْمُزَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَالِكٍ ابْنِ بُحَيْنَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا صَلَّى فَرَّجَ بَيْنَ يَدَيْهِ حَتَّى يَنْدُوَ بِيَاضٍ إِيْطَيْهِ.
وَقَالَ الْلَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، نَحْوَهُ.

وبالسند قال:

(حدثنا)، وفي رواية: (أخبرنا) (يحيى بن بُكير) - بالتصغير - قال: (حدثنا)، وفي رواية: (حدثني) (بكر بن مُضر) بفتح الموحدة وسكون الكاف، ومضرُ ك (عمر) غير منصرف للعلمية والعدل، ابن محمد بن حكيم بن سلمان، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الملك،

المصري، مولى ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي، والد إسحاق بن بكر بن مصر، ثقة، ثبت، عابد، مولده سنة اثنين ومئة، وقيل: سنة مئة، ومات يوم الثلاثاء يوم عرفة سنة ثلاثة أو أربع وسبعين ومئة.
روى له الجماعة ما عدا ابن ماجه.

(عن جعفر)؛ أي: ابن ربيعة، كما هو في رواية، (عن ابن هرمز)
عبد الرحمن الأعرج، (عن عبدالله بن مالك ابن بُحينة) هو عبدالله بن مالك بن القشيب، بكسر القاف وسكون المعجمة بعدها موحدة، واسمه جندب الأزدي، أبو محمد، حليفبني عبد المطلب، المعروف بابن بُحينة، بمودحة مضمومة فمهملة مفتوحة وبسكون التحتانية والنون، وهي اسم أم عبدالله على الصحيح، وقيل: إنها أم أبيه.

قال الإمام النووي: الصواب فيه أن ينون (مالك)، ويكتب (ابن)
بالألف؛ لأن بُحينة ليس صفة لـ (مالك)، بل صفة لـ (عبد الله)؛ لأن
عبد الله اسم أبيه مالك، وأمه بُحينة، فبُحينة امرأة مالك وأم عبدالله،
فليس الابن واقعاً بين علميين متناصلين، انتهى.

أسلم عبدالله وصحب النبي ﷺ قدِيماً، وكان ناسكاً فاضلاً يصوم
الدهر، وكان ينزل (بطن ريم) على ثلاثين ميلاً من المدينة، ومات
هناك في خلافة معاوية زمن ولاية مروان الأخيرة على المدينة، وكانت
ولاية مروان الثانية على المدينة من سنة أربع وخمسين إلى ذي القعدة
سنة ثمان وخمسين.

روى له الجماعة.

(أن النبي ﷺ كان إذا صلى فَرَجْ) بفتح الفاء، قال السَّفَاقِيُّ:
رويناه بالتشديد، المعروف في اللغة التخفيف؛ أي: فتح.
(بين يديه)؛ أي: وجنبيه، وقال الْكَرْمَانِيُّ: يحتمل أن يراد بقوله:
(بين يديه) ما هو الظاهر منه؛ يعني: قدامه، انتهى.

(حتى يدُوَّ) بواو مفتوحة؛ أي: يظهر (بياض إبطيه)، وفي
بعضها: (إبطه) بالإفراد.

قال الْكَرْمَانِيُّ: والمراد إما رؤية بياض الإبط حقيقة لعدم الساتر،
أو هو على إضمار؛ أي: بياض ثوب إبطه.

قال: ووجه دلالته على الترجمة: أنه أراد بقوله: (صَلَى) سجد؛
إطلاقاً للكل وإرادة الجزء، وإذا فرج بين يديه [فَلَابَدَّ من إبداء ضَبْعَيْهِ
والمجافاة].

(وقال الليث: حدثني جعفر بن ربيعة نحوه)؛ أي: نحو حديث
بكر بن مضر، لكنه رواه بالتحديث وبكر بالعنعنة، وهذا التعليق وصله
مسلم عن عمرو بن سواد، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث
والليث، كلامهما عن جعفر بن ربيعة.

وقال الْكَرْمَانِيُّ: هو عطف على بكر؛ أي: حدثنا يحيى قال: قال
الليث: حدثني جعفر، والله أعلم.

[ويأتي بقية الكلام على هذا الحديث في (باب: ييدي ضبعيه
ويجافي في السجود)]^(١).

(١) ما بين معاقوتين ليس في «ن».

ولما فرغ المؤلف - رحمه الله تعالى - من بيان أحكام ستر العورة
شرع في بيان استقبال القبلة؛ لأن الذي يريد الشروع في الصلاة يحتاج
أولاً إلى ستر العورة، ثم إلى استقبال القبلة، وما يتبعها من أحكام
المساجد، فقال:

* * *

٢٨ - بَابُ

فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ
يَسْتَقْبِلُ بِأَطْرَافِ رِجْلِيهِ

قَالَ أَبُو حُمَيْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(باب فضل استقبال القبلة يستقبل)؛ أي: المصلي (بأطراف رجليه القبلة)، سقط لفظ (القبلة) في رواية، والمراد بأطراف رجليه رؤوس أصابعها.

وأراد المصنف بذكره هنا بيان مشروعية الاستقبال بجميع ما يمكن من الأعضاء.

(قاله)، وفي رواية: (قال) بدون ضمير (أبو حميد) - بالتصغير - يعني: الساعدي، (عن النبي ﷺ)؛ يعني: في صفة صلاته، كما سيأتي بعد موصولاً من حديثه، [في (باب سنة الجلوس في التشهد)]^(١)، وتأتي ترجمته هناك، إن شاء الله تعالى.

وسقط في رواية قوله: (يستقبل) إلى قوله: (حدثنا عمرو بن عباس).

وفي نسخة «الفتح» قبل قوله: (باب فضل استقبال القبلة): [وليس

(١) ما بين معاقوتين ليس في «ن».

موجوداً في أصول كثيرة، ولعله ذكره ترجمة للشرح، والله أعلم^(١).

* * *

٣٩١ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبَّاسٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمَهْدِي قَالَ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مَيْمُونَ بْنِ سِيَاهٍ، عَنْ أَنَّسَ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيْحَتَنَا، فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تُخْفِرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ».

(حدثنا عمرو بن عباس) - بالموحدة، ثم المهملة آخره - الباهلي ، أبو عثمان البصري ، الأهوazi ، الراري ، والد محمد بن عمرو بن عباس ، ذكره ابن حبان في «الثقة» وقال : ربما خالف . مات في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين ومئتين ، روی عنه البخاري فقط .

(قال : حدثنا ابن المهدى)، وفي رواية : (ابن مهدي)، هو عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العبرى ، وقيل : الأزدى ، مولاهم ، أبو سعيد البصري اللؤوى ، إمام أهل الحديث في عصره ، والمument على في علوم الحديث و معارفه . سمع مالك والحمدان والسفيانين وخلافتهم من الأعلام .

روى عنه أحمد بن حنبل وابن معين وابن المديني وإسحاق بن راهويه وخلافتهم غيرهم .

(١) ما بين معاقوتين ليس في «ن».

قال الشافعي : لا أعرف له نظيرًا في الدنيا .

قيل لأحمد : كان عبد الرحمن حافظاً؟ فقال : حافظ وكان يتوقى
كثيراً، كان يحب أن يحدث باللفظ .

وقال الخليلي : هو إمام بلا مدافعة .

وقال العجلبي : قال رجل لعبد الرحمن بن مهدي : أيما أحب
إليك يغفر الله لك ذنباً أو تحفظ حديثاً؟ قال : أحفظ حديثاً .

وقال علي بن المديني : كان عبد الرحمن بن مهدي أعلم الناس ،
قالها مراراً .

وقال - أيضاً - غير مرأة : لو أخذت فحلفت بين الركن والمقام
لتحلفت بالله : إنني لم أر أحداً قط أعلم بالحديث من عبد الرحمن بن
مهدي .

وقال أيضاً : ما شبّهت علم عبد الرحمن بالحديث إلا بالسحر .

وقال الذهلي : ما رأيت في يد عبد الرحمن بن مهدي كتاباً قط ،
وكل ما سمعته منه سمعته حفظاً .

وقال عبيد الله القواريري : أملأ علي عبد الرحمن بن مهدي
عشرين ألف حديث حفظاً .

وقال أحمد : كان ابن مهدي خلقاً للحديث .

وقال محمد بن أبي صفوان عن عبد الرحمن بن مهدي : كتب
عني الحديث وأنا في حلقة مالك بن أنس .

وقيل له : كيف تعرف صحيح الحديث من غيره؟ قال : كما يعرف الطيب المجنون .

وقال ابن المديني : جاء رجل إلى ابن مهدي فقال : يا أبا سعيد! إنك تقول : هذا ضعيف وهذا قوي ، فعمّ تقول ذاك؟ فقال عبد الرحمن : لو أتيت الناقد ، فأريته دراهم فقال : هذا جيد وهذا استوف ، وهذا بهرج ، أكنت تسأله : عمّ ذاك ، أو كنت تسلم الأمر إليه؟ فقال : بل أسلم الأمر إليه ، فقال عبد الرحمن : هذا كذلك ، هذا بطول المجالسة والمناظرة والمذاكرة والعلم به ، قال : فذكرته لبعض أصحابنا ، فقال : أجاب جواب رجل عالم .

وقال علي بن المديني : إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن ابن مهدي على تركِ رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذت بقول عبد الرحمن ؛ لأنَّه أقصدهما ، وكان في يحيى تشددُ .

وقال أحمد بن حنبل : إذا حدث عبد الرحمن عن رجل فهو حجة .
وقال ابن حبان : كان من الحفاظ المتقين ، وأهل الورع والدين ،
ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث ، وأبى الرواية إلا عن الثقات ،
انتهى .

وقال علي بن المديني : كان عبد الرحمن يختتم كل ليتين ؛ كان ورده في كل ليلة نصف القرآن .

وقال ابن الم توكل : كنا إذا أردنا أن ننظر إلى الدين والدنيا ذهبنا إلى دار عبد الرحمن بن مهدي .

وقال ابنه يحيى : قام أبي ليلة ، وكان يحيى الليل كله ، فلما طلع الفجر رمى بنفسه على الفراش حتى طلت الشمس ، ولم يصل الصبح ، فجعل على نفسه أن لا يجعل بينه وبين الأرض شيئاً شهرين ، ففرح فخذه جمياً .

وقال أبو داود السجستاني : التقى وكيع عبد الرحمن بن مهدي في المسجد الحرام بعد العشاء فتوافقا حتى سمع أذان الفجر .

وقيل له : ما تقول فيما يقول : إن القرآن مخلوق؟ فقال : لو كان لي سلطان لقمت على الجسر فلا يمر بي أحد إلا سأله ، فإذا قال : مخلوق ، ضربت عنقه ، وألقيته في الماء .

ومناقبه وفضائله كثيرة ، ولد - رحمه الله تعالى - سنة خمس وثلاثين ومئة ، وتوفي بالبصرة في جمادى الآخرة سنة ثمان وتسعين ومئة ، وهو ابن ثلاث وستين سنة ، روى له الجماعة .

(قال : حدثنا منصور بن سعد) - بسكون العين - البصري ، صاحب المؤلء ، ثقة ، لم يذكروا له وفاة .

وقال في «التقريب» : من السابعة ، روى له البخاري والنسائي حديثاً واحداً . وهو هذا .

(عن ميمون بن سياه) بكسره المهملة وتحقيق التحتية وبعد الألف هاء منونة ، ويجوز ترك صرفه ، وهو فارسي معناه : الأسود ، وقيل : عربي ، قاله في «الفتح» .

وقال الكرماني : روي منصرفاً وغير منصرف ، والظاهر الصرف ؛ أي : لأنَّه غير علم في العجمية .

وهو بصري، وكنيته أبو بحر، وكان أسنّ من الحسن البصري، واختلف في توثيقه وضعفه؛ فوثقه أبو حاتم وابن حبان، وقال الدارقطني : يُحتجُ به.

وضعفه أبو داود وابن معين وغيرهما.

وقال ابن عدي : كان أحد زهاد البصرة، وأهل الزهد لا يضطرون كما يجب، وأرجو أن لا يأس به، ويقال له : سيد القراء، وكان لا يغتاب، ولا يدع أحداً يغتاب عنده، فإن انتهى، وإنما قام وتركه.

قال في «المقدمة» : ما له في «البخاري» - أي : والنمسائي - سوى حديثه عن أنس : «من صلَى صلاتنا...». الحديث بمتابعة حميد الطويل، انتهى.

لم يذكروا له وفاة، وقال في «الترقيب» : من الرابعة، روى له البخاري والنمسائي.

(عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : من صلَى صلاتنا)؛ أي : كصلاتنا المتضمنة للإقرار بالشهادتين .
(واستقبل قبلتنا) المخصوصة بها.

(وأكل ذبيحتنا)، وإنما أفرد استقبال القبلة مع دخوله في الصلاة لكونه من شروطها؛ تعظيمًا ل شأنها، أو لأن ليهود لما تحولت القبلة شنعوا بقولهم : ﴿مَا وَلَنَّهُمْ عَنِ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢]، وهم يمتنعون أيضًا من أكل ذبائحنا؛ أي : من صلَى صلاتنا وترك المنازعة في أمر القبلة والامتناع من أكل الذبيحة، فنص على ما هو مهمٌّ ب شأنه.

(فذلك) مبتدأ، وخبره (المسلم)، أو خبره قوله : (الذى له ذمة الله، وذمة رسوله)، وعلى الأول فالموصول وصلته صفة (المسلم).
و(ذمة الله وذمة^(١) رسوله) - بكسر الذال المعجمة فيهما -
أي : أمان الله ورسوله وعهدهما، أو حرمتهم، وفي رواية : (وذمة رسول الله) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ.

(فلا تُخْفِرُوا) بالضم، من (آخر) : غَدَر وَخَانَ (الله)؛ أي :
ولا رسوله، وحُذف لدلالة السياق عليه، أو لاستلزم المذكور
المحذوف؛ أي : لا تغدروا ولا تخونوا الله في تضييع من هذه حالة،
يقال : (خفرت الرجل) إذا حميته، و(آخرته) إذا نقضت عهده أو
غدرته، فالهمزة فيه للسلب؛ أي : أزلت خفارته.
(في ذمته)؛ أي : ذمة الله أو ذمة المسلم.

وفي الحديث تعظيم شأن القبلة، وهي من فرائض الصلوات التي
هي من أعظم القرب، فمن تركها فلا صلاة له، ومن لا صلاة له
فلا دين له، وقد أخذ بمفهوم الحديث من ذهب إلى قتل تارك
الصّلاة، وله موضع غير هذا يأتي.

وفيه : أن أحوال الناس محمولة على الظاهر، فمن أظهر شعائر
الدين أُجريت عليه أحكام أهله، ما لم يظهر منه خلاف ذلك.

* * *

(١) «ذمة» ليست في «ن».

٣٩٢ - حَدَّثَنَا نُعِيمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكُ، عَنْ حُمَيْدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْرَتُ أَنْ أَقْاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَإِذَا قَالُوهَا وَصَلَّوْا صَلَاتَنَا، وَاسْتَقْبَلُوا قِبْلَتَنَا، وَذَبَحُوا ذَبِيْحَتَنَا، فَقَدْ حَرُمْتُ عَلَيْنَا دِمَاؤُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ».

٣٩٣ - قَالَ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، حَدَّثَنَا أَنَسٌ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَ عَلَيٌّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ قَالَ: سَأَلَ مَيْمُونُ بْنُ سِيَاهَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: يَا أَبَا حَمْزَةَ! مَا يُحَرِّمُ دَمَ الْعَبْدِ وَمَالَهُ؟ فَقَالَ: مَنْ شَهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَصَلَّى صَلَاتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيْحَتَنَا، فَهُوَ الْمُسْلِمُ، لَهُ مَا لِلْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْمُسْلِمِ.

وبالسند قال:

(حدثنا)، وفي رواية: (وحدثنا) - بالواو - (نعميم) هو ابن حماد الخزاعي (قال: حدثنا ابن المبارك) هو عبدالله الإمام المشهور، وفي رواية: (حدثنا نعيم، قال ابن المبارك)، وعلى هاتين الروايتين فالحديث موصول .

وفي رواية نسبها الحافظ لحمّاد بن شاكر: (وقال نعيم بن حماد)، وفي أخرى: (وقال ابن المبارك) بدون ذكر (حدثنا نعيم). قال: وبذلك جزم أبو نعيم في «المستخرج».

وفي أخرى : (قال محمد بن إسماعيل : وقال ابن المبارك).
وعلى هذه الروايات فالحديث معلق ، وقد وصله الدارقطني من
طريق نعيم ، وتابعه حبان بن موسى وسعيد بن يعقوب وغيرهما عن
ابن المبارك .

(عن حميد الطويل ، عن أنس بن مالك) رضي الله عنه (قال : قال
رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمرت) بالبناء للمفعول ؛ أي : أمرني الله (أن) ؛ أي : بأن
(أقاتل الناس حتى يقولوا : لا إله إلا الله) .

واقتصر عليها ، ولم يذكر الرسالة ؛ لاستلزمها الثانية عند
التحقيق ، أو هو شعار له ؛ كما تقول : قرأت (الحمد لله) ، وتريد السورة
كلها .

لا يقال : فإذاً لا يحتاج لما ذكر [بعد] ، لأننا نقول : ذكر^(١)
للتصريح به ، وتأكيد أمره .

أو كنى عنها بما ذكر من الصلاة والاستقبال والذبح ؛ لأنها من
خواص دينه ، فإن من يقول : (لا إله إلا الله) كاليهود وبعض النصارى
لا يصلون برکوع ، وقبلتهم غير الكعبة ، ومنهم من يذبح لغير الله ،
ومنهم من لا يأكل ذبيحتنا .

(وصلوا صلاتنا) خُصّت بالذكر من بين سائر الأركان وواجبات
الدين ؛ لأنها أظهر وأعظم وأسرع علمًا به ؛ إذ في اليوم الأول من الملاقة

(١) ما بين معاقوتين ليس في «و».

تُعرَف صلاة الشخص وطعامه غالباً، والصوم إنما يُعلم في السنة، وكذا الحج، بل يتأخر سينين، وقد لا يجب أصلاً.

(واستقبلوا قبلتنا، وذبحوا ذبيحتنا)؛ أي: مثل مذبوحنا، وقال في الرواية الأولى: (وأكل ذبيحتنا) ولحقته التاء - وإن كان (فعيل) بمعنى: (مفعول) يستوي فيه المذكر والمؤنث - لغلبة الاسمية عليه، أو إنما يستوي الأمران فيه عند ذكر الموصوف.

(فقد حَرُّمت)، قال البرْماوي: بضم أوله وتشديد ثانية، أو بفتح الأول وضم الثاني.

وقال الحافظ: بفتح أوله وضم الراء.

قال: ولم أره في شيء من الروايات بالتشديد.

(علينا دمائهم وأموالهم إلا بحقها)؛ أي: إلا بحق الدماء والأموال، كالقصاص وضمان الأموال.

(وحسابهم على الله) من الأمور الأخروية، كالثواب والعقاب، لا دخل لنا فيها، وهذا على سبيل التشبيه؛ أي: هو كالواجب على الله في تحقيق الواقع، وإنما فلا يجب على الله شيء.

(وقال علي بن عبد الله) هو ابن المديني، قال: (حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهمجي، أبو عثمان البصري، وبنو الهمجي من بني العنبر من تميم.

ثقة، ثبت، قالقطان: ما رأيت أحداً خيراً من سفيان و خالد بن الحارث.

وقال أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ : إِلَيْهِ الْمُتَنَاهِي فِي التَّشْبِيتِ بِالْبَصَرَةِ .

وقال أَيْضًا : كَانَ خَالِدُ بْنُ الْحَارِثَ يَجِيءُ بِالْحَدِيثِ كَمَا يَسْمَعُ ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ : خَالِدُ الصَّدِيقُ ، وَكَانَ مِنْ عُقَلَاءِ النَّاسِ وَدُهَانَتِهِمْ ، وَكَانَ مِنْ أَئِمَّةِ الْعِلْمِ .

حدَثَ عَنْهُ شُعْبَةُ وَالْحَسْنُ بْنُ عَرْفَةَ ، وَبَيْنَ وَفَاتِيهِمَا سِبْعٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً ، وَلِدَ سَنَةً عَشْرِينَ وَمِائَةً ، وَمَاتَ بِالْبَصَرَةِ سَنَةً سِتَّ وَثَمَانِينَ وَمِائَةً ، وَمَشَى فِي جَنَازَتِهِ مُعْتَمِرٌ وَبِشْرٌ بْنُ الْفَضْلِ .

روى له الجماعة .

(قال: حدثنا حميد) الطويل (قال: سأله ميمون بن سياد أنس بن مالك فقال)، وفي رواية: (قال): (يا أبا حمزة) كنية أنس.
(ما يحرّم) بالتشديد استفهام.

قال الحافظ: هو معطوف على شيء ممحذف، كأنه سأله عن شيء قبل هذا وعن هذا، أو الواو استثنافية.

قال: وسقطت من رواية الأصيلي وكريمة.

(دم العبد وما له؟ فقال) أنس: (من شهد أن لا إله إلا الله، واستقبل قبلتنا، وصلى صلاتنا، وأكل ذبيحتنا، فهو المسلم؛ له ما للمسلم) من النفع، (وعليه ما على المسلم) من المضره.
والتقديم للحصر؛ أي: له ذلك لا لغيره.

ووجه مطابقة جواب أنس للسؤال عن سبب التحرير مع أن الظاهر

أن يقول : هو الشهادة وما عطف عليها : أنه يتضمنه ، فهو مطابق وزيادة ،
قاله الْكَرْمَانِي .

(قال ابن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم بن أبي مريم : (أخبرنا)،
وفي رواية : (وقال محمد - أي : البخاري - قال ابن أبي مريم) : (بحيى
ابن أيوب) الغافقي ، وسقط (ابن أيوب) في رواية ، قال : (حدثنا حميد)
الطویل (حدثنا أنس) صَدِيقُهُ (عن النبي ﷺ).

وفي بعض الأصول تقديم تعليق ابن أبي مريم هذا على تعليق
ابن المديني ، وهو الذي في أصل «اليونينية» ، ورقم فيها على كلا
التعليقين عالمة التقديم والتأخير للأصيلي .

قال الحافظ : ولما لم يكن في قول حميد : (سأل ميمون أنساً)
التصريح بكونه حضر ذلك عقبه بطريق يحيى بن أيوب التي فيها
تصريح حميد بأن أنساً حدثهم ؛ لئلا يُظَنَّ أنه دَلَّسَه ، ولتصريحه أيضاً
بالرفع ، وإن كان للأخرى - أي : طريق خالد بن الحارث - حكم
الرفع .

قال : وقد روينا طريق يحيى بن أيوب موصولة في «الإيمان»
لمحمد بن نصر وغيره من طريق ابن أبي مريم المذكورة .

وأعلى الإمام علي طريق حميد المذكورة فقال : الحديث حديث
ميمون ، وحميد إنما سمعه منه ، واستدلَّ على ذلك برواية معاذ بن
معاذ ، عن حميد ، عن ميمون قال : سالت أنساً .

قال : وحديث يحيى بن أيوب لا يحتاج به - يعني : في التصريح

بالتحديث - قال: لأن عادة المصريين والشاميين ذكر الخبر - أي: مكان العنونة - فيما يروونه.

قلت: هذا التعليل مردود، ولو فتح هذا الباب لم يوثق برواية مدلس أصلاً، ولو صرّح، والعمل على خلافه.

ورواية معاذ لا دليل فيها على أن حميداً لم يسمعه من أنس؛ لأنه لا مانع أن يسمعه من أنس، ثم يستثبت به من ميمون؛ لعلمه بأنه كان السائل عن ذلك، فكان حقيقة بضبطه، فكان حميداً تارة يحدث به عن أنس لأجل العلو، وتارة عن ميمون؛ لكونه ثبته فيه، وقد جرت عادة حميد بهذا، يقول: حدثني أنس وثبتني فيه ثابت، وكذا وقع لغير حميد، انتهى.

وقال في «المقدمة»: رواية علي بن المديني عن خالد بن الحارث لم أجدها.

* * *

٢٩ - بَاب

قِبْلَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَأَهْلِ الشَّامِ وَالْمَشْرِقِ

لَيْسَ فِي الْمَشْرِقِ وَلَا فِي الْمَغْرِبِ قِبْلَةً، لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ:
«لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ وَلَكِنْ شَرَّقُوا أَوْ غَرَّبُوا».

(باب) حكم (قبلة أهل المدينة وأهل الشام والمشرق)، قال في «المصايح»: قال القاضي: ضبط أكثرهم قوله: (المشرق) بضم القاف، وبعضهم بكسرها.

قال الزركشي: الكسر يؤدي إلى إشكال، وهو إثبات قبلة لهم - أي^(١): وقد قال المصنف: ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة..

قلت: إثبات قبلة لأهل المشرق في الجملة لا إشكال فيه؛ لأنه لابد لهم أن يصلوا إلى الكعبة، فلهم قبلة يستقبلونها قطعاً، إنما الإشكال لو جعل المشرق نفسه مع استدار الكعبة قبلة، وليس في جرّ المشرق ما يقتضي أن يكون المشرق نفسه قبلة؛ أي: بل الظاهر بأن المراد بيان حكم قبلة أهله.

(١) «أي» ليس في «و».

وكيف يتوهם هذا، والبخاري قد أصرق بهذا الكلام قوله : (ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة)؟!

ثم قال الزركشي : فالصواب الرفع عطفاً على (باب)؛ أي : وباب حكم المشرق؛ أي : باب حكم هذا وباب حكم هذا، ثم حذفنا من الثاني (باب) و(حكم)، وأقمنا (المشرق) مقام الأول.

قلت : هذا قصور ظاهر؛ فإن ما وجَّه به الرفع يمكن أن يُوجَّه به الكسر، [وذلك لأن يكون (المشرق) معطوفاً على ما أضيف إليه (باب)، وهو قبلة، لا على المدينة]^(١)، ولا على الشام، فكأنه قال : باب حكم قبلة أهل المدينة وحكم المشرق، ولا إشكال بتة، والله الموفق، انتهى.

وقال الحافظ : والذي في روايتنا بالخفض.

قال : ووجه السهيلي رواية الضم بأن الحامل على ذلك كون حكم المشرق في القبلة مخالفًا لحكم المدينة، بخلاف الشام؛ فإنه يوافق.

وأجاب ابن رشيد بأنَّ المراد بيان حكم القبلة من حيث هو توافقت البلاد أم اختلفت؛ أي : فلا فرق بين روايتي الضم والكسر، انتهى.

(ليس في المشرق ولا في المغرب قبلة)، قال الحافظ : هذه جملة

(١) ما بين معکوفتين ليس في «و».

مسئلة من تفه المصنف، وقد نُوزع في ذلك؛ لأنَّه حمل الأمر في قوله: «شَرَّقُوا أَوْ غَرَبُوا» على عمومه، وإنما هو مخصوص بالمخاطبين، وهم أهل المدينة، ويلحق بهم من كان على مثل سمتهم ممن إذا استقبل المشرق أو المغرب لم يستقبل القبلة ولم يستدبرها، أما من كان في المشرق فقبلته في جهة المغرب، وكذلك عكسه، وهذا معقول لا يخفى مثله على البخاري، فيتعين تأويل كلامه بأن يكون مراده: ليس في المشرق ولا في المغرب؛ أي: لأهل المدينة والشام، ولعل هذا هو السرُّ في تخصيصه المدينة والشام بالذكر، انتهى.

وفي رواية: إسقاط قوله: (قبلة) بعد لفظ (المغرب).

قال الْكَرْمَانِي: وحيئذ يتعين تنوين (باب) وجعل القبلة - أي: في قوله: (قبلة أهل المدينة) - مبتدأ، و(ليس) مع ما في حيزه خبراً له، بتأويل تذكير اسم (ليس)، بأن المراد بالقبلة المستقبل، كأنه قال: مستقبل أهل المدينة والشام ليس في جهة المشرق والمغرب، انتهى.

وقال ابن بطال: يعني - أي: البخاري - بقوله: (باب قبلة أهل المدينة والشام) قبل الأرض كلها إلا ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق إلى المغرب، فحكم مشرق الأرض كلها كحكم مشرق أهل المدينة والشام في الأمر بالانحراف؛ لأنهم إذا شرقوا أو غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها، وهؤلاء أمروا بالتشريق والتغريب؛ أي: وهذا معنى قوله أيضاً: (القول النبي ﷺ)؛ أي: فيما وصله النسائي والمصنف في الباب

وغيره مخاطباً أهل المدينة ومن كانت قبلتهم كقبلتهم : (لا تستقبلوا القبلة بغاٌط أو بول، ولكن شرقوا أو غربوا).

قال : وأما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي تكون تحت الخط المارٌ عليها من مشرقها إلى مغribها، فلا يصح لهم أن يشرقاً أو يغربوا؛ لأنهم إذا شرقوا استدبروا القبلة، وإذا غربوا استقبلوها، وكذلك من كان موازياً لمغرب مكة، إن غرب استدبر القبلة، وإن شرق استقبلها، وإنما ينحرف إلى الجنوب أو الشمال.

قال : ولم يذكر المؤلف مغرب الأرض مع أن العلة فيهما مشتركة؛ اكتفاء بذكر المشرق، كما في : «سَرِيَلَ تَقِيمُ الْحَرَّ» [النحل: ٨١]، وخصوصه بالذكر؛ لأن أكثر بلاد الإسلام في جهته، وببلاد الإسلام في جهة مغرب الشمس قليلة، انتهى.

وتقدير الترجمة : باب حكم قبلة أهل المدينة والشام والمشرق والمغرب، والشرق والغرب؛ أي : في استقبالها واستدبارها المنهي عنهم، وكان سائلاً سأله فقال : كيف قبلة هذه المواقع؟ فقال : ليس ... إلخ.

أي : ليس في التشريق والتغريب في المدينة والشام ومن هم على سمتهم قبلة، فأطلق المشرق والمغرب على التشريق والتغريب، وهو صحيح في اللغة، معروف عندهم، والتشريق الأخذ في ناحية الشرق، والتغريب بالعكس.

* * *

٣٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءٍ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي أَيْوَبَ الْأَنْصَارِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرَّقُوا أَوْ غَرَّبُوا»، قَالَ أَبُو أَيْوَبَ: فَقَدِمْنَا الشَّامَ فَوَجَدْنَا مَرَاحِضَ يُئْيَى قِبْلَةَ الْقِبْلَةِ، فَنَنْحَرَفُ وَنَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى .
وَعَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أَيْوَبَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، مِثْلَهُ.

وبالسند قال:

(حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني (قال: حدثنا سفيان) بن عيينة (قال: حدثنا الزهرى) محمد بن مسلم بن شهاب، (عن عطاء ابن يزيد الليثي)، سقط (الليثي) في رواية.

(عن أبي أبوي) خالد بن زيد (الأنصارى) عليه: (أن النبي ﷺ: إذا أتيتم الغائط) اسم للأرض المطمئنة من الأرض لقضاء الحاجة، (فلا تستقبلوا القبلة، ولا تستدبروها)؛ احتراماً لها وتعظيمها.

ومر الخلاف في (باب: لا تستقبل القبلة) أن مثار النهي هو من جهة خروج الخارج أو من جهة كشف العورة، فمن قال بالأول أباح استقبالها في الوطء مع كشفها، ومن قال بالثاني منع.

(ولكن شرقوا، أو غربوا) سبق أن الخطاب لأهل المدينة، ومن كانت قبلتهم على سمتهم.

(قال أبو أيوب : فقدمنا الشام ، فوجدنا مراحيل (مِرْحَاض) - بكسر الميم ، وهو بالحاء المهملة ، وبالضاد المعجمة - المغتسل ، والرحض : الغسل .

(بنيت) لقضاء حاجة الإنسان (قِبَلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة ؛ أي : مقابل (القبلة ، فتنحرف) عن جهة القبلة ، من (الانحراف) ، وفي رواية : (فتنحرف) من (التحرُّف) ، (ونستغفر لله عَزَّلَكَ) لمن بناها ؛ فإن الاستغفار للمؤمنين سنة ، أو من الاستقبال .

ولعل أبي أيوب لم يبلغه حديث ابن عمر في ذلك ، أو لم يره مخصوصاً ، وحمل ما رواه على العموم ، وقد مرَّ الكلام فيه مبسوطاً في ذلك الباب .

(وعن الزُّهري) ؛ يعني : بالإسناد المذكور ، (عن عطاء) ؛ أي : ابن يزيد (قال : سمعت أبي أيوب ، عن النبي ﷺ مثله) ؛ أي : مثل الحديث السابق .

قال الحافظ : والمراد أن سُفيان حدث به علياً مرتين ؛ مرَّة صرَّح بتحديث الزُّهري له ، وفيه عنعنة عطاء عن أبي أيوب ، ومرة أتى بالعنعنة عن الزُّهري ، وبتصريح عطاء بالسماع .

قال : وادعى بعضهم أن الرواية الثانية معلقة ، وليس كذلك على ما قررته .

وقال الكرْماني : قال في الأول : (عن أبي أيوب أن النبي ﷺ) ، وفي الثاني : (سمعت أبي أيوب عن النبي ﷺ) ، فكأن الثاني أقوى ؛ لأن

السماع أقوى من العنعة، والعنعة أقوى من (أنَّ)، لكنْ فيه ضعف من جهة التعليق حيث قال : (وعن الزُّهري)، انتهى .

قال : وفي دعواه ضعف (أنَّ) بالنسبة إلى (عن) نظر ، فكأنه قدَّ في ذلك نقلَ ابن الصلاح عن أحمد ويعقوب بن شيبة ، وقد بيَّن شيخنا في «شرحه منظومته» وَهُمَّ ابن الصلاح في ذلك ، وأن حكمهما واحد ، إلا أنه يُستثنى من التعبير بـ (أن) ما إذا أضاف إليها قصةً ما أدركها الراوي .

وأما جزمه بكون السند الثاني معلقاً ، فهو بحسب الظاهر ، وإن حمله على ما قلته ممكِّن ، وقد رويناها في «مسند إسحاق بن راهويه» قال : (حدثنا سُفيان) ، فذكر مثل سياقها سواء ، فعلى هذا فلا ضعف فيه أصلًا ، والله أعلم ، انتهى .

* * *

٣٠ - بَابٌ

قُولِ اللَّهِ تَعَالَى :

﴿وَأَنْجِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّ﴾ [البقرة: ١٢٥]

(باب قول الله تعالى : ﴿وَأَنْجِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّ﴾) قُرِئَ بكسر الخاء وفتحها على أنه أمر أو فعل ماض ، فال الأول على أنه قول محنوف ؛ أي : وقلنا لهم : ﴿وَأَنْجِذُوا﴾ ، والثاني على العطف على ﴿جَعَلْنَا الْبَيْتَ﴾ والأمر دال على الوجوب ، لكن انعقد الإجماع على جواز الصلاة إلى جميع جهات الكعبة ، فدل على عدم التخصيص .

وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الحجر الذي فيه أثر قدミه ، وهو موجود إلى الآن .

وقال مجاهد^(١) : هو الحرم كله .

وال الأول أصح ، وقد ثبت دليله عند مسلم والمصنف من حديث جابر ، كما سيأتي .

وقوله : ﴿مُصَلًّ﴾ ؛ [أي : قبلة ، وهو قول الحسن وغيره ، وبه يتم الاستدلال .

(١) جاء على هامش «ان» : «نقله الكرماني عن النخعي ، لا عن مجاهد» .

وقال مجاهد: [١) أي: مدعى يُدعى عنده.

ولا يصح حمله على مكان الصَّلاة؛ لأنَّه لا يصلِّي فيه، بل عنده،
ويترجح قول الحسن بأنه جار على المعنى الشرعي، قاله الحافظ.

وقال القسْطَلَانِي نقاً عن غيره: ويترجح قول مجاهد بأنه جارٍ
على المعنى اللُّغوي، والغرض الْبَيْت لا المقام؛ لأنَّ من صلَّى إلى
الكعبة لغير جهة المقام فقد أدى فرضه.

وقال الحافظ: واستدلَّ المصنف على عدم التخصيص - أيضًا -
بصَلَاتِه ﷺ داخل الكعبة، فلو تعينَ استقبال المقام لما صحت هناك؛
لأنَّه كان حينئذٍ غير مستقبله.

قال: وهذا هو السر في إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا
الباب.

قال: وقد روى الأزرق في «أخبار مكة» بأسانيد صحاح: أنَّ
المقام كان في عهد النبي ﷺ وأبي بكر وعمر في الموضع الذي هو فيه
الآن، حتى جاء سيل في خلافة عمر فاحتمله حتى وُجدَ بأسفل مكة،
فأتاها به، فربط إلى أستار الكعبة حتى قدم عمر، فاستثبت في أمره
حتى تحقق موضعه الأول، فأعاده إليه، وبنى حوله، فاستقر ثمَّ إلى
الآن، انتهى.

* * *

(١) ما بين معکوفتين ليس في «و».

٣٩٥ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ، عَنْ رَجُلٍ طَافَ بِالْبَيْتِ الْعُمْرَةَ، وَلَمْ يَطُوفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ، أَيْ أَتَيْتَهُ؟ فَقَالَ: قَدِيمَ النَّبِيُّ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَكْعَتَيْنِ، وَطَافَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةً حَسَنَةً.

٣٩٦ - وَسَأَلَنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ: لَا يَقْرَبُنَّهَا حَتَّى يَطُوفَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ.

وبالسند قال:

(حدثنا الحميدى) عبدالله بن الزبير القرشى المكي (قال: حدثنا سُفْيَانَ) بن عُيَيْنَةَ (قال: حدثنا عمرو بن دينار قال: سأله ابن عمر) بن الخطاب (عن رجل طاف بالبيت للعمره)؛ [أي: لأجلها]^(١).

قال الحافظ: كذا للأكثر، [وللمستتملي والحموي]: (طاف بالبيت العمرة) بحذف اللام في قوله: (للعمره)؛ أي: [٢] وبنصبها.

قال تبعاً للكرماني: ولا بدًّ من تقديرها ليصح الكلام، انتهى.

وقال في «المصابيح»: بالنصب؛ أي: طاف العمرة، ثم حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه.

(١) ما بين معقوفتين ليس في «و».

(٢) ما بين معقوفتين ليس في «ن».

(ولم يطف)؛ أي: ولم يسعَ (بين الصفا والمروة: أيأتي امرأته؟)؛
أي: هل حلّ من إحرامه حتى يجوز الجماع وغيره من محرمات
الإحرام، وخص إتيان المرأة بالذكر؛ لأنّه أعظم المحرمات فيه.

(فقال) ابن عمر مجبياً له: (قدم النبي ﷺ، فطاف بالبيت سبعاً)
وصلى خلف المقام ركعتين، وطاف بين الصفا والمروة، وقد كان لكم
في رسول الله أسوة) - بكسر الهمزة وضمها - أي: قدوة (حسنة)^(١)،
فأجاب ابن عمر بالإشارة إلى وجوب اتباع النبي ﷺ، لاسيما في أمر
المناسك؛ لقوله ﷺ: «خُذُوا عَنِّي مَنَاسِكُكُمْ».

خرجت ركعتا الطواف للدليل، وقيل: واجبة مطلقاً، وقيل: تابعة
للطواف؛ إن سنة فسنة، وإن واجباً فواجب.

وأجاب جابر رض بتصريح النهي في قوله: (وسألنا جابر بن
عبدالله) الأنصاري عن ذلك، (فقال: لا يقرئنها) - بنون التوكيد الثقيلة -
(حتى يطوف بين الصفا والمروة).

وعلى هذا أكثر الفقهاء، وخالف فيه ابن عباس، فأجاز للمعتمر
التحلل بعد الطواف وقبل السعي، وسيأتي بسط ذلك في موضعه من
(كتاب الحج)، إن شاء الله تعالى.

وموضع الترجمة منه قوله: (وصلى خلف المقام ركعتين).

قال الحافظ: وقد يُشعر - أي: الحديث - بحمل الأمر في قوله:

(١) «حسنة» ليس في «و».

»وَأَنْجِذُوا« على تخصيص ذلك بركتي الطواف، وقد ذهب جماعة إلى وجوب ذلك خلف المقام، كما سيأتي في مكانه في (الحج) أيضاً، إن شاء الله تعالى.

* * *

٣٩٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ سَيِّفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا قَالَ: أُتِيَ ابْنُ عُمَرَ فَقِيلَ لَهُ: هَذَا رَسُولُ اللهِ دَخَلَ الْكَعْبَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَأَقْبَلْتُ وَالنَّبِيُّ قَدْ خَرَجَ، وَأَجْدُ بِلَالًا قَائِمًا بَيْنَ الْبَابَيْنِ، فَسَأَلْتُ بِلَالًا فَقُلْتُ: أَصَلَّى النَّبِيُّ فِي الْكَعْبَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَكَعَتِينِ بَيْنَ السَّارِيَتَيْنِ اللَّتَيْنِ عَلَى يَسَارِهِ إِذَا دَخَلَتْ، ثُمَّ خَرَجَ فَصَلَّى فِي وَجْهِ الْكَعْبَةِ رَكَعَتِينِ.

وبالسنن قال:

(حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا يحيى) هو القَطَان، (عن سيف) بفتح السين، زاد في رواية: (يعني: ابن أبي سليمان)، ويقال: سيف بن سليمان المخزومي، مولاهم المكي، وسكن البصرة في آخر عمره، ثقة، ثبت، كثير الحديث، إلا أنه أتهم بالقدر.

أخرج له البخاري في مواضع من «ال الصحيح» متابعة، وروى له الجماعة سوى الترمذى.

قال ابن سعد: توفي بمكة سنة خمسين ومئة، وقال القَطَان: كان حياً سنة خمسين ومئة، وقال ابن معين: مات سنة إحدى وخمسين

ومئة، وقال ابن حبّان: مات سنة ست وخمسين ومئة.
(قال: سمعت مجاهداً الإمام المفسر (قال: أُتي ابن عمر) بضم
الهمزة مبنياً للمفعول، (فقيل له)، قال الحافظ: لم أقف على اسم
الذي أخبره بذلك.

(هذا رسول الله ﷺ دخل الكعبة، فقال ابن عمر: فأقبلتُ،
والنبي ﷺ قد خرج)؛ أي: من الكعبة.
(وأجد بلاً) عبر بالمضارع، والمناسب لما سبق (وجدت)؛
لحكاية الحال الماضية، أو استحضاراً لتلك الصورة حتى كان المخاطب
يشاهدها.

(قائماً بين البابين)؛ أي: مصراعي الباب؛ إذ لم يكن للكعبة
حيثئذ إلا باب واحد.

زاد البرّماوي تبعاً للكرماني: باعتبار ما كان لها من البابين في
زمن إبراهيم، أو كان إخبار الراوي بذلك بعد أن فتحه ابن الزبير.
وتعقبه الحافظ بأنَّ هذا يلزم منه أن يكون ابن عمر وجد بلاً في
وسط الكعبة، وفيه بعد.

قال: وفي رواية الحموي: (بين الناس) - أي: بدل (البابين) -
بنون وسين مهملة، وهي أوضح، انتهى.

(فسألت بلاً، فقلت: أصلى) بهمزة الاستفهام، وفي رواية
بإسقاطها، (النبي ﷺ في الكعبة؟ قال: نعم) صلى (ركعتين بين
الساريتين) ثنائية (سارية)، وهي الأسطوانة.

(اللتين على يساره إذا دخلت)، قال الكرماني: والضمير في (يساره) راجع إلى الداخل، بقرينة (إذا دخلت) أو (البيت).

فإن قلت: المناسب أن يقال: (يسارك) - أي: وهي رواية الكشميهني -. .

قلت: أُريد بالخطاب - أي: في (إذا دخلت) - العموم نحو: **﴿ولَنْ تَرَى إِذَا مُجْرِمٌ ثُورٌ﴾** [السجدة: ١٢]، كأنه قال: إذا دخلت إليها الداخل، فيتناول كل واحد، أو هو من باب الالتفات، انتهى.

(ثم خرج) من البيت، (فصل في وجه الكعبة)؛ أي: مواجهة باب الكعبة (ركعتين)، قال الكرماني: وهو مقام إبراهيم، وهو الظاهر، فيه الاستدلال على الترجمة، أو في جهة الكعبة، فيكون أعم من جهة الباب، انتهى.

وقال البرماوي: ويحتمل جهة الباب عموماً.

وتعقب الحافظ قول الكرماني: الظاهر من الترجمة أنه مقام إبراهيم؛ أي: أنه كان إذ ذاك عند الباب، فقال: قدمنا أنه خلاف المنقول عن أهل العلم بذلك، وقدمنا - أيضاً - مناسبة الحديث للترجمة من غير هذه الحيثية، وهي أن استقبال المقام غير واجب، انتهى.

والذي قدمه هو قوله: واستدلّ المصنف على عدم تعين استقبال المقام بصلاته بِكَلِيلٍ داخل الكعبة، فلو تعين استقبال المقام لما صحت هناك؛ لأنه كان حيئـٰ غير مستقبله.

قال : وهذا هو السر في إيراد حديث ابن عمر عن بلال في هذا الباب .

واعلم أنه قد استشكل قوله في رواية ابن عمر هذه : (نعم صلى ركعتين) ، مع أن المشهور عن ابن عمر من طريق نافع وغيره أنه قال : (نسى أن أسأله : كم صلى ؟) فدل على أن بلاً أخبره بالكيفية ، وهي تعين الموقف في الكعبة ، ولم يخبره بالكمية ، ونسي هو أن يسألها عنها ، حتى نقل عياض أن قوله : (ركعتين) غلط من يحيى بن سعيد القطان ؛ لأن ابن عمر قد قال : (نسى أن أسأله : كم صلى ؟) قال : وإنما دخل الوهم عليه من ذكر الركعتين بعد .

ورده الحافظ فقال : هو كلام مردود ، والمغلوط هو الغالط ؛ فإنه ذكر الركعتين قبل وبعد ، فلم يهم من موضع إلى موضع ، ولم ينفرد القطان بذلك حتى يُغلوط ، فقد تابعه جماعة .

وذكرهم ، وقال : كلهم رووه عن سيف ، قال : ولم ينفرد به سيف - أيضاً - فقد تابعه عليه خصيف ، عن مجاهد عند أحمد ، قال : ولم ينفرد به مجاهد - أيضاً - عن ابن عمر ، فقد تابعه عليه ابن أبي مليلكة عند أحمد والنسائي ، وعمرو بن دينار عند أحمد أيضاً . ثم سرد جماعة من الصحابة ؛ عثمان بن أبي طلحة وأبا هريرة وعبد الرحمن بن صفوان وشيبة بن عثمان ، رووا كلهم صلاته عليه السلام فيها ركعتين .

ثم قال : فالعجب من الإقدام على تغليط جبل من جبال الحفظ

بقول من خفي عليه وجه الجمع بين الحديثين، فقال بغير علم، ولو سكت لسلم، والله الموفق.

قال : فالجواب عن ذلك أن يقال : يحتمل أن ابن عمر اعتمد في قوله في هذه الرواية : (ركعتين) على القدر المتحقق له ، وذلك أن بلاً أثبتت له أنه صلي ، ولم ينقل أن النبي ﷺ تنفل في النهار بأقل من ركعتين ، فكانت الركعتان متحققاً وقوعهما ؛ لما عرف بالاستقراء من عادته .

فعليه فقوله : (ركعتين) من كلام ابن عمر ، لا من كلام بلال ، وقد وجدت ما يؤيّد هذا ، ويستفاد منه جمع آخر بين الحديثين ، فأخرج حديثاً عن نافع ، عن ابن عمر في هذا ، حاصله أنه سُأله بلاً : ما صنع رسول الله ﷺ هاهنا ؟ فأشار بيده - أي : صلي ركعتين - بالسبابة والوسطى .

قال : فعليه يحمل قوله : (نسيت أن أسأله : كم صلي ؟) على أنه لم يسأله لفظاً ، ولم يجبه لفظاً ، وإنما استفاد منه صلاة الركعتين بإشارته ، لا ببنطه .

قال : وأما قوله في الرواية الأخرى : (ونسيت أن أسأله : كم صلي ؟) فيحمل على أن مراده أنه لم يتحقق هل زاد على ركعتين أو لا ؟ انتهى .

ويعندي أن في هذا الجمع الأخير نظراً وتکلفاً ، والله أعلم .

ثم قال : وأما قول بعض المتأخرین : يجمع بينهما بأن ابن عمر

نبي أن يسأل بلا لاؤ، ثم لقيه مرأة أخرى، فسألها، ففيه نظر من وجهين،
وذكرهما. وفيهما نظر أيضاً، والله أعلم.

* * *

٣٩٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، أَخْبَرَنَا
ابْنُ جُرَيْجَ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسَ قَالَ: لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ
الْبَيْتَ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلُّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ، فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ
رَكْعَتَيْنِ فِي قُبْلِ الْكَعْبَةِ وَقَالَ: «هَذِهِ الْقِبْلَةُ».

وبالسند قال:

(حدثنا إسحاق بن نصر) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر، نسب
إلى جده.

قال الحافظ: كذا وقع منسوباً في جميع الروايات التي وقفت
عليها، وبذلك جزم الإسماعيلي وأبو نعيم وابن مسعود وغيرهم،
وذكر أبو العباس الطرقي في «أطراف له»: أن البخاري أخرجه عن
إسحاق غير منسوب.

قال: وأخرجه الإسماعيلي وأبو نعيم في «مستخرجيهما» من
طريق إسحاق بن راهويه، عن عبد الرزاق شيخ إسحاق بن نصر فيه
بياناته هذا، لكن جعله من روایة ابن عباس، عن أسمة بن زيد،
وكذلك رواه مسلم من طريق محمد بن بكر، عن ابن جريج، وهو
الأرجح، انتهى.

(قال: حدثنا عبد الرزاق) بن همام قال: (أخبرنا)، وفي رواية: (حدثنا) (ابن جُريج) هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريج، (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (قال: سمعت ابن عبَّاس) رض (قال: لما دخل النبي ﷺ البيت دعا في نواحيه؛ أي: جهاته (كلها، ولم يصل) فيه.

(حتى خرج منه، فلما خرج ركع)؛ أي: صلى (ركعتين في قُبْلِ الكعبة) بضم القاف والمودة، وقد تسكن؛ أي: مقابلها، أو ما استقبلك منها، وهو وجهها، وهذا موافق لرواية ابن عمر السابقة.

(وقال: هذه القبلة)، قال الحافظ: الإشارة إلى الكعبة.

قيل: المراد بذلك تقرير حكم الانتقال عن بيت المقدس؛ [أي: فلا تُنسَخ، كما نُسخ استقبال بيت المقدس]^(١).

وقيل: المراد أن حكم من شاهد البيت وجوب مواجهة عينه جزماً بخلاف الغائب.

وقيل: المراد أن الذي أمرتم باستقباله ليس هو الحرم كله، ولا مكة، ولا المسجد الذي حول الكعبة، بل الكعبة نفسها. أو الإشارة إلى وجه الكعبة؛ أي: هذا موقف الإمام، ويعيده رواية البزار من حديث عبدالله بن حُبْشي الْخَثْعَمِي قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي إلى باب الكعبة، وهو يقول: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ الْبَابَ قَبْلَةَ الْبَيْتِ».

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «ن».

وهو محمول على الندب؛ لقيام الإجماع على جواز استقبال
البيت من جميع جهاته، والله أعلم، انتهى.

وقال أيضاً: نقل عن ابن عبّاس كما رواه الطبراني وغيره: أنه
قال: ما أحب أن أصلّي في الكعبة، من صلّى فيها فقد ترك شيئاً منها
خلفه.

قال: وهذا هو السر - أيضاً - في إيراد حديث ابن عبّاس في هذا
الباب.

قال: وسيأتي وجه التوفيق بين روایة بلال المثبتة لصلاته عليه السلام في
الکعبه، وبين هذه الروایة النافیة في (كتاب الحج) إن شاء الله تعالى،
انتهى.

* * *

٣١ - بَابُ

الْتَّوْجِهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ وَكَبِّرْ».

(باب التوجه نحو القبلة)؛ أي : جهتها وناحيتها.

(حيث كان) هي تامة ، كقوله تعالى : «وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ» [البقرة: ١٤٤]؛ أي : حيث وجد الشخص في سفر أو حضر ، والمراد بذلك في صلاة الفريضة ، كما يتبيّن ذلك من الحديث الثاني في الباب .

(وقال أبو هريرة) رضي الله عنه : (قال النبي ﷺ: استقبل القبلة وكبّرْ) [وفي رواية: (فكبّرْ)، والفعلان^(١)] بلفظ الأمر ، وفي رواية: (قام النبي - بال溟 - استقبل وكبّرْ)، بلفظ الماضي فيهما .

وإطلاقه يقتضي التوجّه إليها حيث كان ، وهذا طرف من حدثه في قصة المسيء صلاته ، وقد ساقه المصنف بهذا اللفظ في (كتاب الاستئذان) .

* * *

(١) ما بين معاوتفتين ليس في «و».

٣٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءً، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَأَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوَجِّهَ إِلَى الْكَعْبَةِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: «قَدْ زَرَى تَقْلُبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ»، فَتَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ - وَهُمُ الْيَهُودُ - «مَا وَلَّهُمْ عَنْ قِبْلَتِهِمْ أَلَّا كَانُوا عَلَيْهَا قُلْ لِلَّهِ الْمَسْرُفُ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ شَيْقِيرٍ»، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ ثُمَّ خَرَجَ بَعْدَ مَا صَلَّى، فَمَرَّ عَلَى قَوْمٍ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي صَلَاةِ الْعَصْرِ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ فَقَالَ: هُوَ يَشْهُدُ أَنَّهُ صَلَّى مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ تَوَجَّهَ نَحْوَ الْكَعْبَةِ، فَتَحْرَفَ الْقَوْمُ حَتَّى تَوَجَّهُوا نَحْوَ الْكَعْبَةِ.

وبالسند قال:

(حدثنا عبد الله بن رجاء قال: حدثنا إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق، (عن) جده (أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله السبعيعي، (عن البراء)، زاد في رواية: (ابن عازب) ﷺ.

ومر في (كتاب الإيمان) بيان من رواه عن أبي إسحاق مصرحاً بتحديث البراء له .

(قال: كان رسول الله ﷺ صلى الله علية وسلم) أول ما قدم المدينة (نحو)؛ أي: جهة (بيت المقدس ستة عشر أو سبعة عشر شهراً) من حين قدومه، وتقدم تحرير المدة، وأنها ستة عشر شهراً وأيام .

(وكان رسول الله ﷺ يحب أن يُوجَّه) - بفتح الجيم - أي : يؤمر بالتوجه (إلى الكعبة).

وضبط في «الْيُونِيَّة» الجيم بالفتح والكسر، وكأن وجه الكسر أن يكون الفاعل هو النبي ﷺ؛ أي : أن يوجه وجهه أو نفسه إلى الكعبة بأمر الله تعالى.

(فأنزل الله عز وجل : «قَدْرَى تَقَلُّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ») [البقرة: ١٤٤] ، فتوجه بعد نزول الآية ، وهي قوله : «فَوَلِّ وَجْهَكَ» [البقرة: ١٤٤] (نحو الكعبة).

قال الحافظ : جاء بيان ذلك فيما أخرجه الطبرى وغيره من طريق علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس قال : لما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة ، واليهودُ أكثرُ أهلها ، يستقبلون بيت المقدس ، أمره الله أن يستقبل بيت المقدس ، ففرحت اليهود ، فاستقبلها سبعة عشر شهراً ، وكان رسول الله ﷺ يحب أن يستقبل قبلة إبراهيم ، فكان يدعو وينظر إلى السماء ، فنزلت .

ومن طريق مجاهد قال : إنما كان يحب أن يتحول إلى الكعبة ؛ لأن اليهود قالوا : يخالفنا محمد ويتبع قبالتنا ، فنزلت .

وظاهر حديث ابن عباس هذا : أن استقبال بيت المقدس إنما وقع بعد الهجرة إلى المدينة ، لكن أخرج أحمد من وجه آخر عن ابن عباس : كان النبي ﷺ يصلى بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه .

والجمع بينهما ممكناً، لأن يكون أمراً لما هاجر أن يستمر على الصلاة لبيت المقدس.

وأخرج الطبرى من طريق ابن جرير قال: صلى النبي ﷺ أول ما صلى إلى الكعبة، ثم صُرِفَ إلى بيت المقدس وهو بمكة، فصلى ثلث حجج، ثم هاجر، فصلى إليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهراً، ثم وجهه الله إلى الكعبة.

وقوله في حديث ابن عباس الأول: (أمره الله) يرد قول من قال: إنه صلى إلى بيت المقدس باجتهاد.

وعن أبي العالية: أنه ﷺ صلى إلى بيت المقدس يتَّلَّفُ أهل الكتاب.

وهذا لا ينفي أن يكون بتوقيف، انتهى.

(وقال السفهاء من الناس وهم اليهود: ﴿مَا وَلَنَّهُمْ عَنِ قِبْلَتِهِمُ الَّتِي كَانُوا عَلَيْهَا قُلْلَةً إِلَّا مَشَرِّقٌ وَالْمَغْرِبُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٤٢])، وفي رواية: «وقال السفهاء» إلى قوله: «كَانُوا عَلَيْهَا» متلوأً، ثم قال: إلى قوله: «صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ».

(فصلى مع النبي ﷺ رجل) مر في (الإيمان): أنه عباد بن بشر، وفي رواية: (رجال) بصيغة الجمع، وتحتاج هذه الرواية إلى تقدير محدود في قوله:

(ثم خرج): أي: بعض أولئك الرجال (بعد ما صلى) يحتمل أنها مصدرية أو موصولة؛ أي: بعد صلاته، أو بعد الذي صلاه.

(فمر على قوم من الأنصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس)،

قال في «الفتح»: وللْكُشْمِيْهْنِي: (في صلاة العصر يصلون نحو بيت المقدس)، وفيه إفصاح بالمراد.

ووقع في «تفسير أبي حاتم» من طريق ثُوَيْلَةَ بنت أسلم: صليت الظهر أو العصر في مسجدبني حارثة، فاستقبلنا مسجد إيليا، فصلينا سجدين؛ أي: ركعتين، ثم جاءنا من يخبرنا: أن النبي ﷺ قد استقبل البيت الحرام.

قال: وانختلفت الرواية في الصلاة التي تحولت القبلة عندها، وكذا في المسجد، وظاهر حديث البراء هذا: أنها الظهر.

وذكر محمد بن سعد في «الطبقات» قال: يقال: إنه صلى ركعتين من الظهر في مسجده بال المسلمين، ثم أمر أن يتوجه إلى المسجد الحرام، فاستدار إليه، ودار معه المسلمين.

ويقال: زار النبي ﷺ أم بشر بن البراء بن معروف فيبني سلمة، فصنعت لهم طعاماً، وحان الظهر، فصلى رسول الله ﷺ لأصحابه ركعتين، ثم أمر، فاستدار إلى الكعبة، واستقبل الميزاب، فسمى مسجد القبلتين.

قال ابن سعد: قال الواقدي: هذا أثبت عندنا، انتهى. وقيل غير ذلك.

وقد ذكر الحافظ في (كتاب الإيمان): أن هذا الرجل غير الذي أخبر أهل قباء في صلاة الصبح الآتي في حديث ابن عمر في الباب الذي بعده.

قال : ونذكر هناك - أي : في حديثه - تقدير الجمع بينه وبين حديث الباب .

(فقال)؛ أي : الرجل : (هو يشهد)؛ يعني بذلك نفسه ، وهو على سبيل التجريد ، ويحتمل أن يكون الراوي نقل كلامه بالمعنى ، وتوئيده الرواية المتقدمة في (الإيمان) بلفظ : (أشهد) ، قاله في «الفتح» .

وقال الكرماني : تعبير المتكلم عن نفسه بلفظ الغيبة جائز جوازاً مطربداً ، وذلك إما بأن يجرد من نفسه شخصاً ، فيعبر عنه بلفظ الغائب ، وإما على طريقة الالتفات ، وإما باعتبار القائل أو الرجل ، كما تقول : العبد يحبك ويستاذق إليك ، ويحتمل أن يكون الراوي نقل كلامه بالمعنى ، وكانت عبارته : أنا أشهد ، انتهى .

(أنه صلى مع رسول الله ﷺ ، وأنه) - عليه الصلاة والسلام - (توجه نحو الكعبة) ، وفي رواية بإسقاط (توجه) .
(فتحر القوم حتى توجهوا نحو الكعبة) .

وقد تقدمت مباحث الحديث وفوائده في (باب الصلاة من الإيمان) من (كتاب الإيمان) ، والله - سبحانه وتعالى - أعلم .

* * *

٤٠٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: كَانَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ حَيْثُ تَوَجَّهَتْ، فَإِذَا أَرَادَ الْفَرِيضَةَ نَزَلَ فَاسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ.

وبالسند قال :

(حدثنا مسلم)، زاد في رواية : (ابن إبراهيم) (قال : حدثنا هشام)، زاد الأصيلي : (ابن أبي عبدالله) ؛ أي : وهو الدستوائي (قال : حدثنا يحيى بن أبي كثير) بالمثلثة، (عن محمد بن عبد الرحمن) بن ثوبان القرشي، العامري، مولاهم، أبي عبدالله المدنى، ثقة.

وقال أبو حاتم : من التابعين، لا يسأل عن مثله.

لم يذكروا له وفاة، وقال في «التقريب» : من السادسة، قال الحافظ : وليس له في «الصحيح» عن جابر غير هذا الحديث، روى له الجماعة .

(عن جابر)، زاد في رواية : (ابن عبدالله) (قال : كان النبي)، وفي رواية : (رسول الله) ﷺ (يصلِّي على راحلته) أي : ناقته التي تصلح لأن ترحل .

(حيث توجّهت)، زاد في رواية : (به).

(إذا أراد الفريضة، نزل) عن راحلته، (فاستقبل القبلة) وهو دال على عدم ترك استقبال القبلة في الفريضة، وهو إجماع، لكن رُخّص في شدة الخوف .

* * *

٤٠١ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: صَلَّى النَّبِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ - قَالَ إِبْرَاهِيمُ لَا أَدْرِي زَادَ أَوْ نَقَصَ - فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟»، قَالُوا: صَلَّيْتَ كَذَا وَكَذَا، فَتَّشَ رِجْلَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ، وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ، فَلَمَّا أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ قَالَ: «إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ، أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيْتُ فَذَكَرُونِي، وَإِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلْيَتَحَرَّرِي الصَّوَابُ، فَلَيُسَيِّمَ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُسَلِّمَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ».

وبالسند قال:

(حدثنا عثمان) بن أبي شيبة (قال: حدثنا جرير) هو ابن عبد الحميد، (عن منصور) هو ابن المعتمر، (عن إبراهيم) هو ابن يزيد النخعي.

قال البرماوي: وقيل: المراد به إبراهيم بن سويد.

وقال الحافظ: وأخطأ من قال: إنه غير النخعي.

(عن علقة) بن قيس النخعي.

وهذا السند من أصح الأسانيد.

(قال: قال عبدالله)، كذا في أكثر الأصول، والمراد به: ابن مسعود، وفي بعضها: (عن علقة، عن عبدالله قال: قال عبدالله)، ونسبها في «اليونينية» إلى أبي ذر، وضبب عليها.

(صلى النبي ﷺ).

قال إبراهيم)، أي: الراوي المذكور: (لا أدرى زاد أو نقص)،
أي: النبي ﷺ.

والمراد أن إبراهيم شك في سبب سجود السهو المذكور؛ هل هو الزيادة أو النقصان؟ لكن سياق في الباب الذي بعده من رواية الحكم عن إبراهيم يأسنده هذا: أنه صلٰ خمساً، وهو يقتضي الجزم بالزيادة، فلعله شكَّ لما حدث منصوراً، وتيقن لما حدث الحكم، وعيَّن في روايته - أيضاً - أنها الظهر، ووقع في «الطبراني» من غير طريق الحكم: أنها العصر، وما في «الصحيح» أصح، قاله في «الفتح».

(فلما سلم قيل له: يا رسول الله! أحدث) - بفتحات - (في الصَّلاة شيء؟) سأله عن حدوث شيء من الوحي يوجب تغيير حكم ما عهدوه في الصَّلاة، ودل استفهمهم عن ذلك على جواز النسخ عندهم، وأنهم كانوا يتوقعونه.

(قال) عليه الصَّلاة والسلام: (وما ذاك؟) فيه إشعار بأنه لم يكن عنده شعور لما وقع منه من الزيادة.

(قالوا: صلٰت كذا وكذا) كناية عما وقع؛ زيادة على المعهود أو نقصاً.

(فتشى) - عليه الصَّلاة والسلام - (رجليه)، وفي رواية: (رجله)
بالإفراد.

(واستقبل القبلة، وسجد سجدين، ثم سلم، فلما أقبل علينا

بووجهه) الكريم (قال: إنَّه لَو حَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لِنَبَاتِكُمْ؛ أَيْ: أَخْبَرْتُكُمْ (بِهِ)، وَفِي رِوَايَةِ يَاسِقَاطِهِ.

فَفِيهِ أَنَّهُ يَجُبُ عَلَيْهِ تَبْلِيغُ الْأَحْكَامِ إِلَى الْأُمَّةِ.

(ولَكُنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مُثْلَكُمْ؛ أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ)، قَالَ فِي «الْمَصَابِيحَ»: بِهِمْزَةِ مَفْتُوحَةِ وَسِينِ مَخْفَفَةِ.

قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَمَنْ قِيلَهُ بِضمِّ أُولَهِ وَتَشْدِيدِ ثَالِثَهِ لَمْ يَنْسَبْ التَّشْبِيهَ، انتَهَى.

(إِذَا نَسِيَتْ فَذَكْرُونِي)؛ أَيْ: بِالتَّسْبِيعِ وَنحوِهِ.

(وَإِذَا شَكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَلِيَتَحَرَّ الصَّوَابَ) بِالْحَاءِ الْمُهَمَّلَةِ وَالرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ؛ أَيْ: فَلِيَقْصُدُ، وَالْمَرَادُ الْبَنَاءُ عَلَى الْيَقِينِ، كَمَا يَأْتِي مِبْيَانًا فِي (بَابِ سَجْدَةِ السَّهْوِ).

(فَلِيَتَمْ عَلَيْهِ)؛ أَيْ: بَانِيًّا عَلَيْهِ، فَيُضَمِّنَ الإِنْتِنَامَ مَعْنَى الْبَنَاءِ، (ثُمَّ لِيَسْلُمَ)، وَفِي رِوَايَةِ: (ثُمَّ يَسْلُمُ) وَجْوَبًا، (ثُمَّ يَسْجُدُ)، وَفِي رِوَايَةِ: (ثُمَّ يَسْجُدُ لِلْسَّهْوِ) (سَجْدَتَيْنِ).

قَالَ الْحَافِظُ: وَفِي الْحَدِيثِ دَلِيلٌ عَلَى جَوازِ وَقْوَعِ السَّهْوِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي الْأَفْعَالِ.

قَالَ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ: وَهُوَ قَوْلُ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ وَالنَّاظَارِ، وَشَذَّتْ طَائِفَةٌ فَقَالُوا: لَا يَجُوزُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهَذَا الْحَدِيثُ يَرْدُ عَلَيْهِمْ؛ لِقَوْلِهِ فِيهِ: «أَنْسَى كَمَا تَنْسُونَ»، وَلِقَوْلِهِ: «إِذَا نَسِيَتْ فَذَكْرُونِي».

وفي قوله : «لو حدث شيء في الصّلاة لنبأتم به» دليل على عدم تأخير البيان عن وقت الحاجة .

واستدلّ به على رجوع الإمام إلى قول المأمومين ، لكن يحتمل أن يكون تذكر عند ذلك ، أو أن سؤالهم أحدث عنده شكًا ، فسجد للشك الذي طرأ ، لا لمجرد قولهم ، انتهى .

وسيأتي لذلك مزيد في (باب سجود السهو) مع بقية مباحث الحديث ، إن شاء الله تعالى .

* * *

٣٢ - بَابٌ

مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ،
وَمَنْ لَا يَرَى الإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَا
فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ

وَقَدْ سَلَّمَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَكْعَتِي الظَّهَرِ، وَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ
بِوَجْهِهِ، ثُمَّ أَتَمَّ مَا بَقِيَ.

(باب ما جاء في القبلة)؛ أي : غير ما تقدم.

(ومن لم ير)، وفي رواية: (ومن لا يرى) (الإعادة على من سها)؛ يعني : أخطأ، (فصلى إلى غير القبلة)، قال الكرماني : قوله : (فصلى) تفسير لقوله : (سها)، والفاء تفسيرية .

وتعقبه العيني فقال : فيه بُعد، والأولى أن تكون للسببية ، كقوله تعالى : «**فَتَصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً**» [الحج : ٦٣].

قال في «الفتح» : وأصل هذه المسألة في المجتهد في القبلة إذا تبين خطأه .

فروى ابن أبي شيبة عن سعيد بن المسيب وعطاء والشعبي وغيرهم : أنهم قالوا : لا تجب الإعادة . وهو قول الكوفيين . أي : وفي «الترمذى» من حديث عامر بن ربيعة ما يوافق قولهم ، لكن قال : ليس إسناده بذلك .

وروي الزهري ومالك وغيرهما: تجب في الوقت، لا بعده.

وعن الشافعية: يعيد إذا تيقن الخطأ مطلقاً، انتهى.

وقال أبو الحسن المرادي من الحنابلة في «تنقح المقنع»: ومن صلّى بالاجتهاد سفراً فأخذوا لم يعده، انتهى.

(وقد سلم النبي ﷺ في ركعتي الظهر)، وفي رواية: (في ركعتين من الظهر).

(وأقبل على الناس بوجهه) الشريف، (ثم أتم ما بقي).

وهذا التعليق وصله البخاري في «الصحيح» من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليدين، وكذا مسلم من طرق، إلا قوله: (وأقبل على الناس بوجهه)؛ فإنها في «الموطأ» عن داود بن الحصين، عن ابن أبي سفيان، عن أبي هريرة.

قال الحافظ: ووهم ابن الثّين تبعاً لابن بطال حيث جزم بأنه طرف من حديث ابن مسعود الماضي؛ لأن حديث ابن مسعود، ليس في شيء من طرقه: أنه سلم من ركعتين، انتهى.

ومناسبة هذا التعليق للترجمة: أن انصرافه - عليه الصلاة والسلام - وإقباله على الناس بوجهه بعد سلامه كان وهو عند نفسه في غير صلاة، فلما بني على صلاته كان وقت استدبار القبلة في حكم المصلي، فيؤخذ منه: أن من اجتهد - ولم يصادف القبلة - لا يعيد، قاله في «المصايح».

* * *

٤٠٢ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ عُمَرُ: وَأَقْتُرُ رَبِّي فِي ثَلَاثٍ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ اتَّخَذْنَا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى، فَنَزَّلْتُ: ﴿وَأَنْجَدُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾، وَآيَةُ الْحِجَابِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ أَمْرَتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ، فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبُرُّ وَالْفَاجِرُ، فَنَزَّلْتُ آيَةُ الْحِجَابِ، وَاجْتَمَعَ نِسَاءُ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْغَيْرَةِ عَلَيْهِ فَقُلْتُ لَهُنَّ: ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَقْنَ أَنْ يُبَدِّلَهُ، أَزْوَجَا خَيْرًا مِنْكُنَّ﴾. فَنَزَّلْتُ هَذِهِ الْآيَةَ.

٤٠٢ / م - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ أَئْبَوبَ قَالَ: حَدَّثَنِي حُمَيْدٌ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا بِهَذَا.

وبالسند قال:

(حدثنا عمرو بن عون) عمرو بالواو، وعون بالنون آخره؛ أي: ابن أوس بن الجعد السلمي، أبو عثمان الواسطي البزار، بالزماني المكررة، [مولى أبي العجفاء]^(١)، سكن البصرة، ثقة، ثبت، وأطرب ابن معين في الثناء عليه.

وقال أبو حاتم: ثقة حجة، وكان يحفظ حدیثه.

وقال أبو زرعة: قَلَّ من رأيت أثبت منه.

وقال العجلبي: ثقة، وكان رجلاً صالحًا.

(١) ما بين معاقوتين ليس في «ن».

وقال يزيد بن هارون: كان عمرو بن عوف ممن يزداد كل يوم خيراً.

مات سنة خمس وعشرين ومئتين، روى عنه البخاري وأبو داود، وروى له الباقيون، وفي «الزهرة»: روى عنه البخاري أحد عشر حديثاً.

(قال: حدثنا هشيم) - بالتصغير - ابن بشير - بالتكبير^(١) - (عن حميد) الطويل، (عن أنس قال: قال عمر)؛ أي: ابن الخطاب رض، كما في رواية، وهذا من رواية صحابي صغير عن صحابي كبير. (وافقت ربي في ثلاث)؛ أي: وقائع، والمعنى: وافقني ربي، فأنزل القرآن على وفق ما رأيت، لكنه راعي الأدب، فأسنده الموافقة إلى نفسه، قاله الحافظ.

لكن قال البرماوي: لا يحتاج إلى هذا؛ فإن من وافقك فقد وافقته.

قال: وهذه الموافقة غير معنى موافقة امتنال [أوامر]^(٢) الرب؛ فإن ذلك على الإطلاق، وهذه في نزول الآية على وفق قوله، انتهى.

ثم قال الحافظ: أو أشار به إلى حدوث رأيه وقدم الحكم.

(١) «بالتكبير» ليس في «ن».

(٢) ما بين معقوفين ليس في «و».

وليس في تخصيصه العدد بالثلاث ما ينفي الزيادة عليها؛ لأنَّه حصلت له الموافقة في أشياء غير هذه؛ من مشهورها: قصة أسارى بدر، وقصة الصَّلاة على المنافقين، وهما في «الصحيح»، وصحَّح التِّرمذى من حديث ابن عمر أنه قال: ما نزل بالناس أمرٌ قط فقالوا فيه، وقال فيه عمر، إِلَّا نزل القرآن فيه على نحو ما قال عمر. وهذا دالٌّ على كثرة موافقته.

قال: وأكثر ما وقفنا منها بالتعيين على خمسة عشر، لكن ذلك بحسب المنشور، انتهى.

(قلت)، وفي رواية: (فقلت): (يا رسول الله! لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى)، وجواب (لو) ممحض، أو هي للتمني فلا جواب لها.

(فنزلت: ﴿وَأَخْنَثُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّ﴾ [البقرة: ١٢٥])، وقد مرَّ الكلام على مقام إبراهيم.

(وآيةُ الحجاب)؛ هي قوله تعالى: ﴿يُذَكِّرُ عَلَيْهِنَّ مِنْ جَلَّيْهِنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٩]، و(آية) بالرفع على الابتداء، والخبر ممحض؛ أي: كذلك، أو على العطف على مقدر؛ أي: هو اتخاذ مصلى وآية الحجاب.

وبالجملة بدل من قوله: (ثلاث).

قال القسْطَلَانِي تبعاً للكَرْمَانِي: وبالنسبة على الاختصاص.

(قلت: يا رسول الله! لو أمرت نساءك أن يتحجبن؛ فإنه يكلمهن البر) بفتح الباء، صفة مشبهة، (والفاجر) الفاسق، (فنزلت آية الحجاب)، ويأتي الكلام عليها في (تفسير سورة الأحزاب).
 (واجتمع نساء النبي ﷺ في الغيرة عليه) - بفتح المعجمة - وهي الحمية والأنفة.

(فقلت لهن: «عَسَوْ رَبِّهِ إِنْ طَلَقْتُنَّ أَنْ يُدْلِهِ أَرْوَاحًا خَيْرًا مِنْكُنَّ»)
 [التحرير: ٥]، فنزلت هذه الآية.
 قال الكرمانى:

فإن قلت: كيف دلالته على الترجمة؟

قلت: دل على الجزء الأول منها^(١)، كما أن الحديث الأخير يدل على الجزء الأخير^(٢)، فأول ما في الباب وأخره يدل على كل الترجمة على سبيل التوزيع.

وأما كيفية الدلالة؛ فعلى قول من فسر المقام بالكتبة ظاهر، وعلى قول من قال: هو الحرم كله، فيقال: إن «من» للتبعيض، و«مُصَلٌ»؛ أي: قبلة، أو موضع الصلاة إليه.

أو المراد من الترجمة ما جاء في القبلة وما يتعلق بها.

قال: وهذا أظهر؛ لأن المتبادر إلى الفهم من المقام: الحجر الذي وقف عليه إبراهيم، وموضعه مشهور.

(١) في حاشية «ن»: «أي: وهو قوله: ما جاء في القبلة».

(٢) في حاشية «ن»: «أي: وهو قوله: ومن لم ير الإعادة . . . إلخ».

وهذا هو معنى قول **الخطابي**: إن عمر سأله أن يجعل ذلك الحجر الذي فيه أثر مقامه مصلى بين يدي القبلة يقوم الإمام عنده، فنزلت الآية، انتهى.

وقال ابن رشيد: الذي يظهر لي أن تعلق الحديث بالترجمة الإشارة إلى موضع الاجتهاد في القبلة؛ لأن عمر اجتهد في أن اختار أن يكون المصلى إلى مقام إبراهيم الذي هو في وجه الكعبة، فاختار إحدى جهات القبلة بالاجتهاد، وحصلت موافقته على ذلك، فدل على تصويب اجتهاد المجتهد إذا بذل وسعه.

قال الحافظ: ولا يخفى ما فيه، ونقل كلام الكرمانى وسكت عليه، وكأنه ارتضاه، وهو كذلك، والله أعلم.

وقال بعضهم: كان اللائق إيراد هذا الحديث في الباب الماضي، وهو قوله: «وَأَنْجِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى» [البقرة: ١٢٥].

قال الحافظ: والجواب أنه عدل عنه إلى حديث ابن عمر للتنصيص فيه على وقوع ذلك من فعله بِإِيمَانِهِ، بخلاف حديث عمر هذا، فليس فيه التصریح بذلك، انتهى.

(وقال ابن أبي مريم) هو سعيد بن الحكم بن أبي مريم، وفي رواية كريمة: (حدثنا ابن أبي مريم)، وفي أخرى: (قال أبو عبدالله: وقال ابن أبي مريم)، وفي أخرى: (قال محمد: وقال ابن أبي مريم).

(قال: أخبرنا يحيى بن أيوب) الغافقي (قال: حدثني حميد)

الطویل (قال: سمعت أنساً بهذا)؛ أي: إسناداً ومتناً؛ أي: فهو من رواية أنس [عن عمر، لا من رواية أنس]^(١) عن النبي ﷺ.

وفائدة هذا الإسناد أو التعليق: تصريح حميد بسماعه له من أنس، فأمن من تدليسه، ويحيى بن أيوب، وإن لم يحتج به البخاري، لكن يخرج له في المتابعات، وهذا منها.

قال الحافظ: بل لم ينفرد يحيى بن أيوب بالتصريح المذكور، فقد أخرجه الإمام علي من رواية يوسف القاضي، عن أبي الربع الزهراني، عن هشيم، أخبرنا حميد، حدثنا أنس، والله أعلم، انتهى.

* * *

٤٠٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: بَيْنَا النَّاسُ بِقُبَابِهِ فِي صَلَاةِ الصُّبْحِ إِذْ جَاءُهُمْ آتٍ فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْلَّيْلَةَ قُرْآنٌ، وَقَدْ أُمِرَ أَنْ يَسْتَقْبِلَ الْكَعْبَةَ فَاسْتَقْبَلُوهَا، وَكَانَتْ وُجُوهُهُمْ إِلَى الشَّامِ، فَاسْتَدَارُوا إِلَى الْكَعْبَةِ.

وبالسند قال:

(حدثنا عبدالله بن يوسف) التّينيسي (قال: أخبرنا مالك)، زاد في رواية: (ابن أنس)، (عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر) بن

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «و».

الخطاب (قال: بينما الناس) هم أهل قباء ومن حضر معهم، فاللام للعهد الذهني .

(قباء) بالمد والصرف، وهو الأشهر، ويجوز فيه القصر وعدم الصرف، وهو يُذكَر ويُؤْنَث، موضع معروف ظاهر المدينة، والمراد هنا مسجد قباء .

(في صلاة الصبح)، ولمسلم: (في صلاة الغداة)، وهو أحد اسمائها، وقد نقل بعضهم كراهيّة تسميتها بذلك .

وهذا الحديث فيه معايرة لحديث البراء المتقدم؛ فإن فيه: أنهم كانوا في صلاة العصر .

وأجاب الحافظ: بأنه لا منافاة بين الخبرين؛ لأن الخبر وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة، وهم بنو حارثة، وهو الذي في حديث البراء، والآتي إليهم بذلك عباد بن بشر أو ابن نهيك، كما تقدم، ووصل الخبر وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء، وهو الذي في حديث ابن عمر .

(إذ جاءهم آتٍ)، قال الحافظ: ولم يسم، وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا: أنه عباد بن بشر، ففيه نظر؛ لأن ذلك إنما ورد في حقبني حارثة في صلاة العصر، فإن كان ما نقلوا محفوظاً فيحتمل أن يكون عباداً أتىبني حارثة أولاً في وقت العصر فأخبرهم، ثم توجه إلى أهل قباء فأعلمهم بذلك في الصبح .

قال : ومما يدل على تعددهما أن مسلماً روى من حديث أنس :
أن رجلاً من بنى سلمة من وهم ركوع في صلاة الفجر .
فهذا موافق لرواية ابن عمر في تعين الصلاة ، وبنو سلمة غير بنى
حارثة ، انتهى .

(فقال : إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن) فيه إطلاق
الليلة على بعض اليوم الماضي وما يليه مجازاً ، والتنكير في قوله :
(قرآن) لإرادة البعضية ، وفي رواية : (القرآن) بـ (الـ) بالعهدية ،
والمراد قوله تعالى : ﴿قَدْ نَرَى تَقْلِبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾ [البقرة : ١٤٤]
الآيات .

(وقد أمر) - بالبناء للمفعول - (أن) ؛ أي : بأن (يستقبل الكعبة ،
فاستقبلوها) بفتح المودحة للأكثر ؛ أي : أهل قباء ؛ أي : فتحولوا إلى
جهة الكعبة ، (وكانت وجوههم إلى الشام) تفسير من الراوي للتتحول .
قال الحافظ : ويحتمل أن يكون فاعل (استقبلوها) النبي ﷺ ومن
معه ، وضمير (وجوههم) لهم أو لأهل قباء على الاحتمالين .
وفي رواية : (فاستقبلوها) بصيغة الأمر .

قال : ويأتي في ضمير (وجوههم) الاحتمالان المذكوران ،
وعوده إلى أهل قباء أظهر .

قال : وترجح رواية الكسر رواية المصنف في (التفسير) : (وقد
أمر أن يستقبل الكعبة ، ألا فاستقبلوها) ، ودخول حرف الاستفتاح

يدل على أن ما بعده أمر، انتهى .

(فاستداروا إلى الكعبة) ووقع بيان كيفية التحول في حديث تَوِيلَةَ بنت أسلم عند ابن أبي حاتم، وقد ذكرت بعضه قريراً، قالت فيه: فتحول النساء مكان الرجال، والرجال مكان النساء، فصلينا السجدين الباقيتين إلى البيت الحرام .

قال الحافظ: وتصويره أن الإمام تحول من مكانه في مقدم المسجد إلى مؤخره؛ لأن من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف، ولما تحول الإمام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه، وتحولت النساء حتى صرن خلف الرجال، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة، فيحتمل أن يكون ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير، كما كان قبل تحريم الكلام، ويحتمل اغفار العمل المذكور للمصلحة المذكورة، أو أنه لم تتوال الخطأ عند التحويل، بل وقعت مفرقة .

قال: وفي الحديث: أن ما يؤمر به النبي ﷺ يلزم أمته .
وأن أفعاله يقتدى بها كأقواله، حتى يقوم دليل الخصوص .
وأن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه؛ فإن أهل قباء لم يؤمرروا بالإعادة مع كون الأمر باستقبال الكعبة كان قبل صلاتهم تلك الصلوات .

واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة، ولم يمكنه استعلام ذلك، فالفرض غير لازم له .

وفيه قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به، ونسخ ما تقرر
بطريق العلم به؛ لأن صلاتهم إلى بيت المقدس كانت عندهم بطريق
القطع؛ لمشاهدتهم صلاة النبي ﷺ إلى جهةه، ووقع تحولهم عنها إلى
جهة الكعبة بخبر هذا الواحد.

وأرجيبَ بأنَّ الخبر المذكور احتفت به قرائنٍ ومقدماتٍ أفادت
القطع عندهم بصدق ذلك المخبر، فلم ينسخ عندهم ما يفيد العلم إلا
بما يفيد العلم.

قال : وقيل : كان النسخ بخبر الواحد جائزاً في زمانه ﷺ مطلقاً،
 وإنما مُنْعِنُ بعده . ويحتاج إلى دليل.

وفيه جواز تعليم من ليس في الصَّلاة من هو فيها .
وأن استماع المصلي لكلام من ليس في الصَّلاة لا يفسد صلاته .
قال : ووجه تعلق حديث ابن عمر بترجمة الباب : أن دلالته على
الجزء الأول منها من قوله : (أمر أن يستقبل الكعبة) ، وعلى الجزء
الثاني من حيث إنهم صلوا في أول تلك الصَّلاة إلى القبلة المنسوخة
جاهلين بوجوب التحول عنها، وأجزاءٌ مع ذلك، ولم يؤمروا
بالإعادة، فيكون حكم الساهي كذلك .

قال : لكن يمكن أن يُفْرَقَ بينهما بأن الجاهل مستصحب للحكم
الأول، فيغتفر في حقه ما لا يغتفر في حق الساهي؛ لأنَّه إنما يكون عن
حكم استقر عنده وعرفه .

وقد تقدَّم بعض فوائد الحديث في الباب الذي قبله، وفي (كتاب

الإيمان) أيضاً في الكلام على حديث البراء مع تعين الوقت الذي حُولت فيه القبلة.

* * *

٤٠٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ الْحَكَمِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظُّهُرَ خَمْسًا، فَقَالُوا: أَزِيدَ فِي الصَّلَاةِ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟»، قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا، فَتَنَّى رِجْلِيهِ وَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ.

وبالسند قال:

(حدثنا مُسَدَّد قال: حدثنا يحيى) هو القطان، (عن شعبة) بن الحجاج، (عن الحكم) بن عتبة، (عن إبراهيم) هو النخعي، (عن علقة) بن قيس النخعي، (عن عبد الله) هو ابن مسعود رضي الله عنه (قال: صلَّى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الظهر خمساً)؛ أي: خمس ركعات، (فقالوا: أزيد في الصلاة؟ قال) عليه الصلاة والسلام: (وما ذاك؟)؛ أي: ما سبب هذا السؤال؟ (قالوا: صليت خمساً، فتنى) - عليه الصلاة والسلام - (رجلية)، وفي رواية: (رجله) بالإفراد.

(وسجد سجدين)؛ أي: للسهو.

وقد تقدَّم الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا.

وموضع دلالته على الجزء الأخير من الترجمة قوله: (وما ذاك؟) فإن زمان المكالمة كان غير مستقبل؛ لرواية: (وأقبل على الناس)،

وأيضاً فالعادة أن الإمام لا يكلم الناس حتى يستقبلهم، وهو إذ ذاك في صلاة؛ لأنَّه رجع إليها، ولذلك لو أحدث في سجود السهو بطلت صلاته، وكل ذلك وهو يظن أنه ليس في صلاة، وهو ساء مصلٍ لغير القبلة، ولم يُعد الصلاة^(١).

* * *

(١) جاء في نهاية المجلد الأول من النسخة الخطية المرموز لها بـ«ن»: تم المجلد الأول، ويليه - إن شاء الله - باب «حك البراق باليد من المسجد»، بعون الملك الرزاق. وصلى الله على سيدنا محمد وآل وصحبه وسلم تسلیماً كثيراً، دائمًا إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

وكان الفراغ من نسخة هذا الجزء المبارك المنقول من شرح مؤلفه بخطه، وهو العلامة التحرير الفهامة شيخ المحدثين ببلد الله الأمين، مولانا الشيخ عبدالله بن سالم بن محمد بن سالم المكي، تجاه البيت الحرام، يوم الأربعاء، لعشر خلت من شهر ذي القعدة الحرام سنة ١١١٧هـ، على يد كاتبه محمد بن مصطفى أفندي الدياري بكري الواقع بالمسجد الشريف، برسم مولانا سيدنا قاضي الإسلام والمسلمين ببلد الله الأمين سيدنا عبدالله أفندي الملقب ب Maher Afnan، بلغه الله في الدارين آماله. آمين.

وجاء في بداية المجلد الثاني: بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين، رب يسر يا كريم، رب تتم بالخير.

حَكُّ الْبَزَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ

(باب حَكُّ الْبَزَاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ)، يقال: الْبَزَاقِ بِالْزَايِ
والصاد والسين.

قال الحافظ: وسواء كان حكه بالآلة أم لا.

قال: ونماذج الإمام علي في ذلك فقال: قوله: (فَحَكَهُ بِيَدِهِ)؛
أي: تولى ذلك بنفسه، لا أنه باشر النخامة، ويؤيد ذلك الحديث
الآخر: حَكَهَا بِعَرْجُونِ، انتهى.

قال الحافظ: والمصنف مشى على ما يحتمله اللفظ مع أنه
لا مانع من تعدد القصة، وحديث العرجون رواه أبو داود من حديث
جابر، انتهى.

٤٠٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ،
عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ حَتَّى
رُوِيَ فِي وَجْهِهِ، فَقَامَ فَحَكَهُ بِيَدِهِ فَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي
صَلَاتِهِ، فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ - أَوْ إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ - فَلَا يَبْرُغُ أَحَدُكُمْ
قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ»، ثُمَّ أَخَذَ طَرَفَ رِدَائِهِ

فَبَصَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: «أَوْ يَفْعَلْ هَكَذَا».

وبالسند قال:

(حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد (قال: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ حُمَيْدٍ الطَّوَيْلِ، عَنْ أَنْسٍ)، زاد في رواية: (ابن مالك).

قال الحافظ: كذا في جميع ما وقفت عليه من الطرق بالمعنى، ولكن آخر جهه عبد الرزاق، فصرح بسماع حميد من أنس، فأمن تدليسه.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً) بالميم مع ضم النون، وهي ما يخرج من الصدر، وقيل: النخاعة بالعين من الصدر، وباليم من الرأس.

(فِي الْقِبْلَةِ)؛ أي: العائط الذي من جهة القبلة.

(فَشَقَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ) ﷺ (حتَّى رُؤَيَ) بضم الراء وكسر الهمزة وفتح الياء التحتية، وفي رواية: (حتى رَأَيْتُه) بكسر الراء وبسكون الياء وأخره همزة؛ أي: شُوهَدَ (في وجْهِهِ) أثر المشقة.

وللنسياني: (فَغَصِبَ حَتَّى احْمَرَ وَجْهُهُ)، وللمصنف في «الأدب» من حديث ابن عمر: فَتَغَيَّظَ عَلَى أَهْلِ الْمَسْجِدِ.

(فَقَامَ) - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (فَحَكَهُ)؛ أي: أثر النخامة (بِيكِدَهُ)

هذا موضع الترجمة، (فَقَالَ: إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاةٍ)؛ أي: بعد شروعه فيها، بخلاف قام إلى الصَّلَاةِ، فإنَّه قبل الشروع، قاله الكَرْمَانِيُّ.

(فَإِنَّهُ يَنَاجِي رَبَّهُ) المناجاة والنحو: السُّرُّ بين اثنين، فهي من جهة

العبد حقيقة مساررته بالقرآن والأذكار، فكأنه يناجيه، ومن جهة الرب مجاز، والقرينة صارفة؛ إذ لا كلام محسوس من جهته، فالمراد لازمها، وهو إرادة الخير وإقباله عليه بالرحمة والرضوان.

وقال النّووي: المناجاة إشارة إلى إخلاص القلب وحضوره وتفریغه لذكر الله تعالى.

(أو: إنَّ)، كذا للأكثر بالشك، كما سيأتي في الرواية الأخرى بعد خمسة أبواب.

وهمزة (إن) مكسورة، ومفتوحة في «اليونينية»، وفي رواية: (وإنَّ) (ربَّه) بواو العطف (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ) هذا كقوله في الحديث الآتي: «فَإِنَّ اللَّهَ قَبْلَ وَجْهِهِ» ظاهره محال؛ لتنتزه الذات العلية عن المكان، فمعناه: اطلاع الرب على ما بينه وبين القبلة، فأمر أن تُصان تلك الجهة عن البزاقد.

وقال الخطابي: معناه: أن توجهه إلى القبلة مفضٍ بالقصد منه إلى ربِّه، فصار في التقدير: لأن مقصوده بينه وبين قبنته، وهو قريب من الأول.

وقيل: هو على حذف مضاد؛ أي: عظمة الله أو ثواب الله.

وقال ابن عبد البر: هو كلام خرج على التعظيم لشأن القبلة.

قال الحافظ: وقد نزع به بعض المعتزلة القائلين بأن الله في كل مكان، وهو جهل واضح؛ لأن في الحديث: أنه يبزق تحت قدمه، وفيه نقضٌ ما أصلوه.

وفيه الرد على من زعم أنه على العرش بذاته.

قال : ومهما تُؤْوِلَ به جاز أن يُتَأْوِلَ به ذاك ، والله أعلم .

قال : وهذا التعليل يدل على أن البزاق في القبلة حرام ، سواء كان في المسجد أم لا ، ولا سيما من المصلي ، فلا يجري فيه الخلاف في أن كراهة البزاق في المسجد ؟ هل هي للتنزيه ، أو للتحريم ؟

قال : وفي «صحيحي ابن خزيمة وابن حبان» من حديث حذيفة مرفوعاً : «مَنْ تَفَلَّ تُجَاهَ الْقِبْلَةِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَتَفَلَّهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ» .

وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً : «يُبَعَثُ صَاحِبُ النُّخَامَةِ فِي الْقِبْلَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَهِيَ فِي وَجْهِهِ» .

وفي «أبي داود» من حديث السائب بن خlad: أنَّ رجلاً أَمَّ قوماً، فَبَصَقَ فِي الْقِبْلَةِ، فَلَمَّا فَرَغَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يُصَلِّي لَكُمْ» الحديث.

وفيه أنه قال له : «إِنَّكَ آذَيْتَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ» ، انتهى.

(فَلَا يَبْرُزُقُنَّ) بنون التوكيد الثقيلة ، وفي رواية : (فَلَا يَبْصُقُنَّ).

(أَحَدُكُمْ قِبْلَةً) بكسر القاف وفتح الموندة؛ أي: جهته (قبلته)
التي عظمها الله ، فلا تقابل بالرزاق المفضي للاستخفاف .

(وَلَكِنْ) ليبرزق (عَنْ يَسَارِهِ)، لا عن يمينه ، (أَوْ تَحْتَ قَدِيمِهِ)؛
أي: اليسرى ، كما يأتي بعد أبواب مع زيادة ، وفي رواية : (قَدَمِيهِ)
بالتشنية .

(فَيَدْفِنُهَا)، ومحله في غير المسجد، أما فيه فیتعین ثوبه .

(ثُمَّ أَخَذَ) - عليه الصلاة والسلام - (طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَصَقَ فِيهِ، ثُمَّ رَدَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، فَقَالَ: أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا) هو عطف على المصدر بعد حرف الاستدراك ؛ أي : ولكن ليزق عن يساره ، أو يفعل هكذا .

وفي البيان بالفعل ؛ لأنه أوقع في النفس .

قال الحافظ : وظاهر قوله : (أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا) أنه مخير بين ما ذكر ، لكن سيأتي بعد أربعة أبواب أن المصنف حمل هذا الأخير على ما إذا بدره البزاق ، فـ (أو^(۱)) على هذا في الحديث للتنويع ، لا للتخيير ، والله أعلم ، انتهى .

* * *

٤٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى بُصَاقًا فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ فَحَكَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَبْصُقْ قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبِيلٌ وَجْهٍ إِذَا صَلَّى».

وبالسند قال :

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّتِيسِي (قال: أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمام ،

(۱) «فَأَوْ» ليس في «ن» .

(عن نافع) مولى ابن عمر، (عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه):
 (أن رسول الله ﷺ رأى بُصاقاً في جدار القبلة)، وللمصنف في أواخر
 (الصلوة): (في قبلة المسجد).

(فَحَكَهُ)، (ثُمَّ دَعَا بِزَعْفَرَانَ، فَلَطَخَهُ بِهِ)، كما زاده هناك، وزاد
 عبد الرزاق عن عمر: فَلِذِلِكَ صُنْعَ الرَّزَّاعَرَانُ فِي الْمَسَاجِدِ.
 (ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي، فَلَا يَيْصُقُ
 قِبَلَ وَجْهِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ قَبِيلٌ وَجْهٌ) كالحديث السابق، هو على سبيل
 التشبيه؛ أي: لأن الله في مقابل وجهه، وقيل فيه غير ذلك كما مر (إذا
 صَلَّى).

ووجه مطابقته كالذي بعده للترجمة: أن المتأخر من حكه أنه
 كان بيده، والمعهود من جدار القبلة جدار قبلة رسول الله ﷺ، وهذا
 الحديث مكرر في «اليونينية» و«الفرع» متتاً وسندًا، ونبأ على ذلك في
 هامشيهيا، ولم ينبئه على ذلك القسطلاني.

* * *

٤٠٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ هِشَامِ
 ابْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى
 فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مُخَاطِأً أَوْ بُصَاقًا أَوْ نُخَامَةً فَحَكَهُ.

وبالسند قال:

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ التِّنِيسي (قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس، (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، (عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ) رضي الله عنها: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّدَ عَلَيْهِ رَأْيَ فِي جِدَارِ الْقِبْلَةِ مُخَاطَأً) ماء يسيل من الأنف، (أَوْ بُصَاقًا) من الفم، (أَوْ نُخَامَةً) من الصدر، وهي النخاعية بالعين، أو هذه من الصدر، وبال溟 من الرأس، كما مر.

وهذا الشك وقع هكذا في «الموطأ».

(فَحَكَهُ); أي: فحكَ الذي رأه.

* * *

٣٤ - بَابُ

حَكْ الْمُخَاطِبِ الْحَصَّا مِنَ الْمَسْجِدِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : إِنْ وَطِئْتَ عَلَى قَدَرِ رَطْبٍ فَاغْسِلْهُ ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا .

(باب حَكْ الْمُخَاطِبِ الْحَصَّا مِنَ الْمَسْجِدِ)، وفي رواية : (بِالْحَصْبَاءِ مِنَ الْمَسْجِدِ).

قال الحافظ : وجه المغایرة بين هذه الترجمة والتي قبلها من طريق الغالب ، وذلك أن المخاطب غالباً يكون له جرم لزج ، فيحتاج في نزعه إلى معالجة ، والبصاق لا يكون له ذلك ، فيمكن نزعه بغير آلة ، إلا إن خالطه بلغم ، فيتحقق بالمخاطب ، هذا الذي يظهر من مراده ، انتهى .

(وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ) : (إِنْ وَطِئْتَ عَلَى قَدَرِ رَطْبٍ فَاغْسِلْهُ ، وَإِنْ كَانَ يَابِسًا فَلَا)، وهذا التعليق وصله ابن أبي شيبة بسند صحيح ، وقال في آخره : وَإِنْ كَانَ نَاسِيًّا لَمْ يَضُرَّهُ ، قاله الحافظ .

ثم ذكر وجهاً لمطابقته للترجمة متلفاً ، تعقبه فيه العيني ويبيّن وجهه .

ثم ذكر العيني مناسبة بعيدة أيضاً وقال في آخرها: وهذا القدر كافٍ؛ أي: في وجهها؛ لأنَّه إقناعي غير برهاني.

* * *

٤٠٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: أَخْبَرَنَا إِبْرَاهِيمُ ابْنُ سَعْدٍ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدِ حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاوَلَ حَصَاءً فَحَكَّهَا فَقَالَ: «إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمَ قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلْيُبْصِقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدْمِهِ الْيُسْرَى».

وبالسند قال:

(حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُوذَكي (قَالَ: حَدَّثَنَا)، وفي رواية: (أَخْبَرَنَا) (إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف (قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزهرى، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف الزهرى: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ) (حَدَّثَهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي جِدَارِ الْمَسْجِدِ، فَتَنَاوَلَ حَصَاءً فَحَكَّهَا)، وفي رواية: (فَحَكَّهَا) بمنتهى من فوق، وهما بمعنى .

وهذا موضع الترجمة، ولا فرق في المعنى بين النخامة التي في الحديث، والمخاط الذي في الترجمة، فلذلك استدل بأحدهما على الآخر.

(فَقَالَ) عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (إِذَا تَنْخَمَ أَحَدُكُمْ) ؛ أي : رمى
النخامة ، (فَلَا يَتَنَخَّمَ قَبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَيُصْقَعْ عَنْ يَسَارِهِ،
أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى).

وسيأتي الكلام عليه قريباً .

* * *

٣٥ - بَابٌ

لَا يَنْصُقُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ

(بَابٌ) بالتنوين : (لَا يَنْصُقُ) هو بالرفع في «الإِيُونِيَّة» ؛ أي :
المصلوي ، (عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ) .

٤١١ و ٤١٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ ، عَنْ عُقِيلٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ وَأَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ أَخْبَرَاهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ ، فَتَنَاؤَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصَاءً فَحَتَّهَا ثُمَّ قَالَ : «إِذَا تَنَخَّمَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَخَّمْ قَبْلَ وَجْهِهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ ، وَلِيَنْصُقْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدْمِهِ الْيُسْرَى» .

وَبِالسَّنْدِ قَالَ :

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ قَالَ : حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ ، عَنْ عُقِيلٍ) - بِالتصغير -
ابن خالد ، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِي ، (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ :
أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ ، وَأَبَا سَعِيدِ الْخُدْرِيَّ (أَخْبَرَاهُ) ، وَفِي السَّابِقِ : (حَدَّثَاهُ) ؛
أَيْ : أَخْبَرَا حَمِيداً : (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي حَائِطِ الْمَسْجِدِ) ،

وفي السابق : (في جَدَارِ الْمَسْجِدِ).

(فَتَأَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَصَّةً فَحَتَّهَا) - بالمثناة الفوقية - (ثُمَّ قَالَ) عليه الصلاة والسلام ، وفي السابق (فقال) : (إِذَا تَنَحَّمْ أَحَدُكُمْ، فَلَا يَتَنَحَّمْ)، وفي «اليونينية» : (إِذَا تَنَحَّمَنَّ فَلَا يَتَنَحَّمُنَّ) بنون توكيـد مكتوبة فوق الميمين ، و توكيـد الفعل الماضي ضعيفٌ.

(قِبْلَ وَجْهِهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ)؛ أي : والبصاق مثله ، وهو وجه الترجمة ، لهذا قال ﷺ : «وَلَيُصْقَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى» ، ولو لا أنـهما في الحكم سواء ؛ لما صـحـ مقابلـةـ هذاـ الأمـرـ بـذـلـكـ النـهيـ .

* * *

٤١٢ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّسًا قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا يَتَنَلَّنَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ رِجْلِهِ».

وبالسند قال :

(حَفْصُ بْنُ عَمْرُو) بن الحارث الحوْضِيُّ (قال: حَدَّثَنَا شُعبَةُ) ابن الحجاج (قال: أَخْبَرَنِي قَتَادَة) بن دِعَامَة (قال: سَمِعْتُ أَنَّسًا) تَوْكِيد (قال: قَالَ تَوْكِيد: (لَا يَتَنَلَّنَ أَحَدُكُمْ) بمثناة فـوـقـيـةـ سـاـكـنـةـ بـعـدـ حـرـفـ المـضـارـعـةـ ، وبـكـسـرـ الفـاءـ فيـ «ـالـيـونـينـيـةـ»ـ .

وقال الـكرـمـانـيـ والـدـمـامـيـنيـ : بـكـسـرـ الفـاءـ وـضـمـهـاـ .

أي : لا يُبَرِّزُ قنَاعَ يَدِيهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ رِجْلِهِ) ؛ أي : الْيُسْرَى، والتَّفَلُ شَبِيهُ بِالبَزْق؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ الْبَزْقَ، ثُمَّ التَّفَلُ، ثُمَّ النَّفَخُ، ثُمَّ النَّفَخُ.

واعلم أنَّ الْحَدِيثَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا التَّقْيِيدُ بِحَالَةِ الصَّلَاةِ، نَعَمْ هُوَ مَقْيَدٌ بِذَلِكِ فِي حَدِيثِ أَنْسٍ الْأَتَى فِي الْبَابِ الَّذِي يُلْيِهِ مِنْ رِوَايَةِ آدَمَ، وَكَذَا فِي حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ مِنْ رِوَايَةِ هَمَامِ الْأَتَى بَعْدِ بَابِيْنِ.

قال الحافظ : فجرى المصنف في ذلك على عادته في التمسك بما ورد في بعض طرق الحديث الذي يستدل به ، وإن لم يكن ذلك في سياق حديث الباب .

قال : وكأنه جنح إلى أن المطلق في الروايتين محمول على المقيد فيهما ، وهو ساكت عن حكم ذلك خارج الصلاة .

وقد جزم النّووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غيره .

وقد نقل عن مالك : أنه قال : لا بأس به ؛ يعني : خارج الصلاة .
ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود : أنه كره
أَنْ يَبْصُقَ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَيْسَ فِي صَلَاةٍ .

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : مَا بَصَقْتُ عَنْ يَمِينِي مُنْذُ أَسْلَمْتُ .
وعن عمر بن عبد العزيز : أنه نهى ابنه عنه مطلقاً .

وكأن الذي خصّه بحالات الصلاة أخذته من علة النهي المذكورة في

رواية همام عن أبي هريرة الآتية حيث قال: «فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكًا»، هذا إذا قلنا: إن المراد بالملك غير الكاتب والحافظ، فيظهر حينئذ اختصاصه بحالة الصّلاة، وسيأتي البحث في ذلك قريباً، إن شاء الله تعالى.

قال: وقال القاضي عياض: النهي عن البصاق عن اليمين في الصّلاة إنما هو مع إمكان غيره، فإن تعذر فله ذلك.

قلت: لا يظهر وجود التعذر مع وجود الثوب الذي يصلّي فيه، وقد أرشده الشارع إلى التفل فيه، كما تقدم.

وقال الخطابي: إن كان عن يساره أحد فلا يبرق في واحد من الجهتين، لكن تحت قدمه أو ثوبه.

قلت: وفي حديث طارق المحاربي عند أبي داود ما يرشد لذلك؛ فإنه قال فيه: «أو تلقاء شمالك إن كان فارغاً، وإنما فكهذا، ويزق تحت رجله ودلك.

ولو كان تحت رجله شيء مبسوط أو نحوه تعين الثوب، ولو فقد الثوب مثلاً، فلعل بلعه أولى من ارتكاب المنهي عنه، والله أعلم، انتهى.

* * *

٣٦ - باب

لِيَبْرُقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى

(باب) بالتنوين : (لِيَبْرُقُ) ، أي : المصلي ، وفي رواية : (لِيَبْصُقُ)
- بالصاد - (عَنْ يَسَارِهِ ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى).

٤١٣ - حَدَّثَنَا آدُمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ:
سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا كَانَ فِي
الصَّلَاةِ فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يُبُرُّقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ
يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ.

وبالسنن قال :

(حَدَّثَنَا آدُمُ) بن أبي إِيَاس (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ
قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا
كَانَ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ)، وَمِنْ أَنَّ الْمُنَاجَاةَ مِنْ قَبْلِ الْعَبْدِ حَقْيَةً،
وَمِنْ قَبْلِ الرَّبِّ إِقْبَالَهُ - تَعَالَى - عَلَيْهِ الْرَّحْمَةُ وَالرَّضْوَانُ، فَهُوَ مَعْجَازٌ.

(فَلَا يُبُرُّقَنَّ) - بضم الزاي - (بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ
يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ).

والترجمة هنا مطلقة، والحديث مقيد بكونه في الصَّلاة، عكس الباب المتقدم؛ فإن ترجمته مقيدة وحديه مطلق، والقدم في هذه الترجمة مقيدة باليسرى، وفي الحديث مطلقة، فـيُحمل المطلق على المقيد فيهما؛ عملاً بالدلائل.

فإن قيل: كان المناسب ذكر هذا الحديث في ذلك الباب،
والحديث الذي هناك هنا.

قيل: لعل غرضه بيان استخراج الأحكام وطريق استنباطها تكثيراً
للفائدة، قاله الكَرماني.

* * *

٤١٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفيَّانُ، حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ فَحَكَّهَا بِحَصَابَةٍ، ثُمَّ نَهَى أَنْ يَبْزُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى.
وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: سَمِعَ حُمَيْدًا عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، نَحْوَهُ.

وبالسند قال:

(حدَّثَنَا عَلِيُّ)، زاد في رواية: (ابن عبد الله)؛ أي: ابن المديني
(قال: حدَّثَنَا سُفيَّانُ)؛ أي: ابن عيَّنةً (حدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن عوف الزُّهْرِيُّ، (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الْخُدْرِيُّ طَهُورٌ.
وفي رواية: (عن أبي هريرة)، وسيأتي عن الحافظ: أنها وهمٌ.

(أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ نُخَامَةً فِي قِبْلَةِ الْمَسْجِدِ، فَحَكَّهَا) – بالكاف –
(بحصاً)، وفي رواية: (بحصاً).

(ثُمَّ نَهَى أَنْ يَزْرُقَ الرَّجُلُ بَيْنَ يَدَيْهِ، أَوْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ
يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى). .

قال الحافظ: كذا للأكثر، وهو المطابق للترجمة، وفي رواية أبي
الوقت: (وتَحْتَ قَدَمِهِ) بالواو، ولمسلم من طريق أخرى: (ولَكِنْ عَنْ
يَسَارِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ)، وكذا للمصنف من حديث أنس في أواخر
(الصلوة)، والرواية التي فيها (أو) أعم؛ لكونها تشمل ما تحت القدم
وغيره.

(وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: سَمِعَ حُمَيْدًا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ نَحْوَهُ)، وهذا
المتن هو الذي مضى من وجهين آخرين عن الزُّهْرِيِّ، ولم يذكر سُفيان
فيه أبا هريرة، كذا في الروايات كلها، لكن وقع في رواية ابن عساكر:
(عن أبي هريرة) بدل (أبي سعيد) وهو وهم، وكان الحامل له على
ذلك: أنه رأى في آخره: (وَعَنِ الزُّهْرِيِّ: سَمِعَ حُمَيْدًا، عَنْ أَبِي
سَعِيدٍ)، فظن أنه عنده عن أبي هريرة وأبي سعيد معاً، لكن فرقهما،
وليس كذلك، وإنما أراد المصنف أن يبين أن سُفيان رواه مرّة
بالمعنى، ومرة صرّح بسماع الزُّهْرِيِّ من حُمَيْد.

قال: ووهم بعض الشرّاح في زعمه أن قوله: (وَعَنِ الزُّهْرِيِّ)
معلق، بل هو موصول، وقد تقدمت له نظائر، انتهى.

* * *

كَفَارَةِ الْبُزَاقِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب كَفَارَةِ الْبُزَاقِ فِي الْمَسْجِدِ).

٤١٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «الْبُزَاقُ فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ، وَكَفَارَتُهَا دُفْنُهَا».

وبالسَّند قَالَ:

(حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إِيَّاس (قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الْحَجَّاج (قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دِعَامَة (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَّسَ بْنَ مَالِكٍ) رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (الْبُزَاقُ) بِالْزَّايِ، وَلِمُسْلِمٍ: (الْتَّفْلُ)، وَهُوَ شَبِيهُ بِالْبُزَاقِ، كَمَا مَرَّ.

(فِي الْمَسْجِدِ خَطِيئَةٌ)؛ أي: إِثْمٌ، (وَكَفَارَتُهَا)؛ أي: تلک الخطیئة
(دُفْنُهَا).

قوله: (فِي الْمَسْجِدِ) ظرف للفعل، فلا يُشترط كون الفاعل فيه، حتى لو بصدق في المسجد من هو خارجه تناوله النهي، قاله الحافظ.

قال : وقال القاضي عياض : إنما يكون خطيئة إذا لم يدفنه ، وأما من أراد دفنه فلا .

ورده النّووي فقال : هو خلاف صريح الحديث ؟ أي : من أنه خطيئة مطلقاً .

ثم استدل الحافظ بأحاديث لتأييد ما قاله القاضي ، لكنها كلها قابلة للتأويل .

قال : وقد وافق القاضي جماعة ، منهم ابن مكي في «التشقيق» والقرطبي في «المفهم» وغيرهما .

وميله - رحمة الله تعالى - إلى ما قاله القاضي ، وتبعه القسطلاني والعيني .

ثم قال : وتوسّط بعضهم ؛ فحمل الجواز على ما إذا كان له عذر ، كأن لم يتمكّن من الخروج من المسجد ، والمنع على ما إذا لم يكن له عذر .

قال : وهو تفصيل حسن ، والله أعلم .

قال : وينبغي أن يفصل - أيضاً - بين من بدأ بمعالجة الدفن قبل الفعل ، كمن حفر أولاً ، ثم بصق وواره ، وبين من بصق أولاً بنية أن يدفن مثلاً ، فيجري فيه الخلاف ، بخلاف الذي قبله ؛ لأنه إذا كان الذي يكفر إثماً إبرازها هو دفنه ، فكيف يأشم من دفنتها ابتداءاً ! انتهى .

أقول : ولا أظن النّووي يوافق على هذا ؛ لأن فيه انتهاك حرمة

المسجد وإن حفر أولاً ودفنتها، والله أعلم.

ثم قال: وقال النّووي: قوله: (كَفَارَتُهَا دَفْنُهَا) قال الجمهور: يدفنتها في تراب المسجد أو رمله أو حصباته، وحکى الرّویانی: أن المراد بدنفتها إخراجها من المسجد أصلًا.

قلت: الذي قاله الرّویانی يجري على ما يقول النّووي من المぬع مطلقاً، وقد عُرف ما فيه، انتهى.

* * *

٣٨ - بَابٌ

دُفْنُ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب دُفْنُ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ)؛ أي: جواز ذلك، وقَيْدُ ذلك القَفَالَ بما إذا كان الخارج طاهراً، أما إذا خالطه دم أو كان خارجاً من المعدة، فلا يجوز دفنه في المسجد.

٤٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ هَمَّامٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلَا يَصْبِقُ أَمَامَهُ، فَإِنَّمَا يُتَاجِي اللَّهَ مَا دَأَمَ فِي مُصَلَّاهُ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكاً، وَلَيَصْبِقُ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ، فَيَدْفُنُهَا».

وبالسنن قال:

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ نَصْرٍ) هو إسحاق بن إبراهيم بن نصر، نسبة لجده، (قال: أخبرنا)، وفي رواية: (حدَّثَنَا) (عبدُ الرَّزَاقِ) بن همام الصَّنْعَانِي، (عَنْ مَعْمَرٍ)، وفي رواية: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ)، (عَنْ هَمَّامٍ) هو ابن مُنبَّهٍ، وهو أخو وهب بن مُنبَّهٍ: أنه (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ)، (عَنْ

النَّبِيُّ ﷺ : أنه (قال : إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ) ؛ أي : شرع فيها.

(فَلَا يَيْسُقُ) بالجزم على النهي (أَمَامَهُ بفتح الهمزة) ؛ أي : قدّامه.

(فَإِنَّمَا) ، وللمكثميّهني : (فَإِنَّهُ) (يَنْجِي اللَّهَ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ)

يقتضي تخصيص المنع بما إذا كان في الصلاة، لكن التعليل بالإيذاء

فيما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً:

«مَنْ تَنَحَّمَ فِي الْمَسْجِدِ فَلْيُغَيِّبْ نُخَامَتَهُ أَنْ تُصِيبَ جَلْدَ مُؤْمِنٍ، أَوْ ثَوْبَهُ،

فَتُؤَذِّيهُ»، يقتضي المنع في جدار المسجد مطلقاً، ولو لم يكن في

صلاة، فيجمع بأن يقال: كونه في الصلاة أشد إثماً مطلقاً، وكونه في

جدار القبلة أشد إثماً من كونه في غيرها من جدار المسجد، فهي

مراتب متفاوتة مع الاشتراك في المنع، قاله في «الفتح».

(وَلَا) يصدق (عَنْ يَمِينِهِ، فَإِنَّ عَنْ يَمِينِهِ مَلَكاً)، قال الكرماني :

وفي بعضها : (مَلَكُ) بالرفع على أن اسم (إِنَّ) ضمير الشأن، والجملة

التي بعده مفسرة .

واستشكِلَ بأن عن يساره ملكاً آخر.

وأُجيب باحتمال اختصاص ذلك بملك اليمين تشريفاً له وتكريماً؛

أي : لكونه أميراً على كاتب السيرات .

قال الحافظ : كذا قاله جماعة من القدماء، ولا يخفى ما فيه.

أي : لأن في التفل على اليسار إهانة لملك اليسار، وهو لا يليق.

قال : وأجاب بعض المتأخرین - أي : بناء على ظاهر الحديث

من اختصاصه بحالة الصَّلاة - بأن الصَّلاة أم الحسنات البدنية، ولا دخل لكاتب السيئات فيها.

قال: ويشهد له ما رواه الطَّبراني من حديث أبي أمامة في هذا الحديث: «فَإِنَّهُ يَقُولُ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَلَكٌ عَنْ يَمِينِهِ، وَقَرِينٌ عَنْ يَسَارِهِ»، انتهى.

فالتأفلُّ حينئذٍ إنما يقع على القرين، وهو الشيطان، ولعل ملك اليسار حينئذٍ يكون بحيث لا يصيبه شيء من ذلك، أو أنه يتحول في الصَّلاة إلى اليمين، والله أعلم، انتهى.

(وَلْيَصُقْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى)، قال النَّووي: هذا في غير المسجد، أما في المسجد ففي ثوبه؛ لأنَّه - عليه الصَّلاة والسلام - قد قال: «إِنَّهُ خَطِيئَةٌ» فكيف يأذن فيه؟

(فَيَدْفَنُهَا) بالرفع والنصب في «الْيُونِيَّة» مصححاً عليه.

وقال الْكَرْمَانِي: بنصبه؛ لأنَّ جواب الأمر، وبرفعه؛ أي: فهو يدفنها، قال: ويجوز الجزم عطفاً على الأمر، انتهى.

قال ابن أبي جمرة: لم يقل: يغطيها؛ لأن التغطية يستمر الضرر بها؛ إذ لا يأمن أن يجلس غيره عليها، فتؤديه، بخلاف الدفن؛ فإنه يفهم منه التعميق في باطن الأرض.

وقال النَّووي في «الرياض»: المراد بدفنها ما إذا كان المسجد ترابياً أو رملياً، فاما إذا كان مبلطاً فدللتها عليه بشيء مثلاً، فليس ذلك

بُدْفَنٌ، بَلْ هُوَ زِيَادَةٌ فِي التَّقْدِيرِ.

قال الحافظ: لكن إذا لم يبق لها أثر أبنته فلا مانع، وعليه يحمل قوله في حديث عبد الله بن الشّيخ عند أبي داود، وأصله في «مسلم»: أنه صلى مع النبي ﷺ، وبصق تحت قدمه اليسرى، ثم ذلك بنعله.

قال: والظاهر أن ذلك كان في المسجد، وكذا قوله في حديث طارق المار عند أبي داود: وَبَرَّقَ تَحْتَ رِجْلِهِ وَذَلِكَ، انتهى.

ومرّ لذلك مزيد في (باب كفارة البزاق)، وكأن البخاري - رحمه الله - فهم من قوله في الحديث: «إذا قام أحدكم إلى الصلاة» ثم قال في آخره: «فِيدِفْنُهَا» أن ذلك يختص بالمسجد، فترجم بقوله: (باب دفن النخامة في المسجد)، ولكن اللفظ أعم من ذلك، قاله في «الفتح».

* * *

٣٩ - بَابُ

إِذَا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثُوبِهِ

(باب: إذا بَدَرَهُ الْبُزَاقُ) أَنْكِرَ هذا من جهة اللغة؛ إذ المعروف (بَدَرْتُ إِلَيْهِ) أو (بَادَرْتُهُ)، وأجاب الدَّمَامِيني والبِرْمَاوِي والحافظ بأن هذا من باب المغالبة؛ أي: بادره البزاق فبدره؛ أي: غلبه في السبق.

قال في «المصابيح»: وهذا معروف لا يُنكر، انتهى.

وتعقب العَيْنِي الحافظ فقال: هذا كلام من لم يمس شيئاً من علم التصريف؛ فإن المغالبة يقال فيها: بادرني فبدرته، ولا يقال: بادرت كذا، فبدرني، قال: والفعل اللازم في باب المغالبة يجعل متعدياً بلا حرف صلة، يقال: كارمني فكرمنته، وليس هنا باب المغالبة حتى يقال: بدره، انتهى.

(فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثُوبِهِ).

٤١٧ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ، عَنْ أَسَّيِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ فَحَكَّهَا بِيَدِهِ، وَرُوِيَ مِنْهُ كَرَاهِيَّةً - أَوْ رُوِيَ كَرَاهِيَّتُهُ لِذَلِكَ وَشِدَّتُهُ عَلَيْهِ - وَقَالَ: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ - أَوْ رَبُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ -

فَلَا يَنْزَقُ فِي قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدْمِهِ، ثُمَّ أَخْذَ طَرْفَ رِدَائِهِ فَبَزَقَ فِيهِ، وَرَدَّ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ، قَالَ: «أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا».

وبالسند قال :

حدثنا (مالك بن إسماعيل) النهدي (قال: حَدَّثَنَا زُهَيرٌ) بن أبي معاوية الجعفي (قال: حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ) الطويل، (عن أنسٍ) ضطيه : (أنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى نُخَامَةً فِي الْقِبْلَةِ)؛ أي: في جدار جهتها. (فَحَكَّهَا)، وفي رواية: (فَحَكَهُ)؛ أي: أثر النخامة.

(بِيكِدِهِ، وَرُؤَيَ) بضم الراء، بعدها واو مهموزة مكسورة، ثم ياء مفتوحة، وفي رواية: (ورِئِي) بكسر الراء، ثم ياء ساكنة، ثم همزة مفتوحة .

(منه) - عليه الصلاة والسلام - (كراهية، أو رؤي) بالضبطين السابقين (كراهيته) عليه الصلاة والسلام .

قال الكرمني : شك من الرواية أن لفظ الكراهة مضاد إلى الهاء أم لا؟ قال : وفي بعضها : (كراهته) بدون الهاء مع الإضافة .

(لِذِلِكَ) الفعل، (وَشِدَّتُهُ عَلَيْهِ) مرفوع بالعاطف على (كراهيته) .
قال الحافظ : ويجوز الجر عطفاً على قوله : (لِذِلِكَ) .

(وقال) عليه الصلاة والسلام : (إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ، فَإِنَّمَا يُنَاجِي رَبَّهُ)، سبق معنى المناجاة .

(أَوْ رَبَّهُ) تعالى (بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ)، وفي رواية: (قبلته)، وهذه

جملة اسمية معطوفة على جملة فعلية، وهي قوله: (يُنَاجِي رَبَّهُ)، ومرأضاً تأويله.

(فَلَا يَبْزُقَنَّ فِي قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ) يبزق (عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدْمَهِ)؛ أي: اليسرى.

(ثُمَّ أَخَذَ) - عليه الصلاة والسلام - (طَرَفَ رِدَائِهِ، فَبَرَّقَ فِيهِ) بالزاي.
(وَرَدَ بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ قَالَ)، وفي رواية: (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَوْ يَفْعُلُ هَكَذَا).

واستشكل تقديره في الترجمة بالمبادرة، مع أنه لا ذكر لها في الحديث الذي ساقه.

قال الحافظ: وكأنه أشار إلى ما في بعض طرق الحديث المذكور، وهو ما رواه مسلم من حديث جابر بلفظ: «ولَيَصُنْقَ عَنْ يَسَارِهِ، [وَ]تَحْتَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى، فَإِنْ عَجَلْتُ بِهِ بَادِرَةً فَلَيُقْلِبُ بِثَوْبِهِ هَكَذَا، ثُمَّ يَلْوِي بَعْضَهُ عَلَى بَعْضٍ».

وفسره في رواية أبي داود بأن يتفل في ثوبه، ثم يرد بعضه على بعض.

والحديثان صحيحان، لكنهما ليسا على شرط البخاري، فأشار إليهما بأن حمل الأحاديث التي لا تفصيل فيها على ما فصل فيهما، والله أعلم.

قال: وقد تقدّم الكلام على حديث أنس قبل خمسة أبواب.

قال: وفي الأحاديث المذكورة من الفوائد غير ما تقدم:

النَّدْبُ إِلَى إِزَالَةِ مَا يُسْتَقْدَرُ أَوْ يُتَّرَّزَ عَنْهُ مِنَ الْمَسْجِدِ.

وَتَفْقَدُ الْإِمَامُ أَحْوَالَ الْمَسَاجِدِ وَتَعْظِيمُهَا وَصِيَانَتِهَا.

وَأَنَّ لِلْمُصْلِيِّ أَنْ يَبْصُقَ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ، وَلَا تَفْسِدُ صَلَاتُهُ.

وَأَنَّ النَّفْخَ وَالتَّنْحُنَّ فِي الصَّلَاةِ جَائزٌ؛ لِأَنَّ النَّخَامَةَ لَابِدَّ أَنْ يَقْعُدْ مَعَهَا شَيْءٌ مِنْ نَفْخٍ أَوْ تَنْحُنَّ، وَمَحْلُهُ مَا إِذَا لَمْ يَفْحَشْ، وَلَمْ يَقْصُدْ صَاحِبَهُ الْعِبَثُ، وَلَمْ يَبِينْ مِنْهُ مُسْمَى كَلَامٍ، وَأَقْلَهُ حِرْفَانٍ، أَوْ حِرْفَ مَمْدُودٍ؛ أَيْ: أَوْ حِرْفَ مَفْهُومٍ عَلَى الْأَصْحَاحِ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ.

وَاسْتَدَلَّ بِهِ الْمَصْنُفُ فِي أَوَاخِرِ (كِتَابِ الصَّلَاةِ) عَلَى جَوازِ النَّفْخِ فِيهَا، وَالْجَمَهُورُ عَلَى ذَلِكَ، لَكِنْ بِالشَّرْطِ الْمُذَكُورِ.

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ كَانَ النَّفْخُ يُسْمَعُ فَهُوَ بِمُتَزَلَّهِ الْكَلَامِ يَقْطَعُ الصَّلَاةَ، وَاسْتَدَلُوا بِحَدِيثِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ عِنْدَ النَّسَائِيِّ.

وَفِيهَا - أَيْ: تِلْكَ الْأَحَادِيثُ - أَنَّ الْبَصَاقَ طَاهِرٌ، وَكَذَا النَّخَامَةُ وَالْمَخَاطُ؛ خَلَافًا لِمَنْ يَقُولُ: كُلُّ مَا تَسْتَقْدِرُهُ النَّفْسُ حَرَامٌ.

وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ أَنَّ التَّحْسِينَ وَالتَّقْبِيحَ إِنَّمَا هُوَ بِالشَّرْعِ؛ فَإِنْ جَهَةُ الْيَمِينِ مُفْضَلَةٌ عَلَى الْيَسَارِ، وَأَنَّ الْيَدَ مُفْضَلَةٌ عَلَى الْقَدْمِ.

وَفِيهَا الْحُضُورُ عَلَى الْاِسْتِكْثَارِ مِنَ الْحَسَنَاتِ، وَإِنْ كَانَ صَاحِبَهَا مَلِيًّا؛ لِكَوْنِهِ بَشِّرُ الْحَكَّ بِنَفْسِهِ، وَهُوَ دَالٌّ عَلَى عَظِيمٍ تَوَاضِعِهِ، زَادَهُ اللَّهُ تَشْرِيفًا وَتَعْظِيماً، انتهى.

* * *

٤٠ - باب

عِظَةُ الْإِمَامِ النَّاسَ فِي إِتْمَامِ الصَّلَاةِ وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ

(باب: عِظَةُ الْإِمَامِ؛ أي: وعظه (النَّاسَ) بالنصب على المفعولية).

(فِي إِتْمَامِ)؛ أي: بسبب ترك إتمام (الصَّلَاةِ، وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ) بالجر عطفاً على (عظة)، وأورده للإشعار بمناسبة هذا الباب لما قبله.

٤١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزَّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ تَرَوْنَ قِبْلَتِي هَا هُنَا، فَوَاللَّهِ مَا يَخْفِي عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ وَلَا رُكُوعُكُمْ، إِنِّي لَا رَأَكُمْ مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

وبالسند قال:

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِي (قال: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام، (عَنْ أَبِي الزَّنَادِ) عبد الله بن ذكوان، (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هُرْمُز، (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) صَاحِبِ الْمَدِينَةِ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ)، وفي رواية: (النبي) صَاحِبِ الْمَدِينَةِ (قال: هَلْ تَرَوْنَ) - بفتح التاء - (قِبْلَتِي هَاهُنَا؟!)، هو استفهام إنكار

لما يلزم منه؛ أي: أنت تحسبون أنّي لا أرى فعلكم؛ لكون قبلي في هذه الجهة؛ لأن من استقبل شيئاً استدبر ما وراءه.

لكن بين بِكَلِيلٍ أن رؤيته لا تختص بجهة واحدة، فقال: (فَوَاللهِ
مَا يَخْفَى عَلَيَّ خُشُوعُكُمْ)؛ أي: في جميع الأركان، أو المراد سجودكم؛ لمقابلته لقوله: (وَلَا رُكُوعُكُمْ)؛ لأن في السجود غاية الخشوع، وقد صرّح بالسجود في «مسلم»، وفي رواية تقديم (الركوع) على (الخشوع).

(إِنِّي لِأَرَأْكُمْ) بفتح همزة (أَرَأْكُمْ)، قال الْكَرْمَانِي : القسم يتلقى بـ (ما) وبـ (إن) فأيهما الجواب هنا؟

قلت: جوابه الأول، والثاني بدله أو بيانه.

أقول: الأحسن أن تجعل (إِنِّي) استئنافاً بيانياً، والله أعلم.
(مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي)، قال في «الفتح»: وقد اختلفَ في معنى ذلك؛ فقيل: المراد بالرؤية العلم؛ إما بأن تُوحَى إليه كيفية فعلهم، وإما أن يُلَهَّم، وفيه نظر؛ لأنه لو كان المراد العلم؛ لما قيده بقوله: «مِنْ وَرَاءِ ظَهْرِي».

وقيل: المراد أنه يرى من عن يمينه ومن عن يساره ممن تدركه عينه مع التفات يسير في النادر، ويوصف من هو هناك بأنه وراء ظهره.
وهذا ظاهر التكليف، وفيه عدول عن الظاهر بلا موجب.

قال: والصواب المختار: أنه محمول على ظاهره، وأن هذا الإبصار إدراك حقيقي خاصٌ به بِكَلِيلٍ، انحرفت له فيه العادة، وعلى هذا

عمل المصنف، فأخرج هذا الحديث في (علامات النبوة)، وهو المنقول عن الإمام أحمد وغيره، ثم ذلك الإدراك يجوز أن يكون برأية عينه انحرفت له العادة فيه أيضاً، فكان يرى بها من غير مقابلة؛ لأن الحقَّ عند أهل السنة أن الرؤية لا يُشترط لها عقلاً عضو مخصوص، ولا مقابلة، ولا قرب.

قال البرْماوي: وقد جوَّزوا - أيضاً - أن يرى من في الصين قبة الأندلس، وإنما تلك أمور عادية يجوز حصول الإدراك مع عدمها عقلاً، ولذلك حكموا بجواز رؤية الله تعالى في الدار الآخرة؛ خلافاً لأهل البدع؛ لوقوفهم مع العادة.

وقيل: كانت له عين خلف ظهره يرى بها من وراءه دائماً.

وقيل: كان بين كفيه عينان مثل سم الخياط يبصر بهما، لا يحجبهما ثوب ولا غيره.

وقيل: بل كانت صورهم تنطبع في حائط قبته، كما تنطبع في المرأة، فيرى أمثلتهم فيها، فيشاهد أفعالهم، انتهى.

* * *

٤١٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هَلَالِ بْنِ عَلَيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَاةً ثُمَّ رَقَيَ الْمِنْبَرَ، فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ وَفِي الرُّكُوعِ: «إِنِّي لَأَرَأُكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَأَكُمْ».

وبالسند قال :

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ صَالِحٍ الْوَحَاطِي - بضم الواو، وتحقيق المهملة، وبالظاء المُشَالَة - (قال: حَدَّثَنَا فُلَيْحَ بْنُ سَلِيمَانَ) بضم الفاء، وفتح اللام، وسكون التحتية آخره مهملة، (عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ) الفهري، (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) (قال: صَلَّى لَنَا)؛ أي: لأجلنا، وفي رواية: (صَلَّى بَنَاهُ) (رَسُولُ اللهِ)، وفي رواية: (النَّبِيُّ) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) (صَلَّى) بالتنكير للإبهام.

(ثُمَّ رَقِيَ) بكسر القاف، وفتح الياء، وطيءُ تقول: رقي، بفتحها ك (رمى) (المِنْبَرَ، فَقَالَ فِي الصَّلَاةِ).

قال الْكَرْمَانِي: متعلق بـ (أَرَأَكُمْ) مقدراً؛ إذ (ما) في حيز (إن) المشبهة لا تتقدم عليها، أو يقال: فقال في شأن الصلاة وأمرها.

وقال الحافظ؛ أي: في شأن الصلاة: أو هو متعلق بقوله بعد: (إِنِّي لَأَرَأُكُمْ) عند من يجيز تقدم الظرف.

(وَفِي الرُّكُوعِ)، أفرده بالذكر مع دخوله في الصلاة اهتماماً؛ إما لكون التقصير فيه كان أكثر، أو لأنه أعظم الأركان؛ إذ بإدراكه مع الإمام يدرك الركعة.

(إِنِّي لَأَرَأُكُمْ مِنْ وَرَائِي كَمَا أَرَأُكُمْ); يعني: من أمامي، كما صرخ به في رواية تأتي.

ولمسلم: «إِنِّي لَأُبَصِّرُ مِنْ وَرَائِي كَمَا أُبَصِّرُ مِنْ بَيْنَ يَدَيَّ».

وفيه دليل على المختار أن المراد بالرؤية الإبصار.

قال الحافظ: وظاهر الحديث أن ذلك يختص بحالة الصَّلاة، ويحتمل أن يكون ذلك واقعاً في جميع أحواله، وقد نُقل ذلك عن مجاهد، وحكي بقِيُّ بن مَخلَد: أنه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يبصر في الظلمة كما يبصر في الضوء.

وفي الحديث على الخشوع في الصَّلاة والمحافظة على إتمام أركانها وأبعاضها، وأنه ينبغي للإمام أن ينبه الناس على ما يتعلق بأحوال الصَّلاة، ولا سيما إن رأى منهم ما يخالف الأولى، انتهى.

وقد ترجم المصنف للخشوع في (أبواب صفة الصَّلاة)، وأورد فيه الحديثين المذكورين، وأورد في (باب تسوية الصِّفوف) حديث أنس، وسيأتي الكلام عليه - إن شاء الله تعالى - هنالك.

* * *

٤١ - بَابٌ

هَلْ يُقَالُ : مَسْجِدٌ بَنِي فُلَانٍ؟

(باب) بالتنوين : (هَلْ يُقَالُ : مَسْجِدٌ بَنِي فُلَانٍ؟) أي : هل يجوز أن يضاف مسجد من المساجد إلى بانيه، وملازم الصلاة فيه، أو نحو ذلك؟ ويلتحق به جواز إضافة أعمال البر إلى أربابها، ونسبتها إليهم، فالجمهور على الجواز، والمخالف في ذلك إبراهيم النَّخعي فيما رواه ابن أبي شيبة عنه : أنه كان يكره أن يقول : مسجدبني فلان، ويقول : مصلىبني فلان؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن : ١٨].

وجوابه أن الإضافة فيها إلى الله تعالى حقيقة، وإلى غيره معجاز؛ للتمييز والتعریف، لا للملك.

قال الحافظ : وإنما أورد المصنف الترجمة بلفظ الاستفهام؛ لينبه على أن فيه احتمالاً، إذ يتحمل أن يكون ذلك قد علمه النبي ﷺ بأن تكون هذه الإضافة وقعت في زمنه؛ أي : فيصح الاحتجاج به، ويتحمل أن يكون ذلك مما حدث بعده، والأول أظهر، انتهى.

٤٢٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ : أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابَقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ

مِنَ الْحَفْيَاءِ، وَأَمْدُهَا ثَنِيَّةُ الْوَدَاعِ، وَسَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ مِنَ
الثَّنِيَّةِ إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرْقَقٍ، وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ فِيمَنْ سَابِقَ بِهَا.

وبالسند قال :

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِي (قال : أَخْبَرَنَا مَالِكُ) الإمام ،
(عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر ، (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب ﷺ :
(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَابِقَ بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي أُضْمِرَتْ) بضم الهمزة مبيناً
للمفهول .

قال الجوهرى : الضُّمْرُ - مثل العسر - الهزال وخفة اللحم ، وقد
ضمَرَ الفرس - بالفتح - وأضمرته أنا ، وضمَرَته ، وأضمر هو ، وتضمير
الفرس أيضاً : أن يعلف حتى يسمن ، ثم ترده إلى القوت ، وذلك في
أربعين يوماً .

وقال غيره : الإضمار أن يدخل الفرس في بيته ، ويجلل عليه
بجله ؛ ليكثر عرقه ، وينقص علفه ؛ ليتفقص لحمه ، فيكون أقوى
للجري .

وقال الخطابي : تضمير الخيل أن تعلف حتى تسمن ، ثم تغشى
بالجلال ، ولا تعلف إلا قوتاً حتى تعرق ، فيذهب رهلها - أي : كثرة
لحمها - وتصلب .

(مِنَ الْحَفْيَاءِ) بفتح المهملة ، وسكون الفاء ، وبمثناة تحتية ، تليها
ألف ممدودة ، قال السَّفَاقِيُّ : ربما قُرِئت بضم الحاء مع القصر ؛
موضع بقرب المدينة .

(وَأَمْدُهَا) - بفتح الهمزة - أي: غايتها (ثَيْتُ الْوَدَاعِ) موضع بالمدينة على طريق مكة، تسمى بذلك لأن الخارج منها يودعه فيها مُشيعه، وبينها وبين الحفياء ستة أميال أو سبعة عند ابن عقبة، وخمسة أو ستة عند سفيان.

(وَسَابِقَ) - عليه الصلاة والسلام - (بَيْنَ الْخَيْلِ الَّتِي لَمْ تُضْمَرْ) مشددة من (التضمير)، ومحففة من (الإضمار) (مِنَ النَّيْتَةِ) المذكورة (إِلَى مَسْجِدِ بَنِي زُرَيْقٍ) بتقديم الزاي المضمومة، وبينه وبين ثنية الوداع ميل أو نحوه، وهذا موضع الاستدلال للترجمة.

(وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ) - بفتح الهمزة - (كَانَ فِيمَنْ سَابِقَ بِهَا)، قال الكرماني: أي: بالخيل، أو بهذه المسابقة.

قال: قوله: (وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ) إما مقول عبد الله؛ يذكر حكاية نفسه باسمه على لفظ الغيبة، كما تقول عن نفسك: العبد فعل كذا، وإما مقول نافع، انتهى.

وسياطي الكلام على فوائد الحديث في (كتاب الجهاد)، إن شاء الله تعالى.

* * *

٤٢ - باب

القِسْمَةُ وَتَعْلِيقُ الْقِنْوِ فِي الْمَسْجِدِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: الْقِنْوُ الْعِدْقُ، وَالْإِثْنَانِ قِنْوَانِ، وَالْجَمَاعَةُ - أَيْضًا -
قِنْوَانُ مِثْلَ صِنْوِ وَصِنْوَانِ.

٤٢١ - وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ
قَالَ: أَتَيَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَا لِي مِنَ الْبَحْرِيْنِ فَقَالَ: «اِنْتُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ»،
وَكَانَ أَكْثَرَ مَا لِي أَتَيَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الصَّلَاةِ،
وَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهِ، فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ فَجَلَسَ إِلَيْهِ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا
إِلَّا أَعْطَاهُ، إِذْ جَاءَهُ الْعَبَاسُ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَعْطِنِي فَإِنِّي فَادِيَتُ
نَفْسِي وَفَادِيَتُ عَقِيلًا، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «خُذْ»، فَحَثَّا فِي ثُوبِهِ،
ثُمَّ ذَهَبَ يُقِلُّهُ فَلَمْ يَسْتَطِعْ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُؤْمِرْ بِعَضَهُمْ يَرْفَعُهُ إِلَيَّ،
قَالَ: «لَا»، قَالَ: فَارْفَعْهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»، فَشَرَّ مِنْهُ، ثُمَّ ذَهَبَ
يُقِلُّهُ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُؤْمِرْ بِعَضَهُمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»، قَالَ
فَارْفَعْهُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: «لَا»، فَنَشَرَ مِنْهُ، ثُمَّ احْتَمَلَهُ فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ
ثُمَّ انْطَلَقَ، فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُتَبَعُهُ بَصَرَهُ حَتَّى خَفِي عَلَيْنَا، عَجَبًا
مِنْ حِرْصِهِ، فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَثَمَّ مِنْهَا دِرْهَمٌ.

(باب : الْقِسْمَةِ)؛ أي : للشيء المقسم، (وَتَعْلِيقُ الْقِنْوِ) - بكسر القاف وسكون النون - (فِي الْمَسْجِدِ) متعلق بكل من (القسمة) و(تعليق القنو)، واللام في (المسجد) للجنس.

قال ابن المُنَير : نبه بالقسمة في المسجد على أن البيع بخلاف ذلك؛ لأنها تميّز حق، ولا مغابنة فيها، ولا ينبغي البيع في المسجد لدخول الغبن^(١) فيه.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ)؛ أي : البخاري - رحمه الله تعالى - : (الْقِنْوُ : الْعِدْقُ) بكسر المهملة وسكون المعجمة، وهو الكبasa - بكسر الكاف - بشماريخه وبسره، وهو كالعنقود للعنبر، وأما بفتح العين فالنخلة .
(وَالإِثْنَانِ قِنْوَانِ، وَالجَمَاعَةُ - أَيْضًاً - قِنْوَان) بلفظ المثنى، لكن ذلك بنون مكسورة تسقط للإضافة، وهذا يعرب بالحركات على النون، وتثبت مطلقاً، وهو جمع كثرة، وجمع القلة (الأقناة) (مِثْلَ : صِنْوِي وَصِنْوَانِ)، وأهمل الثالثة لظهورها، وهو - بالمهملة المكسورة، وإسكان النون - أن تخرج نخلتان أو ثلاثة من أصل واحد، وكل واحدة منهن صنو، والاثنان صنوان بكسر النون، والجمع (صنوان) بحركات على النون .

وقوله : (قَالَ أَبُو عَبْدٍ...) إلخ ساقط في رواية ، ثابت عند الأكثر .

(١) في «و» و«ن» : «المسجد»، والتوصيب من هامش «و».

(وَقَالَ إِبْرَاهِيمٌ؛ يَعْنِي : ابْنُ طَهْمَانَ)، سقط (يَعْنِي : ابْنُ طَهْمَانَ) في رواية .

قال الحافظ : وإثباته هو الصواب ، وكأنه لثلا يشتبه بغيره .

(عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ)، كذا هو منسوب في «اليونينية» وفي غيرها من الأصول الصحيحة .

وقال الحافظ : كذا في روايتنا ، وفي غيرها : (عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ) غير منسوب ، فقال المِزِّي في «الأطراف» : قيل : إنه عبد العزيز بن رفيع . قال الحافظ : وليس بشيء .

وعبارة المِزِّي - بعد أن أورده - : (خ) في (الصلة) ، وفي (الجهاد) ، وفي (الجزية) وقال : إبراهيم بن طَهْمَان ، عن عبد العزيز ، عن أنس ، هكذا هو في «البخاري» غير منسوب .

وذكره أبو مسعود الدمشقي وخلف الواسطي في ترجمة عبد العزيز ابن صهيب عن أنس ، ثم استدل لذلك ، ثم قال : وقيل : إنه عبد العزيز ابن رفيع ، ثم استدل له أيضاً ، ثم قال في آخر كلامه : فيحتمل أن يكون هذا ، ويحتمل أن يكون هذا ، والله أعلم أيهما ، انتهى .

والعجب من كونه - رحمه الله تعالى - لم يظفر بشيء من هذه الأصول التي فيها نسبة مع كثرتها .

(عَنْ أَنَسٍ)، زاد في رواية : (ابن مالك) ضَعِيفٌ (قَالَ: أُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ) ببناء (أُتِيَ) للمفعول (بِمَا لِمِنَ الْبَحْرَيْنِ) بلفظ الشنية ،

موضع قريب من بحر عمان، وقال الجوهرى : بلد .

قال الحافظ : روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسلاً : أن المال كان مئة ألف، وأنه أرسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين ، قال : وهو أول خراج حُمِلَ إلى النبي ﷺ ، والآتي به أبو عبيدة ، كما يستفاد من حديث عمرو بن عوف عند المصنف في (المغازي) ، ولا يعارض هذا حديث جابر : أن النبي ﷺ قال له : «لو قد جاء مال البحرين أعطيتك» ، وفيه : فَلَمْ يَقُدُّمْ مَالُ الْبَحْرَيْنِ حَتَّىٰ ماتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»؛ لأن المراد : أنه لم يقدم في السنة التي مات فيها؛ لأنه كان مال خراج أو جزية ، فكان يقدم من سنة إلى سنة ، انتهى .

(فَقَالَ) عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (إِنْثُوْهُ) بِالْمُثْلِثَةِ ؛ أي : صبوه (في المسجد ، وكان أكثر مال أتى به رسول الله ﷺ) ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى الصَّلَاةِ ، وَلَمْ يَلْتَقِتْ إِلَيْهِ ؛ أي : إلى المال .

(فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ جَاءَ ، فَجَلَسَ إِلَيْهِ ، فَمَا كَانَ يَرَى أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ ، إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ) عمه رضي الله عنه .

قال في «المصابيح» : المعنى - والله أعلم - فيينا هو كذلك إذ جاءه العباس ، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَعْطِنِي) منه ، (فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي ، وَفَادَيْتُ عَقِيلًا) ؛ أي : ابن أبي طالب ، وكان أُسر مع عمه العباس في غزوة بدر .

(فَقَالَ لَهُ); أي: للعباس (رَسُولُ اللَّهِ: خُذْ. فَحَثَا) بمهملة، ثم مثلثة مفتوحة؛ أي: العباس (في ثوبِهِ); أي: ثوب نفسه، (ثُمَّ ذَهَبَ يُقِلُّهُ) بضم أوله، من (الإقلال)، وهو: الرفع والحمل، (فَلَمْ يَسْتَطِعْ); أي: حمله، (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَؤْمِرُ؟) بهمزة مضمومة فآخرى ساكنة، تُقلب واواً، تُحذف الأولى عند الوصل، فتصير الثانية ساكنة، وهذا جارٍ على الأصل، وفي رواية: (مُرْ) بضم الميم وسكون الراء، بوزن (عل).

(بِعْضَهُمْ); أي: الحاضرين (يَرْفَعُ إِلَيَّ) بجزمه؛ لأنَّه جواب الأمر، و(يَرْفَعُهُ) استئنافاً؛ أي: فهو يرفعه، وفي رواية: (بِرَفْعِهِ) بالموحدة المكسورة وسكون الفاء.

(قَالَ) عليه الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ: (لَا)، أي: لا أمر أحداً برفعه.
(قَالَ: فَأَرْفَعْتُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: لَا) أَرْفَعْهُ (فَشَرَّ مِنْهُ) العباس، (ثُمَّ ذَهَبَ يُقِلُّهُ)، فلم يستطع حمله أيضاً، (فَقَالَ) العباس: (يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَؤْمِرُ؟)، وفي رواية: (مر) كالأول (بِعْضَهُمْ يَرْفَعُهُ عَلَيَّ، قَالَ: لَا). قَالَ: فَأَرْفَعْتُ أَنْتَ عَلَيَّ، قَالَ: (لَا). فَشَرَّ مِنْهُ) العباس، (ثُمَّ احْتَمَلَهُ، فَأَلْقَاهُ عَلَى كَاهِلِهِ) هو ما بين كتفيه.

(ثُمَّ انْطَلَقَ) بِهِ، (فَمَا زَالَ رَسُولُ اللَّهِ بِهِ يُتَبِّعُهُ) بضم أوله، وسكون ثانية، من (الإتباع)؛ أي: يتبع العباس (بَصَرَهُ حَتَّى خَفِيَ عَلَيْنَا، عَجَباً) - بفتحتين - (مِنْ حِرْصِهِ، فَمَا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ بِهِ)؛ أي:

من ذلك المجلس (وَثَمَّ)؛ أي : هناك (مِنْهَا)؛ أي : من الدرهم (دِرْهَمٌ)،
والجملة حالية.

قال الْكَرْمَانِي : والمقصود منه إثبات القيام عند انتفاء الدرهم ؛ إذ
الحال قيد للمنفي ، لا للنفي ، فالمجموع متغِّرٍ بانتفاء القيد ؛ لانتفاء
المقييد ، وإن كان ظاهره نفي القيام حالة ثبوت الدرهم ، انتهى .

قال الحافظ : وهذا التعليق وصله أبو نعيم في «مستخرجه» والحاكم
في «مستدركه» من طريق أحمد بن حفص بن عبد الله النسابوري ، عن
أبيه ، عن إبراهيم بن طَهْمَان ، وقد أخرج البخاري بهذا الإسناد إلى
إبراهيم بن طَهْمَان عدَّةً أحاديث ، انتهى .

وفي هذا الحديث بيان كرم النبي ﷺ ، وعدم التفاته إلى المال ؛
قل أو كثر .

وأن الإمام ينبغي له أن يرتفع عما يُدعى إليه من المهنة والعمل
بيده ، وله أن يمتنع من تكليف ذلك غيره إذا لم يكن للسلطان في ذلك
حاجة .

وإنما لم يأمر برفع المال على عنق العبَّاس ؛ ليزجره ذلك عن
الاستكثار من المال ، وأن لا يأخذ فوق حاجته .

وأنه ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ، ولا يؤخره .

قال السَّفَاقِي : وفيه : أنه لا يلزم التسوية في القسمة بين
الأصناف الشَّمَانِيَّة ؛ إذ لو ساوي بينهم ما أعطى العبَّاس بغير كيل

ولا وزن، ولم يعط غيره مثله، انتهى.

قال الحافظ: وموضع الحاجة منه هنا جواز وضع ما يشترك المسلمين فيه من صدقة ونحوها في المسجد.

قال: ومحله ما إذا لم يمنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما بُني المسجد لأجله، ونحو وضع هذا المال وضع مال زكاة الفطر.

قال: ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد، كالماء لشرب من يعطش، ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة، وبين ما يوضع للخزن، فيمنع الثاني دون الأول، وبإذن الله التوفيق، انتهى.

ولم يذكر المصنف حديثاً لتعليق القنو في المسجد.

قال ابن بطال: أغفله وحديثه مشهور؛ أي: ما رواه النسائي من حديث عوف بن مالك الأشعري قال: خرجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَبِيْدِهِ عَصَا، وَقَدْ عَلَقَ رَجُلٌ قِنْوَ حَشَفِ، فَجَعَلَ يَطْعَنُ فِي ذَلِكَ الْقِنْوِ، فَقَالَ: «لَوْ شَاءَ رَبُّ هَذِهِ الصَّدَقَةِ تَصَدَّقَ بِأَطْيَبِ مِنْ هَذَا».

وأخرج ثابت في «الدلائل» بلفظ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ مِنْ كُلِّ حَائِطٍ يُقْنِو يُعلَقُ فِي الْمَسْجِدِ؛ يعني: لِلمساكين.

وفي رواية له: (وَكَانَ عَلَيْهَا مُعاذُ بْنُ جَبَلٍ)؛ أي: على حفظها أو على قسمتها.

وكذا قال ابن التين: إن البخاري أنسيه.

وأجاب ابن المُلَقِّن وتبعه الحافظ بأنه لم يغفله، بل أخذه من جواز وضع المال في المسجد، بجامع أن كلاً منها وضع فيه لأخذ المحتاجين منه.

وكذا قال الْكَرْمَانِي : إنه علم حكمه بالقياس على نثر المال فيه .
قال الحافظ : وأشار كعادته إلى الحديث المذكور ، وإنما لم يخرجه ؛ لكونه ليس على شرطه ، وإن كان إسناده قوياً ، فكيف يقال : إنه أغفله ؟ ! انتهى .

* * *

٤٣ - بَابُ

مَنْ دَعَا لِطَعَامٍ فِي الْمَسْجِدِ، وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ

(باب: مَنْ دُعِيَ) بالبناء للمفعول، وهي رواية الأكثر، وفي أصل «اليونينية» (دَعَا) بالبناء للفاعل مصححاً عليه، ولم يتبه عليها الحافظ، وعليها فداللة الحديث على الترجمة بأن يجعل جواب أنس للنبي ﷺ بقوله: (نعم) بمنزلة الدعوة؛ لكونه نائباً عن أبي طلحة، أو يجعل (في المسجد) صفة لمفعول ممحذوف؛ أي: رجلاً في المسجد، أو حالاً؛ أي: حال كون المدعو في المسجد، فتكون الدلالة للرواية الأولى.

(لِطَعَامٍ) متعلق بـ(دعى)، وعدّي هنا باللام لإرادة الاختصاص، فإذا أريد انتهاء الغاية عدّي بـ(إلى) نحو: «وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَمِ» [يونس: ٢٥]، أو معنى الطلب عدّي بالباء نحو: (دعا هرقل بكتاب رسول الله ﷺ)؛ فاختلاف صلة الفعل بحسب اختلاف المعاني المزادة.

(فِي الْمَسْجِدِ) متعلق بـ(دعى) أيضاً، لا بقوله: (لِطَعَامٍ)، فاندفع ما أورد عليه؛ أن الحديث مناسب لأحد شقي الترجمة، وهو الثاني، وحيثئذ فالمناسبة ظاهرة.

(وَمَنْ أَجَابَ مِنْهُ)؛ أي: من المسجد، وفي رواية: (فِيهِ).

قال الحافظ : وفي رواية الكُشْمِيْهْنِي : (وَمَنْ أَجَابَ إِلَيْهِ) .

قال : و(من) في قوله : (مِنْهُ) ابتدائية ، والضمير يعود على المسجد ، وعلى رواية الكُشْمِيْهْنِي يعود على الطعام .

قال : والغرض من الباب أن مثل ذلك من الأمور المباحة ليس من اللغو الذي يُمْنَع منه في المساجد ، انتهى .

* * *

٤٢٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، سَمِعَ أَنَّسًا قَالَ: وَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ مَعَهُ نَاسٌ فَقُمْتُ، فَقَالَ لِي: «آرْسَلْكَ أَبُو طَلْحَةَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ: «الِطَّعَامُ»، قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ لِمَنْ مَعَهُ: «قُومُوا». فَانْطَلَقَ وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ .

وبالسند قال :

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيْسِيُّ (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنس الإمام ، (عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) ، وسقط (ابن أبي طَلْحَةَ) في رواية ، (سمع) ، وفي رواية : (أَنَّهُ سَمِعَ) (أنَّسًا) ﷺ (قال) ، وَجَدْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ النبوي ، وفي رواية بإسقاط (قال) ، والمعنى عليها .

(مَعَهُ) ، وفي رواية : (وَمَعَهُ) (نَاسٌ ، فَقُمْتُ ، فَقَالَ لِي) عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (آرْسَلْكَ أَبُو طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاري ؟

وقال ابن المُلَقْنَ : (آرسنك؟) بالمد، وهو علمٌ من أعلام نبوته؛
لأن أبا طلحة أرسله، انتهى .

تعقبه الدَّمَامِي فقال: لا يظهر هذا مع وجود الاستفهام؛ إذ ليس
فيه إخبار البة .

وقال الْكَرْمَانِي : (آرسنك؟) بهمزة الاستفهام، وفي بعضها
بحذفها .

(قُلْتُ)، وفي رواية: (فَقُلْتُ): (نَعَمْ) أرسلني، (فَقَالَ) عليه
الصَّلاة والسلام، وفي رواية: (قَالَ): (الطَّعَامِ؟) بالتنكير، وفي رواية:
(للطعام؟) (قُلْتُ: نَعَمْ، فَقَالَ)، وفي رواية: (قال) (لِمَنْ حَوْلَهُ)،
وفي رواية: (لِمَنْ مَعَهُ): (قُومُوا. فَانْطَلَقُوا)، وفي بعض الأصول:
(فَانْطَلَقُوا)؛ أي: النبي ﷺ ومن معه، (وَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ).
وفي الحديث جواز الدُّعاء إلى الطعام، وإن لم يكن ولـه .

واستدعاء الكثير إلى الطعام القليل .

وأن المدعو إذا علم من الداعي أنه لا يكره أن يحضر معه غيره،
فلا بأس بإحضاره معه، على أنه ﷺ علم أن الطعام يكفيهم جميعهم؛
ليريهم بركته، وما خصه الله - تعالى - به من الكرامة .

وستأتي بقية الكلام على هذا الحديث - إن شاء الله تعالى - حيث
أورده المصنف تماماً في (علامات النبوة) .

* * *

٤٤ - بَابٌ

الْقَضَاءُ وَاللِّعَانُ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ

(باب : القَضَاءُ وَاللِّعَانُ) هو من عطف الخاص على العام؛ لأن القضاء أعم من أن يكون في اللعان وغيره.
(في المسْجِدِ، بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ)، وسقط هذا من رواية المُسْتَمِلي.

قال القسْطَلَانِي تبعاً للكَرْمَانِي : وهو حشو ، كما لا يخفى .

٤٢٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجَ، قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا أَيْقُتُلُهُ، فَتَلَاعَنَاهُ فِي الْمَسْجِدِ وَأَنَا شَاهِدٌ.

وبالسند قال :

(حَدَّثَنَا يَحْيَى)، كذا هو غير منسوب للأكثر ، قال في «الفتح»:
زاد الكُشْمِينِي : (ابن موسى) أي : المعروف بخت - بفتح المعجمة ،
وتشديد المثناة - البلخي ، قال : وكذا نسبة ابن السَّكَنَ ، فأخذوا من
قال : هو ابن جعفر ، انتهى .

وقال في «المقدمة»: وقد روى البخاري أيضاً عن يحيى بن جعفر - أي: الْبِيْكَنْدِي - عن عبد الرزق، لكنه ينسبه، انتهى.

وقال الْكَرْمَانِي: ويحتمل أن يراد به: يحيى بن [معين؛ فإنه سمع من عبد الرزاق.

وتعقبه الْبِرْمَاوِي بـأَنَّ الرِّوَايَةَ إِنْ كَانَتْ^(١) مُوسَى، انتفى أنه ابن معين أو ابن جعفر.

(فَالَّذِي حَدَّثَنَا)، وفي رواية: (أَخْبَرَنَا) (عَبْدُ الرَّزَاقِ) بن همام (قال: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجَ) - بجيمن مصغراً - (قال: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، (عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ)؛ أي: ^(٢) الساعدي: (أَنَّ رَجُلًا) هو عُوَيْمَرُ العجلاني، أو هلال بن أمية، أو سعد بن عبادة، أو عاصم بن عدي، كما يأتي - إن شاء الله - بيان الخلاف فيه مع الكلام على ما يتعلق بالحديث في (كتاب اللعان).

(فَالَّذِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا؟؛ أي: أَخْبَرَنِي بِحُكْمِ رَجُلٍ (وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا؟؛ أي: يُزْنِي بِهَا).

(أَيْقُتُلُهُ؟) أم كيف يفعل؟ فأنزل الله تعالى في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاغعين، فقال بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: «قَدْ قُضِيَ فِيكَ وَفِي امْرَأَتِكَ».

(١) ما بين مفعوقتين ليس في «ن».

(٢) «أَيْ» ليس في «و».

(فَتَلَأَّعْنَا)؛ أي: الرجل والمرأة اللعنان المذكور في سورة (النور)
(فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ).

ويأتي ذكر الاختلاف في جواز القضاء في المسجد في (كتاب الأحكام)، إن شاء الله تعالى.

* * *

٤٥ - بَابُ

إِذَا دَخَلَ بَيْتًا يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ،
أَوْ حَيْثُ أَمِرَ، وَلَا يَتَجَسَّسُ

(باب) بالتنوين : (إِذَا دَخَلَ بَيْتًا) لغيره بإذنه ، هل (يُصَلِّي) فيه (حَيْثُ شَاءَ) ؛ اكتفاءً بالإذن العام في الدخول ، (أَوْ) يصلي (حَيْثُ أَمِرَ؟) فـ (أَوْ) على هذا ليس للشك .

قال في «الفتح» : قوله : (وَلَا يَتَجَسَّسُ) ضبطناه بالجيم ، وقيل : إنه روی بالحاء المهملة .

قال القسْطَلَانِي : بالرفع أو بالجزم ؛ أي : ولا يتغَّصَ موضعاً يصلي فيه .

قال المُهَلَّب : ودل حديث الباب على إلغاء حكم الشق الأول ؛
لاستئذانه ﷺ صاحب المنزل أين يصلي ؟

وقال ابن التين : إنما أراد البخاري أن المسألة موضع نظر ، فهل يصلي من دعي حيث شاء ؛ لأن الإذن في الدخول عام في أجزاء المكان ؛ فإن من جلس أو صلى تناوله الإذن ، أو يحتاج إلى أن يستأذنه في تعين مكان صلاته ؛ لأن النبي ﷺ فعل ذلك ؟ الظاهر الأول .

قال : وإنما استأذن النبي ﷺ ؛ لأنه دُعى ليبارك صاحب البيت

بمَكَانِ صَلَاتِهِ، فَسُؤْلَهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - لِيَصْلِيَ فِي الْبَقْعَةِ التِّي
يُحِبُّ تَخْصِيصَهَا بِذَلِكَ، وَأَمَّا مَنْ صَلَى لِنَفْسِهِ فَهُوَ عَلَى عُمُومِ الإِذْنِ.
قَالَ الْحَافِظُ: إِلَّا أَنْ يَخْصُّ صَاحِبُ الْمَنْزِلِ ذَلِكَ الْعُمُومَ
فِيَخْتَصُّ، انتَهَى.

قَالَ الْبِرْمَاوِيُّ: إِنَّمَا ساقَ الْبَخَارِيُّ الْحَدِيثَ جَوَابًا لِلثَّانِيِّ،
لَا حَيْثُ شَاءَ الدَّاخِلُ، فَسَقَطَ بِذَلِكَ مِنْ اسْتِبْعَدَهُ؛ فَإِنَّ الْحَدِيثَ فِيهِ
الصَّلَاةُ حَيْثُ أُمْرٌ، لَا حَيْثُ شَاءَ، انتَهَى.

وَقَوْلُهُ فِي «الْمَصَابِيحِ»: وَقَوْلُهُ: (وَلَا يَتَجَسَّسُ) يَؤْخُذُ مِنْهُ النَّهِيُّ
عَنْ فَضُولِ النَّظَرِ فِي مَنْزِلِ الدَّاعِي؛ لَا حَتَّمَ الْإِطْلَاعَ عَلَى عُورَةِ لَهُ،
وَإِنَّمَا يَنْبَغِي أَنْ يَؤْمِرَ بِرِضاِ الدَّاعِيِّ وَمَوْضِعِ مَحْبَتِهِ، كَمَا فَعَلَ، عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

* * *

٤٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ،
عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عِبْرَانَ بْنِ مَالِكٍ: أَنَّ
النَّبِيَّ ﷺ أَتَاهُ أَتَاهُ فِي مَنْزِلِهِ فَقَالَ: «أَئِنَّ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟»،
قَالَ: فَأَشَرَّتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ، فَكَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَافَقَنَا خَلْفَهُ، فَصَلَّى
رَكْعَتَيْنِ.

وَبِالسَّنْدِ قَالَ:

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ

سَعْدِ) سبط عبد الرَّحْمَنْ بن عوف، (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الْزُّهْرِيُّ.
وَصَرَّحَ أَبُو دَاوُدُ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مَسْنَدِهِ» بِسَمَاعِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدِ لِهِ
مِنْ ابْنِ شِهَابٍ.

(عَنْ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ) - بفتح الراء - الخزرجي، وكذا من
طريق عقيل الآتية في الباب الذي بعده.

(عَنْ عِتَبَانَ) - بكسر العين المهملة وتضم، وسكون الفوquانية،
ثم بالموحدة - (ابن مَالِكٍ)؛ أي: ابن عمرو بن العجلان، الخزرجي،
الأنصاري، السالمي، وهو صحابي شهير.

قال ابن عبد البر: لم يذكره ابن إسحاق في البدريين، وذكره
غيره في البدريين؛ أي: ويأتي التصریح به في الباب الذي بعده أيضاً.
وذكر ابن سعد: أنه عَلَيْهِ الْكَفَافُ أخي بينه وبين عمر بن الخطاب.

قال في «التهذيب» عن ابن عبد البر: وكان أعمى، ذهب بصره
على عهد رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ويقال: كان ضرير البصر، ثم عمي بعد،
ومات في خلافة معاوية.

وقال غيره: مات بالمدينة في وسط خلافة معاوية، روی له أبو
داود في حديث مالك، والباقيون سوی الترمذی.

وقد صرَّحَ يعقوب بن إبراهيم في روايته بسماع محمود من
عيَّبانَ.

(أَنَّ النَّبِيَّ)، وفي رواية: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَاهُ فِي مَنْزِلِهِ)،

اختصره المصنف هنا، وساقه من روایة يعقوب المذكور تماماً، كما أورده من طريق عقیل في الباب الآتي.

(فَقَالَ) عليه الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ: (أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟) بالإضافة باعتبار الموضع المخصوص، وإلا فالصلوة لله.

(قَالَ: فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ) من البيت، (فَكَبَرَ النَّبِيُّ ﷺ) للإحرام، (وَصَفَقْنَا)، وفي روایة: (فَصَفَقْنَا)؛ بالفاء في الروايتين، و(نا) فاعل، وفي روایة: (وصفنا) بالإدغام، فـ(نا) مفعول.

(خَلْفُهُ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ). وتأتي بقية مباحثه في الباب الذي يليه.

* * *

٤٦ - بَابٌ

الْمَسَاجِدُ فِي الْبُيُوتِ

وَصَلَّى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ فِي مَسْجِدِهِ فِي دَارِهِ جَمَاعَةً.

(باب : المَسَاجِدُ) ؛ أي : اتخاذها (في الْبُيُوتِ).

وَصَلَّى الْبَرَاءُ بْنُ عَازِبٍ (فِي مَسْجِدٍ)، وفي رواية : (فِي مَسْجِدِهِ) - بهاء الضمير - (فِي دَارِهِ جَمَاعَةً)، وللْكُشْمِينِي : (من دَارِهِ جَمَاعَةً).

وهذا الأثر أورد ابن أبي شيبة معناه في قصة .

٤٢٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي الْلَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعِ الْأَنْصَارِيُّ: أَنَّ عِتَبَانَ بْنَ مَالِكٍ - وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِمَّنْ شَهَدَ بِدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ - أَنَّهُ أتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ أَنْكَرْتُ بَصَرِي، وَأَنَا أُصَلِّي لِقَوْمِي، فَإِذَا كَانَتِ الْأَمْطَارُ سَالَ الْوَادِي الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ فَأُصَلِّي لَهُمْ، وَوِدَدتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنَّكَ تَأْتِينِي فَتُصَلِّي فِي بَيْتِي، فَاتَّخِذْهُ مُصَلَّى، قَالَ:

فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَأْفِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، قَالَ عَتَبَانُ: فَغَدَا
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبُو بَكْرٍ حِينَ ارْتَفَعَ النَّهَارُ، فَاسْتَأْذَنَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 فَأَذِنْتُ لَهُ، فَلَمْ يَجْلِسْ حَتَّى دَخَلَ الْبَيْتَ ثُمَّ قَالَ: «أَيْنَ تُحِبُّ أَنْ
 أَصْلِي مِنْ بَيْتِكَ؟»، قَالَ: فَأَشْرَتُ لَهُ إِلَى نَاحِيَةٍ مِنَ الْبَيْتِ، فَقَامَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَبَرَ فَقُمْنَا فَصَلَّى رَكْعَتِينِ ثُمَّ سَلَّمَ، قَالَ:
 وَحَسِنَاهُ عَلَى خَزِيرَةٍ صَنَعْنَاهَا لَهُ، قَالَ: فَثَابَ فِي الْبَيْتِ رِجَالٌ مِنْ
 أَهْلِ الدَّارِ ذُووْ عَدَدٍ فَاجْتَمَعُوا، فَقَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: أَيْنَ مَالِكُ بْنُ
 الدُّخِيشِينِ، أَوِ ابْنُ الدُّخْشِينِ؟ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: ذَلِكَ مُنَافِقٌ لَا يُحِبُّ اللَّهَ
 وَرَسُولَهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُقْلِنْ ذَلِكَ، أَلَا تَرَاهُ قَدْ قَالَ لَا إِلَهَ
 إِلَّا اللَّهُ، يُرِيدُ بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ»، قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: فَإِنَّا
 نَرَى وَجْهَهُ وَنَصِيحَتَهُ إِلَى الْمُنَافِقِينَ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ
 حَرَمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ».

قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: ثُمَّ سَأَلْتُ الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيَّ - وَهُوَ
 أَحَدُ بَنِي سَالِمٍ وَهُوَ مِنْ سَرَاقِهِمْ -، عَنْ حَدِيثِ مَحْمُودِ بْنِ الرَّبِيعِ،
 فَصَدَّقَهُ بِذَلِكَ.

وبالسند قال:

(حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُفَيْرٍ) بالتصغير، نسبة إلى جده، وأبوه كثير
 بالمثلثة، (قال: حَدَّثَنِي الْلَّيْثُ) بن سعد المصري (قال: حَدَّثَنِي
 عُقَيْلٌ) - بالتصغير - ابن خالد الأئلي، (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْري (قال:

أَخْبَرَنِي مَحْمُودُ بْنُ الرَّبِيعٍ - بفتح الراء - (**الْأَنْصَارِيُّ** : أَنَّ عَتَبَانَ بْنَ مَالِكٍ) الماز في الباب قبله.

(وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِمَّنْ شَهَدَ بِدْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ : أَنَّهُ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ)، ولمسلم : أَنَّهُ بَعَثَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَطْلُبُ مِنْهُ ذَلِكَ .

قال الحافظ : فيحتمل أن يكون أتاها مرأة ، وبعث إليه أخرى ؛ إما متقاضياً وإما مذكراً ، وفي «الطبراني» : أنه قال للنبي ﷺ يوم جمعة : لو أتيتني يا رسول الله . وفيه : أنه أتاها يوم السبت .

وظاهره أن مخاطبة عتبان بذلك كانت حقيقة لا مجازاً .

(فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ أَنْكَرْتُ بَصَرِي)، كذا هو لجمهور أصحاب ابن شهاب ، وللطبراني : (لَمَّا سَاءَ بَصَرِي)، ولإسماعيلي : (جَعَلَ بَصَرِي يَكِلُّ)، ولمسلم من طريق سليمان بن المغيرة ، عن ثابت : (أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ الشَّيْءِ) .

وكل ذلك ظاهر في أنه لم يكن بلغ العمى إذ ذاك ، ولا يعارضه ما أخرجه المصنف في (باب الرخصة في المطر) من طريق مالك ، عن ابن شهاب فقال فيه : (إِنَّ عَتَبَانَ كَانَ يَؤْمُنُ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى ، وَأَنَّهُ قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِنَّهَا تَكُونُ الظُّلْمَةُ وَالسَّيْلُ، وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرُ الْبَصَرِ) الحديث ؛ لأن قول محمود : (كَانَ يَؤْمُنُ قَوْمَهُ وَهُوَ أَعْمَى) ؛ أي : حين لقيه محمود ، وسمع منه الحديث ، لا حين سؤاله للنبي ﷺ ، وبينه قوله في

رواية يعقوب الآتية: (فَجِئْتُ إِلَى عِتَّابَانَ وَهُوَ شَيْخٌ أَعْمَى يَؤْمُّ قَوْمَهُ).

وأما قوله: (وَأَنَا رَجُلٌ ضَرِيرٌ الْبَصَرِ)؛ أي: أصابني فيه ضر،
كقوله: (أَنْكَرْتُ بَصَرِي). ويؤيد هذه قوله في رواية ابن ماجه: (لَمَّا
أَنْكَرْتُ مِنْ بَصَرِي)، قوله في «مسلم»: (أَصَابَنِي فِي بَصَرِي بَعْضُ
الشَّيْءِ)؛ فإنه ظاهر في أنه لم يكمل عماه، فاندفع بذلك ما قيل: إن
رواية مالك هذه معارضة لغيره، قاله في «الفتح».

قال: لكن وقع في «مسلم» من طريق حمَّاد بن سلمة عن ثابت
بلغظ: (أَنَّهُ عَمِيَّ، فَأَرْسَلَ).

قال: وقد جمع ابن خزيمة بين رواية مالك وغيره من أصحاب ابن
شهاب فقال: قوله: (أَنْكَرْتُ بَصَرِي) هذا اللفظ يطلق على من في بصره
سوء، وإن كان يبصر بصرًا ما، وعلى من صار أعمى لا يبصر شيئاً.

قال: والأولى أن يقال: أطلق عليه العمى؛ لقربه منه، ومشاركته
له في فوات بعض ما كان يعده في حال الصحة، وبهذا تأتلف
الروايات، انتهى.

(وَأَنَا أُصَلَّى لِقَوْمِي)؛ أي: لأجلهم، والمراد أنه كان يؤمهم.
(فَإِذَا كَانَتِ الْأَنْطَارُ)؛ أي: وجدت (سَالَ الْوَادِي)، وفي
بعضها: (وَسَالَ) بالواو، فيكون الجواب (لم أستطع).

و(سَالَ الْوَادِي) من إطلاق المحل وإرادة الحال؛ أي: سال
الماء فيه.

(الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، لَمْ أَسْتَطِعْ أَنْ آتِيَ مَسْجِدَهُمْ)، وفي رواية: (المسجد)، وفي رواية الإمام علي: (فَسَيِّلِ الْوَادِي الَّذِي بَيْنَ مَسْكَنِي وَبَيْنَ مَسْجِدِ قَوْمِي، فَيَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَ الصَّلَاةِ مَعَهُمْ)، وفي بعضها: (فَلَمْ أَسْتَطِعْ) بزيادة فاءً.

(فَأُصَلِّيْ بِهِمْ) بالنصب عطفاً على (آتَيَ)، وفي رواية: (لَهُمْ) باللام بدل الموحدة؛ أي: لأجلهم، (وَوَدَّدْتُ) بكسر الدال الأولى؛ أي: تمنيت، وحکى القرّاز جواز فتح الدال في الماضي والواو في المصدر، المشهور في المصدر الضم، وحکى فيه الكسر أيضاً، فهو مثلث.

(يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَّكَ تَأْتِينِي، فَتُصَلِّيَ فِي بَيْتِي)، قال الزركشي: بالنصب جواب التمني، وكذا قوله: (فَاتَّخَذْهُ مُصَلَّى) بالنصب عطفاً عليه؛ أي: وهو الذي في «اليونينية» مصححاً عليه.

ومشى على ذلك البرماوي تبعاً للكرماني، وزادوا في بعضها: بالرفع على الاستئناف.

وقال الحافظ: (فُصَلِّي) بسكون الياء، ويجوز النصب؛ لوقوع الفاء بعد التمني، وكذا قوله: (فَاتَّخَذْهُ) بالرفع، ويجوز النصب، انتهى.

وتعقب في «المصابيح» الزركشي فقال: إن ثبتت الرواية بالنصب فال فعل منصوب بـ(أن) مضمرة، وإضمارها هنا جائز، لا لازم، و(أن) والفعل بتقدير مصدر معطوف على المصدر المسبوك من (أنك تأتيني)؛

أي : وددت إتيانك ، فصلاتك ، فاتحاذى لمكان صلاتك مصلى .
وهذا ليس في شيء من جواب التمني الذي يريد ، ومنه : وكيف ،
ولو أظهرت (أن) هنا لم يمتنع ، وهناك يمتنع ؟

قال : ولو رفع (تصلي) وما بعده بالعطف على الفعل المرفوع
المتقدم قوله : (أتيني) لصح ، والمعنى بحاله ، انتهى .

(قال) ؛ أي : محمود ، (فقال له) ؛ أي : لعتبان (رسول الله ﷺ) :
سأفعل ، إن شاء الله تعالى .

هو تعليق بمشيئة الله عملاً بالأية ، لا لمجرد التبرك ؛ لأن ذاك
حيث كان الشيء مجزوماً به ، قاله البرْماوي تبعاً للكراماني .

قال الحافظ : ويجوز أن يكون للتبرك لاطلاعه ﷺ بالوحى على
الجمل بأن ذلك سيقع ، انتهى .

(قال عتبان) ، قال الحافظ : ظاهر هذا السياق أن الحديث من
أوله إلى هنا من روایة محمود بن الربيع بغير واسطة ، ومن هنا إلى
آخره من روایته عن عتبان .

وقد يقال : القدر الأول مرسل ؛ لأن محموداً يصغر عن حضور
ذلك ، لكن وقع التصريح في أوله بالتحديث بين عتبان ومحمود عند
أبي عوانة ، وكذا عند المصنف من طريق عمر ومن طريق إبراهيم بن
سعد ، كما مرّ في روایته في الباب الماضي ، فيحمل قوله : (قال عتبان)
على أن محموداً أعاد اسم شيخه اهتماماً بذلك لطول الحديث ، انتهى .

(فَغَدَا عَلَيَّ)، سقط لفظ (علي) في رواية، (رسول الله ﷺ) تقدم عن الطبراني : أن السؤال وقع يوم الجمعة ، والتوجه يوم السبت .
(وأبو بكر)، لم يذكر جمهور الرواة عن ابن شهاب غيره، حتى إن في رواية أبي عوانة : (فاستأذنا فأذنت لهما)، لكن في رواية الطبراني : (ومعه أبو بكر وعمر)، ولمسلم من طريق أنس عن عتبان : (فأتاني ومن شاء الله من أصحابه).

قال الحافظ : فيحتمل الجمع بأن أبو بكر صحبه وحده في ابتداء التوجه، ثم عند الدخول أو قبله اجتمع عمر وغيره من الصحابة، فدخلوا معه (حين ارتفع النهار، فاستأذن رسول الله ﷺ) في الدخول، (فأذنت له، فلم يجلس حين)، وفي رواية : (حتى) (دخل البيت)، قال عياض : زعم بعضهم أنها غلط، قال الحافظ : وليس كذلك، بل المعنى : فلم يجلس في الدار ولا غيرها حتى دخل البيت مبادراً إلى ما جاء بسببه، ويرشد لذلك رواية يعقوب الآتية في (النوافل) : فلما دخل لم يجلس حتى قال : «أين تحب؟» فهي أئین في المراد؛ لأن جلوسه إنما وقع بعد صلاته، بخلاف ما وقع منه في بيت ملائكة حيث جلس، فأكل، ثم صلى؛ لأن هناك دُعِي إلى الطعام فبدأ به، وهنا دُعِي إلى الصلاة فبدأ بها، انتهى .

(ثم قال : أين تحب أن أصلي من بيتك؟) كذا للأكثر، ووقع عند الكشميهني وحده : (في بيتك).

(قال) عتبان : (فأشترط له إلى ناحية من البيت) يصلي فيها،

(فقام رسول الله ﷺ، فكبير، فقمنا، فصفقنا) بفك الإدغام، و(نا) فاعل، كذا للأكثر، وفي رواية: (صفقنا) بالإدغام، فـ(نا) مفعول، كما مرّ في الباب الذي قبله.

(فصلٍ) - عليه الصَّلاةُ والسلامُ - (ركعتين، ثم سلم) من الصَّلاةِ، (قال) عتبان: (وحسناه)؛ أي: معناه من الرجوع بعد الصَّلاةِ (على خزيرة) الظاهر أن (على) بمعنى اللام.

(صنعنها له)، والخزيرة - بالمعجمة المفتوحة، بعدها زاي مكسورة، ثم ياءً تحتانية، ثم راء - نوع من الأطعمة، قال ابن قتيبة: يصنع من لحم يقطع صغاراً، ثم يصب عليه ماءً كثيراً، فإذا نضج ذرّ عليه الدقيق، وإن لم يكن فيه لحم، فعصيدة، وقيل: هي حساء من دقيق فيه دسم، وقيل: الخزيرة من النخالة، حكاه المصنف في (كتاب الأطعمة) عن النضر بن شمائل.

قال عياض: المراد بالنخالة دقيق لم يغربل.

قال الحافظ: ويؤيد هذا التفسير قوله في رواية مسلم: (على جشيشة) بجيم ومعجمتين، قال أهل اللغة: هي أن تطحن الحنطة قليلاً، ثم يلقى فيها شحم أو غيره.

وفي «المطالع»: أنها رويت في «الصحيحين» بحاء وراءين مهملات، وحكى المصنف في (الأطعمة) عن النضر أيضاً: أن التي مهملات تُصنع من اللبن.

(قال) عتبان: (فثاب في البيت رجال) بمثلثة، وبعد الألف موحدة؛ أي: اجتمعوا بعد أن تفرقوا.

قال الخليل : المثابة : مجتمع الناس بعد افتراهم ، ومنه قيل
للبيت : مثابة .

وفي «المحكم» : ثاب إذا رجع ، وثاب إذا أقبل .
(من أهل الدار) ؛ أي : المحلة ، ومنه : «خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ دَارُ
بَنِي النَّجَّارِ» ؛ أي : محلتهم ؛ أي : أهلها .
(ذوو عدد) لما سمعوا بقدومه ، عليه الصلاة والسلام ،
(فاجتمعوا) .

وتعقب الدماميني تفسير (ثابوا) بـ (اجتمعوا) بأنه يلزم منه عطف
(فاجتمعوا) على مرادفه ، وهو خلاف الأصل ، قال : فال الأولى أن يفسر
بما قاله القاضي ، وذلك أنه قال : (وثاب الناس) ؛ أي : جاءوا متتالين
بعضهم إثر بعض .

(فقال قائل منهم) ، قال الحافظ : لم يسم ، (أين مالك بن
الدُّخِيشِن) بضم الدال المهملة ، وفتح الخاء المعجمة ، وسكون
التحتانية ، بعدها شين معجمة مكسورة ، ثم نون .
(أو ابن الدُّخِشن) بضم الدال والشين المعجمة ، وسكون
المعجمة بينهما ، وحُكى فيه كسر أوله .

والشك فيه من الراوي ؟ هل هو مصغر أو مكبر ؟
قال الحافظ : وفي رواية المُسْتَمْلي هنا في الثانية بالمية بدل
النون ، وللمصنف في (المحاربين) من رواية معمر : (الدخشن) بالنون
من غير شك ، وكذا لمسلم من طريق يونس ، وله من طريق معمر

بالشك، ونقل عن أحمد بن صالح: أن الصواب (الدخشم) بالمير، وهي عند مسلم من رواية أنس عن عتبان، انتهى.

(فقال بعضهم) قيل: هو عتبان راوي الحديث، قال في «المصابيح»: فيه نظر، واعتراض الحافظ - أيضاً - على من استدل بهذا الحديث على أنه عتبان، فقال: ليس في الحديث تصريح بذلك.

(ذلك) باللام، وفي «المصابيح»: يروى بدون لام.

(منافق، لا يحب الله ورسوله)؛ أي: لكونه يود أهل النفاق.

(فقال رسول الله ﷺ) راداً على القائل مقالته: (لا تقل ذلك) باللام أيضاً، وقال في «المصابيح»: يروى بلام وبدونها.

(ألا تراه) - بفتح المثناة - (قد قال: لا إله إلا الله)؛ أي: مع قول: محمد الرسول الله، ولمسلم: (أليس يشهد).

(يريد بذلك وجه الله)؛ أي: ذاته، فانتفت عنه التهمة بشهادة الرسول له بالإخلاص.

ونقل الحافظ عن ابن عبد البر: أنه لم يختلف في شهود مالك بدرأً.

قال: وهو الذي أسر سهيل بن عمرو، ثم ساق - أي: ابن عبد البر - بإسناد حسن عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قال لمن تكلم فيه: «أليس قد شهد بدرأً؟

قال الحافظ: وفي «المغازي» لابن إسحاق: أن النبي ﷺ بعث مالكاً هذا، ومعن بن عدي، فحرقا مسجد الضرار.

فدل على أنه بريء مما اتهم به من النفاق، أو كان قد أفلح عن ذلك، أو النفاق الذي اتهم به ليس نفاق الكفر، إنما أنكر الصحابة عليه تودده للمنافقين، ولعل له عذرًا في ذلك كما وقع لحاطب، انتهى.

(قال) القائل: (الله ورسوله أعلم)، وكأنهم فهموا من هذا الاستفهام أن لا جزم بذلك، ولو لا ذلك لم يقولوا في جوابه كما في «مسلم» عن أنس عن عتبان: (إنه ليقول ذلك، وما هو في قلبه).

وكذا قوله هنا: (قال)، أي: القائل: (فإنا نرى وجهه)، أي: توجهه، (ونصيحته إلى المنافقين)، قال البرماوي تبعاً للكرماني: إنما عدي بـ(إلى)، وإن كانت تعديته باللام؛ لتضمنه معنى الانتهاء. وأجاب الحافظ بأن الظاهر أن قوله: (إلى المنافقين) متعلق بقوله: (وجهه)، فهو الذي يتعدى بـ(إلى)، وأما متعلق (نصيحته) فمحذوف للعلم به، انتهى.

(قال)، وفي رواية: (قال): (رسول الله ﷺ: فإن الله قد حرم على النار)؛ أي: تحريم تخلید؛ جمعاً بينه وبين ما ورد من دخول بعض العصاة النار، ثم يخرجون، وتوفيقاً بين الأدلة، كما يأتي الجواب بذلك وبغيره في (باب صلاة التوافل جماعة).

(من قال: لا إله إلا الله، يتغى)، أي: يطلب (بذلك وجه الله). قال ابن شهاب) وهو موصول بالإسناد السابق، ووهم من قال: إنه معلق، قاله في «الفتح».

(ثم سألت)، زاد الْكُشَمِيْهْنِي: (بعد ذلك) (الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدَ الْأَنْصَارِي) بمهملتين لجميعهم إلا للقابسي؛ فضبطة بالضاد المعجمة، وغلَّطوه، انتهى.

وكذا قال في «التهذيب»: إنه وهم فاحش، قال: لأنَّه لا يُعرَف في رواية العلم من اسمه حُضين - بضاد معجمة - سوي ابن ساسان حضين بن المنذر الرَّقَاشِي، ومن عدَاه فإنَّما هو حصين، بضاد مهملة. وكذا في «الكنى»: ابن حصين وأبو الحصين، وجميع ذلك بالضاد مهملة، لا خلاف بينهم في شيءٍ من ذلك، والله أعلم، انتهى.

وهو الْحُصَيْنَ بْنَ مُحَمَّدَ الْأَنْصَارِي السالمي المدنى، ذكره أبو حاتم وابن حبان في «كتاب الثقات»؛ أي: ثقات التابعين.

قال في «التقريب»: من الثانية، ولم يرو عنه غير الزُّهْرِي، روى له البخاري ومسلم، والنَّسَائِي في «اليوم والليلة».

(وهو أحد بنى سالم، وهو من سَرَاتهِم) بفتح المهملة؛ أي: خيارهم، وهو جمع (سَرِي)، كـ(غَنِي)، وهو المرتفع القدر من (سَرُو) الرجل كـ(كَرُوم) يَسِرُو: إذا كان رفيع القدر، وأصله من السَّراة، وهو: أرفع المواقع من ظهر الدابة، وقيل: هو رأسها.

(عن حديث محمود بن الربيع)، زاد في رواية: (الأنصارى)، (فصدقه بذلك)، قال الحافظ: يحتمل أن يكون الْحُصَيْنَ سمعه - أيضاً - من عَيْبَان، ويحتمل أن يكون حمله عن صحابي آخر.

قال: وليس للحُصين ولا لِعَبَان في «الصَّحِيحَيْن» سوى هذا الحديث، وقد أخرجه البخاري في أكثر من عشرة مواضع مطولاً ومختصرأً، وقد سمعه من عَبَان - أيضاً - أنس بن مالك، كما أخرجه مسلم.

وسيأتي في (باب النوافل جماعة): أن أباً أويوب الأنباري سمع محمود بن الربيع يحدث به عن عَبَان، فأنكره؛ أي: لما يقتضيه ظاهره من أن النار محرمة على جميع الموحدين، مع أن أحاديث الشفاعة دالة على أن بعضهم يعذب، وتقدم قريباً الجواب عنه.

وفي هذا الحديث من الفوائد:

إمامية الأعمى، وإن خبر المرء عن نفسه بما فيه من عاهة، ولا يكون من الشكوى، وأنه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده بِكَلَّة، والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك، واتخاذ موضع معين للصلوة، وأما النهي عن إيطان موضع معين من المسجد في حديث رواه أبو داود، فهو محمول على ما إذا استلزم رباء ونحوه.

وفيه: أن عموم النهي عن إمام الزائر من زاره مخصوص بما إذا كان الزائر هو الإمام الأعظم فلا يكره، وكذا من أذن له صاحب المنزل. ويستفاد منه أن من دعي من الصالحين؛ ليتبرّك به: أنه يجيز إذا أمن الفتنة، ويحتمل أن عَبَان إنما طلب بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع.

وفيه استصحاب الزائر بعض أصحابه إذا علم أن المستدعي لا يكره ذلك، والاستدان على الداعي في بيته، وإن تقدم منه طلب الحضور، وأن اتخاذ مكان في البيت للصلاة لا يستلزم وقوفه، ولو أطلق عليه اسم المسجد.

وفيه اجتماع أهل المحلة على الإمام أو العالم إذا ورد منزل بعضهم؛ ليستفيدوا منه، ويتركونه، والتنبيه على من ظن به الفساد في الدين عند الإمام على جهة النصيحة، ولا يُعد ذلك غيبة، وأن على الإمام أن يتثبت في ذلك، ويوجه له أجمل الوجوه.

وفيه افتقاد من غاب عن الجماعة بلا عذر، وأنه لا يكفي في الإيمان النطق من غير اعتقاد، وأنه لا يخلد في النار من مات على التوحيد.

وقد ترجم البخاري غير ترجمة الباب والذي قبله: (الرخصة في الصلاة في الرحال عند المطر)، و(صلاة النوافل جماعة)، و(سلام المأمور حين يسلم الإمام).

وأن رد السلام على الإمام لا يجب، وأن الإمام إذا زار قوماً أمهماً، وشهود عتبان بدرأ.

وأكل الخَزِيرَة، وأن العمل الذي يبتغى به وجه الله - تعالى - ينجي صاحبه، إذا قبله الله تعالى، وأن من نسب من يُظهر الإسلام إلى النفاق ونحوه بقرينة تقوم عنده، لا يُكفر بذلك، ولا يُفسق، بل يعذر بالتأويل، قاله في «الفتح».

* * *

٤٧ - بَابُ

الْتَّيْمَنِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ

وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَدِأْ بِرِجْلِهِ الْيُمْنَى ، فَإِذَا خَرَجَ بَدَأْ بِرِجْلِهِ الْيُسْرَى .

(باب التيمن)؛ أي: البداءة باليمين (في دخول المسجد وغيره)
بالخفض عطفاً على (الدخول).

قال الحافظ: ويجوز أن يعطف على (المسجد)، لكن الأول
أفيد.

(وكان ابن عمر) بن الخطاب ﷺ (يدأ)؛ أي: في دخول
المسجد (برجله اليمنى، فإذا خرج) منه (بدأ برجله اليسرى).

قال الحافظ: ولم أره موصولاً عنه، لكن في «المستدرك»
للحاكم عن أنس: أنه كان يقول: من السنة إذا دخلت المسجد أن تبدأ
برجلك اليمنى، وإذا خرجت أن تبدأ برجلك اليسرى.

والصحيح أن قول الصحابي: (من السنة كذا) محمول على الرفع،
لكن لما لم يكن حديث أنس على شرطه، أشار إليه بأثر ابن عمر.

٤٢٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ

الأشعث بْن سُلَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ التَّيْمَنَ مَا اسْتَطَاعَ فِي شَأْنِهِ كُلُّهُ فِي طُهُورِهِ وَتَرْجُلِهِ وَتَنَعُّلِهِ .

وبالسند قال :

(حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا شعبة بن الحجاج، (عن الأشعث) - بمعجمة، ثم مهملة، ثم مثلثة - (ابن سليم) بالتصغير، (عن أبيه) سليم المشهور بأبي الشعثاء .

(عن مسروق) هو ابن الأجدع، (عن عائشة) - رضي الله عنها -
(قالت: كان النبي ﷺ يحب التيمن)؛ أي: البداعة باليمن (ما استطاع)؛
أي: مدة استطاعته، فهي ظرفية مصدرية .
قال البرموي تبعاً للكرماني: أو (ما) موصول، فهو بدل من
(التيمن) .

وعمومه يدل على البداعة باليمن حتى في الخروج من المسجد
أيضاً.

قال الحافظ: ويحتمل أن يقال: في قولها: (ما استطاع) احتراز
عما لا يستطيع فيه التيمن شرعاً، كدخول الخلاء، والخروج من
المسجد، وكذا تعاطي الأشياء المستقدرة باليمن، كالاستنجاء
والتمخط .

قال: وعلمت عائشة - رضي الله عنها - حبه ﷺ لما ذكرت؛ إما
 بإخباره لها بذلك، وإما بالقرائن .

(في شأنه كله) متعلق بالتيمن، أو بالمحبة، أو بهما على سبيل التنازع، قاله الْكَرْمَانِي .

(في طُهُورِه) بضم الطاء؛ أي: تطهره، (وَتَرْجُلُه) بالجيم؛ أي: تمسيطه الشعر، (وَتَنْعُلُه)؛ أي: لبسه النعل.

قال الْكَرْمَانِي : فإن قلت: هذا بدل بعض من كل، فيفيد استحباب التيمن في بعض الأمور، والتأكيد بـ(كله) يفيد استحبابه في كلها.

قلت: هو تخصيص بعد تعميم بالذكر؛ أي: فهو كعطف جبريل وميكائيل بعد قوله: ﴿وَمَلَائِكَةٍ﴾ [البقرة: ٩٨]؛ اهتماماً بهذه الثلاثة، وبياناً لشرفها.

ثم ذكر: أنه يجوز أن يكون بدل كل من كل على التوجيه الذي مر له في (باب التيمن في الموضوع)، فراجعه ثمّ، وقد تقدمت مباحثه مستوفاة هناك، والله - سبحانه وتعالى - أعلم.

* * *

٤٨ - بَابٌ

هَلْ تُنْبِشُ قُبُورَ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ،
وَيَتَحَدَّدُ مَكَانُهَا مَسَاجِدٍ؟

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «الَّعَنِ اللَّهِ الْيَهُودُ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدٍ».
وَمَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْقُبُورِ.

وَرَأَى عُمَرُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يُصَلِّي عِنْدَ قَبْرٍ، فَقَالَ: الْقَبْرُ الْقَبْرُ،
وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِالإِعَادَةِ.

(بابٌ) بالتنوين: (هل تنبش قبور مشركي الجاهلية؟) قال الحافظ: أي : دون غيرها من قبور الأنبياء وأتباعهم؛ لما في ذلك من الإهانة لهم، بخلاف المشركين؛ فإنهم لا حرمة لهم، انتهى . واعتراض العيني بما حاصله: أن هذا تفسير عجيب، وأن معنى كلام البخاري واضح، وهو جواز نبش قبور المشركين، وأن مفهومه عدم جوازه في حق المسلمين لاحترامهم، انتهى .

وهو اعتراض عجيب؛ فإن مقصود الحافظ بقوله: (أي: دون غيرها ... إلخ) ليس هو التفسير، بل المفهوم الذي ذكره العيني، وهذه العبارة تُستعمل كثيراً في تقيد مطلق أو استثناء خالٍ عنهم كلام الغير، كما هنا، ولا يقصد به التفسير أصلاً، ويعلم ذلك بتتبع عباراتهم.

ثم قال العيني ما حاصله أيضاً: إن الاستفهام في كلام البخاري ليس حقيقياً، بل هو تقريري، كما صرّح به جماعة في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَقَّ عَلَى الْإِنْسَنِ﴾ [الإنسان: ١]، أو أنها بمعنى (قد).

وقصد بذلك الجواب عما يقال: إن عادة البخاري - رحمه الله - أنه إنما يذكر (هل) إذا كان حكم الباب فيه خلاف، وليس في المسألة خلاف، انتهى.

(ويتخذ) بالتحتية أوله، عطف على قوله: (تبش) (مكانها مساجد) بنصب (مكانها) على الظرفية، ورفع (مساجد) على أنه نائب الفاعل، هذا إن قلنا: إن (اتخذ) متعد لواحد، وإن قلنا: إنه متعد لاثنين، فيكون (مكانها) هو المفعول الثاني بعد نيابة (مساجد) عن الفاعل، ويجوز العكس، فيجعل النائب (مكانها) فيرفع، وينصب (مساجد)؛ لأنهما معرفتان، كما يجوز مثل ذلك في مفعولي (أعطي)؛ لأنه بمعناه، قاله البرموyi تبعاً للكرماني.

وعين العيني رفع (مكانها) على النيابة، ونصب (مساجد)، إذا جعل متعدياً لاثنين، وقال في آخره: فافهم؛ فإن الكرماني ذكر فيه ما لا يخفى عن نظر وتأمل، انتهى.

والذي ذكره الكرماني قد نص عليه كثير من النحوين، فلا اعتراض عليه ولا نظر، والله أعلم.

(القول النبي ﷺ: لعن الله اليهود؛ اتخاذوا قبور أنبيائهم مساجد)، قال في «المصابيح»: هذا التعليل مشكل في الظاهر، ويرفع إشكاله بأن

يقال: المعنى: هل تنبش قبور المشركين من أهل الجاهلية . . . إلخ؛ لانتفاء المحذور الذي هو سبب في لعن من اتخذ قبور الأنبياء مساجد؛ سواء أتبشها، أو لم يتبشها؟ وذلك لأن اللعن مع النبش ناشئ عن الاستهانة بالأنبياء، عليهم الصلاة والسلام، ومع عدم النبش ناشئ عن الغلو بعبادة قبورهم، والسبود لها، والغلو كالاستهانة، كلاهما مذموم، فقبور المشركين الذين لا ذمة لهم إذا نُبشت، فاتخذ مكانها مساجد، تستفي الغايتان فيها؛ إذ لا تخرج من استهانتها بالنبي، واتخاذ المسجد مكانها ليست تعظيمًا لها، بل هو من تبديل السيئة بالحسنة، وهذا بخلاف أهل الذمة؛ لأن لأهل الذمة حقاً. هذا معنى كلام ابن المُعَير، انتهى.

وكذا قرره الحافظ، ثم قال: فعرف بذلك أن لا تعارض بين فعله عليه السلام في نبش قبور المشركين واتخاذ مسجده مكانها، وبين لعنه عليه السلام من اتخاذ قبور الأنبياء مساجد؛ لما تبين من الفرق.

قال: والمتن الذي أشار إليه وصله في (باب الوفاة) في أواخر (المغازي) من طريق هلال، عن عروة، عن عائشة بهذا اللفظ، ووصله في (الجنائز) من طريقه أيضاً، وزاد فيه: (والنصارى)، وذكره في عدة مواضع من طرق أخرى بالزيادة، انتهى.

وقال القسطلاني: وفي هذا الحديث الاقتصار على لعن اليهود، فيكون قوله: «اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد» واضحاً؛ فإن النصارى لا يزعمون نبوة عيسى، بل يدعون فيه أنه إما ابن أو إله أو غير ذلك

على اختلاف مللهم الباطلة، ولا يزعمون موته حتى يكون له قبر، ومن قال منهم: إنه قُتل، فله في ذلك كلام مشهور في موضعه، وتشكل حينئذ الرواية الآتية عن أبي هريرة في الباب التالي لـ (باب الصَّلاة في البيعة)، وفي أواخر (المغازي) بلفظ: «لعن الله اليهود والنصارى»، وتعقيبه بقوله: «اتخذوا»، ويأتي الجواب عن ذلك في موضعه، إن شاء الله تعالى، انتهى.

وسيأتي الجواب بعد ستة أبواب.

(وما يكره من الصَّلاة في القبور)، وهو عطف على (تبش)؛ أي: باب الحكم في الأمرين؛ اتخاذ المساجد مكان القبور، واتخاذها بين القبور، ففي الأول لا يبقى لصورة القبر أثر، وفي الثاني خلافه، وهو - وإن كان عطف خبرية على طلبية - لكن جاز؛ لأن الاستفهام التقريري في حكم الخبرية، قاله البرماوي تبعاً للكرماني.

وقال الحافظ: قوله: (وما يكره ... إلخ) يتناول ما إذا وقعت الصَّلاة على القبر، أو إليه، أو بين القبور.

قال: وفي ذلك حديث في «مسلم» عن أبي مَرْثِدِ الغَنَوِي مرفوعاً: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها، أو عليها»، وليس هو على شرط البخاري، فأشار إليه في الترجمة، وأورد معه أثر عمر الآتي الدال على أن النهي عن ذلك لا يقتضي فساد الصَّلاة.

(ورأى عمر)، زاد في رواية: (ابن الخطاب) رضي الله عنه (أنس بن مالك) رضي الله عنه (يصلِّي عند قبر)، فقال: القبر القبر بالنصب فيهما على

التحذير، محذوف العامل وجوباً؛ أي : اجتب القبر.

قال الْكَرْمَانِي : وفي بعضها : (الْقَبْرُ ؟) بهمزة الاستفهام الإنكارية ؛
أي : أتصلي عند القبر .

وهذا الأثر شاهد لآخر الترجمة، والحديث الآتي في بناء
مسجده ﷺ شاهد لصدرها .

قال الحافظ : وقد رويانا هذا الأثر موصولاً في «كتاب الصلاة»
لأبي نعيم شيخ البخاري ولفظه : بينما أنس يصلى إلى قبر ناداه
عمر : القبر القبر، فظن أنه يعني : القمر، فلما رأى أنه يعني القبر،
جاز القبر وصلى ، وله طرق أخرى بيتها في «تغليق التعليق» ، وزاد في
طريق منها : فقال بعض من يليني : إنما يعني القبر، ففتحت عنه،
انتهى .

(ولم يأمره بالإعادة) استنبطه من تمادي أنس على الصلاة، ولو
كان ذلك يقتضي فسادها لقطعها، واستأنف .

* * *

٤٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثْنَى، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ،
قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرْتَاهُ كِنِيسَةَ
رَأَيْهَا بِالْحَبِيبَةِ فِيهَا تَصَاوِيرَ، فَذَكَرْتَاهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ أُولَئِكَ إِذَا
كَانَ فِيهِمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ فَمَا تَبْنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِداً، وَصَوَرُوا فِيهِ
تِلْكَ الصُّورَ، فَأُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» .

وبالسند قال :

(حدثنا محمد بن المثنى) العَنَزِي (قال : حدثنا يحيى) بن سعيد القَطَّان، (عن هشام) بن عروة (قال : أخبرني أبي) عروة بن الزبير، (عن عائشة) أم المؤمنين، كما زيدت في رواية :

(أن أم حبيبة) هي رملة على الصحيح، وقيل : اسمها هند، بنت أبي سُفيان صخر بن حرب بن أمية، القرشية، زوج النبي ﷺ، كنيت بابنتها حبيبة بنت عُبيدة الله - بالتصغير - بن جحش.

وكانت من السابقين إلى الإسلام، هاجرت مع زوجها عُبيدة الله بن جحش إلى الحبشة، فتنصر هناك، ومات نصراً، وهو أخو عبدالله ابن جحش الصحابي الجليل، استشهد يوم أحد، فتزوجها النبي ﷺ وهي هناك سنة ست، وقيل : سبع من الهجرة، وكان ولها عثمان بن عفان، وهو ابن خالها، هو الذيولي تزوجها، وقيل : خالد بن سعيد بن العاص بن أمية، والخاطب لها عمرو بن أمية الضمري، ولم يكن أبوها؛ لأنه إذ ذاك كان كافراً، وأمهرها النجاشي من عنده أربع مئة دينار، وقيل : أربعة آلاف درهم، وقيل : مئتي دينار، وبعثها إلى النبي ﷺ مع شرحبيل بن حسنة، وقدم بها إلى المدينة، ولها بضع وثلاثون سنة، وكانت شقيقة حنظلة بن أبي سُفيان الذي قتله علي بن أبي طالب يوم بدر كافراً، وأميماً بنت أبي سُفيان، وأمهرهم صفية بنت أبي العاص بن أمية.

ماتت أم حبيبة سنة أربع وأربعين على الصحيح، وقيل : سنة

اثنتين وأربعين، وقيل: قبل وفاة أخيها معاوية بسنة، وتوفي معاوية في رجب سنة ستين. واستغرب.

وقال الحافظ أبو القاسم في «تاریخ دمشق»: قدمت دمشق زائرة أخاها معاوية. قال: وقيل: إن قبرها هناك، والصحيح أنها ماتت بالمدينة.

روى لها الجماعة.

(وأم سلمة) هند بنت أبي أمية، زوج النبي ﷺ.

(ذكرا); أي: أم حبيبة وأم سلمة، قال الحافظ: وللمُسْتَمْلي والحموي: (ذكرا) بالذكر، وهو مشكل.

(كنيسة) - بفتح الكاف - معبد النصارى (رأينها) بنون الجمع؛ أي: هما ومن كان معهما، وفي رواية: (رأاتها) بالمثنابة الفوقية، وبضمير الشنيدة على الأصل.

قال القسطلاني: وفي رواية: (رأياها) بالمثنابة التحتية.

قلت: وهي مشكلة أيضاً.

(بالحبشة) ويأتي للمصنف بعد خمسة أبواب: أن تلك الكنيسة كانت تسمى: مارية، (فيها تصاویر); أي: تماثيل.

(فذكرنا للنبي ﷺ فقال: إن أولئك) بكسر الكاف؛ لأن الخطاب المؤنث، ويجوز فتحها، (إذا كان فيهم الرجل الصالح، فمات) عطف على قوله: (كان)، وجواب (إذا) قوله: (بنوا على قبره مسجداً،

وصوروا فيه تلك الصور) باللام، وفي رواية: (تيك)، بالياء التحتانية الساكنة بدل اللام، وفي كافها وكاف (أولئك) الآتية ما في (أولئك) الماضية.

(فأولئك)، وفي رواية: (أولئك) بدون فاء (شِرَارُ الْخَلْقِ)، قال في «المصابيح»: بكسر الشين المعجمة، جمع (شَرٌّ)، كـ (بحر) و(بحار)، قال السَّفَاقِسِيُّ: وأما (أشرار) فجمع (شَرٌّ) كـ (زَند) و(أزنان)، قاله يونس، أو (شرير)، كـ (يتيم) و(أيتام)، قاله الأخفش. (عند الله يوم القيمة)، وإنما فعل ذلك أوابتهم؛ ليتأنسوا برؤية تلك الصور، ويذكروا أحوالهم الصالحة، فيجتهدوا كاجتهادهم، ثم خلف من بعدهم خلف جهلو مرادهم، ووسر لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور، فعظمونها، وعبدوها، فحدّر النبي ﷺ عن مثل ذلك سداً للذرية المؤدية إلى ذلك.

قال الْكَرْمَانِيُّ: فإن قلت: ما وجه تعلق هذا الحديث بالترجمة؛ إذ لا يدل على المسألة؟ أي: وهي نبش قبور المشركين و[أن] يتخذ مكانها مسجداً، بل يدل على ذم المتخذ القبر مسجداً، وهو عكس ما هو المقصود، وهو جواز اتخاذه مسجداً، ولا على الثانية؛ إذ هي تقتضي الكراهة، والجواب يقتضي التحرير؟

قلت: المذمة قد تكون على التصوير، لا على الاتخاذ، ولئن سلمنا فالمراد من الترجمة اتخاذ قبور غير الأنبياء، ومن في حكمهم من الصالحين، فالحاصل أن تعلقه بالأولى من حيث إنه موافق لمفهوم

حديث: «لعن الله اليهود»، وبالثانية من حيث إن بناء المسجد في القبور مشعر بالصلوة فيها.

فإن قلت: فيلزم حرمة الصَّلاة فيها لقوله: «أولئك شرار الخلق»، والمُدْعى الكراهة.

قلت: إن أريد بالكراهة كراهة التحرير فلا إشكال، وإن أريد كراهة التنزيه، فتختص المذمة بالتصوير، انتهى.

وفي الحديث دليل على تحرير التصوير، وجواز حكاية ما يشاهده المؤمن من العجائب، ووجوب بيان حكم ذلك على العالم به، وأن الاعتبار في الأحكام بالشرع، لا بالعقل، وكراهة الصَّلاة في المقابر سواء كانت بجنب القبر، أو عليه، أو إليه.

قال الحافظ: وقال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيمًا لشأنهم، ويجعلونها قبلة يتوجهون في الصَّلاة نحوها، واتخذوها أولىًّا، لعنهم، ومنع المسلمين عن مثل ذلك، فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح، وقصد التبرك بالقرب منه، لا لتعظيم له، ولا للتوجه نحوه، فلا يدخل في ذلك الوعيد، انتهى.

* * *

٤٢٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَنَزَّلَ أَعْلَى الْمَدِينَةِ،

فِي حَيٍ يُقَالُ لَهُمْ بُنُو عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةً لَيْلَةً، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى بَنِي النَّجَارِ فَجَاءُوا مُتَقْلِدِي السُّلُوفِ، كَانُوا أَنْظُرُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ عَلَى رَاحِلَتِهِ، وَأَبْوَ بَكْرٍ رِدْفُهُ، وَمَلَأُوا بَنِي النَّجَارِ حَوْلَهُ، حَتَّى أَلْقَى بِفِنَاءِ أَبِي آيُوبَ، وَكَانَ يُحِبُّ أَنْ يُصَلِّيَ حِينَ أَدْرَكَهُ الصَّلَاةُ، وَيُصَلِّيَ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِبَنَاءِ الْمَسْجِدِ، فَأَرْسَلَ إِلَى مَلِءِ مِنْ بَنِي النَّجَارِ فَقَالَ: «يَا بَنِي النَّجَارِ! ثَامِنُونِي بِحَائِطِكُمْ هَذَا»، قَالُوا: لَا وَاللهِ، لَا نَطْلُبُ ثَمَنَهُ إِلَّا إِلَى اللهِ، فَقَالَ أَنَسٌ: فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ، قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ، وَفِيهِ خَرْبٌ، وَفِيهِ نَخْلٌ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَنَشَّثَتْ، ثُمَّ بِالْخَرْبِ فَسُوِّيَتْ، وَبِالنَّخْلِ فَقُطِعَ، فَصَافَّوَا النَّخْلَ قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ، وَجَعَلُوا عِصَادَتِهِ الْحِجَارَةَ، وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخْرَ، وَهُمْ يَرْتَحِزُونَ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعَهُمْ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ لَا خَيْرٌ إِلَّا خَيْرٌ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرَةِ»

وبالسند قال :

(حدثنا مُسَدَّد) هو ابن مُسْرُهَد (قال: حدثنا عبد الوارث) بن سعيد التَّنْوُري، (عن أبي التَّيَّاح) - بفتح المثناة الفوقية، وتشديد التحتية، آخره مهملة - يزيد بن حميد الضبعي ، (عن أنسٍ)، زاد في رواية: (ابن مالك) (قال: قدم النبي ﷺ المدينة، فنزل أعلى)، وفي رواية: (في أعلى) (المدينة في حي)؛ أي: قبيلة (يقال لهم: بنو عمرو بن عوف) بالفاء في آخره .

(فأقام النبي ﷺ فيهم أربع عشرة ليلة)، وفي رواية: (أربعاً وعشرين)، قال الحافظ: والصواب الأول من هذا الوجه، وكذا رواه أبو داود عن مُسَدَّد شيخ البخاري فيه، وقد اختلف فيه أهل السير كما يأتي، انتهى.

(ثم أرسل إلى ملاً)؛ أي: أشراف (بني النجار)، هم أخوال عبد المطلب؛ لأن أمه سلمى منهم، فأراد النبي ﷺ التزول عندهم لما تحول من قباء، وهم بطن من الخزرج، واسمها تيم اللات بن ثعلبة.

(فجاؤوا متقلدين السيوف) بإثبات النون ونصب (السيوف) بـ(متقلدين)، و(متقلدين) نصب على الحال، وفي رواية: (متقلدي السيوف) بحذف النون للإضافة، وجّر (السيوف)؛ أي: جاعلي أنجاد السيوف على أكتافهم خوفاً من اليهود، وليرووه ما أعدوه لنصرته، عليه الصلاة والسلام.

(كأني أنظر إلى النبي ﷺ على راحلته)؛ أي: ناقته، (وأبو بكر) الصديق رضي الله عنه (رِدْفُه) بكسر الراء وسكون الدال؛ أي: ردifice، جملة حالية، كأن النبي ﷺ أرده تشريفاً له، وتنويهاً بقدرها، وإن فقد كان لأبي بكر ناقة هاجر عليها، كما سيأتي بيانه في الهجرة، إن شاء الله تعالى.

(وملأ بني النجار) يمشون (حوله)، وكأنهم مشوا معه أدباً.

(حتى ألقى)؛ أي: طرح رحله (بفناء) - بكسر الفاء والمد - (أبي أيوب) خالد بن زيد الأنباري، والفناء: الناحية المتسمة أمام الدار.

(وكان) - عليه الصلاة والسلام - (يحب أن يصلّي حيث أدركته الصلاة، ويصلّي في مرابض الغنم) جمع: (مَرْبِضٌ) كـ (مسجد)، وهو مأوى الغنم، ورُبوّض الغنم كبروك الإبل.

قال الْكَرْمَانِي : (ويصلّي) بالرفع عطفاً على (يحب)، لا على (يصلّي).

(ولأنه) قال القسطلاني : بكسر الهمزة، وفي «فرع اليونينية» بفتحها؛ أي : النبي ﷺ .

(أمر) بالبناء للفاعل، وروي بالبناء للمفعول؛ أي : من عند الله (بناء المسجد، فأرسل إلى ملأ بنى النجار)، وفي رواية : (إلى ملأ من بنى النجار)، (فقال : يا بنى النجار! ثامنوني) - بالمثلثة - (بحائطكم)؛ أي : بستانكم (هذا)؛ أي : اذكروا لي ثمنه؛ لأذكر لكم الثمن الذي أختاره، قال ذلك على سبيل المساومة .

(قالوا : لا والله، لا نطلب ثمنه إلا إلى الله)؛ أي : من الله، كما وقع في رواية الإمام علي، أو التقدير : لا نطلب الثمن، ولكنه معروف إلى الله، زاد ابن ماجه : (أبداً)، وظاهره أنهم لم يأخذوا منه ثمناً، وخالف في ذلك أهل السير كما يأتي، إن شاء الله تعالى .

(فقال) في رواية : (قال) (أنس) رض : (فكان فيه)؛ أي : الحائط .

(ما أقول لكم : قبور المشركين) بدل أو بيان له : (ما أقول لكم) .

(وفيه خَرِب) بفتح المعجمة، وكسر الراء، بعدها موحدة، اسم جنس جمعي، واحده: (خَرِبة) كـ(كلم) وـ(كلمة)، هذا هو المعروف في ضبطها، وكذا ضبطها أبو داود في «سننه»، وحکى الخطابي - أيضاً - كسر أوله، وفتح ثانيه.

قال الحافظ: جمع: (خَرِبة) كـ(عنب) وـ(عنبة)؛ أي: اسم جنس جمعي.

وقال الدَّمَامِينِي: جمع: (قِرْبَة) وـ(قِرْب)؛ أي: فيكون جمع تكسير.

ثم قال الحافظ: وللْكُشْمِينِي بفتح الحاء المهملة، وسكون الراء، بعدها مثلثة، قال: وقد بين أبو داود أن رواية عبد الوارث بالمعجمة والموحدة، ورواية حمَّاد بن سلمة، عن أبي التَّيَّاح بالمهملة والمثلثة.

قال: فعلى هذا فرواية الكُشْمِينِي وَهُمْ؛ لأن البخاري إنما أخرجه عن عبد الوارث.

قال: وذكر الخطابي فيه ضبطاً آخر، فيه بحث يأتي مع بقية ما فيه في (كتاب الهجرة)، إن شاء الله تعالى.

(وفيه نخل، فأمر النبي ﷺ بقبور المشركين فنبشت، وبالعظام) فُغِيَّت، (ثم بالخرب فسُوِّيت) بإزالة ما كان فيها.

(وبالنخل فقطع، فصفوا النخل قبلة المسجد)؛ أي: جهتها،

(وَجَعَلُوا عِضَادِيهِ الْحِجَارَةَ) تثنية: (عِصَادَة) بكسر العين، وعِصَادَتَا الْبَابِ: جانبهَا، وَأَعْصَادُ كُلِّ شَيْءٍ: مَا يَشْدُهُ مِنْ حَوَالِيهِ.

(وَجَعَلُوا يَنْقُلُونَ الصَّخْرَ وَهُمْ يَرْتَجِزُونَ); أي: يَتَنَاهُونَ بِالرِّجْزِ تَنشِيطًاً لِنفوسِهِمْ؛ لِيُسَهِّلَ عَلَيْهِمُ الْعَمَلِ.

(وَالنَّبِيُّ ﷺ مَعْهُمْ); أي: يَرْتَجِزُ، (وَهُوَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ لَا خَيْرَ إِلَّا خَيْرُ الْآخِرَةِ فَاغْفِرْ لِلْأَنْصَارِ وَالْمَهَاجِرَةَ)، كَذَا لِلْأَكْثَرِ، قَالَ الْحَافِظُ: وَلِلْمُسْتَمْلِيِّ وَالْحَمُوِّيِّ: «فَاغْفِرْ الأَنْصَارَ» بِحَذْفِ الْلَّامِ، وَيَوْجِهُ بِتَضْمِنِ (اغْفِرْ) مَعْنَى: اسْتَرِ.

وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدْ عَنْ مُسَدَّدٍ بِلِفْظِ: «فَانْصُرْ الْأَنْصَارَ وَالْمَهَاجِرَةَ».

وَيَأْتِيُ الْكَلَامُ عَلَىَ أَنَّ هَذَا شِعْرٌ أَوْ لَا فِي (بَابِ الْهِجْرَةِ).

وَفِي الْحَدِيثِ جُوازُ التَّصْرِيفِ فِي الْمَقْبِرَةِ الْمَمْلُوكَةِ بِالْهَبَةِ وَالْبَيعِ، وَجُوازُ نَبْشِ الْقَبُورِ الدَّارِسَةِ إِذَا لَمْ تَكُنْ مَحْتَرَمَةً.

قَيلَ: وَفِيهِ جُوازُ قَطْعِ الْأَشْجَارِ الْمَثَمَرَةِ لِلْحَاجَةِ.

قَالَ الْحَافِظُ: وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لَا حَتَّمَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مَا لَا يُشَرِّمُ؛ إِمَّا بَأْنَ يَكُونُ ذَكْرًا - يَعْنِي: النَّخْلُ - وَإِمَّا بَأْنَ يَكُونُ طَرَأً عَلَيْهِ مَا قَطَعَ ثُمَّرَتْهُ، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

* * *

٤٩ - بَابٌ

الصَّلَاةُ فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ

(باب الصَّلَاة)؛ أي: حكمها (في مَرَابِضِ الْغَنَمِ) جمع (مَرَابِضِ) بفتح الميم وكسر الباء، وقول الحافظ: بكسر الميم الظاهر أنه سبق قلم، وهو مأوى الغنم كما مرَّ في الباب قبله، والمراد أماكنها.

٤٢٩ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي التَّيَّاحِ، عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ بَعْدَ يَقُولُ: كَانَ يُصَلِّي فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ قَبْلَ أَنْ يُئْتَى الْمَسْجِدُ.

وبالسَّنَدِ قال:

(حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا شعبة) بن الحجاج، (عن أبي التَّيَّاحِ) يزيد بن حميد المار في الباب قبله.
(عن أنس)، وفي رواية: (ابن مالك) (قال: كان النبي ﷺ يصلي في مَرَابِضِ الْغَنَمِ).

ثم سمعته) قائله شعبة، وضمير (سمعته) المنصوب عائد على أبي التَّيَّاحِ.

(بعد يقول: كان) - عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - (يصلي في مَرَابِضِ

الغنم قبل أن يُبني المسجد)؛ أي : النبوي .

وغرضه أنه كان يزيد فيه القيد المذكور بعد أن سمعه منه بدونه، ومفهوم الزيادة: أنه ﷺ لم يصلّ في مرابض الغنم بعد بناء المسجد؛ أي : كما يأتي ، لكن قد ثبت إذنه في ذلك ، كما مرّ في (كتاب الطهارة) في (باب أبوالإبل) .

قال ابن بطال : هذا الحديث حجة على الشافعى في قوله بنجاسة أبوالغنم وأبعارها ؛ لأن مرابض الغنم لا تسلم من ذلك .

وتُعقب بأنَّ الأصل الطهارة وعدم السلامة منها غالب ، وإذا تعارض الأصل والغالب قُدُّم الأصل ، وقد تقدَّم مزيد بحث في ذلك الباب .

وحديث أنس هذا طرف من الحديث الذي قبله ، لكن بين هناك أنه كان يحب الصلاة حيث أدركته - أي : حيث دخل وقتها - سواء كان في مرابض الغنم أم غيرها ، وبين هنا أن ذلك كان قبل أن يُبني المسجد ، ثم بعد بناء المسجد صار لا يحب الصلاة في غيره إلا لضرورة ، قاله في «الفتح» .

* * *

٥ - بَابٌ

الصَّلَاةُ فِي مَوَاضِعِ الْإِبْلِ

(باب الصَّلَاة)؛ أي: حكمها (في مواضع الإبل).

٤٣٠ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ،
قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يُصَلِّي إِلَى بَعِيرِهِ
وَقَالَ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَفْعُلُهُ.

وبالسند قال:

(حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) الْمَرْوَزِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا)، وَفِي رَوَايَةِ:
(أَخْبَرَنَا) (سُلَيْمَانُ بْنُ حَيَّانَ) بِتَشْدِيدِ الْمَثَنَةِ التَّحْتِيَّةِ، يَنْصَرِفُ وَلَا يَنْصَرِفُ
باعتبار أنه من (الحيين)، أو من (الحياة)، الأزدي، أبو خالد الأحمر
الكوفي الجعفري، نزل فيهم.

وثقه علي بن المديني، والعجلاني، وابن سعد.

وقال النسائي: ليس به بأس، وكان سفيان يعيّب أبا خالد
بخروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما أمر الحديث فلم يكن
يطعن عليه فيه.

وقال ابن عَدِيٌّ : له أحاديث صالحة، وإنما أُتَيَ من سوء حفظه، فيغلط ويخطئ كثيراً، قال: وهو كما قال ابن مَعْنَى : صدوق، وليس بحجة .

وقال أبو بكر البزار: اتفق أهل العلم بالنقل أنه لم يكن حافظاً، وأنه قد روى أحاديث عن الأعمش وغيره لم يُتابَعْ عليها.

قال في «المقدمة»: قلت له: عند البخاري نحو ثلاثة أحاديث من روايته عن حميد وهشام بن عروة وعُبيدة الله بن عبد الله بن عمر، كلها مما تُؤْبَعْ عليه، وعلق له عن الأعمش حديثاً واحداً في (الصيام). ولد سنة أربع عشر ومئة، ومات سنة تسع وثمانين، وقيل: سنة تسعين ومئة.

قال أبو بكر الخطيب: حدث عنه محمد بن إسحاق بن يسار وحميد بن الريبع، وبين وفاتيهما مئة وست سنين، وقيل: وسبعين، وقيل: وثمان سنين. روى له الجماعة.

(قَالَ: حَدَّثَنَا)، وفي رواية: (أَخْبَرَنَا) (عُبَيْدُ اللَّهِ) - بالتصغير - بن عمر بن حفص العمري، (عن نافع) مولى ابن عمر (قَالَ: رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ) عبدالله بن عمر بن الخطاب (يصلِّي إِلَى بَعِيرَةٍ، وَقَالَ)، وفي رواية: (فَقَالَ): (رَأَيْتَ النَّبِيَّ يَعْلَمُ مَا يَفْعَلُهُ؟ أَيْ: يَصْلِي إِلَى بَعِيرَةٍ فِي طَرْفَ قَبْلَتِهِ).

قال في «الفتح»: كأن البخاري يشير إلى أن الأحاديث الواردة في

التفقة بين الإبل والغنم - أي : حيث نهى عن الصَّلاة في مواضع الإبل دون الغنم - ليست على شرطه ؛ أي : فلذلك لم يأتِ بأحاديث النهي ، وسُوئَى بينها وبين مواضع الغنم .

قال : لكن لها طرق قوية ، وساق منها ما هو في «مسلم» ، ومنها ما هو في السنن الأربع عن جمع من الصحابة ، قال : وفي معظمها التعبير بـ (معاطن الإبل) ، وفي بعضها : (مبارك) ، وفي بعضها : (مناخ) ، وفي بعضها : (مرابد) .

قال : فعبر المصنف بالمواضع ؛ لأنها أعم ، والمعاطن أخص ؛ لأنها مواضع إقامتها عند الماء خاصة ، وقيل : هو مأواها مطلقاً . وقد ذهب بعضهم إلى أن النهي خاص بالمعاطن دون غيرها من أماكنها .

قال : وقد نازع الإمامي المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور ؛ لأنه لا يلزم من الصَّلاة إلى البعير وجعله سترة عدم كراهيته الصَّلاة في مبركه .

قال : وأجيب بأنَّ مراده الإشارة إلى ما ذكر من علة النهي عن ذلك في حديث ابن معقل ، وهي كونها من الشياطين ، كأنه يقول : لو كان ذلك مانعاً من صحة الصَّلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي ، وكذلك صلاة راكبها ، وقد ثبت : أنه كان يصلِّي النافلة وهو على بعيره .

وفرق بعضهم بين الواحد منها وبين كونها مجتمعة ؛ لما طبعت عليه من التَّفار المفضي إلى تشویش قلب المصلي ، بخلاف الصَّلاة

على المركوب منها، أو إلى جهة واحد معقول؛ أي: وعليه فلا يتم استدلال البخاري بحديث ابن عمر.

وقيل: علة النهي في مواضع الإبل دون الغنم: أن عادة أصحاب الإبل التغوط بقربها، فتنجس أعطانها، بخلاف أصحاب الغنم، نقله الطحاوي واستبعده.

وغلط أيضاً من قال: إن ذلك بسبب ما يكون في معاطنها من أبوالها وأرواثها؛ لأن مرابض الغنم تشركها في ذلك.

وقال: إن النظر يقتضي عدم التفرقة بين الإبل والغنم في الصلاة وغيرها، كما هو مذهب أصحابه.

وتعقب بأنه مخالف للأحاديث الصحيحة المصرحة بالتفرقة، فهو قياس فاسد الاعتبار؛ إذ لا تصح معارضته الخبر الصحيح بالقياس اتفاقاً.

قال: لكن جمع بعض الأئمة بين عموم قوله: «جُعلت لي الأرض مسجداً وظهوراً»، وبين أحاديث الباب بحملها على كراهة التنزية، وهذا أولى.

قال: وقد وقع في «مسند أحمد» من حديث عبدالله بن عمر: أن النبي ﷺ كان يصلي في مرابض الغنم، ولا يصلي في مرباد الإبل والبقر. وسنته ضعيف، ولو ثبت لأفاد أن حكم البقر حكم الإبل، بخلاف ما ذكره ابن المنذر: أن البقر في ذلك كالغنم، انتهى كلام الحافظ.

وما ذكره ابن المنذر هو الذي جرى عليه أئمة المذهب، وقالوا
خلافاً للأذري والزركيشي .

وقد تعقب العيني الجواب بأن مراد البخاري الإشارة إلى علة
النهي . . . إلخ ، فقال : ما أبعد هذا الجواب عن موقع الخطاب؟! فإنه
متى ذكرت العلة عن الصلاة في معاطن الإبل حتى يشير إليه؟ انتهى .

وأقول : قد يجاب بأنه لا يشترط في الإشارة إلى رد الشيء ونحوه
أن يكون مذكوراً في الكلام ، بل متى كان معلوماً عند المخاطب كان
كالمذكور ، والله أعلم .

وستأتي بقية الكلام على حديث ابن عمر في أبواب (سترة المصلي) ،
إن شاء الله تعالى .

* * *

٥١ - بَاب

مَنْ صَلَى وَقُدَّامَهُ تُنُورٌ أَوْ نَارٌ
أَوْ شَيْءٌ مِمَّا يُعْبَدُ فَأَرَادَ بِهِ اللَّهُ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي أَنَّسُ، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «عُرِضْتُ
عَلَيَّ النَّارُ وَأَنَا أُصَلِّي».

(باب من صلى وقادمه) منصوب على الطرف .

(تنور) هو - بفتح المثناة الفوقية، وتشديد النون المضمومة -
ما يوقد فيه النار للخبز وغيره، قيل: هو مغرب، وقيل: هو عربي
توافقت عليه الألسنة، وهو في الأغلب يكون حُفيَّةً في الأرض،
وربما كان على وجه الأرض، ووَهُمَّ من خصه بالأول .

والجملة حال من ضمير (صلى).

وإنما خصه بالذكر مع كونه ذكر النار بعده اهتماماً به؛ لأن عبدة
النار من المجنوس لا يعبدونها إلا إذا كانت متوقدة بالجمر، كالتالي في
التنور .

وأشار به إلى ما ورد عن ابن سيرين: أنه كره الصلاة إلى التنور،
وقال: هو بيت نار. أخرجه ابن أبي شيبة، قاله في «الفتح».

(أو نار) من عطف الخاص على العام، (أو شيء مما يعبد) هو

من العام بعد الخاص، فتدخل فيه الشمس والأصنام والتماثيل.

(فأراد)؛ أي: المصلحي الذي بينه وبين [القبلة] واحد من هذه الأشياء، (بـه)؛ أي: بفعله (وجه الله تعالى)، وفي رواية بإسقاط لفظ (وجه)، والمراد به ذات الله تعالى؛ يعني: فلا كراهة حينئذ، كما صرّح به الكَرماني.

وكرهه الحنفيَّة مطلقاً؛ لما فيه من التشبه بعبدة المذكورات ظاهراً.

(وقال الزُّهري: أخبرني أنس)، زاد في رواية: (ابن مالك)
(قال: قال النبي ﷺ: عرضت عليَّ النار)؛ أي: الجهنمية، (وأنا
أصلِّي).

وقول الزُّهري هذا طرف من حديث طويل يأتي موصولاً في
(باب وقت الظهر).

* * *

٤٣١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ،
عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: انْخَسَفَتِ الشَّمْسُ،
فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: «أَرِيتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرَ مُنْظَراً كَالْيَوْمِ قَطُّ
أَفْظَعَ».

وبالسَّنَد قَالَ:

(حدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَيِّ، (عن مالك) الإمام الشهير،

(عن زيد بن أسلمَ، عن عطاء بن يسار) القاضي المدني، (عن عبدالله ابن عباس) ﷺ (قال: انخسفت الشمس)؛ أي: انكسفت، (فصلى رسول الله ﷺ)؛ أي: صلاة الكسوف.

(ثم قال: أرِيتُ النار) بضم الهمزة، وكسر الراء، من رؤية البصر؛ أي: في الصلاة.

(فلم أرَ منظراً) - بفتح الميم، والظاء المشالة - (كاليوم)؛ أي: رؤية مثل رؤية اليوم، أو المنظر بمعنى الزمان؛ أي: زمان نظر فظيعاً مثل اليوم.

(قطُّ) بضم الطاء مشددة، وقال الْكَرْمَانِي: بتشديد الطاء وتحفيتها للزمن الماضي المنفي، ويقال فيها: (قط) بضمتين؛ أي: بضم القاف والطاء، كما قاله العيني، وأما (قطُّ) بمعنى: حسب، فهي مفتوحة القاف ساكنة الطاء.

(أفعع) بفاء، وطاء معجمة؛ أي: أشنع، والفتح بمعنى: الشنيع المجاور للحدّ في ذلك، وصلة أ فعل التفضيل ممحوقة؛ أي: منه، ويحتمل أنه بمعنى: فظيع، كـ(أكبر) بمعنى: (كبير)، قاله الحطابي. وسيأتي في (باب صلاة الكسوف جماعة) أن الظاهر - كما قال الإمامين - الإعرابُ الأول.

وقد اعترض الإماماعيلي استدلال المصنف بهذين الحديثين للترجمة فقال: ليس ما أرى الله نبيه من النار بمنزلة نار معبدة لقوم يتوجه المصلي إليها.

وأما ابن التّينِ فقال: لا حجّةَ فيه على الترجمة؛ لأنّه لم يفعل ذلك مختاراً، وإنما عرّض عليه ذلك للمعنى الذي أراده الله من تنبئه العباد.

والقاضي السّرّوجي في «شرح الهدایة» قال: لا دلالة في هذا الحديث على عدم الكراهة؛ لأنّه ﷺ قال: «أرِيتُ النّارَ»، ولا يلزم أن تكون أمامه متوجهاً إليها، بل يجوز أن تكون عن يمينه، أو عن يساره، أو غير ذلك.

قال: ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصّلاة. وأجيّب بأنّ الاختيار وعدمه في ذلك سواء منه؛ لأنّه ﷺ لا يقرّ على باطل، فدل على أن مثله جائز، وتعقبه العيني فقال: لا نسلم التسوية؛ فإن الكراهة تتأكد عند الاختيار.

وبأن التفرقة بين القصد وعدمه - وإن كانت ظاهرة - لكن الجامع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصلي وبين قبلته في الجملة. ويأتي في هذا ما تعقبه العيني في ذلك.

وقال الحافظ في الجواب عن القاضي السّرّوجي: وكأن البخاري - رحمه الله - كوشف بهذا الاعتراض - أي: بقوله: ويحتمل أن يكون وقع له ذلك قبل الشروع في الصّلاة فعجل بالجواب عنه حيث صدر الباب بالمعلق عن أنس، ففيه: «عُرِضَتْ عَلَيَّ النّارُ، وَأَنَا أَصْلِي؟»؛ أي: وظاهره أن ذلك كان وهو في الصّلاة.

قال: وأما كونه رآها أمامه فسياقُ حديث ابن عباس - أي: الذي

اختصره هنا، وساقه في (صلاة الكسوف) تماماً بهذا الإسناد - يقتضيه، ففيه: أنهم قالوا له بعد أن انصرف: يا رسول الله! رأيناك تناولت شيئاً في مقامك، ثم رأيناك تكعكعت؛ أي: تأخرت إلى خلف، وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه أري النار، والظاهر من تأخره إلى خلف أنها كانت أمامه.

وتعقبه العيني أيضاً فقال: لا يستحيل أن يكون ذلك بسبب رؤيته إياها عن يمينه، أو شماله.

ثم قال الحافظ: وأحسن من هذا عندي أن يقال: لم ي Finch المصنف في الترجمة بكراهة ولا غيرها، فيحتمل أن يكون مراده التفرقة بين من بقي ذلك بينه وبين قبنته وهو قادر على إزالته أو انحرافه عنه، وبين من لا يقدر على ذلك، فلا يكره في حق الثاني، وهو المطابق لحديثي الباب، ويكره في حق الأول، كما سيأتي التصريح بذلك عن ابن عباس في التمايل، انتهى.

وأقول: ظاهر قول البخاري: (فأراد به وجه الله) أن لا كراهة في حقه حيثئذ، كما مرّ عن الكرماني، وظاهره: وإن قدر على الإزالة أو الانحراف، ويدل عليه أيضاً ظاهر قول ابن بطال: الصلاة جائزة إلى كل شيء إذا قصد الله تعالى، أيضاً ظاهر: والسجود له خالصاً، ولا يضره استقبال شيء من العبودات، والله أعلم.

ثم قال الحافظ: وفي حديث أنس المعلق هنا عنده في (كتاب

التوحيد) موصولاً: «لقد عرِضت عليَّ الجنةُ والنَّارُ آنفًا في عُرضٍ هذا
الحائطِ، وأنا أصلّى»، وهذا يدفع جواب من فرق بين القريب من
المصلني والبعيد، انتهى.

* * *

٥٢ - بَابٌ

كَرَاهِيَّةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ

(باب : كَرَاهِيَّةُ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ)

٤٣٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ، وَلَا تَتَخِذُوهَا قُبُورًا».

وبالسند قال :

(حدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)؛ أي : ابن مُسْرَهَد (قال : حدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن سعيد القطان ، (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) - بالتصغير - أي : ابن عمر ، كما في رواية العمري .

(قال : أَخْبَرَنِي نَافِعٌ) مولى ابن عمر ، (عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب ﷺ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: اجْعَلُوا فِي بُيُوتِكُمْ مِنْ صَلَاتِكُمْ (من) للتبسيض ، والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم : «إِذَا قَضَى أَحَدُكُمُ الصَّلَاةَ فِي مَسْجِدِهِ فَلْيَجْعَلْ لَبِيَّتِهِ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ».

وحكى عياض عن بعضهم : أن معناه : اجعلوا بعض فرائضكم

في بيوتكم؛ ليقتدي بكم من لا يخرج إلى المسجد من نسوة وغيرهن.
قال الحافظ: وهذا - وإن كان محتملاً - لأنه ليس في حديث
مسلم ما ينفيه، لكن الأول هو الراجح، وقد بالغ الشيخ محيي الدين
فقال: لا يجوز حمله على الفريضة.

(ولا تأخذوها قبوراً)، قال ابن التّين: تأوّله البخاري على كراهة
الصّلاة في المقابر؛ أي: لا تجعلوها كالمقابر التي تكره الصّلاة فيها.
قال: وتأوّله جماعة على أنه إنما فيه الندب إلى الصّلاة في
البيوت؛ إذ الموتى لا يصلون، كأنه قال: لا تكونوا كالموتى الذين
لا يصلون في بيوتهم، وهي القبور.

وهذا هو الذي رجحه صاحب «النهاية» تبعاً للمطالع وقال: إن
تأوّيل البخاري مرجوح، ثم قال ابن التّين: فأما جواز الصّلاة في
ال مقابر، أو المنع منه، فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك، انتهى.
وعقبه الحافظ فقال: إن أراد أنه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق
فمسلم، وإن أراد نفي ذلك مطلقاً فلا، بل وجه استنباطه [منه الكراهة]:
أن القبور ليست بمحل للعبادة، فتكون الصّلاة فيها مكرورة.

قال: وكأنه أشار إلى ما رواه أبو داود والترمذى عن أبي سعيد
مرفوعاً: «الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا [١] الْمَقْبَرَةُ وَالْحَمَامُ»، ورجاله
ثقة، لكن ليس على شرطه، وإن صصحه الحاكم وابن حبان، وقد

(١) ما بين معاوقيتين ليس في «ن».

اختلف في وصله وإرساله .

قال : وقد نقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم - أي : ومنهم البغوي في «شرح السنة» والخطابي - : أنهم استدلوا بهذا الحديث على أن المقبرة ليست بموضع للصلة .

قال الخطابي : ويحتمل أن المراد : لا تجعلوا بيوتكم وطنًا للنوم فقط لا تصلون فيها ؛ فإن النوم أخو الموت ، والميت لا يصلى .

وأقول : هذا ليس فيه مخالفة للقول الثاني من حيث المعنى ، بل فيه الحث على الصلاة فيها .

ثم قال التوربشتبي : حاصل ما يحتمله أربعة معان ، فذكر الثلاثة الماضية ، ورابعها : يحتمل أن يكون المراد أن من لم يصلّ في بيته جعل نفسه كالميت ، وبيته كالقبر .

قال الحافظ : ويرىده ما رواه مسلم : «مَثَلُ الْبَيْتِ الَّذِي يُذَكَّرُ اللَّهُ فِيهِ، وَالْبَيْتِ الَّذِي لَا يُذَكَّرُ اللَّهُ فِيهِ، كَمِثْلِ الْحَيِّ وَالْمَيِّتِ». وأقول : وفيه ما في الذي قبله .

ثم قال الخطابي : وأما من تأوله على النهي عن دفن الموتى في البيوت فليس بشيء ، فقد دُفِنَ رسول الله ﷺ في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته .

قال الحافظ : وما أدعى أنه تأويل هو ظاهر لفظ الحديث ، ولا سيما إن جعل النهي حكماً منفصلاً عن الأمر .

قال: وما استدل به على رده تعقبه الكرماني فقال: لعل ذلك من خصائصه، فقد روي: أن الأنبياء يُدفون حيث يموتون. ثم ذكر من روى الحديث، ثم قال: وإذا حُمل دفنه في بيته على الاختصاص لم يبعد نهي غيره عن ذلك، بل هو متوجه؛ لأن استمرار الدفن في البيوت ربما صيرها مقابر، فتصير الصلاة فيها مكروهة، ولفظ حديث أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله: «لا تجعلوا بيوتكم مقابر»؛ فإن ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقاً، والله أعلم، انتهى.

وأقول: إيراد مسلم لهذا الحديث مع حديث الباب وغيره في فضيلة صلاة النافلة في البيوت) تأبى هذا الظاهر، سيما وأخر حديث أبي هريرة المذكور: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَنْفُرُ مِنَ الْبَيْتِ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ سُورَةُ الْبَقْرَةِ»، وهذا يرجح ما رجحه صاحب «النهاية»، وهو التأويل الثاني.

واعلم أن لفظ حديث مسلم هذا يرد على الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من مصنفه في الترجمة حيث قال: الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر، ولو أراد ما ظنه البخاري لقال: ولا تتخذوا مقابر؛ أي: فكأنه يشير إلى أن التعير بـ(القبور) وـ(المقابر) واحد، قاله الحافظ، واستبعد الجواب به العيني فقال: كيف يقال: حديث يرويه غيره بأنه مطابق لما ترجم به؟ انتهى.

وَلَا بَعْدَ فِي ذَلِكِ؛ لِأَنَّ الْبَخَارِيَ كَثِيرًا مَا يَفْعُلُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

• • •

٥٣ - باب

الصلوة في مواضع الخسف والعداب

ويذكر: أنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَرَة الصَّلَاةَ بِخَسْفِ بَابِلَ.

(باب الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْخَسْفِ)، وفي رواية: (موضع)
بِالْإِفْرَادِ، (وَالْعَذَابِ)؛ أي: ما حكمها؟ وذكره [العذاب بعد]^(١) الخسف
من العام بعد الخاص؛ إذ هو من جملة العذاب.

(ويذكر أنَّ عَلِيًّا عليه السلام كَرَة الصَّلَاةَ بِخَسْفِ بَابِلَ) اسم موضع
بالعراق قريب من الكوفة، غير منصرف للتأنيث، ينسب إليها السحر
والخرم.

والمراد بالخسف هنا ما ذكر الله - تعالى - في قوله: «فَأَقَرَ اللَّهُ
بِتَنَاهُمْ مِنْ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ» [النحل: ٢٦] الآية،
ذكر أهل التفسير والأخبار: أن المراد بذلك أن النمرود بن كنعان
بني بابل بنياناً عظيماً، يقال: إن ارتفاعه كان خمسة آلاف ذراع،
فخسف الله بهم، قيل: بناء؛ ليترصد أمر السماء، فأهْبَطَ اللَّهُ رِيحًا،
فخَرَّ عَلَيْهِ وَعَلَى قَوْمِهِ، فهَلَكُوا، قيل: ويات الناس ولسانهم سرياني،

(١) ما بين معموقتين مستدرك من «فتح الباري» (١ / ٥٣٠).

فأصبحوا وقد تفرقوا لغاتهم على اثنين وسبعين لساناً، كل يبلل بلسانه، فسمى الموضع بابلًا.

قال الحافظ: وهذا الأثر رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن أبي المُحِلّ - وهو بضم الميم وكسر المهملة وتشديد اللام - قال: كنا مع علي فمررنا على الخسف الذي ببابل، فلم يصل حتى أجازه؛ أي: تعداده.

ومن طريق أخرى عن علي قال: ما كنت لأصل إلى في أرض خسف الله بها؛ ثلاط مرار.

والظاهر أن (ثلاث) معمول لـ (قال)، لا لـ (خسف)؛ قال: لأنه ليس فيها إلا خسف واحد.

ورواه أبو داود مرفوعاً من وجه آخر أيضاً عن علي، ولفظه: نهاني حبيبي عليه السلام أن أصل إلى في أرض بابل؛ فإنها ملعونة. في إسناده ضعف.

قال: واللائق بتعليق المصنف ما تقدم.

قال الخطابي: لا أعلم أحداً من العلماء حرم الصلاة في أرض بابل، فإن كان حديث علي ثابتاً فلعله نهاه أن يتزدراها وطننا؛ لأنه إذا أقام بها كانت صلاته فيها؛ يعني: أطلق الملزم، وأراد اللازم.

قال - أي: الخطابي -: فيحتمل أن النهي خاص بعليٍ إنذاراً له بما لقي من الفتنة بالعراق.

قال الحافظ: وسياق قصة علي الأولى يبعد هذا التأويل، والله أعلم.

* * *

٤٣٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا تَدْخُلُوا عَلَى هُؤُلَاءِ الْمُعَذَّبِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ، لَا يُصِيبُكُمْ مَا أَصَابَهُمْ».

وبالسند قال:

(حدثنا إسماعيل بن عبد الله)؛ يعني: ابن أبي أُويس، ابن أخت مالك.

(قال: حدثني مالك) هو ابن أنس الإمام، (عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر) بن الخطاب ق قال: أن رسول الله صلّى الله علّيّه وسالم قال: أي: لما مروا مع النبي صلّى الله علّيّه وسالم بالحجر ديار ثمود في حال توجههم إلى تبوك، وقد صرّح المصنف في (أحاديث الأنبياء) من وجه آخر عن ابن عمر ببعض ذلك.

(لا تدخلوا على هؤلاء المُعذَّبِينَ) بفتح الذال المعجمة، وله في (أحاديث الأنبياء): «لا تدخلوا مَسَاكِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ»، وهم قوم صالح.

(إلا أن تكونوا باكين)، قال الحافظ: ليس المراد الاقتصار في

ذلك على ابتداء الدخول، بل دائمًا عند كل جزء من الدخول، وأما الاستقرار فالكيفية المذكورة مطلوبة فيه بالأولوية، وسيأتي أنه يُنَزَّلُ لم ينزل فيه البتة.

قال ابن بطال : إباحته يُنَزَّلُ الدخول فيه على وجه البكاء والاعتبار يدل على إباحة الصلاة هناك ؛ لأن الصلاة موضع بكاء واعتبار.

قال الحافظ : وكأنه يشير إلى عدم مطابقة الحديث لأثر علي.

قال : والحديث مطابق له من جهة أن كلاً منها في ترك التزول، فعند المصنف في (المعازي) في آخر الحديث : ثم قَنْعَ يُنَزَّلُ رأسه، وأسرع السير حتى أجاز الوادي .

فدل على أنه لم ينزل، ولم يصل هناك، كما صنع علي في خسف بابل، وسيأتي نهيه يُنَزَّلُ أن يُستقى من مياههم .

(إِنْ لَمْ تَكُونُوا بَاكِينَ، فَلَا تَدْخُلُوا عَلَيْهِمْ؛ لَا يصِيكُمْ) بالرفع على أن (لا) نافية، والمعنى : لئلا يصييكم .

[قال الحافظ^(١)] : ويجوز الجزم على أنها نافية.

قال : وهو أوجه، وهو نهي بمعنى الخبر، وفي (أحاديث الأنبياء) : «أن يصييكم» ؛ أي : خشية أن يصييكم (ما أصابهم).

قال : ووجه هذه الخشية أن البكاء يبعثه على التفكير والاعتبار، فكأنه أمرهم بالتفكير في أحوال توجب البكاء من تقدير الله تعالى على

(١) ما بين معقوتين ليس في «و».

أولئك بالكفر مع تمكينه لهم في الأرض، وإهمالهم مدة طويلة، ثم إيقاع نقمته بهم، وهو تعالى مقلب القلوب، فلا يأمن المؤمن أن تكون عاقبته إلى مثل ذلك، والتفكير أيضاً في مقابلة أولئك نعمة الله بالكفر، وإهمالهم ما يوجب الإيمان به، والطاعة له، فمن مرّ عليهم ولم يتفكر فيما يوجب البكاء اعتباراً بأحوالهم، فقد شابههم في الإهمال، ودلّ على قساوة قلبه، وعدم خشوعه، فلا يأمن أن يجره ذلك إلى العمل بمثل أعمالهم، فيصيبه ما أصابهم.

قال: وبهذا يندفع اعتراض من قال: كيف يصيّب عذابُ الظالمين من ليس بظالم؟ لأنّه بهذا التقرير لا يأمن أن يصير ظالماً، فُيُعَذَّبُ بظلمه.

قال: وفي الحديث الحث على المراقبة، والزجر عن السُّكُنِي في ديار المعذبين؛ أي: لأن المستوطن لا يمكنه أن يكون دهره باكيّاً، وقد نهيَ أن تُدخل دورهم إلا بهذه الصفة.

وفي الإسراع عند المرور بها، وقد أشير إلى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَسَكَنْتُمْ فِي مَسَكِينَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلَّنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥]، انتهى.

وزعم الظاهريّة أن من صلّى ببلاد ثمود وهو غير بايك؛ فعليه سجود السهو إن كان ساهياً، وإن تعمد ذلك بطلت صلاته، ورُدّ بأنه ليس في الحديث إلا خوف نزول العذاب بمن لم يبايك.

* * *

٥٤ - بَابُ الصَّلَاةِ فِي الْبِيْعَةِ

وَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: إِنَّا لَا نَدْخُلُ كَنَائِسَكُمْ مِنْ أَجْلِ التَّمَاثِيلِ الَّتِي
فِيهَا الصُّورَ.

وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يُصَلِّي فِي الْبِيْعَةِ إِلَّا بِيَعْدَهُ تَمَاثِيلُ.

(باب الصَّلاةِ فِي الْبِيْعَةِ) - بكسر الموحدة، بعدها مثناة تحتانية -
معبد للنصارى كالكنائس، كما قاله الجوهرى، وبه تحصل المطابقة
بين الترجمة وذكر الكنائس، والصلوات لليهود، والصوماع للرهبان،
والمساجد للمسلمين، ويدخل في حكم البيعة الكنيسة، وبيت
المدراس، والصومعة، وبيت الصنم، وبيت النار، ونحوها.

(وقال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه: (إنا لا ندخل كنائسكم)، وفي
رواية: (كنائسهم).

(من أَجْلِ التَّمَاثِيلِ) جمع: (تمثال) بمثناة فوقية مكسورة، ثم
مثلثة، بينما ميم، وبينه وبين الصورة عموم وخصوص مطلق،
فالصورة أعم من التمثال.

(التي فيها الصور)، قال في «المصابيح»: يجوز في (الصور) الجرُّ

على البدل، والنصب بإضمار (أعني)، والرفع؛ إما على أنه مبتدأ خبره (فيها)، والصلة جملة اسمية؛ أي: ويكون الموصول مع صلة في محل نصب صفة لـ (الكنائس)، لا لـ (التماثيل)؛ إذ هي الصور.

قال: وإنما على أنه خبر مبتدأ ممحذوف؛ أي: وتقديره: وهي الصور، والصلة جملة فعلية؛ أي: التي استقرت فيها؛ أي: وعليه فالموصول في محل خبر صفة لـ (التماثيل).

قال: وصرّح ابن مالك بجواز الجر على أن يكون معطوفاً بواو ممحذفة. والواو ثابتة في بعض النسخ، انتهى.

ووجه الحافظ روایة الرفع بقوله: أي: إن التماثيل مصورة، قال: والضمير على هذا للتماثيل، انتهى.
وهو إعراب مُتكلّف كما لا يخفى.

قال: وهذا الأثر وصله عبد الرزاق من طريق أسلم مولى عمر قال: لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاماً، وكان من عظمائهم، وقال: أحب أن تجيئني وتكرمني. فقال له عمر: إننا لا ندخل كنائسك من أجل الصور التي فيها؛ يعني: التماثيل.

قال: وتبين بهذا: أن روایتي النصب والجر أوجه من غيرهما، والرجل المذكور من عظمائهم اسمه قسطنطين.

(وكان ابن عباس) ﷺ (يصلّي في البيعة، إلا بيعة فيها تماثيل).

وصله البعوي في «الجعديات»، وزاد فيه: فإن كان فيها تماثيل

خرج، فصلى في المطر.

والمعنى فيها: أنها مأوى الشياطين.

* * *

٤٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدَةُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ امْ سَلَمَةَ ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْجَبَشِيَّةِ يُقَالُ لَهَا مَارِيَّةُ، فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنَ الصُّورِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: «أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمُ الْعَبْدُ الصَّالِحُ - أَوِ الرَّجُلُ الصَّالِحُ - بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ».

وبالسنن قال:

(حدثنا محمد)، كذا هو غير منسوب للأكثر، ولا بن عساكر: (محمد بن سلام)، وعزاهما في «الفتح» لابن السكّن.

(قال: أخبرنا عبدة) بفتح العين وسكون الموحدة، قيل: هو لقبه، واسمه عبد الرحمن بن سليمان، كما مرّ.

(عن هشام بن عروة، عن أبيه) عروة بن الزبير، (عن عائشة: أن أم سلمة) ذكرت لرسول الله كنيسة رأتها بأرض الجبشة، يقال لها: ماريّة (بالراء وتحقيق التحتية).

(فذكرت) أم سلمة (له) - عليه الصلاة والسلام - (ما رأت فيها);

أي : الكنيسة (من الصور، فقال رسول الله ﷺ: أولئك) - بكسر الكاف وفتحها - (قوم إذا مات فيهم العبد الصالح)؛ نبي ، أو غيره .
(أو الرجل الصالح) شَكُّ من الراوي (بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه)؛ أي : في المسجد (تلك الصور)، وفي نسخة : (تريك)، والكاف فيها تكسر وتفتح ، كالتالي في قوله : (أولئك شرار الخلق عند الله).
ومطابقته للترجمة من قوله : «بنوا على قبره مسجداً» ؛ فإن فيه إشارة إلى نهي المسلم عن أن يصلي في الكنيسة ، فيتخرذها بصلاته مسجداً .

قال الْكَرْمَانِي ما حاصله : أنه لا معارضه بين حديث الباب المقتضي كراهة الصَّلَاة أو تحريمها ، وبين من صلى وقدامه نار أو شيء مما يُعبد ، حيث تجوز الصَّلَاة من غير كراهة ؛ لأن نفس الصور حرام سواء [أكانت تعبد أم لا]^(١) بخلاف النار^(٢) ؛ فإن الحرجة إنما هي في عبادتها ، ولأن التماثيل شاغلة ، كالاعلام في الثوب .

وقال ابن بطال : لأن النار عرضت بلا اختيار ، وهنا دخول الكنيسة بالاختيار ، ولا ضرورة تدعوه إلى ذلك ، انتهى .
وهذا هو الذي ارتضاه الحافظ كما مرّ هناك ، وأشار إليه هنا أيضاً ، لكن سبق ما فيه فراجعه .

* * *

(١) ما بين معقوفتين مستدرك من «الكتاب الدراري» (٤/٩٦).

(٢) في «و» و«ن» : «ذات النار» ، والمثبت من «الكتاب الدراري» (٤/٩٦).

٥٥ - باب

(باب)، كذا في أكثر الروايات بغير ترجمة، وسقط من بعض الروايات.

قال الحافظ: وقد قررنا أن ذلك كالفصل من الباب، فله تعلق بالباب الذي قبله، والجامع بينهما الاتجاه عن اتخاذ القبور مساجد، وكأنه أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم، سواء كان مع تصوير أم لا.

٤٣٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعِيبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ: أَنَّ عَائِشَةَ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ قَالَا: لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَفِيقًا يَطْرَحُ خَمِيصَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ، فَإِذَا اغْتَمَ بِهَا كَشَفَهَا عَنْ وَجْهِهِ، فَقَالَ وَهُوَ كَذِلِكَ: «الْعَنَةُ اللَّهُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى اتَّخِذُوا قُبُورًا أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدًا»؛ يُحَذَّرُ مَا صَنَعُوا.

وبالسند قال:

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع (قال: أخبرنا شعيب) بن أبي حمزة، (عن) بن شهاب (الزهري قال: أخبرني عبيد الله) - بالتصغير -

(بن عبد الله بن عُتبة) بن مسعود: (أن عائشة وعبد الله بن عَبَّاس) ﷺ
قالاً: لما نزل)، كذا لأبي ذر بفتحتين؛ أي: الموت، ولغيره بضم
النون وكسر الزاي.

(رسول الله ﷺ طَفِقَ) جواب (لما)؛ أي: جعل (يطرح
خميسة)؛ أي: كساء له أعلام (له على وجهه) الشريف، (إذا اغتم
بها)؛ أي: تسخن، وأخذ نفسه من شدة الحر (كشفها عن وجهه،
فقال وهو كذلك)؛ أي: في حالة الطرح والكشف.

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون ذلك في الوقت الذي ذكرت فيه
أم سلمة وأم حبيبة أمر الكنيسة التي رأتاهما بأرض الحبشة.

قال العيني: وهو بعيد جداً، انتهى.

وكانه ﷺ علم أنه مرتحل من ذلك المرض، فخاف أن يُعظّم
قبره، كما فعل من مضى، فلعن اليهود والنصارى إشارة إلى ذم من
يفعل فعلهم، قاله في «الفتح».

(لعنة الله على اليهود والنصارى؛ اتخاذوا قبور أنبيائهم مساجد)
استئناف بياني لموجب اللعن، بأنه قيل: ما سبب لعنهم؟ فأجاب
بقوله: اتخاذوا ... إلخ.

(يحذر ما صنعوا)؛ أي: يحذر أمهاته أن يصنعوا بقبره مثلما صنع
اليهود والنصارى بقبور أنبيائهم؛ لأنه ربما يصير بالتدريج شيئاً بعبادة
الأوثان.

وهي جملة أخرى مستأنفة أيضاً من كلام الراوي، بأنه سُئل عن

حكمة ذكره - عليه الصَّلاةُ السَّلامُ - ذلك في ذلك الوقت، فأجاب بذلك.

وقد استشكل ذكر النصارى في الحديث؛ لأنَّه ليس بين عيسى وبين نبينا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ نبيٌّ غيره، وليس له قبر.

قال الحافظ: والجواب أنه كان فيهم أنبياءً أيضاً لكنهم غير مرسلين، كالحواريين، ومريم في قول.

أو الجمع في قوله: (أنبيائهم) بإزاء المجموع من اليهود والنصارى؛ لأنَّ اليهود لهم أنبياء، والمراد الأنبياء وكبار أتباعهم، فاكتفى بذكر الأنبياء، وتؤيده رواية مسلم من طريق جنديب: «كانوا يتخدون قبور أنبيائهم وصالحيهم مساجد»، ولهذا قال في حق النصارى في الحديث الذي قبله لما أفردهم: «إذا مات فيهم الرجل الصالح»، ولما أفرد اليهود في الحديث الذي بعده قال: «قبور أنبيائهم».

أو المراد بالاتخاذ أعم من أن يكون ابتداعاً أو اتباعاً، فاليهود ابتدعت، والنصارى اتبعت، ولا ريب أن النصارى تعظم قبور كثير من الأنبياء الذين تعظّمهم اليهود.

قال القسْطَلَانِيُّ: أو الضمير راجع إلى اليهود فقط، انتهى.

وهذا في المعنى هو الجواب الثاني، فتأمل.

* * *

٤٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ،
عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:
«قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَاِهِمْ مَسَاجِدَ».

وبالسند قال :

(حدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعْنَبِي، (عن مالك) الإمام، (عن
ابن شهاب) الزُّهْرِي، (عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة) صَاحِبِ الْجَمِيعِ:
(أن رسول الله ﷺ قال : قاتل الله اليهود) سبق أن معناه : الطرد والإبعاد
عن الرحمة ، فمؤداته ومؤدى اللعنة واحد .

(اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد)، ولعله خصص اليهود هنا من
حيث الاتباع كما مرّ، أو أن أولئك أشد غلواً.

* * *

٥٦ - بَابٌ

قُولُ النَّبِيِّ ﷺ: «جَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا»

(باب قول النبي ﷺ: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) بفتح الطاء.

٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَيَّارٌ - هُوَ أَبُو الْحَكَمِ - قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ الْفَقِيرُ، قَالَ: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أُعْطِيَتُ خَمْسًا لَمْ يُعْطُهُنَّ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ قَبْلِي، نُصِرْتُ بِالرُّغْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجَعَلْتُ لِي الْأَرْضَ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيْمًا رَجُلٌ مِنْ أَمْتَيِ أَدْرَكَتُهُ الصَّلَاةُ فَلَيُصَلِّ، وَأَحِلَّتُ لِي الْغَنَائِمُ، وَكَانَ النَّبِيُّ يُبَعِّثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبَعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعْطِيَتُ الشَّفَاعةَ».

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن سنان) - بسبعين مهملاً ونونين بينهما ألف - العوقي، بالقاف وفتح الواو قبلها.

(قال: حدثنا هشيم) - بالتصغير - (قال: حدثنا سيّار) - فعال من

(السير) - (هو أبو الحكم قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ صُهَيْبٍ (الفقير)
بوزن . . .^(١) ضد الغني .

(قال: حَدَّثَنَا جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ} (قال: قال
رَسُولُ اللَّهِ^{عَلَيْهِ السَّلَامُ}: أُعْطِيْتُ خَمْسًا) بضم الهمزة، مبنياً للمفعول؛ أي:
أعطاني الله خمس خصال.

(لَمْ يُعَطَهُنَّ أَحَد)؛ أي: لم تجتمع لأحد (من الأنبياء قبلي:
نصرت بالرعب)، يقذف في قلوب أعدائي (مسيرة شهر، وجعلت لي
الأرض مسجداً وظهوراً، وأيما)، وفي رواية: (فَأَيْمَا) (رجل من أمتي
أدركته الصلاة، فليصل) حيث أدركته، أو بعد أن يتيمم.

(وَأَحِلَّتْ لِي الْغَنَائِمَ)، ولم تحل لنبي قبلي.

(وَكَانَ النَّبِيُّ يَبْعَثُ إِلَى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَيُبَعِّثُ إِلَى النَّاسِ كَافَةً)؛
أي: جميعاً، ونصبه على الحال لازم له.
(وأُعْطِيْتُ الشَّفَاعَةَ) العظمى .

وهذا الحديث أخرجه المصنف في أوائل (كتاب التيمم) عن
سعيد بن النضر ومحمد بن سنان أيضاً، لكنه ساقه هناك على لفظ
سعيد، وهنا على لفظ محمد بن سنان، وليس بينهما تفاوت في
المعنى؛ لا في السند، ولا في المتن، وتقدم الكلام عليه هناك.

قال الحافظ: وإيراده له هنا يحمل أن يكون أراد أن الكراهة في

(١) بياض في «و» و«ن».

الأبواب المتقدمة ليست للتحريم، بدليل عموم قوله: «جعلت لي الأرض مسجداً»؛ أي: كل جزء منها يصلح أن يكون مكاناً للسجود، أو يصلح أن نبني فيه مكاناً للصلوة.

ويحتمل أن يكون أراد أن الكراهة فيها للتحريم، وعموم الحديث سيق في مقام الامتنان، فلا ينبغي تخصيصه، ولا يرد عليه أن الأرض المنتجة لا تصح الصّلاة فيها؛ لأن التنجس وصف طارئ، والاعتبار بما قبل ذلك، انتهى.

* * *

٥٧ - بَابُ

نَوْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب نوم المرأة في المسجد)؛ أي : وإن اقامتها فيه.

٤٣٩ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ: أَنَّ وَلِيدَةَ كَانَتْ سَوْدَاءَ لِحَىًّ مِنَ الْعَرَبِ، فَأَعْتَقُوهَا، فَكَانَتْ مَعَهُمْ، قَالَتْ: فَخَرَجَتْ صَبِيَّةً لَهُمْ عَلَيْهَا وِشَاحٌ أَخْمَرٌ مِنْ سُيُورٍ قَالَتْ: فَوَضَعَتْهُ أَوْ وَقَعَ مِنْهَا، فَمَرَّتْ بِهِ حُدَيَّاً وَهُوَ مُلْقَى، فَحَسِبَتْهُ لَحْمًا فَخَطَفَتْهُ، قَالَتْ: فَالْتَّمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ، قَالَتْ: فَاتَّهَمُونِي بِهِ، قَالَتْ: فَطَفِقُوا يُفْتَشُونَ حَتَّى فَتَشُوا قُبْلَهَا، قَالَتْ: وَاللَّهِ إِنِّي لِقَائِمَةٌ مَعَهُمْ، إِذْ مَرَّتِ الْحُدَيَّا فَأَلْقَتُهُ، قَالَتْ: فَوَقَعَ بَيْنَهُمْ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ - زَعَمْتُمْ - وَأَنَا مِنْهُ بَرِيئَةٌ، وَهُوَ ذَا هُوَ، قَالَتْ: فَجَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَسْلَمَتْ، قَالَتْ عَائِشَةَ: فَكَانَ لَهَا خِبَاءٌ فِي الْمَسْجِدِ أَوْ حِفْشٌ، قَالَتْ: فَكَانَ تَأْتِينِي فَتَحَدَّثُ عِنِّي، قَالَتْ: فَلَا تَجْلِسْ عِنِّي مَجْلِسًا إِلَّا قَالَتْ: وَيَوْمَ الْوِسَاجِ مِنْ أَعَاجِيبِ رَبِّنَا أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلْدَةِ الْكُفَّارِ أَنْجَانِي

قالت عائشة: فقلت لها: ما شأنك لا تَقْعُدِينَ معي مقعداً إلا قلت هذا؟! قالت: فَحَدَّثْنِي بِهَذَا الْحَدِيثِ.

وبالسند قال:

(حدثنا عبيد بن إسماعيل) - بالتصغير - الهباري القرشي، وفي بعض الأصول: (عبدالله)، ومر أنه اسمه على قول، و(عبيد) لقب له.

(قال: حدثنا أبوأسامة) حماد بن أسامة، (عن هشام)، زاد في رواية: (ابن عروة)، (عن أبيه) عروة بن الزبير، (عن عائشة) رضي الله عنها: (أن وليدة)؛ أي: أمة، (كانت سوداء)؛ أي: امرأة كبيرة سوداء (لحي من العرب، فأعتقوها، فكانت معهم، قالت)؛ أي: الوليدة: (فخرجت صبية لهم، عليها وشاح أحمر) بكسر الواو، ويجوز ضمها وإبدالها ألفاً.

قال الجوهرى: الوشاح ينسج من أديم عريضاً، ويرضع بالجوهر، وتشده المرأة بين عاتقها وكشحها.

وقيل: هو خيطان من لؤلؤ يخالف بينهما، وتوسع به المرأة.
وقال الفارسي: لا يسمى وشاحاً حتى يكون منظوماً بلؤلؤ وودع.

(من سيور)، قال الحافظ: وهذا يدل على أنه كان من جلد، وكذا قاله في «المصابيح» مرجحاً لقول الداودي: أنه ثوب كالرداء

ونحوه، و(السيور) جمع سير، وهو: ما يقد من الجلد.

(قالت) عائشة رضي الله عنها: (فوضعته)؛ أي: الوشاح (أو وقع منها)؛ شك من الراوي.

وقد رواه ثابت في «الدلائل» من طريق أبي معاوية، عن هشام، فزاد فيه: (أن الصبية كانت عروساً، فدخلت إلى مغسلها، فوضعت الوشاح).

(فمرت به)، وفي رواية بإسقاط لفظ (به) (حُدَيَاة) بضم الحاء وفتح الدال المهملتين، وتشديد الياء التحتانية، والأصل: حُدَيَاة؛ بهمزة مفتوحة بعد الياء الساكنة؛ لأنه تصغير (حِدَّة) بالهمز بوزن (عنبة).

قال في «الفتح»: ويجوز فتح أوله، أبدلت الهمزة ياء، وأدغمت، ثم أشبعت الفتحة، فصارت ألفاً.

وقيل: إنها كلمة موضوعة بلفظ التصغير مرادفاً للحداء.

قال في «المصابيح»: وفي بعضها: (حُدَيَاة) على التصغير مثل (تميرة)، انتهى.

وهي الطائر المعروف المأذون في قتلها في الحل والحرم.

قال في «الفتح»: وتسمى أيضاً الحُدَى بضم أوله، وتشديد الدال، مقصورة، ويقال لها أيضاً: الحِدَّة بكسر أوله، وفتح الدال الخفيفة، وسكون الواو، وجمعها - أي: الحداء - حِدَّا، كالمفرد بلا هاء، كعنب، وربما قالوا بالمد، انتهى.

(وهو ملقي)؛ أي: مرمي، (فحسبته لحمًا) هذا لا ينفي كونه

مرصعاً؛ لأن بياض اللؤلؤ على حمرة الجلد يصير كاللحم السمين، (فخطفته) بكسر الطاء المهملة - لا بفتحها - على اللغة الجيدة، قاله في «المصابيح».

(قالت: فالتمسوه)؛ أي: طلبوه، (فلم يجدوه، قالت: فاتهموني به، قالت)؛ أي: عائشة: (فطفقوا يفتثرون)، وفي رواية: (يفتثونني) (حتى فتنشوا قبلها).

قال في «الفتح»: كأنه من كلام عائشة، وإنما فمقتضى السياق أن تقول: قبلي، وكذا هو في رواية المصنف في (أيام الجاهلية) من رواية علي بن مُسْهِر.

قال: فالظاهر أنه من كلام الوليدة، أوردته بلفظ الغيبة التفاتاً أو تجريداً.

وزاد فيه ثابت أيضاً: (فدعوت الله أن يبرئني، فجاءت الحديبة، وهم ينظرون).

(قالت: والله إني لقائمة معهم إذ مررت الحديبة، فألقته، قالت: فوقع بينهم، قالت: فقلت: هذا الذي اتهمتني به، زعمتم) مفعولاً محنوفان؛ أي: زعمتموني آخذة له، وكذا ما يسد مسدتها نحو: إني آخذته.

وجملة (زعمتم) مع معموليه؛ إما بدل من (اتهمني)، أو في محل نصب على الحال.

(وأنا منه بريئة) جملة حالية، (وهو ذا هو)، قال الكرمانى: فيه

وجوه من الإعراب: (هو) مبتدأ و(ذا) خبره، و(هو) الثاني خبر [بعد خبر]^(١)، أو تأكيد للأول، أو بيان له، أو (ذا) مبتدأ ثانٍ و(هو) خبره، والجملة خبر الأول، أو (هو) ضمير الشأن، وما بعده جملة مفسرة له، أو خبر (هو) الثاني ممحذف، تقديره: حاضر، والجملة تأكيد للجملة قبلها، أو (ذا) منصوب على الاختصاص، انتهى.

(قالت)؛ أي: عائشة: (فجاءت)؛ أي: الوليدة (إلى رسول الله)، وفي رواية: (النبي) ﷺ، (فأسلمت).

قالت عائشة: فكان، وقال الحافظ: (فكان)؛ أي: المرأة، وللڭڭشمېھنى : (فكان) (لها خباء) - بكسر المعجمة وبالمد - الخيمة من وبر أو غيره على عمودين أو ثلاثة، فإن زاد فهو بيت، وعن أبي عبيد: لا يكون من شعر، (في المسجد) النبوى.

(أو حِفْشُ) - بكسر المهملة، وسكون الفاء، بعدها شين معجمة - البيت الصغير القريب السمك، من (الانحفاش)، وهو الانضمام، وأصله: الوعاء الذي تضع المرأة فيه غزلها، قاله في «الفتح».

(قالت) عائشة: (ف كانت تأتيني ، فتحدى عندي) [بلفظ المضارع، حذف منه إحدى التائين].

(قالت) عائشة: (فلا تجلس عندي مجلساً إلا قالت)^(٢):

(١) ما بين معقوفتين ليس في «و».

(٢) ما بين معقوفتين ليس في «ن».

وَيَوْمَ الْوِسَاحَ مِنْ تَعَاجِيبِ رَبِّنَا
أَلَا إِنَّهُ مِنْ بَلْدَةِ الْكُفَرِ أَنْجَانِي

وهذا البيت من الطويل، وأجزاءه ثمانية: (فعولن مفاعيلن) أربع مرات، لكن دخل البيت القبض، وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه، واستعماله فيه كثير جداً في أشعار العرب، نادر في أشعار المولدين، ذكره الحافظ، ثم قال: وإنما أوردت ذلك لأن الطبع السليم ينفر من القبض المذكور.

و(تعاجيب)؛ أي: أعاجيب، وهو كذلك في أصل «اليونينية» مضيئاً عليها، وكتب: بالهامش تعاجيب، وصحح عليه.
و(أعاجيب) جمع أujeوبية.

وقال في «المصابيح»: و(تعاجيب) لا واحد له من لفظه، ومعناه: عجائب، نقله عن الجوهرى ثم قال: لكن لا أدرى لم لا يجعل جمعاً لـ (تعجيب)؛ فإنه ثابت في اللغة، يقال: عجبت فلاناً تعجبياً، إذا جعلته يعجب، قال: وجمع المصدر باعتبار أنواعه لا يمتنع، انتهى.
وقوله: (ألا إنه) بتخفيف اللام، وكسر همزة (إنه).

(قالت عائشة: قلت لها)؛ أي: للمرأة: (ما شأنك لا تقعدين معى مقعداً إلا قلت هذا) البيت، (قالت: فحدثتني بهذا الحديث) المتضمن للقصة المذكورة.

قال في «الفتح»: قد روت عائشة من الوليدة هذه القصة، والبيت

الذي أنسدته، ولم يذكرها أحد ممن صنف في رواة البخاري،
ولا وقت على اسمها، ولا على اسم القبيلة التي كانت لهم، ولا على
اسم الصبية.

وفي الحديث إباحة الميت والمقيل في المسجد لمن لا سكن له
من المسلمين؛ رجلاً كان، أو امرأة عند أمن الفتنة، وإباحة استظلاله
فيه بالخيمة ونحوها.

وفيه الخروج من البلد الذي يحصل للمرء فيه محنّة، ولعله
يتحول إلى ما هو خير منه، كما وقع لهذه المرأة.

وفيه الهجرة من دار الكفر، وإجابة دعوة المظلوم، ولو كان
كافراً؛ لأن في السياق أن إسلامها كان بعد قدومها المدينة، قاله في
«الفتح».

* * *

٥٨ - بَابٌ

نُوم الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ

وَقَالَ أَبُو قِلَابَةَ عَنْ أَنْسٍ: قَدِمَ رَهْطٌ مِنْ عُكْلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَكَانُوا
فِي الصُّفَّةِ.

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ: كَانَ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ الْفُقَرَاءَ.

(باب نوم الرجال)، وفي رواية: (الرجل) (في المسجد)؛ أي:
جواز ذلك، وهو قول الجمهور.

وروي عن ابن عباس كراهيته إلا لمن يريد الصلاة، وعن ابن مسعود مطلقاً، وعن مالك التفصيل بين من له مسكنٌ فيكره، وبين من لا مسكن له فيباح، قاله في «الفتح».

(وقال أبو قلابة) - بكسر القاف وتحقيق اللام - عبد الله بن يزيد الجرمي، (عن أنسٍ)، زاد في رواية: (ابن مالك): (قدم رهط) هو ما دون العشرة من الرجال (من عكل) - بضم المهملة وسكون الكاف - قبيلة من العرب (على النبي ﷺ، فكانت في الصفة) بضم الصاد وتشديد الفاء، موضع مظلل في أخرىات المسجد النبوي، يأوي إليه المساكين، وهذا طرف من قصة العرنين، وتقدم حديثهم في

(الطهارة)، ووصلها المؤلف بهذا اللفظ في (المحاربين) أيضاً.

(وقال عبد الرحمن بن أبي بكر)، زاد في رواية: (الصديق)، مما وصله في حديث طويل يأتي - إن شاء الله تعالى - في (علامات النبوة)، وفي (الصلوة) في (باب السمر مع الضيف) مع ذكر ترجمة عبد الرحمن هناك.

(كان أصحاب الصفة الفقراء)، قال في «المصابيح»: (أصحاب الصفة) اسم (كان) و(الفقراء) خبرها، ويجوز العكس؛ أي: لأنهما معرفتان، انتهى .
وفي رواية: (فقراء) بالتنكير، وعليها فیتعین خبريته.

* * *

٤٤٠ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، قَالَ:
حَدَّثَنِي نَافعٌ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ: أَنَّهُ كَانَ يَنَامُ وَهُوَ شَابٌ أَعْزَبٌ
لَا أَهْلَ لَهُ فِي مَسْجِدِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبالسند قال:

(حدثنا مسدّد قال: حدثنا يحيى) هو القطّان، (عن عبيد الله)
- بالتصغير - العمري (قال: حدثني نافع) مولى ابن عمر (قال:
أخبرني عبدالله بن عمر)، وسقط (ابن عمر) من رواية .

(أنه كان ينام وهو شاب) جملة حالية (أعزب) بالمهملة والزاي؛
أي: غير متزوج، كذا للأكثر بهمزة، ولأبي ذر: (عزب) بدونها، وهي

اللغة الفصيحة، قاله في «المصابيح»، والأولى لغة قليلة، بل أنكرها القَزَازُ.

وقال الحافظ : والمشهور (عَزِب) بفتح العين وكسر الزاي . وكذا ضبطه البرْماوي ، لكن تعقبه السَّخاوي بأن الذي حكاه الحافظ في «المقدمة» (عَزِب) بفتح الزاي . قال : فلعله سبق قلم . قال : وكذا ضبطه الدَّمِيَاطِي بخطه (عَزِب) ؛ أي : بفتح الزاي ، انتهى . (لا أهل له) هو تفسير قوله : أعزب ، ويحتمل أن يكون من العام بعد الخاص ، فيدخل فيه الأقارب ونحوهم ، قاله في «الفتح» . (في مسجد النبي ﷺ) متعلق بقوله : (ينام).

وهذا الحديث مختصر أيضاً من حديث طويل يأتي في (باب فضل قيام الليل) ، وأورده ابن ماجه مختصراً أيضاً بلفظ : (كنا ننام) ، والله أعلم .

* * *

٤٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بَيْتَ فَاطِمَةَ، فَلَمْ يَجِدْ عَلَيْهَا فِي الْبَيْتِ فَقَالَ: «أَيْنَ ابْنُ عَمِّكَ؟»، قَالَتْ: كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ شَيْءٌ، فَغَاضَبَنِي فَخَرَجَ فَلَمْ يَقِلْ عِنْدِي، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِإِنْسَانٍ: «اَنْظُرْ اَيْنَ هُوَ؟». فَجَاءَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ! هُوَ فِي الْمَسْجِدِ رَاقِدٌ، فَجَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَهُوَ مُضطَبِّحٌ، قَدْ سَقَطَ

رِدَاؤُهُ عَنْ شِقَّهِ، وَأَصَابَهُ تُرَابٌ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْسَحُهُ عَنْهُ
وَيَقُولُ: «قُمْ أَبَا تُرَابٍ، قُمْ أَبَا تُرَابٍ».

وبالسَّنَدِ قال:

(حدَثَنَا قَتِيْبَةُ بْنُ سَعِيدَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ)
الْمَخْزُومِيُّ، مَوْلَاهُمْ أَبُو تَمَامِ الْمَدْنِيُّ، وَثَقَهُ النَّسَائِيُّ وَابْنُ مَعْنَى
وَالْعِجْلِيُّ وَابْنُ نُمَيْرٍ).

وقال أَحْمَدُ: لَمْ يَكُنْ يُعْرَفَ بِطْلُ الْحَدِيثِ إِلَّا كَتَبَ أَيِّهِ، فَإِنَّهُمْ
يَقُولُونَ: إِنَّهُ سَمِعَهَا، وَكَانَ يَتَفَقَّهُ، وَلَمْ يَكُنْ بِالْمَدِينَةِ بَعْدَ مَالِكَ أَفْقَهَ
مِنْهُ، وَيَقُولُ: إِنَّ كَتَبَ سَلِيمَانَ بْنَ بَلَالَ وَقَعَتْ إِلَيْهِ، وَلَمْ يَسْمَعَهَا.

وقال الزُّبَيرِيُّ: كَانَ فَقِيهًا، وَقَدْ سَمِعَ مِنْ سَلِيمَانَ بْنَ بَلَالَ، فَلَمَّا
مَاتَ سَلِيمَانَ أَوْصَى لَهُ بِكِتَبِهِ.

وقال أَبُو حَاتَمَ وَأَبُو زُرْعَةَ: كَانَ أَفْقَهَ مِنَ الدَّرَاوِزِيِّ، وَأَوْسَعَ
حَدِيثًا مِنْهُ.

وقال ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: كَانَ مَدَارُ الْفَتْوَىِ فِي آخِرِ زَمَانِ مَالِكٍ وَبَعْدِهِ
عَلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ وَمُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ دِينَارٍ، وَكَانَ ابْنُ
أَبِي حَازِمٍ ثَالِثَ الْقَوْمِ فِي ذَلِكَ.

وَحَكِيَ عَنْ مَالِكٍ أَنَّهُ قَالَ: قَوْمٌ يَكُونُ فِيهِمْ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ
لَا يَصِيبُهُمُ الْعَذَابُ.

وَلَدَ سَنَةً سَبْعَ وَمِئَةً، وَمَاتَ سَنَةً أَرْبَعَ وَثَمَانِينَ وَمِئَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ،

وهو ساجد في مسجد النبي ﷺ، ويقال: سنة اثنتين وثمانين ومئة.
روى له الجماعة.

(عن) أبيه (أبي حازم) سلمة بن دينار الزاهد، (عن سهل بن سعدي الساعدي الأنصاري (قال: جاء رسول الله ﷺ بيت فاطمة، فلم يجد عليها زوجها - رضي الله عنها - (في البيت، فقال: أين ابن عمك؟) فيه إطلاق ابن العم على أقارب الأب؛ لأنَّه ابن عم أبيها، لا ابن عمها.

وفي إرشادها إلى أن تخاطبه بذلك؛ أي: دون زوجي أو علي، وكأنَّه ﷺ فهم ما وقع بينهما، فأراد استعطافها عليه بذكر القرابة القريبة التي بينهما.

(قالت)، وفي رواية: (فقالت): (كان بيني وبينه شيءٌ، فغضبني، فخرج، فلم يقلُ عندي) بفتح التحتية وكسر القاف، من (الليلة)، وهو: نوم نصف النهار.
وللأصيلي وابن عساكر بضم التحتية، ولم يذكرها أحد من الشراح.

(قال رسول الله ﷺ لِإِنْسَانٍ) جزم في «المقدمة» بأنه سهل بن سعد، وقال في «الفتح»: يظهر لي أنه سهل راوي الحديث؛ لأنَّه لم يذكر: أنه كان مع النبي ﷺ غيره.

(انظر أين هو؟) وهذا لا ينافي ما عند المصنف في (الأدب): فقال النبي ﷺ لفاطمة: «أين ابن عمك؟» قالت: في المسجد؛ أن يكون

المراد من قوله: «انظر أين هو؟» المكان المخصوص من المسجد،
وعند الطَّبراني: فأمر إنساناً معه، فوجده مضطجعاً في ظِيَّةِ الجدار.

(فجاء) ذلك الإنسان، (فقال: يا رسول الله! هو في المسجد
راقد، فجاء رسول الله ﷺ إلى المسجد، ورأه (وهو مضطجع) جملة
حالية، وكذا قوله: (قد سقط رداءه عن شِقَّه) بكسر الشين؛ أي:
جانبه.

(وأصابه تراب، فجعل رسول الله ﷺ يمسحه عنه ويقول: قم أبا
تراب! قم أبا تراب!) بحذف حرف النداء في الموصعين.
وفي الحديث جواز القائمة في المسجد.

وفيه مراد الترجمة؛ لأن حديث ابن عمر يدل على إباحته لمن
لا مسكن له، وكذا بقية أحاديث الباب إلا قصة علي؛ فإنها تقتضي
التعيم.

قال الحافظ: لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل، وبين قيلولة
النهار.

وفي مجازة المُغضَب بما لا يغضب منه، بل يحصل به تأيشه،
والتكنية بغير الولد، وتكنية من له كنية، والتلقيب بالكتينة لمن لا يغضب،
ويأتي في (الأدب): أنه ﷺ كان يفرح إذا دُعى بذلك.

وفيه مداراة الصهر، وتسليمته من غضبه، ودخول الوالد بيت
ابنته بغير إذن زوجها حيث يعلم رضاه، وأنه لا بأس بإبداء المنكبين
في غير الصَّلاة.

وتأتي بقية الكلام عليه في (فضل علي)، وفي (الاستذان)، إن شاء الله تعالى.

* * *

٤٤٢ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عِيسَى ، قَالَ : حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ سَبْعِينَ مِنْ أَصْحَابِ الصَّفَةِ ، مَا مِنْهُمْ رَجُلٌ عَلَيْهِ رِدَاءٌ ، إِلَّا إِزَارٌ وَإِمَامًا كِسَاءٌ ، قَدْ رَبَطُوا فِي أَعْنَاقِهِمْ ، فَمِنْهَا مَا يَلْغُ نِصْفَ السَّاقَيْنِ ، وَمِنْهَا مَا يَلْغُ الْكَعْبَيْنِ ، فَيَجْمِعُهُ بِيَدِهِ ، كَرَاهِيَّةً أَنْ تُرَى عَوْرَتُهُ .

وبالسند قال:

(حدثنا يوسف بن عيسى) المروزي (قال: حدثنا ابن فضيل) هو بالتصغير، وهو محمد بن فضيل بن غزوان، (عن أبيه) فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، مولاهם، الكوفي، أبو الفضل، وثقة ابن معين وغيره.

وعنه أنه قال: كنا نجلس أنا وابن شبرمة والقعاع بن يزيد والحارث العكلي نتذاكر الفقه، فربما لم نقم حتى نسمع النداء لصلاة الفجر.

قيل: قتل أيام المنصور، وقال الذهبي: موته قريب من الأعمش. روى له الجمعة.

(عن أبي حازم) هو سلمان الأشجعي، وهو أكبر من أبي حازم

السابق آنفًا في السن واللقاء، وإن كانا جمِيعاً مدنيين تابعين ثقتين، ذاك يروي عن سهل بن سعد، وذا (عن أبي هريرة) رضي الله عنه (قال: لقد رأيت)، وسقط من روایة: (لقد).

(سبعين من أصحاب الصفة)، قال الحافظ: يشعر بأنهم كانوا أكثر من سبعين، وهؤلاء الذين رأهم أبو هريرة غير السبعين الذين بعثهم النبي صلوات الله عليه وسلم في غزوة بئر معونة، وكانوا من أهل الصفة أيضاً، لكنهم استشهدوا قبل إسلام أبي هريرة، وقد اعنى بجمع أصحاب الصفة ابن الأعرابي والسلمي والحاكم وأبو نعيم، وعند كل منهم ما ليس عند الآخر، وفي بعض ما ذكروه اعتراف ومناقشة، ولا يتسع هذا المختصر لتفصيل ذلك، انتهى.

(ما منهم رجل عليه رداء) هو ما يستر أعلى البدن فقط، (إما إزار) فقط، وهو ما يكسو النصف الأسفل، (إما كساء، قد ربوا صفة للكسae؛ أي: ربوا، فحذف منه الضمير العائد، والجمع فيها عائد على (رجل) باعتبار إرادة الجنس.

(في أنفاسهم، فمنها)؛ أي: الأكسية، باعتبار إرادة جنس (الكساء) أيضًا.

(ما يبلغ نصف الساقين)، قال الكرماني: ولم يُثْنَ لفظ (النصف) للعلم بأن المراد منه الثنوية حيث أُضيف إلى الساقين، (ومنها ما يبلغ الكعبين، فيجمعه) الواحد منهم (بيده)، زاد الإمام علي: أن ذلك في حال كونهم في الصلاة.

(كراهة أن تُرى عورته)، ومحصل ذلك أنه لم يكن لأحد منهم ثوبان، ومرّ نحو هذه الصفة في (باب : إذا كان الثوب ضيقاً).

* * *

٥٩ - بَابٌ

الصَّلَاةُ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ

وَقَالَ كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ بَدَأَ
بِالْمَسْجِدِ فَصَلَّى فِيهِ.

(باب الصَّلاة)؛ أي: في المسجد، (إذا قدم من سفر)، قال العيني: وغالب هذه الأبواب فيما يتعلق بالمساجد، فلا يحتاج إلى زيادة طلب وجوه المناسبات فيها.

(وقال كعب بن مالك) تأتي ترجمته - إن شاء الله تعالى - بعد أحد عشر باباً.

(كان النبي ﷺ إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد، فصلى فيه)، وهذا طرف من حديثه الطويل في قصة تخلفه وتوبته وسيأتي - إن شاء الله تعالى - في آخر (المغازي).

٤٤٣ - حَدَثَنَا خَلَادُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَثَنَا مِسْعَرٌ، قَالَ: حَدَثَنَا
مُحَارِبُ بْنُ دِثارٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ
فِي الْمَسْجِدِ - قَالَ مِسْعَرٌ أُرَاهُ قَالَ: ضُحَى - فَقَالَ: «صَلُّ رُكْعَتَيْنِ»،
وَكَانَ لِي عَلَيْهِ دَيْنٌ فَقَضَانِي وَزَادَنِي.

وبالسند قال :

(حدثنا خلاد^(١) بن يحيى) السلمي (قال : حدثنا مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ) - بكسر الميم وفتح العين المهملة - (قال : حدثنا مُحَارِبُ بْنُ دِثَارٍ) بضم الميم وكسر الراء، وبكسر الدال المهملة وتحقيق المثلثة، ابن كُرْدُوْسِ بن قِرْوَاشِ السَّدُوْسيِّ، أبو دثار، أو أبو مطرف، أو أبو كردوس، قاضي الكوفة، تابعي، إمام، مأمون، ثقة، زاهد.

قال سُفيان الثوري : ما يخيل إلي أني رأيت زاهداً أفضل من محارب.

وقال الثوري : استعمل محارب بن دثار على القضاء، فبكى أهله، وعُزِلَ، فبكى أهله.

وعن عبد الملك بن عمير قال : كنت في مجلس محارب، فادعى رجل على رجل حقاً، فأنكره، فقال محارب : ألك بيته؟ قال : نعم فلان. فقال خصمه : إن الله، ليشهدنَّ علَيَّ بزور^(٢)، ولئن سألتني عنه لأزكيه، فلما جاء الشاهد قال محارب : حدثنا عبد الله بن عمر قال : إن رسول الله ﷺ قال : «إِنَّ الطَّيْرَ لِتَضْرِبُ بِمَا نَاقَتِهَا، وَتَقْذِفُ مَا فِي حِوَاصِلَهَا مِنْ هُولٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّ شَاهِدَ الرُّؤْرِ لَا تَقْارُّ قَدْمَاهُ

(١) «خلاد» ليس في «ن».

(٢) في «تاريخ دمشق» (٥٧ / ٦٤) : «إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، وَاللَّهُ لَئِنْ شَهَدَ عَلَيَّ لِيَشَهِدَنَّ بِزَوْرٍ».

على الأرض حتى يُقذَفَ بهِ في النَّارِ»، ثم قال: بم تشهد؟ قال: قد نسيت، وأرجع فأذكري.

ويروى نحوه عن أبي حنيفة قال: كنت في مجلس محارب فذكره. وعن عنبسة بن الأزهر قال: سمعت محارب بن دثار، وكان جارنا، يقول في الليل: أنا الصغير الذي رأيته فلك الحمد، وأنا الضعيف الذي قوَّيْته فلك الحمد، وأنا الفقير الذي أغنَيْته فلك الحمد، وأنا الأعزب الذي زوَّجْته فلك الحمد، وأنا الساغب الذي أشبعْته فلك الحمد، وأنا العاري الذي كسوْته فلك الحمد، وأنا المسافر الذي صحبْته فلك الحمد، وأنا الغائب الذي رددْته فلك الحمد، وأنا الرجل الذي حملْته فلك الحمد، وأنا المريض الذي شفيْته فلك الحمد، وأنا الداعي الذي أجبْته فلك الحمد، ربنا و لك الحمد، ربنا حمداً كثيراً على كل حال.

وكان من أفرس الناس.

وقال سماك بن حرب: كان أهل الجاهلية إذا كان في الرجل ست خصال سوَّدوه: الحلم، والصبر، والسعاء، والشجاعة، والبيان، والتواضع، ولا يكملن في الإسلام إلا بالعفاف، وقد كملن في محارب بن دثار.

قال خليفة: مات في آخر ولاية خالد بن عبد الله، وعزل خالد سنة عشرين ومئة، وقال غيره: مات سنة ست عشرة ومئة. روى له الجماعة.

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري رض (قال: أتيت النبي صل وهو في المسجد، قال مسمر: أرأه) - بضم الهمزة؛ أي: أظنه، والضمير لـ (محارب) (قال: ضحى)؛ أي: أظنه قال؛ بزيادة هذه اللفظة. قال العيني تبعاً للكرماني: وهذا - أي: قوله: (قال مسمر) - مدرج من كلام الراوي.

(فقال) عليه الصلاة والسلام: (صل ركعتين. وكان لي عليه دين)، قال في «الفتح»: كذا للأكثر، وللحموي: (وكان له)؛ أي: لجابر؛ (عليه) أي: على النبي صل، وعليها ففي قوله: (قضاني وزادني) التفات.

قال: وهذا الدين هو ثمن جمل جابر، وسيأتي - إن شاء الله تعالى - مطولاً في الشروط، ونذكر هناك فوائده، وقد أخرجه المصنف - أيضاً - في نحو من عشرين موضعًا؛ مطولاً ومختصرًا موصولاً ومعلقاً. ومطابقته للترجمة من جهة أن تقاضيه لثمن الجمل كان عند قدومه من السفر، كما سيأتي واضحًا؛ أي: وفي بعضها: أنه وجد النبي صل على باب المسجد، فقال له: «الآن قدمت؟» قال: نعم، قال: «فادخل فصل ركعتين».

قال: وبه يُرد على مُغلطاي حيث قال: ليس فيه ما يُوب عليه، قال: لأنّ لقائلَ أن يقول: إن جبراً لم يقدم من سفر؛ لأنه ليس فيه ما يُشعر بذلك.

قال النّووي: هذه الصلاة مقصودة للقدوم من السفر، ينوي بها

صلوة القدوم، لا أنها تحية المسجد التي أمر الداخل بها قبل أن يجلس، لكن تحصل التحية بها، وتمسّك بعض من منع الصلاة في الأوقات الممنهية - ولو كانت ذات سبب - بقوله: (صحي)؛ أي: ولو كان في الأوقات الممنهي عنها لما أمره بها، ولا حجة فيه؛ لأنها واقعة عين، انتهى.

وأتى بحديث كعب مع حديث جابر؛ ليجمع بين فعل النبي ﷺ وأمره، فلا يُظن أن ذلك من خصائصه.

* * *

٦٠ - بَابُ

إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ رَكْعَتَيْنِ

(بابٌ) بالتنوين : (إذا دخل المسجد) حذف الفاعل للعلم به .
(فليركع ركعتين)، قال الحافظ : وذكر في رواية الأصيلي
وكريمة كلفظ المتن ؛ أي : لفظه الآتي : (إذا دخل أحدكم المسجد
فليركع ركعتين قبل أن يجلس).

وضرب على قوله : (قبل أن يجلس) في «اليونانية» ، وهو ثابت
في أصول كثيرة .

٤٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ عَامِرٍ
ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّبِيعِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمَ الْزُّرْقِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ
السَّلَمِيِّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكَعْ
رَكْعَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ».

وبالسنن قال :

(حدثنا عبد الله بن يوسف) التّيسّي (قال: أخبرنا مالك) الإمام ،
(عن عامر بن عبد الله بن الزبير) بن العوّام ، (عن عمرو بن سليم)

بالتصغر، ابن خَلْدة، بسكون اللام (الزُّرْقِي) الأننصاري، المدني، من كبار التابعين، وكان قد راهم الاحلام يوم مات عمر رضي الله عنه، ويقال: له رواية، وثقة النسائي وغيره، وكان قليل الحديث، مات سنة أربع ومئة، روى له الجماعة.

(عن أبي قتادة) الحارث بن ربيع - بكسر الراء وسكون الموحدة - (السَّلَمِي) بفتحتين؛ لأنَّه من الأنصار، وقال في «المصايح»: وضبطه أكثر الرواة بكسر اللام؛ نسبةً إلى بني سَلَمَةَ بكسرها، وضبطه الأصيلي والجِيَانِي بالفتح.

قال القاضي: وأهل العربية يفتحون اللام لكراهة توالٍ الكسرات، كما قيل: نَمَّري.

قال الحافظ: هكذا اتفق عليه الرواية عن مالك، ورواه سهيل بن أبي صالح، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، فقال: (عن جابر) بدل (أبي قتادة)، وخطأه الترمذى والدارقطنى وغيرهما.

(أنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: إِذَا دَخَلْتُمُ الْمَسْجِدَ)؛ أي: وهو متوضئ (فليصل)، أي: فليصل، من إطلاق الجزء وإرادة الكل.

(ركعتين)، قال في «الفتح» ما حاصله: هذا العدد لا مفهوم لأكثره بالاتفاق، والاختلاف في أقله، وال الصحيح اعتباره، فلا تتأدى السنة بأقل من ركعتين، قال: واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للنذر.

قال ابن بطال : لِمَا رُوِيَ أَنْ كَبَارَ الصَّحَابَةِ كَانُوا يَدْخُلُونَ الْمَسْجِدَ ،
ثُمَّ يَخْرُجُونَ وَلَا يَصْلُونَ .

وَنُقِلَّ عَنْ أَهْلِ الظَّاهِرِ الْوَجُوبِ ، وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ ابْنُ حَزْمٍ عَدْمُهُ .
وَاسْتَدَلَ الطَّحاوِي عَلَى عَدْمِ الْوَجُوبِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ لِلَّذِي رَأَهُ
يَتَخَطَّى : «اجْلَسْ فَقْدَ آذِيَتَ» ، وَلَمْ يَأْمُرْهُ بِصَلَاةٍ . قَالَ : وَفِيهِ نَظَرٌ .

وَقَالَ الطَّحاوِي أَيْضًا : الْأَوْقَاتُ الَّتِي نُهِيَّ عَنِ الصَّلَاةِ فِيهَا لِيْسَ
هَذَا الْأَمْرُ بِدَاخْلِ فِيهَا .

وَتَعَقَّبَهُ الْحَافِظُ فَقَالَ : هَمَا عَمُومَانِ تَعَارِضًا ؟ الْأَمْرُ بِالصَّلَاةِ لِكُلِّ
دَاخْلٍ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ، وَالنَّهِيُّ عَنِ الصَّلَاةِ فِي أَوْقَاتٍ مُخْصُوصَةٍ ،
فَلَا بدَّ مِنْ تَخْصِيصِ النَّهِيِّ وَتَعْمِيمِ الْأَمْرِ ، وَهُوَ الأَصْحُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ ،
وَآخَرُونَ إِلَى عَكْسِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ الْحَنْفِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ .

(قَبْلَ أَنْ يَجْلِسَ) أَخْذَ بِمَفْهُومِهِ جَمَاعَةٍ فَقَالُوا : إِذَا خَالَفَ وَجَلَسَ
فَاتَّ .

قَالَ الْحَافِظُ : وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِمَا رَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ» مِنْ
حَدِيثِ أَبِي ذِرَّةَ أَنَّهُ دَخَلَ الْمَسْجِدَ ، فَقَالَ لَهُ تَعَالَى اللَّهُ عَنْهُ : «أَرْكَعْتَ رُكْعَتَيْنِ؟»
قَالَ : لَا ، قَالَ : «قُمْ فَارْكَعْهُمَا» .

قَالَ : وَتَرَجَّمَ عَلَيْهِ ابْنُ حَبَّانَ أَنَّ تَحْيَةَ الْمَسْجِدِ لَا تَفُوتُ
بِالْجَلْوَسِ ، وَمِثْلُهُ قَصْةُ سُلَيْكَ الْأَتَيَةُ فِي (الْجَمَعَةِ) .

أَقْوَلُ : وَقَدْ صَرَّحَ أَئْمَنَتْنَا بِأَنَّهُ إِذَا جَلَسَ جَاهِلًا أَوْ سَاهِيًّا لَا تَفُوتُ

إذا كان قصيراً، فيحتمل أن أبا ذر وسليكاً كانوا جاهلين.

وقال المحبط الطبرى: يحتمل أن يقال: وقتهمما قبل الجلوس وقت فضيلة، وبعده وقت جواز، أو يقال: وقتهمما قبله أداء، وبعده قضاء، ويحتمل أن تحمل مشروعيتهما بعد الجلوس على ما إذا لم يطل الفصل، انتهى.

وأقول: صرحاً - أيضاً - بأنه تفوت بالجلوس، وإن قصر.

ثم قال الحافظ: وحديث أبي قتادة هذا ورد على سبب، وهو: أن أبا قتادة دخل المسجد، فوجد النبي ﷺ جالساً بين أصحابه، فجلس معهم، فقال له: «ما منعك أن ترکع؟» قال: رأيتك جالساً والناس جلوس، قال: «إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين»، أخرجه مسلم.

وعند ابن أبي شيبة من وجه آخر، عن أبي قتادة: «أعطوا المساجد حقها»، قيل له: وما حقها؟ قال: «ركعتين قبل أن تجلس»، انتهى.

* * *

٦١ - بَابُ الْحَدِيثِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب الحَدِيثِ فِي الْمَسْجِدِ)

٤٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ أَبِيهِ الرَّزَنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِيهِ هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ». .

وبالسند قال :

(حدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنْتِيسِي (قال: أخبرنا مالك) الإمام، (عن أبي الرَّزَنَاد) عبد الله بن ذكوان، (عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز، (عن أبي هريرة) رضي الله عنه : (أن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال : الملائكة، وللكُشْمِيْهْني : (إن الملائكة)، بزيادة (إن)، قيل : المراد بهم الحَفَظَة، وقيل : السيارة، وقيل : أعم من ذلك.

(تصلي) - وصلاتهم الاستغفار - (على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه)، قال في «الفتح»: مفهومه أنه إذا انصرف عنه انقضى ذلك.

قال : وسيأتي في (باب من جلس في المسجد ينتظر الصلاة) بيان فضيلة من انتظر الصلاة مطلقاً، سواء ثبت في مجلسه ذلك من المسجد أم تحول إلى غيره، ولفظه : «ولا يزال في صلاة ما انتظر الصلاة»، فأثبت للمنتظر حكم المصلي ، ويمكن أن يُحمل قوله : «في صلاة» على المكان المعد للصلاحة، لا الموضع الخاص بالسجود، فلا يكون بين الحديدين تناقض، انتهى .

(ما لم يحدث) حمله البخاري على الحدث الذي هو ناقص للطهارة، وبذلك فسره أبو هريرة ، كما تقدم في (الطهارة) بأنه فسأء أو ضُرِطَ ، وأشار به إلى الرد على من منع المحدث أن يدخل المسجد، أو يجلس فيه ، وجعله كالجنب .

وقد قيل : المراد بالحدث هنا أعم من ذلك ؛ أي : ما لم يحدث سوءاً، قال الحافظ : وتنويه رواية مسلم : «ما لم يُحِدِّثْ فِيهِ، مَا لَمْ يُؤْذِ فِيهِ» ، وفي أخرى للبخاري : «ما لم يُؤْذِ فِيهِ؛ يُحِدِّثْ فِيهِ» بناءً على أن الثانية تفسير للأولى .

وأشار الداودي إلى أن بعضهم رواه بفتح الحاء وتشديد الدال، وأراد بغير ذكر الله ، وقال ابن التين : لم يذكر التشديد أحد ، وذكر ابن حبيب عن إبراهيم النخعي : أنه سمع عبدالله بن أبي أوفى الصحابي يقول : هو حديث الإثم ؛ فدل على أن الرواية التشديد أصلأً .

(تقول : اللهم اغفر له ، اللهم ارحمه) : بيان لصلة الملائكة ،

والفرق بين المغفرة والرحمة: أن المغفرة ستر الذنوب، والرحمة إفاضة الإحسان.

ودل الحديث على أن الحدث يبطل ذلك، ولو استمر جالساً.

وقال ابن بطال: إن الحدث في المسجد خطيئة - لعل المراد بها الكراهة الشديدة - يحرم بها المحدث استغفار الملائكة ودعائهم المرجوّ بركته، وهو عقاب له بما آذاهم به من الرائحة الخبيثة، بخلاف ما سبق من النخامة؛ فإن لها كفاره، وهي دفنها، وقضيتها أنه لو كان حدثه بما لا يؤذيهم لم يحرم دعاءهم، سيما إن كان بعذر.

قال: ومن أراد أن تحيط عنه الذنوب بغير تعب فليغتنم ملازمة مصلاه بعد الصلاة؛ ليستكثر من دعاء الملائكة واستغفارهم له، فهو مرجو إجابته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ أَرْتَضَنَ﴾ [الأنياء: ٢٨].

وقد شبه عليه السلام انتظار الصلاة بعد الصلاة بالرباط، وأكده بتكريره بقوله: «فذلكم الرباط، فذلكم الرباط»، فعلى كل مؤمن سمع بهذه الفضائل الشريفة أن يحرص على الأخذ بها، ولا يمر عنها صحفاً، انتهى.

وأستدلّ به على جواز جلوس المحدث في المسجد، وكرهه جماعة، منهم سعيد بن المسيب والحسن البصري.

وستأتي بقية فوائد هذا الحديث في (باب من جلس يتضرر الصلاة) إن شاء الله تعالى.

* * *

٦٢ - باب

بنيان المسجد

وقال أبو سعيد: كان سقف المسجد من جريد النخل.
وأمر عمر ببناء المسجد وقال: أكين الناس من المطر، وإياك
أن تحرّم أو تصفر، فتقتن الناس.

وقال أنس: يتباهون بها، ثم لا يعمرونها إلا قليلاً.
وقال ابن عباس: لتزخرفها كما زخرفت اليهود والنصارى.

(باب بناء المسجد).

قال الكرماني: يحتمل اللام للعهد؛ أي: مسجد النبي ﷺ،
ولجنس المساجد، وجزم الحافظ بالأول.

(وقال أبو سعيد)؛ أي: الخدرى: (كان سقف المسجد)؛
أي: النبوي (من جريد النخل)، وهذا طرف من حديثه في ذكر ليلة
القدر، وقد وصله المؤلف في (السجود على الأنف والطين)، وفي
(الاعتكاف).

(وأمر عمر) بن الخطاب ﷺ، قال الحافظ: هو طرف من قصة

في ذكر تجديد المسجد (ببناء المسجد)؛ أي : النبوي ، (وقال)؛ أي : للصانع : (أَكِنَّ النَّاسَ مِنَ الْمَطْرِ) بفتح الهمزة وكسر الكاف وفتح النون المشددة ، فعل أمر : من الإكنان ؛ أي : اصنع لهم كِنَا - بالكسر - ، وهو ما يسترهم من المطر والشمس ، وفي رواية مثلاها ، لكن مع كسر النون ، قال الحافظ : ويرجحه قوله قبله : (وأمر عمر) ، وقوله بعده : (ولإياك) .

قال : ووقع في روایتنا (أَكِنْ) بضم الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون المضمة ، بلفظ الفعل المضارع ، من : (أَكِنْ) الرباعي ، يقال : أكنت الشيء إكناناً ؛ أي : صُنْتَه وسْتَرْتَه ، وحکى أبو زيد (كتنته) من الثلاثي ، بمعنى : أكنته .

قال : وتوجه هذه بأنه خاطب القوم بما أراد ، ثم التفت إلى الصانع ، فقال له : (ولإياك) ، ويحمل قوله : (ولإياك) على التجريد ، كأنه خاطب نفسه بذلك .

قال القسطلاني : وضبطه بعضهم (كِنْ) بحذف الهمزة وكسر الكاف وتشديد النون ، على صيغة الأمر ، على أن أصله : أَكِنْ ، فحذفت الهمزة تخفيفاً ، قال القاضي : وهو صحيح ، وجوز ابن مالك ضم الكاف وحذف الهمزة على أنه من (كَنْ) ، فهو مكون .

قال الحافظ كالعيني : وهو متوجه ، لكن الرواية لا تساعدنا .
(ولإياك أن تُحْمِرْ أو تُصْفِرْ) ؛ أي : تحمير المسجد وتصفيره (فتفيتْ

الناس) بكسر^(١) المثناة، من (فَتَنَ يَفْتِن)، كـ(ضَرَبَ يَضْرِب)، وضبطه ابن التّيْنِ - أي: وتبعه الزَّرْكشِي - بالضم من: (أَفْتَنَ)، وذكر أن الأصمعي أنكره، وأن أبا عبيدة أجازه فقال: فتن وأفتَن بمعنى، قال الكرماني: وفي بعضها من: التفتين.

قال ابن بطال: كأن عمر فهم ذلك من رد الشارع الخميصية إلى أبي جهم من أجل الأعلام التي فيها، وقال: «إِنَّهَا أَلْهَتْنِي عَنْ صَلَاتِي».

قال الحافظ: ويحتمل أن يكون عند عمر من ذلك علم خاص بهذه المسألة، فقد روى ابن ماجه بسنده عن عمر مرفوعاً: «مَا سَاءَ عَمَلُ قَوْمٍ قَطُّ إِلَّا زَخَرُفُوا مَسَاجِدَهُمْ»، رجاله ثقات إلا شيخه جباره بن المغليس، ففيه مقال.

(وقال أنس) ﴿يَتَبَاهُون﴾: (يتباهون) بفتح الهاء؛ أي: يتفاخرون (بها)؛ أي: بالمساجد (ثم لا يعمرونها)؛ أي: بالصلوة وذكر الله تعالى، لا ببنائها، بخلاف ما يأتي في ترجمة الباب الذي بعده؛ أي: قوله: ﴿إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ﴾ [التوبه: ١٨]، فيه خلاف يأتي.

(إلا قليلاً) بالنصب، قال الكرماني: وجاز من جهة النحو الرفع؛ فإنه بدل من ضمير الفاعل.

قال الحافظ: وهذا التعليق رويناه موصولاً في «مسند أبي يعلى» و«صحيح ابن خزيمة» من طريق أبي قلابة: أن أنساً قال: سمعته

(١) في «و»: «فتح المثناة»، وفي «ن»: «بضم المثناة»؛ والصواب المثبت.

يقول : « يأتي على أمّتي زمانٌ يتباهونَ بالمساجدِ، ثمَ لا يعمرُونَها إلَّا قليلاً »، وأخرجه أبو داود والنسائي وابن حبان مختصراً من طريق أخرى ، عن أبي قلابة ، عن أنس ، عن النبي ﷺ قال : « لا تقوم الساعَةُ حتى يتَباهَى النَّاسُ في المساجِدِ »؛ قال : والطريق الأولى أليق بمراد البخاري .

و عند أبي نعيم في (كتاب المساجد) من الوجه الذي عند ابن خزيمة : « يتباهون بكثرة المساجد ». .

(وقال ابن عباس : لَتَزَخْرُفُنَّهَا) بفتح اللام - وهي لام القسم - وضم المثنى وفتح الزاي وسكون الخاء المعجمة وكسر الراء وضم الفاء وتشديد النون ، وهي نون التأكيد .

والزخرفةُ : الزينة ، وأصل الزخرف الذهب ، ثم استعمل في كل ما يُترَيَّن به .

(كما زخرفت اليهود والنصارى)؛ أي : معابدها حين حرَفوا كتبهم وبدلوها ، وضيعوا الدين ، فرجعوا على الزخارف والتزيين ؛ أي : فتصيرون أنتم إلى مثل حالهم في المُراءَةِ بالمساجد ، والombaهاة بتزيينها .

قال في «الفتح» : وهذا التعليق وصله أبو داود وابن حبان من طريق يزيد بن الأصم ، عن ابن عباس هكذا موقفاً ، وقبله حديث مرفوع لفظه : « مَا أُمِرْتُ بِتَشْيِيدِ الْمَسَاجِدِ »؛ أي : وهو رفع البناء وتطويله ، وقال : وطن الطيبي في «شرح المشكاة» : أنهما حديث

واحد، فشرحه على أن اللام في (لتزخرفها) مكسورة، وهي لام التعليل للمنفي قبلها، والمعنى: ما أمرت بالتشديد؛ ليجعل ذريعة إلى الزخرفة، قال: والنون فيه لمجرد التأكيد، وفيه نوع توبيق وتأنيب، ثم قال: ويجوز فتح اللام على أنها جواب القسم، قال الحافظ: وهذا هو المعتمد، والأول لم تثبت به الرواية أصلاً، فلا يُغترَّ به.

وأقول أيضاً: إن اللام إذا كانت للتعليق فال فعل حينئذ ليس من مواضع التأكيد، قال: وكلام ابن عباس فيه مفصول من كلام النبي ﷺ.
قال: وإنما لم يذكر البخاري المرفوع منه للاختلاف على يزيد ابن الأصم في وصله وإرساله.

* * *

٤٤٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ أَخْبَرَهُ: أَنَّ الْمَسْجِدَ كَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْيَا بِاللَّبِنِ، وَسَقْفُهُ الْجَرِيدُ، وَعُمْدُهُ خَشْبُ النَّخْلِ، فَلَمْ يَرِدْ فِيهِ أَبُو بَكْرٍ شَيْئًا، وَزَادَ فِيهِ عُمُرٌ وَبَنَاءٌ عَلَى بُنْيَانِهِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِاللَّبِنِ وَالْجَرِيدِ، وَأَعَادَ عُمْدَهُ خَشَبًا، ثُمَّ غَيَّرَهُ عُثْمَانُ، فَزَادَ فِيهِ زِيَادَةً كَثِيرَةً، وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقَصْصَةِ، وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنْقُوشَةٍ، وَسَقْفَهُ بِالسَّاجِ.

وبالسند قال :

(حدثنا علي بن عبدالله)؛ أي : ابن المديني (قال : حدثنا يعقوب بن ابراهيم)، زاد في رواية : (ابن سعد)؛ أي : ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف.

(قال : حدثنا)، وفي رواية : (حدثني) (أبي) إبراهيم بن سعد، (عن صالح بن كيسان قال : حدثنا نافع) مولى ابن عمر، وفي رواية : (صالح ، عن نافع) من رواية القرآن؛ لأنهما مدنيان ثقنان تابعيان من طبقة واحدة.

(أن عبدالله)، زاد في رواية : (ابن عمر) (أخبره : أن المسجد) النبوي (كان على عهد رسول الله)، وفي رواية : (النبي) ﷺ (مبنياً باللَّبِنِ) بفتح اللام وكسر المونحة، وهو الطُّوب الْنَّيْءُ.

(وسقفه الجريد، وعمده) بفتح العين المهملة والميم، وروي بضمها، قاله في «المصابيح»، وقرئ بهما : (في عُمُد ممددة).

(خَشَبُ التَّخْلِ) بفتح الخاء والشين، وبضمها، (فلم يزد فيه أبو بكر) ؓ؛ أي : لم يغير فيه (شيئاً، وزاد فيه عمر) بن الخطاب ؓ؛ أي : في الطول والعرض، (وبناه على بنائه في عهد رسول الله ﷺ باللبن والجريدة، وأعاد عمده) - بضمتين، ويفتحتين - (خشبأ) ؓ؛ أي : لأنها بليت، والمراد أنه بناه بجنس الآلات المذكورة، ولم يغير شيئاً من هيئته إلا توسيعه.

(ثم غيره عثمان) ؓ؛ أي : من الوجهين؛ التوسيع وتغيير الآلات.

(فزاد فيه زيادة كثيرة) بالمثلثة، (وبني جداره بالحجارة المنقوشة)؛
أي: بدل اللبِّن، وللَّحْمُوي والْمُسْتَمْلي: (بحجارة منقوشة).

(والقصَّة) بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة: وهي الجَصْ بلغة
أهل الحجاز، وقال الخطابي: تشبه الجَصْ، وليس به.

(وجعل عَمَدَه) فيه الضبطان الماران (من حجارة منقوشة،
وسقفه)، قال الحافظ: بلفظ الماضي عطفاً على (جعل)، وبإسكان
القاف على (عَمَدَه)، وقال الْكَرْمَاني وتبعه الْبِرْمَاوي: (وسقَه) بلفظ
الماضي من: التفعيل، وفي بعضها: (وسقَه) بلفظ الاسم عطفاً على
(عَمَدَه)، انتهى.

(بالساج): وهو نوع من الخشب معروف، يُؤتى به من الهند،
واحده: ساجة.

قال ابن بطال وغيره: هذا يدل على أن السُّنَّة في بيان المسجد
القصد وترك الغلو في تحسينه، فقد كان عمر مع كثرة الفتوح في أيامه
واسعة المال عنده لم يغير المسجد بما كان عليه، وإنما احتاج
لتتجديده؛ لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه، ثم كان عثمان،
والمال في زمانه أكثر، فحسنه بما لا يقتضي الزخرفة، فلم يقصر هو
وعمر عن البلوغ في تشسيده إلى الغاية، إلا عن علمهما بكراهة النبي ﷺ ذلك،
وليقتدى بهما في الأخذ من الدنيا بالقصد والكافية والزهد، ومع
ذلك فقد أنكر بعض الصحابة على عثمان كما سيأتي بعد قليل، وأول
من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان، وذلك في أواخر

عصر الصحابة، وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك خوفاً من الفتنة، ورَحَّص في ذلك بعضهم، وهو قول أبي حنيفة؛ إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد، ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال، وقال ابن المُنْيَر : ولما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها ناسب أن يُصنَع ذلك بالمساجد؛ صوناً لها عن الاستهانة، وساق كلام ابن المُنْيَر برمته في «المصابيح»، فانظره.

وتعقب بأنَّ المنع إنْ كان للحثّ على اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال، وإنْ كان لخشية شغل بالالمصلحي بالزخرفة فلا؛ لبقاء العلة.

وفي حديث أنس عَلَمَ من أعلام النبوة؛ لإخباره بِاللهِ بما سيقع، فوقع كما قال.

* * *

التَّعَاوُنُ فِي بَنَاءِ الْمَسْجِدِ

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمِرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ شَهِيدِينَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ بِإِلَكْفَرِ أُولَئِكَ حَيْطَتْ أَعْمَالُهُمْ وَفِي الْأَنَارِ هُمْ خَلِيلُونَ ﴾ إِنَّمَا يَعْمِرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَمَا تَرَكَ زَكَوَةً وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللَّهُ فَعَسَىٰ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ [النُّور: ١٧ - ١٨].

(باب التعاون في بناء المسجد)، وفي رواية: (المساجد) بلفظ الجمع، وأشار بهذا إلى أن فيه أجراً، ومن زاد عمله في ذلك زيد في أجره.

﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمِرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾ ، قال الحافظ: كذا في رواية أبي ذر، وزاد غيره قبل قوله: ﴿ مَا كَانَ ﴾ : (وقول الله عَزَّلَهُ)، وفي رواية: (قوله تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمِرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾)؛ أي: شيئاً من المساجد، فضلاً عن المسجد الحرام، وقيل: هو المراد، وإنما جمع لأنه قبلة المساجد وإمامها، فعامرها كعامرها، ويدل عليه قراءة: (مسجد الله) بالتوحيد.

(إلى قوله: ﴿ الْمُهْتَدِينَ ﴾)، وفي رواية: (إلى قوله: ﴿ فَعَسَىٰ أُولَئِكَ

أَن يَكُونُوا مِنَ الْمُهَتَّدِينَ》， وفي أخرى عقب قوله: (مسجد الآية)، وساق في «اليونانية» الآيتين بكمالهما.

وقوله تعالى: ﴿شَهِدُوكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ بِإِلَكْفُرِ﴾ معناه: ما صح وما استقام لهم أن يجمعوا بين أمرین متناقضین؛ عمارة متبعدات الله مع الكفر.

قال الحافظ: وذكره لهذه الآية مصير منه إلى ترجيح أحد الاحتمالين في الآية؛ وذلك أن قوله تعالى: (مسجد الله) يحتمل أن يُراد بها مواضع السجود، ويحتمل أن يُراد بها الأماكن المتخذة لإقامة الصلاة، وعلى الثاني يحتمل أن يراد بعمارتها: بنيانها، ويحتمل أن يراد بها: الإقامة فيها لذكر الله تعالى.

واعتراضه العيني بأن هذا لا يناسب معنى هذه الآية أصلاً، وإنما يناسب معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْمَرُ مَسَاجِدُ اللَّهِ مَنْ أَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النور: ۱۸] الآية، قال: على أن أحداً من المفسرين لم يذكر هذا الوجه الذي ذكره هذا القائل.

* * *

٤٤٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُخْتَارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءَ، عَنْ عِكْرِمَةَ: قَالَ لِي ابْنُ عَبَاسٍ وَلَائِنِهِ عَلَيْهِ: انْطَلَقا إِلَى أَبِي سَعِيدٍ فَاسْمَعُوكُمْ مِنْ حَدِيثِهِ، فَانْطَلَقُنا فَإِذَا هُوَ فِي حَائِطٍ يُصْلِحُهُ، فَأَخَذَ رِداءَهُ فَأَحْتَبَى، ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى أَتَى ذِكْرُ بَنَاءِ

الْمَسْجِدِ فَقَالَ: كُنَّا نَحْمِلُ لَبِنَةً لَبِنَةً، وَعَمَارٌ لَبِتَيْنِ لَبِتَيْنِ، فَرَأَهُ
النَّبِيُّ ﷺ فَيَنْفُضُ التُّرَابُ عَنْهُ وَيَقُولُ: «وَيْحَ عَمَارٌ تَقْتُلُهُ الْفِتَّةُ الْبَاغِيَةُ،
يَدْعُوهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إِلَى النَّارِ»، قَالَ: يَقُولُ عَمَارٌ: أَعُوذُ بِاللهِ
مِنَ الْفِتَنِ.

وبالسَّنَدِ قَالَ:

(حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)، هُوَ ابْنُ مُسْرَهَدٍ، (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنَ
مُخْتَارٍ) الْأَنْصَارِيُّ، أَبُو إِسْحَاقٍ، أَوْ أَبُو إِسْمَاعِيلِ الدَّبَاغِ، الْبَصْرِيُّ،
مُولَى حَفْصَةَ بْنَ سَيْرِينَ.

وَتَّقَهُ جَمَاعَةُ الْأَنْسَائِيِّ وَالْعِجْلِيِّ وَغَيْرِهِمَا، وَذَكْرُهُ ابْنُ حَبَّانَ فِي
«الثَّقَاتِ» وَقَالَ: كَانَ يَخْطُئُ، وَنُقلَّ عَنْ ابْنِ مَعْنَى فِي رِوَايَةِ: إِنَّهُ ثَقَةٌ،
وَفِي أُخْرَى: لَيْسَ بِشَيْءٍ.

قَالَ فِي «الْمُقدَّمَةِ»: احْتَجَ بِهِ الْجَمَاعَةُ، قَالَ: وَذَكْرُ ابْنِ الْقَطَّانِ
الْفَارَسِيُّ أَنَّ مَرَادَ ابْنَ مَعْنَى بِقَوْلِهِ: لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ يَعْنِي: أَنَّ أَحَادِيثَهُ قَلِيلَةٌ
جَدًا، انتَهَى.

لَمْ يَذْكُرُوا لَهُ وِفَاءً، وَقَالَ فِي «الْتَّقْرِيبِ»: مِنَ السَّابِعَةِ.
رَوَى لَهُ الْجَمَاعَةُ.

(قَالَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَنَّاءَ، عَنْ عَكْرَمَةِ) مُولَى ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ:
(قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ وَلَابْنِهِ عَلِيٍّ): هُوَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ بْنُ عَبْدِ
الْمُطَلَّبِ الْهَاشِمِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ، وَيَقُولُ: [أَبُو] الْفَضْلُ، الْمَدْنِيُّ
الْتَّابِعِيُّ، وَالَّدُّ مُحَمَّدٌ وَعَيْسَى وَدَاؤُدُّ وَسَلِيمَانُ وَعَبْدُ الصَّمْدِ وَإِسْمَاعِيلُ

وصالح وعبد الله بنى علي، وأمه زرعة بنت مشرح بن معدي كرب الكندي، أحد الملوك الأربع، وكانوا أخوة مخصوص وجَّهْ ومشَّرحة وأَنْبَضَّة.

وعلى جد خلفاء بنى العباس، ولد ليلة قتل علي بن أبي طالب في رمضان سنة أربعين، فسمى باسمه، وكنيته أبي الحسن، فغير عبد الملك كنيته فجعلها أباً محمد، وكان علي أصغر ولد أبيه سناً، وكان أجمل قرشي على وجه الأرض وأوسمه، وأكثر صلاة، وكان يُدعى السجّاد؛ لكثرة عبادته، وله عقب، وفي ولده الخلافة، وإخوته الفضل ومحمد وعبيد الله لا بقية لهم.

وكان ثقة قليل الحديث، ويقال: إنما كان سبب عبادته أنه نظر إلى عبد الرحمن بن أبيان بن عثمان، فقال: لأنّا أولى بهذا منه، وأقرب إلى رسول الله رحمةً، فتجرد للعبادة، وكان يصلّي كل يوم ألف ركعة وكان جسيماً له لحية طويلة، وله مسجد كبير في وجهه، وكان الناس يعجبون من طوله، ويقال: كان إلى منكب أبيه، وأبوه إلى منكب جده، وكان إذا قدم مكة حاجاً أو معتمراً عطلت قريش مجالسها في المسجد الحرام، ولزمت مجلسه إعظاماً وإجلالاً وتبيجاً له؛ فإن قعد قعدوا، وإن قام قاموا، وإن مشى مشوا، حتى يخرج من مكة.

وكان هشام بن عبد الملك قد خاف منه ومن بنيه، فحولهم من الحجاز، وأسكنهم بالحميمة من أرض الشام من أرض البلقاء، وضيق عليهم قليلاً، وهو جد السفّاح والمنصور.

واختلف في وفاته، والأكثرون على أنه مات سنة ثمان عشرة ومئة، وهو ابن سبع أو ثمان أو تسع وسبعين سنة، روى له البخاري في «الأدب» والباقون.

(انطلقا إلى أبي سعيد)؛ أي: الخُدري، (فاسمعوا من حديثه، فانطلقا، فإذا هو)؛ أي: أبو سعيد، زاد في (الجهاد)؛ (هو وأخوه في حائط لهما يسقيانه).

قال الحافظ: زعم بعض الشرح أن قتادة بن النعمان، وهو أخو أبي سعيد لأمه، قال: ولا يصح، فإن علي بن عبدالله بن عباس ولد في أواخر خلافة علي، ومات قتادة قبل ذلك في أواخر خلافة عمر، وليس لأبي سعيد أخ شقيق ولا من الأب ولا من الأم إلا قتادة، فيحتمل أن يكون المذكور أخاه من الرضاعة، ولم أقف إلى الآن على اسمه، انتهى.

(في حائط)؛ أي: بستان (يصلحه).

وفي الحديث إشارة إلى أن العلم لا يحوي جميعه أحد؛ لأن ابن عباس مع سعة علمه أمر ابنه بالأخذ عن أبي سعيد، فيحتمل أن يكون علمَ أن عنده ما ليس عنده، ويحتمل أن يكون إرساله إليه لطلب علو الإسناد؛ لأن أبا سعيد أقدم صحبة وأكثر سمعاً من النبي ﷺ من ابن عباس.

وفيه: ما كان السلف عليه من التواضع وعدم التكبر، وتعاهد أحوال المعاش بأنفسهم، والاعتراف لأهل الفضل بفضلهم، وإكرام

طلبة العلم، وتقديم حوائجهم على حوائج أنفسهم، قاله في «الفتح».
(فأخذ رداءه، فاحتبس) الاحتباء: جمع الظهر والساقيين بنحو اليد
أو العمامة.

وفيه: التأهب للقاء العلم، وترك التحدث في حالة المهنة؛
إعظاماً للحديث.

(ثم أنشأ، يحدثنا حتى إذا أتى على ذكر)، وفي رواية: (حتى
أتى على ذكر) بحذف: (إذا)، وفي أخرى: (حتى أتى ذكر) بحذف:
(إذا) و(على)، (بناء المسجد) النبوي، (فقال) أبو سعيد: (كنا نحمل
لبنة لبنة، وعمار)؛ أي: ابن ياسر (لبتين لبنتين)، زاد عمر في
«جامعه»: لبنة عنه، ولبنة عن رسول الله ﷺ.

وفيه: جواز ارتكاب المشقة في عمل البر، وتوقير الرئيس،
والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح، وفضل بنيان المساجد.

(فرأى النبي ﷺ، فينقض) عَبَر بالمضارع في محل الماضي؛
لاستحضار ذلك في نفس السامع كأنه يشاهده، وفي رواية: (فتفض)
بصيغة الماضي، وفي رواية - وعزها في «الفتح» للكشميري :-
(يجعل ينفض).

(التراب عنه)، وفي رواية (الجهاد): (عن رأسه).

وفيه: إكرام العامل في سبيل الله، والإحسان إليه بالقول والفعل.
(ويقول) - عليه الصَّلاة والسلام - في تلك الحالة: (ويح
عمار): هي كلمة رحمة، وهي بفتح الحاء إذا أضيفت، فإن لم تُضف

جاز الرفع والنصب مع التنوين فيهما .

وقال القاضي : (ويح) : كلمة لمن وقع في مهلكة لا يستحقها ،
فيُرْحَم وَتُؤْتَى لَهُ ، و(ويل) : لمن يستحقها ، ولا يرحم عليه .

(يدعوهم) أعاد الضمير على غير مذكور ، والمراد قتلته ، كما ثبت من وجه آخر : « تقتلُ الفَتَّةُ الْبَاغِيَّةُ يَدْعُوهُمْ ... إلخ » ، ويأتي التنبيه عليه .

(إلى الجنة) وهي طاعة علي ؛ لأن الإمام الواجب الطاعة إذ ذاك .

(ويدعونه إلى النار) ؛ أي : سببها ، وهو خلاف ذلك ، لكنهم معدورون للتأويل الذي ظهر لهم .

واستشكّل ذلك بأن عمارة قتله أهل الشام يوم صفين ، وفيهم الصحابة الكبار ، فكيف يجوز عليهم أن يدعوه إلى النار ؟

وأجيب بأنهم كانوا ظانين أنهم يدعون إلى الجنة ؛ فإنهم مجتهدون لا لوم عليهم في متابعة ظنونهم ، وإن كان الواقع بخلاف ذلك .

وقال ابن بطال تبعاً للمهلب : هذا إنما يصح في الخارج الذين بعث إليهم علي عمارا ﷺ يدعوهم إلى الجماعة ، ولا يصح في أحد من الصحابة ؛ لأنه لا يجوز لأحد أن يتأنّى عليهم إلا أفضل التأويل .

قال الحافظ : وتابعه على هذا جماعة من الشراح ، وفيه نظر ؛

لأن الخوارج إنما خرجموا على عليٍّ بعد قتل عمار بلا خلاف بين أهل العلم بذلك؛ فإن ابتداء أمر الخوارج كان عقب التحكيم، وكان التحكيم عقب انتهاء القتال بصفين، وكان قتلُ عمار قبل ذلك قطعاً، ثم قال: وكأنه شرح على ظاهر ما وقع في هذه الرواية الناقصة، ويمكن حمله - أي: على هذه الرواية - على أن المراد بالذين (يدعونه إلى النار): كفار قريش، كما صرَّح به بعض الشراح.

قال: لكن وقع في رواية ابن السَّكَنِ وكريمة وغيرهما، وكذا ثبت في نسخة الصَّيْغاني التي ذكر أنه قابلها على نسخة الفِرَّابي التي بخطه زيادةً توضح المراد، وتتفصّح بأن الضمير يعود على قتْلَتِه، وهم أهل الشام، ولفظه: «ويَحْ عَمَارٍ! تَقْتُلُهُ الْفَتَّةُ الْبَاغِيَةُ؛ يَدْعُوهُمْ». الحديث.

ثم قال: واعلم أن هذه الزيادة لم يذكرها الحُمَيْدي في «الجمع»، وقال: إن البخاري لم يذكرها أصلاً، وكذا قال أبو مسعود.

قال الحُمَيْدي: ولعلها لم تقع للبخاري، أو وقعت فمحذفها عمداً، ثم قال: ويظهر لي أن البخاري حذفها عمداً، وذلك لنكتة خفية؛ وهي أن أبي سعيد الْخُدْرِيَّ اعترف أنه لم يسمع هذه الزيادة من النبي ﷺ، فدل على أنها في هذه الرواية مدرجة، والرواية التي بيَّنت ذلك ليست على شرطه، وقد أخرجها البزار بإسناد على شرط مسلم عن أبي سعيد، فذكر الحديث في بناء المسجد وحملهم لبنة لبنة، وفيه: فقال أبو سعيد:

فحديثي أصحابي - ولم أسمعه من رسول الله ﷺ : أنه قال: «يا ابن سمية! تقتلُ الفتةُ الباغيةُ»، انتهى .
وابن سمية هو عمار، وسمية أمها .

وقد عين أبو سعيد من حدثه بذلك؛ ففي «مسلم» و«النسائي» من طريق أبي سلمة، عن أبي نصرة، عن أبي سعيد قال: حديثي من هو خير مني؟ أبو قتادة، فذكره، فاقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من النبي ﷺ دون غيره، وهذا دالٌ على دقة فهمه، وتبصره في الاطلاع على علل الأحاديث .

قال: وفي هذا الحديث زيادة أيضاً وقعت عند الإمام علي وأبي نعيم في «المستخرج»، وهي: فقال رسول الله ﷺ : «يا عمار! ألا تحملُ كما يحملُ أصحابك؟!» قال: إني أريد من الله الأجر، ثم قال: وروى حديث: «تقتلُ عماراً الفتةُ الباغيةُ» جماعةً من الصحابة، منهم قتادة بن النعمان كما تقدم، وأم سلمة عند مسلم، وأبو هريرة عند الترمذى، وعبدالله بن عمرو بن العاص عند النسائي، وعثمان بن عفان وحذيفة وأبو أيوب وأبو رافع وخزيمة بن ثابت ومعاوية وعمرو بن العاص وأبو اليسير وعمار نفسه، وكلها عند الطبراني وغيره، وغالب طرقها صحيحة أو حسنة .

وفي هذا الحديث: علم من أعلام النبوة، وفضيلة ظاهرة لعلي ولعمار، ورد على النواصب الزاعمين أن علياً لم يكن مصيباً في حروبه، انتهى .

(قال: يقول عمار: أَعُوذ بِاللّٰهِ مِنَ الْفَتْنَ).

وفي الحديث: فضل التعاون في بناء المساجد؛ لأنَّه مما يجري لِلإِنْسَانِ أَجْرُهُ بَعْدَ مَوْتِهِ، كحفر الآبار وتحبیس الأموال التي يعمُّ العامة نفعُها.

وفيه: دليل على استحباب الاستعاذه من الفتنة، ولو علم المرء أنه متمسك فيها بالحق؛ لأنَّها قد تفضي إلى وقوع ما لا يرى وقوعه.

قال ابن بطال: وفيه رد للحديث الشائع: «لا تستعينوا بالله من الفتنة»، قال القسطلاني: أو: «لا تکرھوا الفتنة؛ فإنَّ فيها حصاد المنافقين»، قال الحافظ: وقد سُئل ابن وهب قديماً عنه فقال: إنه باطل.

وقال: وسيأتي في (كتاب الفتنة) ذكر كثير من أحكامها، وما ينبغي من العمل عند وقوعها، أعاذنا الله تعالى مما ظهر منها وما بطن، انتهى.

* * *

٦٤ - بَابُ

الاستِعْانَةِ بِالنَّجَارِ وَالصُّنَاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ

(باب الاستعانة بالنجار) - بنون ثم جيم مشددة - (والصناع في
أعواد المنبر والمسجد) بضم المهملة وتشديد النون، جمع: صانع،
وذكره بعد (النجار) من العام بعد الخاص.

قال الحافظ: وفي الترجمة لفُّ ونشرٌ، قوله: (في أعواد المنبر)
يرجع إلى (النجار)، قوله: (والمسجد) يرجع إلى (الصناع)؛ أي:
في بنائه.

وتعقبه العيني بأنَّ (النجار) داخل في (الصناع)، وشرط اللفُّ
والنشر أن يكونا من متعدد، انتهى.

٤٤٨ - حَدَّثَنَا قُتْيَيْةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ،
عَنْ سَهْلٍ، قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى امْرَأَةٍ: «مُرِي غُلَامَكِ النَّجَارَ
يَعْمَلُ لِي أَعْوَادًا أَجْلِسُ عَلَيْهِنَّ».

وبالسند قال:

(حدثنا قتيبة)؛ أي: ابن سعيد، كما في رواية، (قال: حدثنا

عبد العزيز) بن أبي حازم، (عن أبي حازم)، وفي رواية: (حدثني أبو حازم)؛ أي: والد عبد العزيز، (عن سهل) هو ابن سعد الساعدي (قال: بعث رسول الله ﷺ إلى امرأة أَنْ) بتحقيق النون، وهي مفسّرة بمنزلة (أي)، كقوله: «فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ» [المؤمنون: ٢٧]، وفي رواية بإسقاط (أن).

(مُرِي) هو أفعى من (أُؤمِري)، (غلامك النجار يعمل لي أعواداً)؛ أي: منبراً مركباً منها (أجلسُ عليه) برفع (أجلس) على أن الجملة صفة لـ (أعواد)، أو جزءه جواباً للأمر.

وتقديم في (باب الصلاة على المنبر والسطوح) التنبية على بعض فوائده، وعلى غلط من سمي الأمر علاته، ويأتي التنبية على اسم غلامها في (كتاب الجمعة) إن شاء الله تعالى.

* * *

٤٤٩ - حَدَّثَنَا خَلَادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ أَيْمَنَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرٍ: أَنَّ امْرَأَةَ قَاتَلَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَجْعَلُ لَكَ شَيْئاً تَقْعُدُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ لِي غُلَامًا نَجَّاراً؟ قَالَ: «إِنْ شِئْتِ». فَعَمِلَتِ الْمِنْبَرَ.

وبالسند قال:

(حدثنا خلاد) هو ابن يحيى (قال: حدثنا عبد الواحد بن أيمن) - بوزن (أ فعل) - القرشي المخزومي، أبو القاسم المكي، والد القاسم ابن عبد الواحد مولى ابن أبي عمر.

وَنَّقْهُ ابْنُ مَعْنَى، وَقَالَ النَّسَائِيُّ: لَيْسَ بِهِ بِأَسْ.

ودخل أبوه على عائشة فقال لها: كنت غلاماً لعنة بن أبي لهب، فمات، وورثني بنوه، وإنهم باعونني من عبدالله بن أبي عمرو المخزومي، فأعتقني.

لَمْ يَذْكُرُوا لِهِ وَفَاهَا، وَقَالَ فِي «الْتَّقْرِيبِ»: مِنَ الْخَامِسَةِ، كَذَا قَالَ
رُوِيَ لِهِ الْبَخْرَارِيُّ وَمُسْلِمُ النَّسَائِيُّ.

(عن أبيه) أيمن الحبشي المكي المخزومي، ثقة، لم يذكروا له وفاة أيضاً، وقال في «التقريب»: من الرابعة، روى له البخاري وأبو داود في «فضائل الأنصار».

(عن جابر)، زاد في رواية: (ابن عبدالله): (أن امرأة) هي التي ذكرت في حديث سهل (قالت: يا رسول الله! ألا) مخففة مركبة من همزة الاستفهام و(لا) النافية، وليس حرف تنبية ولا تحضيض.

(أَجْعَلْ لَكَ شَيْئاً تَقْدُّمْ عَلَيْهِ)؛ أَيْ: إِذَا خَطَبْتَ النَّاسَ، وَنَسْبَة
الْجَعْلِ إِلَيْهَا مَجَازٌ، كَنْسَبَةُ الْعَمَلِ إِلَيْهَا الْأَتْيَ.

(فإن لي غلاماً نجاراً)، وللكرشميني: (إإن لي غلام نجار)،
 (قال) عليه الصلاة والسلام: (إن شئت) عملت.
 (عملت) المرأة (المنبر).

وفيه: قبول البذل إذا كان بغير سؤال، واستنجاز الوعد ممن تعلم منه الإجابة، كما سيأتي الإشارة إليه.

واختصر المصنف هذا الحديث، ويأتي بتمامه في (علامات النبوة) إن شاء الله تعالى مع الكلام على بقية فوائده، ويأتي أيضاً في (باب النجار) من (كتاب البيوع) بتمامه.

قال ابن بطال: فإن قلت: الحديثان متخالفان؛ فإن حديث سهل: أنه - عليه الصَّلاة والسلام - سأَلَ المرأة أن تأمر عبدها بعمل المنبر، وفي حديث جابر: أن المرأة سأَلَتِ النبي ﷺ؟ وأجاب بأنه يحتمل أن تكون المرأة ابتدأت بالسؤال متبرعة بذلك، فلما أبْطأَ الغلام بعمله استنجزها إتمامه؛ إذ علمَ طيب نفسها بما بذلته، قال: ويمكن إرساله إليها؛ ليعرفها بصفة ما يصنعه الغلام من الأعواد، وأن يكون ذلك منبراً.

قال الحافظ: لكن قد أخرجه المصنف في (علامات النبوة) من هذا الوجه بلفظ: ألا أجعل لك منبراً؛ أي: فلا يجيء هذا الاحتمال، قال: فلعل التعريف وقع بصفة مخصوصة للمنبر، قال: أو يحتمل أنه لما فَوَضَ إليها الأمر بقوله لها: «إن شئت» كان ذلك سبب البطء، لأن الغلام كان شرع وأبْطأَ، ولا أنه جهل الصفة؛ وهذا أوجه الوجه في نظري، انتهى.

واعلم أن الحديدين يتعلمان بالنجار فقط، وكأن المصنف الحق به مشروعية الاستعانة بغيره من الصناع؛ لعدم الفرق، أو أشار بذلك كما هو عادته إلى حديث طلق بن علي، قال: بنيت المسجد مع رسول الله ﷺ، فكان يقول: «قَرِبُوا إِيمَانِي مِنَ الطَّيْنِ؛ فَإِنَّهُ أَحْسَنُكُمْ لَهُ

مساً، وأشْدُكُمْ لِهِ سَبْكَاً»، رواه أَحْمَدُ، وفِي لَفْظِهِ: فَأَخْذَتِ الْمِسْحَةَ، فَخَلَطَتِ الطِّينَ، فَكَانَهُ أَعْجَبَهُ، فَقَالَ: «دُعُوا الْحَنْفَى وَالْطِينَ؟ فَإِنَّهُ أَضْبَطُكُمْ لِلْطِينِ»، وَرَوَاهُ ابْنُ حَبَّانَ بِلَفْظِهِ: فَقَلَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْقُلُ كَمَا يَنْقُلُونَ؟ فَقَالَ: «لَا، وَلَكِنَّ اخْلُطْ لَهُمُ الطِينَ؛ فَأَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ»، قَالَهُ فِي «الْفَتحِ».

* * *

٦٥ - بَابُ مَنْ بَنَى مَسْجِدًا

(باب) بيان فضل (من بنى مسجداً)؛ أي: باب ما لمن بنى مسجداً من الفضل والثواب، وفي بعض الأصول زيادة: (بنى الله له مثله في الجنة).

٤٥٠ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ، حَدَّثَنِي أَبْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عَمْرُو : أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَنِي : أَنَّ عَاصِمَ بْنَ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ حَدَّثَنِي : أَنَّهُ سَمِعَ عُبَيْدَ اللَّهِ الْخَوْلَانِيَّ : أَنَّهُ سَمِعَ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ يَقُولُ عِنْدَ قَوْلِ النَّاسِ فِيهِ حِينَ بَنَى مَسْجِدَ الرَّسُولِ ﷺ : إِنَّكُمْ أَكْثَرُهُمْ، وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ بَنَى مَسْجِدًا - قَالَ بُكَيْرٌ حَسِبْتُ أَنَّهُ قَالَ - يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اللَّهِ، بَنَى اللَّهُ لَهُ مِثْلَهُ فِي الْجَنَّةِ».

وبالسنّد قال :

(حدثنا يحيى بن سليمان) الجعفي (قال: حدثني)، وفي رواية: (حدثنا عبدالله) (ابن وهب) قال: (أخبرني عمرو) هو ابن الحارث، الملقب بدُرّة الغواص.

(أن بُكيراً) - بالتصغير - هو ابن عبدالله (حدثه)؛ أي: حدث

عمرأً، وفي رواية: (أخبره): (أن عاصم بن عمر) - بضم المهملة - (بن قتادة) بن النعمان، الأننصاري الأوسي الظفري، أبو عمر، أو أبو عمرو المدني.

وثقة ابن معين وأبو زرعة والنسيائي وغيرهم.

قال الحافظ: وقول عبد الحق في «الأحكام»: هو ثقة عند أبي زرعة وابن معين، وقد ضعّفه غيرهما؛ رده ابن القطان بأنه ثقة عندهما وعندهما، قال: ولا أعرف أحداً ضعّفه، ولا ذكره في الضعفاء.

وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، راوية للعلم، وله علم بالمعازى والسير، أمره عمر بن عبد العزيز أن يجلس في مسجد دمشق، فيحدث الناس بالمعازى ومناقب الصحابة، ففعل.

توفي سنة عشرين ومئة، وقيل: بعدها، وقيل: قبلها، روى له الجماعة.

(حدثه: أنه سمع عبيداً الله) - بالتصغير - ابن الأسود، ويقال: ابن الأسد (الخلواني): ربب ميمونة أم المؤمنين رضي الله عنها.

قال الحافظ: المراد بقولهم: ربب ميمونة: أنها ربته، ذكره ابن الحذاء في رجال «الموطأ»، فقال: وهذا عندي أنها ربته، وليس أنه ابن زوجها في حجرها.

ذكره ابن حبان في «الثقة»، وجمع ما له عندهم ثلاثة أحاديث، ولم يذكروا له وفاة، وقال في «التقريب»: من الثالثة. روى له الجماعة ما عدا الترمذى وابن ماجه.

وفي الإسناد ثلاثة من التابعين في نسقٍ؛ بُكيرٌ واللذان بعده.

(أنه)؛ أي : عُبيدة الله (سمع عثمان بن عفان) رضي الله عنه حال كونه يقول عند قول الناس فيه)؛ أي : إنكارهم عليه (حين بنى مسجد الرسول صلوات الله عليه وآله وسلامه)، قال الحافظ : كذا للأكثر ، وللحموي والكشميري : (مسجد رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلامه).

(إنكم أكثرتم) حذف المفعول للعلم به؛ أي : أكثرتم الكلام بالإنكار ونحوه.

قال الحافظ : وقع بيان ذلك عند مسلم عن محمود بن لبيد قال : لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك ، وأحبوا أن يدعوه على هيته ؛ أي : في عهد النبي صلوات الله عليه وآله وسلامه ، ظهر بهذا أن قوله في حديث الباب : (حين بنى)؛ أي : حين أراد أن يبني ، وقال البعوبي في «شرح السنة» : لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالحجارة المنقوشة - أي : والقصبة - وبجعل عمدہ من الحجارة ، وسقفه بالساج ، لا مجرد توسيعه ، انتهى .

ولم يبن عثمان المسجد إنشاء ، وإنما وسّعه وشيده ، كما مرّ في (باب بنيان المسجد) ، قال : فـيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدّد كما يطلق ، أو المراد بالمسجد هنا - أي : في قوله : (مسجد الرسول) - بعض المسجد ، من إطلاق الكل على البعض .

ثم قال الحافظ :

* تنبية : كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين على المشهور ، وقيل : في آخر سنة من خلافته ، ففي (كتاب السير) عن الحارث بن مسكين ، عن ابن وهب ، أخبرني مالك : أن كعب الأحبار كان يقول عند

بنيان عثمان المسجد: لوددت أن هذا المسجد لا ينجز؛ فإنه إذا فرغ من بنائه قتل عثمان، قال مالك: فكان كذلك.

قال: ويمكن الجمع بين القولين بأن الأول كان تاريخ ابتدائه، والثاني تاريخ انتهائه.

(وَإِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ)، وفي رواية: (رسول الله) ﷺ حال كونه (يقول: من بنى مسجداً): التنكير فيه للشيوخ، ففي «الترمذى» عن أنس: «صغيراً أو كبيراً»، وزاد ابن أبي شيبة من وجه آخر عن عثمان: «ولو كَمْفُحَصٍ قَطَاةً» بفتح الميم والهاء المهملة، بينهما فاء، وهو مجثمها؛ لتضع فيه بيضها وترقد عليها، من: الفحص، البحث؛ لأنها تفحص عنه التراب.

ورواه ابن خزيمة من حديث جابر بلفظ: «كَمْفُحَصٍ قَطَاةً أو أكثر»، وحمل أكثر العلماء ذلك على المبالغة؛ لأن مفحصها لا يكفي مقداره للصلوة فيه، وقيل: بل هو على ظاهره، والمعنى أن يزيد في مسجد قدرأ يحتاج إليه، تكون تلك الزيادة هذا القدر، أو يشترك جماعة في بناء مسجد، فتقع حصة كل واحد منهم ذلك القدر.

قال الحافظ: وهذا كله بناء على أن المراد بالمسجد ما يتبارد إلى الذهن، وهو المكان الذي يُتَّخَذُ للصلوة فيه؛ فإن كان المراد بالمسجد موضع السجود، وهو ما يسع الجبهة، فلا يحتاج إلى شيء مما ذكر، لكن قوله: (بني) يشعر بوجود بناء على الحقيقة، ثم استدل على ذلك بأحاديث، ثم قال: فكل ذلك يشعر بأن المراد المكان المستخدم.

لا موضع للسجود فقط، لكن لا يمتنع إرادة الآخر مجازاً؛ إذ بناء كل شيء بحسبه؛ أي: فالتحويط في هذه الأماكن التي يمر بها المسافرون يقصد جعلها مساجد داخل [في] مسمى البناء، ويحصل له الثواب المذكور، كما استوجبه الحافظ، قال: وكذا من عمد إلى بناء يملكه، فوقفه مسجداً.

(قال **بُكَيْر**) المذكور: (حسبت أنه)؛ أي: شيخه عاصماً، بالإسناد المذكور (قال: يتغى به)؛ أي: ببنائه (وجه الله)؛ أي: ذاته تعالى طلباً لرضاه، والمعنى بذلك الإخلاص.

قال **الكرماني**: ولفظ (يتغى ...) إلخ - على تقدير ثبوته في كلام رسول الله ﷺ - حال من فاعل (بني).

وقال الحافظ: وهذه الجملة لم يجزم بها **بُكَيْر**، ولم أرها إلا من طريقه هكذا، وكأنها ليست في الحديث بلفظها؛ فإن كل من روى حديث عثمان من جميع الطرق إليهم لفظهم: «من بنى لله مسجداً»، فكأن **بُكَيْر** نسيها، فذكرها بالمعنى متربداً في اللفظ الذي ظنه؛ فإن قوله: (الله) بمعنى قوله: (يتغى به وجه الله)؛ لاشتراكهما في المعنى المراد، وهو الإخلاص، انتهى.

وأفاد ابن الجوزي بأن من كتب اسمه على المسجد الذي يبنيه كان بعيداً من الإخلاص.

قال الحافظ: ومن بناه بالأجرة لا يحصل له هذا الوعد المخصوص؛ لعدم الإخلاص، وإن كان يؤجر في الجملة.

وقوله: (بني) حقيقة في المُبَاشِر بنفسه^(١)، لكن المعنى يقتضي دخول الأمر بذلك أيضاً، فيكون مجازاً، وهو المنطبق على استدلال عثمان؛ لأنَّه استدلَّ بهذا الحديث على ما وقع منه، ومن المعلوم أنه لم يباشر ذلك بنفسه، فعلى من قال بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز لا إشكال، وعلى المぬ يحمل على معنى مجازي يتناول الحقيقة وذلك المجاز، ومثله يسمى بعموم المجاز، قاله الْكَرْمَانِي.

وأما إسناد البناء إلى الله تعالى في قوله: (بني الله له) فهو مجاز اتفاقاً قطعاً، وإبراز الفاعل فيه لتعظيم ذكره بتكراره، أو لئلا تتنافر الضمائر، أو يتوهم عوده على باني المسجد، قاله في «الفتح».

وتعقبه العيني بأنَّ تنافر الضمائر لا يكون إلا إذا كثرت، وبأنَّ التوهم ممنوع؛ للقرينة الحالية والمقالية.

(مثله)، قال في «الفتح»: صفة لمصدر محذوف؛ أي: بناءً مثِله، ولفظ المِثْل له استعمالان:

أحدهما: الإفراد مطلقاً؛ أي: ولو مع المثنى والجمع، كقوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ لِسَرَّيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون: ٤٧].

والآخر: المطابقة، كقوله تعالى: ﴿أَمْمَ أَمَّالُكُم﴾ [الأنعام: ٣٨].

فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزء أبنية متعددة، فيحصل جواب من استشكل التقييد بقوله: (مثله)، والأصل أن ثواب الحسنة

(١) في «و» و«ن» بشرطه بدل «نفسه»، ولعل المثبت هو الصواب.

الواحدة واحد بحكم العدل، والزيادة عليه بحكم الفضل.

قال: وأما من أجاب باحتمال أن يكون بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ قال ذلك قبل نزول قوله تعالى: «مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَمْ يُعَذِّرْ أَمْثَالَهَا» [الأنعام: ١٦٠] ففيه بُعدٌ، وكذا من أجاب بأن التقييد بالواحد لا ينفي الزيادة عليه، قال: ومن الأジョبة المرضية أيضاً: أن المثلية هنا بحسب الكمية، والزيادة الحاصلة بحسب الكيفية، فكم من بيت خير من عشرة، بل من مئة؟ قال: أو أن المقصود من المثلية: أن جزاء هذه الحسنة من جنس البناء، لا من غيره، مع قطع النظر عن غير ذلك، ولا شك أن التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة إلى ضيق الدنيا وسعة الجنة؛ إذ موضع شبر فيها خير من الدنيا وما فيها، كما ثبت في الصحيح.

وقد روى أحمد من حديث واثلة بلفظ: «بَنِي اللَّهُ لُهُ فِي الْجَنَّةِ أَفْضَلَ مِنْهُ»، وللطبراني من حديث أبي أمامة بلفظ: «أَوْسَعَ مِنْهُ»، وهذا يشعر بأن المثلية لم يقصد بها المساواة من كل وجه.

وقال النووي: يحتمل أن يكون المراد أن فضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا، انتهى.

(في الجنة) يتعلق بـ(بني)، أو هو حال من قوله: (مثله).

وفيه إشارة إلى دخول فاعل ذلك الجنة؛ إذ المقصود بالبناء له أن يسكنه، وهو لا يسكنه إلا بعد الدخول، والله أعلم.

* * *

٦٦ - بَابٌ

يَأْخُذُ بِنُصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَ فِي الْمَسْجِدِ

(باب) بالتنوين: (يأخذ)، أي: الشخص (بنصoul النبل)، جمع: نصل السيف والرمح والسيف، ويجمع على: نصال أيضاً، كما يأتي في حديث الباب، وفي رواية: (بنصال)، وفي أخرى: (نصول) بدون المودة، و(النبل) بفتح النون وسكون الموندة وبعدها لام: السهام العربية، مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها.

وجواب (إذا مر في المسجد) ممحوف دل عليه ما قبله،
والمعنى: يُستحب لمن معه نبل أنه يأخذ ... إلخ.

٤٥١ - حَدَّثَنَا قُتْيَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، قَالَ: قُلْتُ لِعَمِّرٍ: أَسْمِعْتَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: مَرَ رَجُلٌ فِي الْمَسْجِدِ وَمَعَهُ سِهَّامٌ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمْسِكْ بِنِصَالِهَا».

وبالسند قال:

(حدثنا قتيبة)، زاد في رواية: (ابن سعيد) (قال: حدثنا سفيان) هو ابن عبيدة (قال: قلت لعمر) - بفتح العين - هو ابن دينار: (أسمعت جابر بن عبد الله) الأنصاري (يقول: مر رجل)، قال الحافظ: لم أقف على اسمه.

(في المسجد)؛ أي : النبوى، (ومعه سهام) قد أبدى نصالها، ولمسلم من طريق أبي الزئير، عن جابر: أن المار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد.

(فقال له رسول الله ﷺ: أمسك بنصالها)، كذا في أكثر الروايات، ولم يذكر قتيبة في هذا السياق جواب عمرو عن استفهمان سُفيان، لكن حُكيم عن رواية الأصيلي : أنه ذكره في آخره، فقال: نعم، قال الحافظ : ولم أره فيها، قال : وقد ذكره غير قتيبة، فآخر جه المصنف في (الفتن) عن علي بن المديني ، عن سُفيان مثله، وقال في آخره : (فقال: نعم)، ورواه مسلم من وجه آخر عن سُفيان، عن عمرو وغير سؤال ولا جواب ، وقد أخرجه الشیخان من غير طريق سُفيان، أيضاً آخر جاه من طريق حمّاد بن زيد عن عمرو ، ولفظه : أن رجلاً مر في المسجد بأسهم قد أبدى من نصوتها ، فأمر أن يأخذ بنصوتها؛ كي لا تخدش مسلماً ، وليس عند المصنف (كي)، وأفادت رواية سُفيان تعين الآمر المبهم في رواية حماد ، وأفادت رواية حماد بيان علة الأمر بذلك ، ثم نقل عن ابن بطال بأن الحديث لا يظهر فيه الإسناد؛ لأن سُفيان لم يقل : إن عمراً قال له : نعم ، قال : ولكن ذكره البخاري في غير هذا الباب ، وزاد في آخره : (فقال: نعم)، فبيان بقوله : (نعم) إسناد الحديث .

وتعقبه بأن هذا مبني على المذهب المرجوح في اشتراط قول الشيخ : نعم، إذا قال له القارئ مثلاً: أحدثك فلان ، والمذهب الراجح

الذي عليه أكثر المحققين، - ومنهم البخاري -: أن ذلك لا يُشترط، بل يكتفى بسكت الشيخ إذا كان متيقظاً، وعلى هذا فالإسناد في حديث جابر ظاهر، والله أعلم، انتهى.

وفي الحديث من تأكيد حرمة المسلمين؛ لأن المساجد مورودة بالخلق، سيما في أوقات الصلوات، فخشى عليه أن يؤذى بها أحداً. وفيه: تعظيم قليل الدم وكثيره، وجواز إدخال السلاح المسجد، وفي «الأوسط» للطبراني من حديث أبي سعيد قال: (نهى رسول الله عليه عن تقليب السلاح في المسجد)، والمعنى فيه ما تقدم.

* * *

٦٧ - بَابُ

المرور في المسجد

(باب المرور في المسجد)؛ أي: جوازه، قال الحافظ: وهو مستنبط من حديث الباب من جهة الأولوية، انتهى.

أي: لأنه إذا جاز المرور مع استصحاب السهام التي من شأنها الإيذاء، فمع عدم ذلك أولى، فتكون الترجمة لجواز المرور فيه مطلقاً، كما اقتضاه كلام الحافظ.

وأما قول القسْطَلَانِي التابع للعيني: (باب جواز المرور في المسجد بالنبل إذا أمسك بنصالها) فبعيد^(١).

٤٥٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا بِنَبْلٍ فَلْيَأْخُذْ عَلَى نِصَالِهَا، لَا يَعْقِرْ بِكَفِهِ مُسْلِمًا».

(١) جاء على هامش «ن» ما نصه: «قوله: بعيد؛ فيه أن ظاهر حديث الباب يقتضي التقييد، كما لا يخفى» ابن همات.

وبالسند قال:

(حدثنا موسى بن إسماعيل) التبُّوذكي (قال: حدثنا عبد الواحد) ابن زياد العَبْدِي (قال: حدثنا أبو بردَة) هو بُرِيد - بالتصغير - (ابن عبد الله) بن أبي بردَة (قال: سمعت أبا بردَة) هو جدُّ أبي بردَة المذكور، (عن أبيه)؛ أي: أبي موسى الأشعري رض، (عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: من مرَّ في شيءٍ من مساجدنا أو أسواقنا هو تنويه من كلهم الشارع، لا شك من الرواية.

(بنبل) الباء فيه للمصاحبة، بخلاف (مررت بزید)، فإنها للإلصاق، (فليأخذ على نصالها) ضمَّن الأخذ معنى الاستعلاء وبالغةً، أو (على) بمعنى الباء، كما في قوله في حديث حماد السابق: فأمر أن يأخذ بنصولها.

(لا يعقر) بفتح التحتية وكسر القاف؛ أي: لا يجرح، وهو مجزوم بلا الناهية، كذلك قاله القسْطَلَانِي تبعاً للمصابيح، وقال الحافظ تبعاً للكَرْمَانِي: مجزوم نظراً إلى أنه جواب الأمر، ويجوز الرفع.

(بكفه مسلماً) فإن قيل: العقر لا يتصور بالكف فالجواب^(۱) أنه

(۱) جاء على هامش «ن»: «إن أراد به في هذه الرواية: لزم الفصل بين العامل وهو (لا يعقر) ومعموله وهو (مسلماً) بالأجنبي، وإن [أراد] به في غير هذه الرواية كرواية الأصيلي: فلا يطابق غرض السائل؛ إذ غرضه عدم تصوّر العقر بالكف في هذه الرواية، فالجواب الشافي ما نقله الكرمانِي في أن المراد بالكف: اليد بمعنى الاختيار» ابن همات.

متعلق بقوله : (فليأخذ)، لا بقوله : (يعقر)، والتقدير : فليأخذ بكفه على نصالها، مقدماً لفظ (بكفه) على قوله : (لا يعقر)، وبؤيده رواية أبي أسامة : «فليمسك على نصالها بكفه؛ أن يصيب أحداً من المسلمين».

قال الكرمني : ويحتمل أن يراد من الكف اليد؛ أي : لا يعقر أحداً بيده؛ أي : باختياره مسلماً، وأن يراد منه كف النفس؛ أي : لا يعقر بكفه نفسه عن الأخذ؛ أي : لا يجرح بسبب ترك أخذ النصال مسلماً، انتهى .

قال الحافظ : فإن قيل : ما وجه تخصيص حديث أبي موسى بترجمة المرور، وحديث جابر بترجمة الأخذ بالنصال، مع أن كلاً من الحديدين يدل على كلٍّ من الترجمتين؟

أجيب باحتمال أن يكون ذلك بالنظر إلى لفظ المتن؛ فإن حديث جابر ليس فيه ذكر المرور من لفظ الشارع بخلاف حديث أبي موسى؛ فإن فيه لفظ المرور مقصوداً، حيث جعل شرطاً، ورتب عليه الحكم.

قال : وهذا بالنظر إلى اللفظ الذي وقع للمصنف على شرطه، وإن قد رواه النسائي عن أبي الزبير، عن جابر بلفظ : «إذا مر أحدكم» الحديث ، انتهى .

وأخرج المصنف حديث الباب في (الفتن) من طريق أبيأسامة عن بريد نحوه .

* * *

٦٨ - بَابُ

الشِّعْرُ فِي الْمَسْجِدِ

(باب الشِّعْر)؛ أي: إنشاده (في المسجد) ما حكمه؟

٤٥٣ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانُ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: أَنَّهُ سَمِعَ حَسَانَ بْنَ ثَابِتِ الْأَنْصَارِيَّ يَسْتَشْهِدُ أَبَا هُرَيْرَةَ: أَنْسُدْكَ اللَّهَ هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَا حَسَانُ! أَجِبْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، اللَّهُمَّ أَيْدِهُ بِرُوحِ الْقُدْسِ»؟ قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: نَعَمْ.

وبالسنّد قال:

(حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع) البهراني - بفتح المودحة -
(قال: أخبرنا شعيب) هو ابن أبي حمزة، (عن الزُّهْرِي قال: أخبرني
أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف)، كذا رواه شعيب، ورواه سُفيان
ابن عُيَيْنَةَ عن الزُّهْرِي فقال: (عن سعيد بن المسيب) بدل (أبي
سلمة)، أخرجه المصنف في (بدء الخلق)، وقد تابع شعيباً إسحاق بن
راشد عند النَّسائي، وتابع سُفيان معمراً عند مسلم، وإبراهيم بن سعد
وإسماعيل بن أمية عند النَّسائي .

قال الحافظ : وهذا من الاختلاف الذي لا يضر ; لأن الحديث عند الزُّهري عنهم معاً ، فكان يحدث به تارة عن هذا ، وتارة عن هذا .
(أنه) ؛ أي : أبا سلمة (سمع حسان بن ثابت الأنباري) هو حسان بن ثابت بن المنذر بن حرام - بفتح المهملة والراء - الأنباري الخزرجي النجاري ، أبو عبد الرحمن ، ويقال : أبو الوليد ، ويقال : أبو الحسام ؛ لمناضلته عن رسول الله ﷺ ، وتقطيعه الكفار بشعره ، وتمزيق أغراضهم به .

شاعر رسول الله ﷺ ، وكان قديم الإسلام ، ولم يشهد مع النبي ﷺ مشهداً ، وكان يجبن .

وعن ابن الكلبي : أن حسان كان لسناً شجاعاً ، فأصابته علة أحدثت فيه الجبن ، فكان بعد ذلك لا ينظر إلى قتال ولا يشهده ، وكان يوم الخندق في أطم مع النساء ، ومعهم عبد الله بن الزبير وعمر بن أبي سلمة ، وجاء يهودي يرتقي إلى الحصن ، فقالت صفية لحسان : عندك يا حسان ! قال : لو كنت مقاتلاً كنت مع رسول الله ﷺ . فقالت له صفية : أعطني السيف ، فأعطتها ، فلما ارتقى اليهودي ضربته حتى قتله ، ثم احتزت رأسه ، فأعطته حسان وقالت له : طوّح به ؛ فإن الرجل أشد رمية من المرأة ، تريد أن ترعب أصحابه .

قال العلماء : كان المشركون يهجون الصحابة والإسلام ، فانتدب لهجومهم ثلاثة من الأنصار : حسان بن ثابت ، وكمب بن مالك ؛ يعارضانهم بمثل قولهم في الواقع والأيام والمأثر ، ويدركان مثالبيهم

وعبدالله بن رواحة، يعيرهم بالكفر وبعبادة الأوثان، فكان قوله أهون عليهم من قول صاحبيه، فلما أسلموا وفقهوا كان قول عبدالله أشد عليهم.

وقال أبو عبيدة: أجمعت العرب على أن أشعر أهل المدر أهل يثرب، ثم عبد القيس، ثم ثقيف، وعلى أن أشعر أهل المدر حسان. وووهبه النبي ﷺ جارية اسمها شيرين، وهي اخت مارية.

وقالوا: عاش حسان بن ثابت وأبواه ثابت وأبواه المنذر وأبواه حرام؛ كل واحد من الأربعة مئة وعشرين سنة.

وكان عبد الرحمن بن حسان إذا ذكر هذا الحديث استلقى على فراشه، وضحك، وتمدد، فمات وهو ابن ثمان وأربعين سنة.

قالوا: وهذه طرفة عجيبة؛ لا يعرف في العرب أربعة تناسلوا من صلب واحد، اتفقت مدة تعميرهم مئة وعشرين سنة غيرهم. وعاش ستين سنة في الإسلام وستين سنة في الجاهلية.

قال النّووي: والمراد بالإسلام من حين انتشار وشاع في الناس، وذلك قبل هجرة النبي ﷺ بنحو ست سنين، وشاركه في ذلك حكيم ابن حِزام وحُويطبُ بن عبد العزَّى وسعيد بن يَرْبُوع المخزومي.

قال أبو عَبْدِ اللهِ القاسم بن سلام: سنة أربع وخمسين فيها توفي حكيم بن حِزام وحُويطبُ بن عبد العزَّى وسعيد بن يَرْبُوع المخزومي وحسان بن ثابت الانصاري، ويقال: إن هؤلاء الأربعة ماتوا، وقد بلغ

كل واحد منهم مئة وعشرين سنة .
روى له الجماعة .

(يستشهد أبا هريرة)؛ أي : يطلب منه الشهادة ، والمراد الإخبار بالحكم الشرعي ، وأطلق عليه الشهادة وبالغةً في تقوية الخبر .
(أشدُّك الله) بفتح الهمزة وضم الشين المعجمة ، ونصب لفظ الجلالة ؛ أي : سألك الله .

قال في «المصابيح»: ويروى: (بالله)، والنشد - بفتح النون وسكون المعجمة - التذكر .

(هل سمعت النبي ﷺ يقول: يا حسان! أجب عن رسول الله ﷺ)
إذ هجوه وأصحابه ، وفي رواية سعيد: (أجب عني) .

قال الحافظ : فيحتمل أن يكون الذي هنا بالمعنى ، أي : تعظيمًا .
قال البرْماوي تبعاً للكرماني : أو أنه ﷺ نطق بذلك تربيةً للمهابة ،
وتقويةً لداعي المأمور ، كقوله عليه السلام: ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩] ،
ونحو: (ال الخليفة رسم لك بكتذا) ، مكان: (أنا رسمت) ، وعدّي (أجب)
بـ (عن) لأنَّه ضُمِّنَ معنى (ادفع) ، أو أنَّ التقدير: (دافعاً) ، وليس من
إجابة السؤال ، أو المعنى: أجب الكفار عن رسول الله ﷺ .

(اللهم أいで)؛ أي : قوه (بروح القدس) المراد به هنا جبريل ،
بدليل حديث البراء عند المصنف بلفظ: «وجبريلُ معاكَ» ، وفي
«الترمذى» من طريق أبي الزناد ، عن عروة ، عن عائشة قالت: كان

رسول الله ﷺ ينصب لحسان منبراً في المسجد، فيقوم عليه يهجو الكفار.

وذكر المِزْيَ في «الأطراف»: أن البخاري أخرجه تعليقاً نحوه وأتم منه، لكنني لم أره فيه.

(قال أبو هريرة: نعم)، قال ابن بطال: ليس في حديث الباب أن حسان أنسد شِعراً في المسجد بحضور النبي ﷺ، قال: لكن ذكره المصنف في (بدء الخلق) ولفظه عن سعيد بن المسيب: مرّ عمر رضي الله عنه في المسجد وحسانُ ينشد، فزجره، فقال: كنت أنسد فيه، وفيه من هو خير منك، ثم التفت إلى أبي هريرة فقال: أنسدك . . . إلخ، فهذا يدل على أن قول النبي ﷺ لحسان: «أجب عن رسول الله» كان في المسجد، وأنه أنسد فيه ما جاوب به المشركين.

قال في «المصابيح»: فيتجه السؤال عن وجه عدوله عن الاستشهاد بالتصريح إلى غيره، وجوابه: إن قصد المصنف تشحيد الأذهان بالإرشادات، لا ملء الصحف بما يسبق إلى أذهان العامة.

وأجاب غير ابن بطال بأن البخاري أراد أن الشّعر المشتمل على الحق حق، بدليل دعاء النبي ﷺ لحسان على شعره، وإذا كان حقاً جاز في المسجد كسائر الكلام الحق، ولا يمنع منه، كما يمنع من غيره من الكلام الخبيث واللغو الساقط، انتهى.

وحاصله: أن جوازه في المسجد بالاستنباط والقياس، لا من جهة الإشارة إلى حديث (بدء الخلق).

قال الحافظ: والأول أليق بتصرف البخاري، وبذلك جزم المازري وقال: إنما اختصر البخاري القصة لاشتهرها، ولكونه ذكرها في موضع آخر، انتهى.

قال: وأما ما رواه الترمذى وحسنه من طريق عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: نهى رسول الله ﷺ عن تناشد الأشعار في المساجد، وإنساده صحيح إلى عمرو - فمن يصحح نسخته يصححه.

وفي المعنى عدة أحاديث، لكن في أسانيدها مقال، فالجمع بينها وبين حديث الباب: أن يُحمل على تناشد أشعار الجاهلية والمبطلين، والمأذون فيه ما سلم من ذلك.

وقيل: المنهي عنه ما إذا كان التناشد غالباً على المسجد حتى يشاغل به من فيه.

وأبعد أبو عبد الملك البوّني، فأعمل أحاديث النهي، وادعى النسخ في حديث الإذن، ولم يُوافق على ذلك، حكاه ابن التين عنـه، وذكر أيضاً أنه طرد هذه الدعوى فيما سيأتي من دخول أصحاب الحراب المسجد، وكذا دخول المشرك، انتهى.

وقال النّووي: هو مستحب إذا كان في ممادح الإسلام وأهله، أو هجاء المشركين، أو التحرير على قتالهم أو تحقييرهم، وهكذا كان شعر حسان.

واعلم أن رواية سعيد بن المسيب لهذه القصة الآتية في (بدء الخلق) عندهم مرسلة؛ لأنـه لم يدرك زمن المرور، لكن تُحمل على

أن سعيداً سمع ذلك من أبي هريرة بعدُ، أو من حسان، أو وقع لحسان
استشهاد أبي هريرة مَرَّةً أخرى فحضر ذلك سعيد، ويقوّيه سياق
حديث الباب؛ فإن فيه [أن] أبو سلمة سمع حسان يستشهد أبو هريرة،
وأبو سلمة لم يدرك زمن مرور عمر أيضاً؛ فإنه أصغر من سعيد، فدلل
على تعدد الاستشهاد، لا يقال: قوله فيه: (وبه خير منك، ثم التفت
إلى أبي هريرة) ظاهر في أن ذلك كان في زمن مرور عمر المذكور؛
لأننا نقول: يجوز أن يكون التفات حسان إلى أبي هريرة واستشهاده به
إنما وقع متأخراً؛ لأن (ثم) لا تدل على الفورية، والأصل عدم
التعدد، وغايته أن يكون سعيد أرسل قصة المرور، ثم سمع بعد ذلك
استشهاد حسان لأبي هريرة، وهو المقصود؛ لأنه المرفوع، وهو
وصول بلا تردد، والله أعلم، قاله في «الفتح»، وأقرَّه عليه العَيْني.

* * *

٦٩ - بَابٌ

أصحابِ الْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب أصحابِ الْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ)؛ أي : جواز دخولهم فيه، والمراد بهم هنا: الذين يتافقون بها، وينحوها الاشتداد والقوة على الحرب.

و(الْحِرَابِ) - بكسر الحاء المهملة - جمع حرابة، كقصعة وقصاع، ونصالها مشهورة.

قال الحافظ : وأظن المصنف أشار إلى تخصيص الحديث السابق في النهي عن المرور في المسجد بالنصل غير معمود ، والفرق بينهما أن التحفظ في هذه الصورة، وهي صورة اللعب بالحراب سهل ؛ أي : مأمون مما يخشى منه، بخلاف مجرد المرور؛ فإنه قد يقع بغتة، فلا يتحفظ منه ، انتهى .

٤٥٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ العَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ أَبْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبِيرِ: أَنَّ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ يَعْلَمُ يَوْمًا عَلَى بَابِ حُجْرَتِي، وَالْحَبَشَةُ يَلْعَبُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَرَسُولُ اللَّهِ يَسْتُرُنِي بِرِدَائِهِ، أَنْظُرْ إِلَى لِعْبِهِمْ.

٤٥٥ - زَادَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْدِرِ: حَدَّثَنَا أَبْنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَالْحَبْشَةَ يَلْعَبُونَ بِحِرَابِهِمْ.

وبالسند قال:

(حدثنا عبد العزيز بن عبد الله)؛ أي: الأوسي (قال: حدثنا إبراهيم بن سعد)؛ أي: ابن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، (عن صالح)، زاد في رواية: (ابن كيسان)، (عن ابن شهاب) هو الزهرى (قال: أخبرني عروة بن الزبير: أن عائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها (قالت: لقد رأيت)؛ أي: والله لقد أبصرت (رسول الله ﷺ يوماً على باب)، وذكر الحافظ أن رواية غير الأصيلي وكريمة: (في باب) (حجرتي)، والحبشة يلعبون في المسجد، ورسول الله ﷺ يسترنى بردائه)، فيه دليل على أن ذلك كان بعد نزول الحجاب.

(أنظر إلى لعبهم) وألاتهم، لا إلى ذواتهم، وبه يرد على من جوَّز نظر الأجنبية إلى الأجنبية مستدلاً بذلك.

والجواب بأن عائشة كانت إذ ذاك صغيرة، نظر فيه.

وادعى بعضهم النسخ بحديث: «أَفَعَمِيَاوَانِ أَنْتُمَا؟»، وهو حديث مختلف في صحته، وسيأتي للمسألة مزيد بسط في موضعه، إن شاء الله تعالى.

وفي الحديث: جواز اللعب بالحراب في المسجد.

وحكى ابن التّينِ أنه منسوخ بالقرآن والسنة؛ أما القرآن فقوله تعالى: «فِي بَيْوَتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ» [النور: ٣٦]، وأما السنة ف الحديث: «جَنَبُوا مَساجِدَكُمْ صِبَانِكُمْ وَمَجاَنِيْكُمْ»، وتعقب بأنَّ الحديث ضعيف، وعلى تسليم صحته فليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه، ولا عُرف التاريخ، فيثبت النسخ، واللعب بها ليس لعباً مجرداً، بل فيه تدريب الشجعان على موقع الحروب والاستعداد للعدو.

وقال المُهَلَّب: المسجد موضوع لأمر جماعة المسلمين، فما كان من الأعمال مما يجمع منفعة الدين وأهله، فهو جائز فيه.

وأما ما حَكَاه بعض المالكيَّة عن مالك: أن لعبهم كان خارج المسجد، وكانت عائشة في المسجد، فهذا لا يثبت عن مالك؛ لأنَّه خلاف ما صرَح به في طرق هذا الحديث، وفي بعضها: أنَّ عمر انكر عليهم لعبهم في المسجد، فقال له النبي ﷺ: «دُعْهُمْ»، قاله في «الفتح».

وفي الحديث: جواز النظر إلى اللهو المباح، قاله ابن بطال.

قال البرْماوي: بل هو في الحقيقة طاعة، زاد ابن بطال: ويمكن أن النبي ﷺ مَكِّن عائشة من النظر لتضبط السنة، وتنقل تلك الحركات المحكمة إلى بعض من يأتي من أبناء المسلمين، فتتعرفهم، انتهى.

وفيه: حسن خلقه مع أهله ﷺ وكرم معاشرته، وفضل عائشة عظيم محلها عنده.

وستأتي بقية فوائدِه في (كتاب العيددين) إن شاء الله تعالى.

(زاد)، وفي رواية: (وزاد) (إبراهيم بن المنذر) بن عبدالله الأسدى قال: (حدثنا)، وفي رواية: (حدثني)، وفي أخرى: (حدثه عبدالله) (ابن وهب) القرشى، مولاهم، قال: (أخبرنى يونس) هو ابن يزيد الأئلى، (عن ابن شهاب، عن عروة) بن الزبير، (عن عائشة قالت: رأيت النبي ﷺ، والحبشة يلعبون بحرابهم).

وقوله: (والحبشة . . . إلخ) جملة حالية، كالتى قبلها، وقوله: (حرابهم) هو الذى زاده ابن المنذر، وبها تحصل المطابقة بين الترجمة والحديث.

وفيه: إشارة إلى أن البخاري قد يقصد بالترجمة أصل الحديث، لا خصوص السياق الذى يورده.

قال في «الفتح»: ولم أقف على طريق يونس من رواية إبراهيم ابن المنذر موصولة؛ نعم، وصلها مسلم عن أبي طاهر بن السرج، عن ابن وهب؛ أي: عن يونس، وفيه الزيادة المذكورة، انتهى.

* * *

٧٠ - بَابٌ

ذِكْرُ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ

(باب ذكر البيع والشراء على المنبر في المسجد)، وفي رواية: (والمسجد)، وحيثئذ يصير التقدير: وعلى المسجد، والأصل أن يقال: وفي المسجد؛ لأن المسجد ظرف؛ فإذا ما أنت يكون ضمّن (على) معنى (في) عكس: «وَلَا أُصِلِّتُكُمْ فِي جُذُوعَ النَّخْلِ» [طه: ٧١]، أو هو من باب:

عَلْفُتُهَا تِبْنَا وَمَاءَ بَارِداً

قاله الكرماني.

٤٥٦ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أَتَنْهَا بِرِيرَةٍ تَسَأَلُهَا فِي كِتَابِهَا فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتِ أَعْطَيْتُ أَهْلَكَ وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لِي، وَقَالَ أَهْلُهَا: إِنْ شِئْتِ أَعْطَيْتَهَا مَا بَقِيَ - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: إِنْ شِئْتِ أَعْتَقْتُهَا وَيَكُونُ الْوَلَاءُ لَنَا - فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَتْهُ ذَلِكَ فَقَالَ: «إِبْنَاعِيهَا فَأَعْتَقِيهَا، فَإِنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْنَقَ». لِمَنْ أَعْنَقَ».

ثُمَّ قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ - وَقَالَ سُفْيَانُ مَرَّةً: فَصَعَدَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ - فَقَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَّيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مَنِ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَّيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ فَلَيْسَ لَهُ، وَإِنِ اشْتَرَطَ مِائَةً مَرَّةً».

قَالَ عَلَيْهِ: قَالَ يَحْيَى وَعَبْدُ الْوَهَابِ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ، وَقَالَ جَعْفُرُ بْنُ عَوْنِ، عَنْ يَحْيَى، قَالَ: سَمِعْتُ عَمْرَةَ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، رَوَاهُ مَالِكٌ عَنْ يَحْيَى، عَنْ عَمْرَةَ: أَنَّ بَرِيرَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ: صَعِدَ الْمِنْبَرَ.

وبالسند قال:

(حدثنا علي بن عبد الله) هو ابن المديني (قال: حدثنا سفيان) هو ابن عبيدة، (عن يحيى) هو ابن سعيد الأنصاري، وفي «مسند الحميدي»: (عن سفيان: حدثنا يحيى)، (عن عمرة) - بفتح المهملة وسكون الميم -، بنت عبد الرحمن بن سعد الأنصارية، (عن عائشة) رضي الله عنها (قالت: أتها) فيه التفات إن كان فاعل (قالت) (عائشة)، ويحتمل أن يكون الفاعل (عمرة)، فلا التفات، قاله الحافظ.

(بريرة)، قال في «المصابيح»: علم ممنوع من الصرف، [منقول من (بريرة)]^(۱)؛ واحدة: (البرير)، وهو ثمر الآراك، وليس من البر حتى يقال: إنه يقتضي التركية، ومع ذلك أقر اسمها، ولم يغيّره كما غير اسم برة، انتهى.

(۱) ما بين معاقوتين ليس في «و».

قال النّووي في «التهذيب»: بَرِيرَة بُنْتُ صَفْوَانَ مُولَّةَ عَائِشَةَ بُنْتَ أَبِي بَكْرِ الصَّدِيقِ.

وقال: قيل: كانت مولاً لعتبة بن أبي لهب، ذكرها بقى بن مخلد فيمن روى حديثاً واحداً، انتهى.

واعتراضه الجلال البُلْقِيني بأنّه لم يعلق غيره.

وقال في «أسد الغابة»: كانت مولاً لبعض بنى هلال، وقيل: كانت مولاً لأبي أحمد بن جحش، وقيل: كانت مولاً لأناس من الأنصار، وكتابوها، ثم باعوها من عائشة، فأعتقتها، انتهى.

(تسألها في كتابتها) هو سؤال استعطاء، لا استخبار، فلذلك عُدّي بـ(في)؛ أي: تستعطيها في شأن كتابتها، قاله الْكَرْمَانِيُّ، وقال الحافظ: ضمَنَ (تسأل) معنى: (تستعين)، وثبت كذلك في رواية أخرى، والكتابة: عقد عتق على الرقيق بمالي يؤدّيه في نجمين فأكثر.

(فقالت)؛ أي: عائشة: (إن شئت) - بكسر التاء - (أعطيتُ أهلك)؛ أي: مواليك، وحذف مفعول (أعطيت) الثاني؛ لدلالة الكلام عليه؛ أي: ما بقي عليك، ويأتي تعينه في (كتاب العتق) إن شاء الله تعالى.

(ويكون الولاء) - بفتح الواو - (لي) دونهم، (وقال أهلهما) لعائشة: (إن شئت أعطيتها)؛ أي: بَرِيرَة (ما بقي) عليها من النجوم. (وقال سُفِيَانُ مَرَّة) هو موصول غير معلق، قاله في «الفتح».

(إن شئت أعتقتها، ويكون الولاء لنا) والمراد أن سُفيان حدَّث به على الوجهين.

(فلما جاء رسول الله ﷺ ذكره ذلك)، وفي رواية بإسقاط (ذلك)، قال الزركشي : صوابه : ذكرت له ذلك.

وتعقبه في «المصابيح» بأنَّ هذا من جنس ما تقدم، وهو الهجوم على تحطئة الرواية الصحيحة بالخيال، وكأنه فهم أن الضمير المنصوب عائدٌ إلى النبي ﷺ، (ذلك) : مفعول (ذكرت)، فاحتاج إلى تقدير الحرف ضرورة أن (أذكر) إنما يتعدى بنفسه، قال : وليس الأمر كما ظنه، بل الضمير المنصوب عائد إلى الأمر المتقدم، وذلك بدل منه، والمفعول الذي يتعدى إليه هذا الفعل بحرف الجر حذف مع الحرف الجار له؛ لدلالة ما تقدم عليه، فالامر إلى أنها قالت : فلما جاء رسول الله ﷺ ذكرت ذلك الأمر له، وليت شعري ما المانع من حمل هذه الرواية الصحيحة على الوجه السائع، ولا غبار عليه؟ انتهى.

أقول : وهذا يقتضي أن الرواية (ذكرته) مخففاً مسندًا إلى ضمير الفاعل، وقال البرماوي تبعاً للكرمني : هو إما بضم التاء فيكون من لفظ عائشة، وإما بالسكون فيكون من كلام الراوي بمعنى ما وقع، أو من كلام عائشة على تجريدها من نفسها شخصاً، فأعاد ضمير الغيبة عليه، انتهى.

أقول : وهذا ظاهر في أن الرواية (ذكرته) مشدداً.

وقال الحافظ : قوله : (ذَكَرَتْهُ ذَلِكَ)، كذا وقع هنا بتشدید الكاف، فقيل : الصواب ما وقع في رواية مالك وغيره بلفظ : (ذَكَرْتْ لَهُ ذَلِكَ)؛

أي : بالتخفيض ؛ لأن التذكير يستدعي سبق علم بذلك ، قال : ولا يتوجه تخطئة هذه الرواية ؛ لاحتمال السبق أولاً على وجه الإجمال ، انتهى .

أقول : وليس في قوله : (بتشديد الكاف) أنه مسند إلى ضمير الفاعل البارز ، وهو الظاهر ، أو إلى ضميره المستتر ، والتاء للثانية ، فيكون من كلام الراوي عنها ، أو من كلامها باعتبار تجريديها من نفسها شخصاً ، كما قاله الكرماني .

(فقال) ، زاد في رواية : (النبي) ﷺ : (ابتعيها ، فأعتقها) بهمزة قطع في الثاني ، ووصل في الأول ، (فإنما الولاء لمن أعتق) ، وفي رواية : (فإن الولاء) .

(ثم قام رسول الله ﷺ على المنبر ، وقال سُفيان مرّة : صعد) ؛ أي : بدل (ثم قام) (رسول الله ﷺ على المنبر فقال : ما بال) ؛ أي : ما شأن (أقوام) هذا من كرم أخلاقه ﷺ ، حيث لم يواجه صاحب الشرط بعينه ؛ لأن المقصود حاصل له ولغيره بدون فضيحة وشناعة عليه .
(يشترطون شرطاً ليس) كأنه ذكر باعتبار الاشتراط وجنس الشرط ، وفي رواية : (ليست) ؛ أي : الشرط .

(في كتاب الله ، من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له) ذلك الشرط ؛ أي : لا يستتحققه .

(وإن اشترط مئة مرّة) هو للمبالغة ، لا لقصد العدد بعينه ، فلا مفهوم له .

قال **الخطابي** : ليس المراد أن ما لم يُنصَّ عليه في كتاب الله فهو باطل ؛ فإن لفظ : «**الولاءُ لمنْ أعتقَ**» من قوله ﷺ، وليس في القرآن ، لكن قد أوجب الله طاعته في كتابه ، فجاز إضافة ذلك إلى الكتاب .

قال الحافظ : و**تُعَقِّبُ** بـأَنَّ ذلك لو جاز لجازت إضافة ما اقتضاه كلام الرسول ﷺ إلى الله تعالى ، قال : والجواب عنه : أن تلك الإضافة إنما هي بطريق العموم ، لا بخصوص المسألة المعينة ، قال : وهذا مصير من **الخطابي** إلى أن المراد بكتاب الله هنا : القرآن ، ونظير ما جنح إليه ما قاله ابن مسعود لأم يعقوب في قصة الواشمة : ما لي لا أ العن من لعن رسول الله ﷺ ، وهو في كتاب الله ؟ ثم استدلَّ على كونه في كتاب الله تعالى بقوله : **«وَمَا أَنَّكُمْ أَرَسَوْلُ فَحْذُوْهُ»** [الحشر : ٧] .

ويحتمل أن يكون المراد بقوله هنا : «في كتاب الله» ؛ أي : في حكم الله ، سواء ذكر في القرآن أم في السنة ، أو المراد بالكتاب المكتوب في اللوح المحفوظ ، انتهى . وهذا الاحتمال للكرمانى . ووجه مطابقته للترجمة من قوله : «ما بال أقوام يشتريطن» ؛ فإن فيه إشارة إلى القصة المذكورة ، وقد اشتملت على بيع وشراء وعقد وولاء .

قال الحافظ : و**وَهُمْ** من تكلم على هذا الكتاب فقال : ليس فيه أن البيع والشراء وقعا في المسجد ؛ ظناً منه أن الترجمة معقودة لبيان جواز ذلك ، وليس كما ظن ؛ للفرق بين جريان ذكر الشيء ، والإخبار عن حكمه ؛ فإن ذلك حق وخير ، وبين مباشرة العقد ؛ فإن ذلك يُفضي إلى اللفظ المنهي عنه .

قال المازري : واحتلقو في جواز ذلك في المسجد ، مع اتفاقهم على صحة العقد لو وقع ، قال : ووقع لابن المنيّ في تراجمة وهم آخر ؟ فإنه زعم أن حديث هذه الترجمة هو حديث أبي هريرة في قصة ثُمَّامة بن أُنَّال ، وشرع يتكلف لمطابقته لترجمة البيع والشراء في المسجد ، والذي في النسخ كلها في هذه الترجمة إنما هو حديث عائشة المذكور ، وأما حديث أبي هريرة المذكور فسيأتي بعد أربعة أبواب بترجمة أخرى ، وكأنه انتقل بصره من موضع لموضع ، أو تصفح ورقة ، فانقلبت اثنتان ، انتهى .

(ورواه) ، وفي رواية بدون واو ، (مالك) الإمام ، (عن يحيى) الأنباري ، (عن عمرة) المذكورة : (أن بريرة) ؛ أي : جاءت تستعين عائشة ، الحديث .

(ولم يذكر) ؛ أي : مالك في الحديث (صعد المنبر) .
وقد وصله المصنف في (باب المكاتب) عن عبد الله بن يوسف عنه ، وصورة سياقه الإرسال ، وسيأتي الكلام عليه هناك ، قاله الحافظ .
(قال علي) هو ابن المديني المذكور أول الباب ، (قال يحيى)
هو ابن سعيد القطان (وعبد الوهاب) هو ابن عبد المجيد الثقيفي ،
ولابن عساكر بدل قوله : (قال أبو عبد الله ؛ أي^(١) : البخاري : قال يحيى
وعبد الوهاب) ، (عن يحيى) الأنباري ، (عن عمرة) ، زاد في رواية :
(نحوه) ؛ يعني : نحو رواية مالك .

(١) «أي» ليس في «و» .

وقد وصله الإماماعيلي من رواية محمد بن بشار، عن يحيى القطان وعبد الوهاب، كلاهما عن يحيى بن سعيد قال: أخبرتني عمرة: أن بريئَة، فذكره، وليس فيه ذكر المنبر أيضاً، وصورته - أيضاً - الإرسال، لكن قال في آخره: فزعمت عائشة: أنها ذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، ذكر الحديث، فظهر بذلك اتصاله، قاله الحافظ.

وأقول: قوله: لكن قال في آخره: فزعمت عائشة . . . إلخ، هو في رواية مالك أيضاً في (باب المكاتب)، فكان ينبغي ذكره أيضاً في روايته.

قال: والحاصل أن علي بن عبد الله حدث البخاري عن أربعة أنفس، حدثه كلُّ منهم به عن يحيى بن سعيد الأنصاري، وإنما أفرد رواية سفيان؛ لمطابقتها الترجمة بذكر المنبر فيها.

قال: ويعيد ذلك أن التعليق عن مالك متاخر في رواية كريمة عن طريق جعفر بن عون، انتهى.

وليستأمل هذا التأييد؛ فإن جميع هذه التعليقات ليس فيها ذكر المنبر كما نقلناه، فكلامه يوهم أنه مذكور فيها ما عدا رواية مالك، وقوله أيضاً: إن ابن المديني حدث البخاري عن أربعة أنفس؛ فيه نظر بالنسبة لرواية مالك؛ فإن روايته لم يحدث البخاري فيها إلا عبد الله بن يوسف، كما مرَّ في بيان وصلها لابن المديني، والله أعلم.

(وقال جعفر بن عون) بالنون آخره، (عن يحيى) الأنصاري
(قال: سمعت عمرة قالت: سمعت عائشة).

قال في «الفتح»: وقد وصله النسائي والإسماعيلي من رواية جعفر بن عون، وفيه: عن عائشة قالت: أتنبي بريءة، فذكر الحديث، وليس فيه ذكر المنبر أيضاً.

وقال في «المقدمة»: ورواية جعفر بن عون وصلها أحمد في «مسنده» عنه، والنَّسائي، انتهى.

رواه النَّسائي عن ثلاثة من مشايخه عن جعفر بن عون، وأفادت رواية جعفر بن عون التصریح بسماع يحيى عن عمرة، وبسماع عمرة من عائشة، فأُمِنَ بذلك ما يُخشى منه من الإرسال المذكور وغيره.

واعلم أن حديث عائشة في شأن بريءة أخرجه البخاري هنا وفي (الزكاة)، وفي (العتق)، وفي (المكاتب) و(الهبة) و(البيوع) و(الطلاق) و(الفرائض) و(الشروط) و(الأطعمة) و(الكافرة) و(الأيمان).

قال الحافظ: وقد اعنى به جماعة من الأئمة، فأفردوه بالتصنيف، قال: وسنذكر فوائده ملخصة مجموعة في (كتاب العتق) إن شاء الله تعالى، انتهى.

وقد أتى الكرماني بعضها هنا، والله سبحانه وتعالى أعلم.

* * *

٧١ - باب

الْتَّقَاضِيُّ وَالْمُلَازَمَةُ فِي الْمَسْجِدِ

(باب التقاضي)؛ أي: مطالبة الغريم بقضاء الدين، (والملازمة)؛
أي: ملازمة الغريم؛ أي: الترسيم عليه (في المسجد): يتعلق بكل
منهما.

٤٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ،
قَالَ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ
كَعْبٍ: أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرَدِ دِينًا كَانَ لَهُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْجِدِ،
فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ
إِلَيْهِمَا حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ فَنَادَى: «يَا كَعْبُ!»، قَالَ: لَيْسَكَ
يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «ضَعْ مِنْ دِينِكَ هَذَا»، وَأَوْمَأَ إِلَيْهِ؛ أَيِ الشَّطَرَ،
قَالَ: لَقَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «قُمْ فَاقْضِيهِ».

وبالسند قال:

(حدثنا عبدالله بن محمد) المُسْنَدِي (قال: حدثنا عثمان بن عمر)
- بضم العين - ابن فارس البصري (قال: أخبرنا يونس) بن يزيد، (عن

الْزُّهْرِي) هو ابن شهاب، (عن عبد الله بن كعب بن مالك) الأنصاري السَّلَمِي - بفتحتين - المدني، وهو أخو عبد الرَّحْمَن وعُبَيْدَ اللَّهِ وَمُحَمَّدٌ وَمُعَبَّدٌ بْنُي كعب بن مالك، ووالد عبد الرَّحْمَن بن عبد الله بن كعب.

وثَقَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَابْنُ سَعْدٍ وَغَيْرِهِمَا، وقد سمع من عثمان، ويقال: له رواية، وكان قائد أبيه حين عمِي، مات في خلافة سليمان بن عبد الملك سنة سبع، أو ثمان وتسعين.

روى له الجماعة سوى الترمذى.

(عن كعب) هو ابن مالك بن أبي كعب، واسمه عمرو الأنصاري السَّلَمِي، والد عبد الله المذكور، يقال له: أبو عبد الله، ويقال له: أبو بشير، وقيل غير ذلك، وهو أحد الثلاثة الذين تاب الله عليهم وأنزل فيهم: «وَعَلَى الْثَّلَاثَةِ الَّذِينَ حُلِقُوا» [التوبه: ١١٨]، وأحد السبعين الذين شهدوا العقبة.

قيل: وشهد بدرًا، ورُدَّ بأنه صَحَّ عنه أنه قال: تخلفت عن بدر.

وآخر النبي ﷺ بينه وبين الزبير، وقيل: طلحة رض.

وعن أبيه عبد الرَّحْمَن، عنه أنه قال: يا رسول الله! قد أنزل الله عز وجل في الشِّعر ما قد علمتَ، فما ترى فيه؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَجَاهُ بِسَيِّفِهِ وَلِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَكَائِنًا تَنْضَحُونَهُمْ بِالنَّبْلِ».

وقال محمد بن سيرين: كان ثلاثة من الأنصار يهاجرون عن رسول الله ﷺ; حسان كان يذكر عيوبهم وأيامهم، وعبد الله بن رواحة

كان يعيّرهم بالكفر وترددّهم فيه، وكعب بن مالك كان يذكر الحرب فيقول: فعلنا ونفعل، ويهدّدهم.

مات في خلافة علي قبل الأربعين، وقيل: سنة خمسين، وهو ابن سبع وسبعين سنة، وقيل: سنة إحدى وخمسين، روى له الجماعة.

(أنه)؛ أي: كعباً (تقاضي) تفاعل من: المقاضاة، وهي المطالبة، (ابن أبي حَدْرَدٍ) بمهملات، بوزن (جعفر)، قال الجوهرى وغيره: لم يأتِ من الأسماء على (فعل) بتكرير العين غير (حَدْرَدٍ)، انتهى.

وهو عبدالله بن سلمة، صحابي على الأصح، مات سنة إحدى، أو اثنتين وسبعين عن إحدى وثمانين سنة.

(دينًا) نُصِبَ بتنع الخافض؛ أي: بدَيْنٍ؛ لأن الفعل السابق تعدى إلى مفعول واحد، وهو (ابن)، وأخرج الطبراني: أن الدَّيْنَ كان أوقيَّين. (كان له)؛ أي: لکعب (عليه)؛ أي: على ابن أبي حَدْرَدٍ (في المسجد)؛ أي: النبي، متعلق بـ(تقاضي).

(حتى ارتفعت أصواتهما): هو قوله تعالى: «فَقَدْ صَغَّ قُلُوبُكُمَا» [التحريم: ٤]، أو الجمع باعتبار أنواع الصوت.

(حتى سمعها)، وفي رواية: (حتى سمعهما) (رسول الله ﷺ، وهو في بيته): جملة حالية، (فخرج إليهما)، في رواية الأعرج: (فمر بهما النبي) ﷺ، ولا تنافي بينهما؛ لا احتمال أن يكون من بهما أولاً، ثم

إن كعباً أشخاص خصمه للمحاكمة، فسمعهما النبي ﷺ أيضاً وهو في بيته، فخرج، كذا قاله بعضهم.

وتعقبه الحافظ وقال: وفيه بُعد؟ لأن في الطريقين: أنه ﷺ أشار إلى كعب بالوضيعة، وأمر غريميه بالقضاء، فلو كان أمره بذلك تقدّم لهما لَمَا احتاج إلى الإعادة، قال: والأولى فيما يظهر لي أن يحمل المرور على أمر معنوي لا حسي، انتهى.

وتعقبه العيني فقال: إن أراد بالأمر المعنوي الخروج فيه إخراج اللفظ عن معناه الأصلي بلا ضرورة، والأولى أن يكون اللفظ على معناه الحقيقي، ويكون ﷺ لما سمع صوتهمما خرج لأجلها ومر بها؛ أي: فاقتصر البعض على الخروج، والبعض الآخر على المرور، انتهى.

(حتى كشف سِجْفَ) بكسر المهملة وسكون الجيم، وحُكِيَ فتح أوله؛ أي: سِتر (حجرته)، وقيل: هو أحد طرفي الستر المفرَّج، وقال الداودي: السِّجْفُ: الباب.

(فنادى: يا كعب! قال) كعب: (ليك يا رسول الله) ثنائية للتكرير؛ أي: إقامة على طاعتك بعد إقامة، (قال: ضع من دينك هذا) هو مفعول (ضع)، (وأوْمًا إِلَيْهِ) بهمزة في أوله وآخره، (أي: الشطر) بالنصب؛ أي: ضَعِ الشطر؛ لأنَّه تفسير قوله: (هذا)، والمراد بـ(الشطر): النصف، وصرَّح به في رواية الأعرج.

(قال: لقد)، وفي رواية: (قد) (فعلت يا رسول الله)؛ أي:

ما أمرت به.

وفيه: مبالغة في امثال الأمر، حيث أكده باللام وكلمة (قد)، وفيه معنى القسم.

(قال) - عليه الصلاة والسلام - لابن أبي حَدْرَدَ: (قم فاقضِه) حقه على الفور.

وفيه: إشارة إلى أنه لا تجتمع الوضيعة والتأجيل.

قال في «المصابيح»: سأله ابن المُنيّر عن وجه ذكر الملازمة في الترجمة مع أن الذي في الحديث إنما هو التقاضي؟

وأجاب بأنه أخذه من القياس على مضمون الحديث بطريق الأولى؛ لأن ابن أبي حَدْرَدَ لزم خصمه في وقت التقاضي والخصومة، وظاهر الأمر أنهما كانا يتظاران النبي ﷺ ليفصل بينهما، فإذا جازت الملازمة في حال الخصومة فجوازها بعد انقضائها آكُدُ، انتهى، نقله الحافظ.

والذي يظهر لي من عادة تصرف البخاري: أنه أشار بالملازمة إلى ما ثبت في بعض طرقه، وهو ما أخرجه هو في (باب الصلح) وغيره من طريق الأعرج، عن عبدالله بن كعب، عن أبيه: أنه كان له على عبدالله بن أبي حَدْرَدَ الإسلامي مال، فلقيه، فلزمَه، فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما.

قال: ويُستفاد من هذه أيضاً تسمية ابن أبي حَدْرَدَ وذكر نسبته، انتهى.

وفي الحديث: الاعتماد على الإشارة إذا فهمت، والشفاعة إلى

صاحب الحق، وإشارة الحكم بالصلح، وقبول الشفاعة، وجواز إرخاء الستر على الباب، وجواز رفع الصوت في المسجد.

ويأتي تفصيلُ فيه في (المساجد) بعد سبعة أبواب، إن شاء الله تعالى.

* * *

٧٢ - بَابٌ

كُنسِ المسْجِدِ،
والتِّقَاطِ الْخِرَقِ وَالْقَذَى وَالْعِيدَانِ

(باب كنس المسجد والتقط الخرق) بكسر الخاء المعجمة
فتح الراء، جمع: خرقة، (و) والتقط (العيدان) جمع: عود، وهي
الأخشاب، (والقذى) بفتح القاف والذال المعجمة، مقصور، جمع:
قذاة، وجمع الجمع: أقذية، كل ما يسقط في العين والشراب، ثم
استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره، كالقش ونحوه إذا كان يسيراً.
زاد في رواية: (منه)؛ أي: من المسجد، وهو متعلق بـ(التقط)،
وفي أخرى تقديم (والقذى) على قوله: (العيدان).

٤٥٨ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ،
عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَجُلًا أَسْوَدَ - أَوْ امْرَأَةً
سَوْدَاءَ - كَانَ يَقْعُمُ الْمَسْجِدَ، فَمَاتَ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْهُ فَقَالُوا:
مَاتَ، قَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي بِهِ، دُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ»، - أَوْ قَالَ:
قَبْرِهَا - فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهَا.

وبالسند قال:

(حدثنا سليمان بن حرب) الواشحي - بالحاء المهملة - (قال:

حدَّثنا حمَّاد بن زيد، عن ثابت) هو البُنَانِي، (عن أبي رافع) هو نُفَيْع الصايغ، التابعي الكبير.

قال الحافظ: ووَهُم بعضا الشراح فقال: إنه أبو رافع الصحابي، وليس كما قال؛ فإن ثابتاً البُنَانِي لم يدرك أبا رافع الصحابي، انتهى.
(عن أبي هريرة) رض: (أن رجلاً أسود أو امرأة سوداء)؛ الشك فيه من ثابت، أو من أبي رافع، وسيأتي بعد باب عن حماد بهذا الإسناد (قال: ولا أراه إلا امرأة).

ورواه ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة فقال: (امرأة سوداء)، ولم يشك.

ورواه البيهقي بإسناد حسن من حديث ابن بُرَيْدَة، عن أبيه، فسمها أم ممحن، قاله في «الفتح».

وقال في «المقدمة»: وجزم أبو الشيخ في «كتاب الصَّلَاة» له بسند مرسل بأنها امرأة، وسمها أم ممحن، وروى من طريق ابن بُرَيْدَة، عن أبيه: أن اسمها محجنة، هي التي كانت تُقْمِم المسجد.
(كان يُقْمِم المسجد) بقاف مضمومة؛ أي: يجمع القُمامَة، وهي الْكُنَاسَة.

قال في «المصابيح»: وحذف (أو كانت تقم المسجد) للدلالة عليه.

(فمات) أو ماتت، (فسأل النبي ﷺ عنه) أو عنها، عن حاله أو حالها، ومفعوله محذوف؛ أي: الناس، (فقالوا: مات) أو ماتت،

وأفاد البيهقي : أن الذي أجاب النبي ﷺ عنها أبو بكر الصديق رضي الله عنه .
قال ، وفي رواية : (فقال) عليه الصلاة والسلام : (أفلأ كنتم آذنتموني) بالمد ؛ أي : أعلمتموني (به) أو بها .

زاد المصنف في (الجنائز) قال : (فحقّروا شأنه) ، وزاد ابن خزيمة : (قالوا : مات من الليل ، فكرهنا أن نُوقظك) .

ثم قال عليه الصلاة والسلام : (دلوني على قبره ، أو قال : قبرها) على الشك .

(فأتى) عليه الصلاة والسلام (قبرها ، فصلى عليها) ، وفي رواية : (عليه) ، وفي أخرى : (فأتى قبرها ، فصلى عليه) ، وفي « الطبراني » من حديث ابن عباس : وقال : « إِنِّي رأيْتُهَا فِي الْجَنَّةِ تلْقُطُ الْقَدَى مِنَ الْمَسْجِدِ » .

وزاد مسلم في آخر حديث الباب : « إِنَّ هَذِهِ الْقَبُورَ مَمْلُوَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا ، وَإِنَّ اللَّهَ يُنَورُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ » .

قال الحافظ : وإنما لم يخرجها البخاري لأنها مدرجة في هذا الإسناد ، وهي من مراسيل ثابت ، بين ذلك غير واحد من أصحاب حمّاد بن زيد ، وقد أوضحت ذلك بدلائله في كتاب « بيان المدرج » .

وقال البيهقي : يغلب على الظن أن هذه الزيادة من مراسيل ثابت كما قال أحمد بن عبيدة ، أو من رواية ثابت ، عن أنس ، كما رواه ابن منه .

ووقع في « مسنّد أبي داود الطيالسي » عن حمّاد بن زيد ، عن ثابت

بهذه الزيادة، وزاد بعدها: فقال رجل من الأنصار: إن أبي، أو أخي مات، أو دفن فصلٌ عليه، قال: فانطلق معه رسول الله ﷺ، انتهى.

فإن قيل: دلَّ الحديث على كنس المسجد، فمن أين يُؤخذ التقاط الخرق وما معه؟ أجاب بعض المتأخرین بأنه يُؤخذ بالقياس عليه، والجامع التنظيف.

قال العالِم الحافظ: والذى يظهر لي من تصرف البخاري أنه أشار بكل ذلك إلى ما ورد في بعض طرقه صريحاً، ففي طريق العلاء المتقدمة: (كانت تلتقط الخرق والعيدان من المسجد)، وفي حديث بُرَيْدَة المتقدم: (كانت مولعة بلقط القذى من المسجد).

قال: وتتكلَّف من لم يطلع على ذلك، فزعم أن حكم الترجمة يؤخذ من إتيان النبي ﷺ القبر حتى صلى عليها، قال: فيؤخذ من ذلك الترغيب في تنظيف المسجد، انتهى.

وفي الحديث: فضل تنظيف المسجد.

وبقية فوائده تأتي في (كتاب الجنائز) إن شاء الله.

* * *

٧٣ - بَابٌ

تحريم تجارة الخمر في المسجد

(باب تحريم تجارة الخمر في المسجد) متعلق بـ (تحريم)، لا بـ (تجارة)، وليس مراده ما يقتضيه ظاهره من أن تحريمهما مختص بالمسجد؛ فإنها حرام في المسجد وغيره، وإنما هو على حذف مضاف؛ أي: باب جواز ذكر ذلك وتبين أحكامه فيه، كما مرّ في (باب ذكر البيع والشراء في المسجد).

قال ابن بطال : غرض البخاري - والله أعلم - أن المسجد لمّا كان مسجداً للصلوة، ولذكر الله تعالى، متزاهاً عن ذكر الفواحش، والخمر والربا من أكبر الفواحش ، فلما ذكر رسول الله ﷺ تحريمهما في المسجد دلّ أنه لا بأس بذكر المحرمات والأقذار في المسجد على وجه النهي والمنع منها ، انتهى .

ولم يرتضِ ذلك كله العيني قال : بل غرض البخاري الإعلام بأن تحريم تجارة الخمر وقع في المسجد، كما يصرح به حديث الباب.

٤٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: لَمَّا أُنْزِلَتِ الْآيَاتُ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي

الرِّبَا، خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَقَرَأَهُنَّ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ حَرَمَ تِجَارَةَ الْخَمْرِ.

وبالسَّنَدِ قال :

(حدثنا عبدان) لقب عبد الله بن عثمان المروزي، (عن ابن أبي حمزة) محمد بن ميمون السكري، (عن الأعمش) سليمان بن مهران، (عن مسلم) هو أبو الضحى، مسلم بن صحيح، (عن مسروق) هو ابن الأجدع الكوفي، (عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها (قالت: لما أنزل)، وفي رواية: (أنزلت) بالبناء للمفعول فيهما، وفي أخرى: (نزلت) - بالبناء للفاعل - (الآيات من سورة البقرة في الربا) هو مقصور، من: (ربا يربو): إذا زاد، فيكتب بالألف، وأجاز الكوفيون كتابته بالياء بسبب الكسرة في أوله، وقد كتب في المصحف بالواو ك (الصلة); تفخيماً على لغة، وزيدت الألف بعدها تشبيهاً بواو الجمع، وقال الفراء: وتجوز كتابته بالألف والواو والياء.

والمراد بالآيات قوله تعالى: ﴿أَلَيْتَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥] إلى آية الدين، وبالأكل: الأخذ، وإنما ذكر الأكل لأنه أعظم منافع المال، ولأن الربا شائع في المطعومات.

(خرج النبي ﷺ؛ أي: من الحجرة إلى المسجد، فقرأهنَّ على الناس، ثم حرم تجارة الخمر)؛ أي: بيعها وشراءها.

قال القاضي عياض: كان تحريم الخمر قبل نزول آية الربا بمدة طويلة، ويحتمل أنه ﷺ أخبر بتحريمه مرأة بعد أخرى تأكيداً، قال

الحافظ: ويحتمل أن يكون تحريم التجارة فيها تأخر عن وقت تحريم غيرها، والله أعلم، انتهى.

وهذا الاحتمال هو الذي جزم به السيوطي في (باب لا يذاب شحم الميّة) من (كتاب البيوع) في قصة بلوغ عمر: أن سمرة باع خمراً، فراجعه.

* * *

٧٤ - بَابٌ

الْخَدَمُ لِلْمَسْجِدِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران: ٣٥] :
لِلْمَسْجِدِ يَخْدُمُهُ .

(باب الخَدَمُ لِلْمَسْجِدِ)، وفي رواية: (في المسجد)، و(الخدم)
بفتح المعجمة والمهملة، جمع: خادم، وكان الألائق بهذا الباب عقب
(باب كنس المسجد) .

(وقال ابن عَبَّاسٍ) ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾؛ أي: مُعتَقاً .
(تعني) بلفظ المؤنث؛ أي: أم مريم، وهي حَنَّة - بفتح الحاء
المهملة وتشديد النون - بنت فاقوذة، (محرراً لِلْمَسْجِدِ)؛ أي:
الأقصى، (يُخْدِمُهُ)؛ أي: لا أشغله بشيء غيره، وفي رواية:
(يُخْدِمُهَا)؛ أي: المساجد والصخرة، أو البقعة، أو الأرض المقدسة،
وفي رواية بإسقاط (تعني)، وفي أخرى: (ما في بطني محرراً لِلْمَسْجِدِ
يُخْدِمُهُ) .

وهذا التعليق وصله ابن أبي حاتم بمعناه في تفسير قوله تعالى
حكاية عن حَنَّة امرأة عمران، وكانت عاقراً، فرأأت يوماً طائراً يَزْرُقُ

فرخه، فاشتهرت الولد، فسألت الله أن يهبها ولداً، فاستجاب الله دعاءها، فوأقعتها زوجها، فحملت منه، فلما تحققت الحمل قالت ما أخبر الله تعالى عنها: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ﴾ [آل عمران: ٣٥] الآية، وكان النذر مشروعًا عندهم في الغلمان، فلعلها بنتِ الأمر على التقدير، أو طلبت ذكرًا، ﴿فَلَمَّا وَصَعَّتْهَا قَالَتْ رَبِّي إِنِّي وَضَعَّفْتُهَا أُنْتَ﴾ [آل عمران: ٣٦]؛ قالته تحسراً وتحزناً إلى ربها؛ لأنها كانت ترجو أن تلد ذكرًا، فتحررها للمسجد، ﴿فَنَقَبَّلَهَا رَبُّهَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، فرضي بها في النذر مكان الذكر.

قال الحافظ: والظاهر أنه كان في شرعهم صحة النذر في أولادهم، وكأن غرض البخاري الإشارة بإيراد هذا إلى أن تعظيم المسجد بالخدمة كان مشروعًا عند الأمم السالفة، حتى إن بعضهم وقع منه نذر ولده لخدمته، ومناسبة ذلك لحديث الباب من جهة صحة تبرع تلك المرأة بإقامة نفسها لخدمة المسجد؛ لتقرير النبي ﷺ لها على ذلك، انتهى.

* * *

٤٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ امْرَأَةً - أَوْ رَجُلًا - كَانَتْ تَقْمُّ الْمَسْجِدَ - وَلَا أُرَاهُ إِلَّا امْرَأَةً - فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى قَبْرِهِ.

وبالسند قال:

(حدثنا أحمد بن واقد) - بالقاف - الأستاذ ، مولاه ، أبو يحيى الحَرَّانِي ، ونسبة لجده ، واسم أبيه عبد الملك ، وهو أخو سعيد بن عبد الملك بن واقد .

قال يعقوب بن أبي شيبة : ثقة ، وقال أبو حاتم : كان نظير النُّفيلي في الصدق والإتقان ، وقال ابن ثمير : تركت حديثه لقول أهل بلده ، وقال الميموني : قلت لأحمد : إن أهل حَرَّان يسيئون الثناء عليه ، قال : أهل حَرَان قلما يرضون عن إنسان ، هو يغشى السلطان بسبب ضيوعه له ، قال : فرأيت أمره عند أبي عبدالله حسناً .

قال في «المقدمة» : فأفصح أَحْمَدُ بالسبب الذي طعن فيه أهل حَرَان من أجله ، وهو غير قادر .

وروى عنه أَحْمَدُ في «مسند» والبخاري في (الصلة) و(الجهاد) و(المناقب) أحاديث شُورك فيها عن حَمَّادَ بن زيدَ عن ثابت .

مات سنة إحدى ، وقيل : اثنين وعشرين ومئة ، روى له النسائي وابن ماجه .

(قال : حدثنا حماد) ، زاد في رواية : (ابن زيد) ، (عن ثابت) هو البنائي ، (عن أبي رافع) نفي الصائغ ، (عن أبي هريرة) رضي الله عنه : (أن امرأة أو رجلاً كانت تقم) ؛ أي : تكسس (المسجد) ، قال في «المصابيح» : حذف (أو كان يقم المسجد) لما سبق .

فإن قلت : حذف من الأول خبر المؤنث ، وهنا خبر المذكر ، فما وجهه ؟

قلتُ : اعتبر السابق في الموضعين ؛ ليكون جارياً على المنهج
الكثير ، وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول ، انتهى .

وفي رواية هنا : (كان يقم) بالتذكير .

(ولا أراه) بضم الهمزة ؛ أي : أظنه ، وهو من كلام أبي هريرة ،
أو أبي رافع ، (إلا امرأة ، فذكر) ؛ أي : أبو هريرة (حديث النبي ﷺ) :
أنه صلى على قبرها ، وفي رواية : (على قبره) ، وفي أخرى : (قبر)
بغير ضمير .

قال الكرماني : ولفظ (أنه) يحتمل أن يكون تفسير الحديث ،
فلا يكون المذكور إلا الصلاة ، وأن يراد أنه ذكر الحديث الذي فيه : أنه
صلى على قبرها ، فالذكور جميع الحديث الذي تقدم في (باب كنس
المسجد) ، انتهى .

* * *

٧٥ - بَابٌ

الأَسِيرُ أَوْ الْغَرِيمُ يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ

(باب الأَسِيرُ أَوْ الْغَرِيمِ)، وَفِي رِوَايَةِ (وَالْغَرِيمِ) بِالْوَاوِ، وَحَالَ كُونَهُ (يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ).

قَالَ الْجُوهُرِيُّ: أَسْرَهُ: شَدَهُ بِالإِسَارِ، وَهُوَ الْقِدْ، وَمِنْهُ سُمِيَّ الْأَسِيرُ؛ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَشْدُونَهُ بِذَلِكَ، ثُمَّ أُطْلَقَ عَلَى كُلِّ أَخْيَذٍ، وَإِنْ لَمْ يُشَدْ بِهِ، وَ(الْغَرِيمُ): مَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ، وَرِبِّمَا أُطْلَقَ عَلَى مَنْ لَهُ الدِّينُ.

٤٦١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا رَوْحٌ وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ عَفْرِيْتَاً مِنَ الْجِنِّ تَفَلَّتَ عَلَيَّ الْبَارِحةَ - أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا - لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، فَأَمْكَنَنِي اللَّهُ مِنْهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ إِلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِيِّ الْمَسْجِدِ، حَتَّى تُصْبِحُوا وَتَتَنَظُّرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي سُلَيْمَانَ: «رَبِّي أَغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَبْغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي»»، قَالَ رَوْحٌ: فَرَدَهُ خَاسِئًا.

وَبِالسَّنْدِ قَالَ:

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بْنُ رَاهْوَيْهِ (قَالَ: أَخْبَرَنَا)، وَفِي رِوَايَةِ:

(حدَّثنا) (رَوْح) بفتح الراء، وهو ابن عبادة، (ومحمد بن جعفر) المعروف بُغْنَدَر، كلاماً (عن شُعبة) بن الحَجَاج، (عن محمد بن زياد) - بكسر الزياء - (عن أبي هريرة) رضي الله عنه، (عن النَّبِيِّ ﷺ قال: إن عفريتاً هو المبالغُ في كل شيء، (من الجن) خلاف الإنس، (تفلَّت) بالفاء وتشديد اللام؛ أي: تعرَّض لي فلتة؛ أي: بعثة، وقيل: توبَّ، وقال الجوهري: أفلت الشيء، فانفلتَ وتفلَّت بمعنى .

(عليَّ البارحة) هي أقرب ليلة مضت، وهي منصوبة على الظرفية، (أو كلمة)؛ أي: أو قال - عليه الصَّلاة والسلام - كلمةً (نحوها)، قال الكرماني: الضمير راجع إلى (البارحة)، أو إلى جملة (تفلَّت علي البارحة) .

قال الحافظ: ويفيد احتماله الثاني رواية شَبَابَة عن شُعبة بلفظ: «عرضَ لي فشدَّ عليَّ»، أخرجه المصنف في أواخر (الصَّلاة)، قال: ووقع في رواية عبد الرزاق: «عرضَ لي في صورةٍ هرّ»، ولمسلم من حديث أبي الدرداء: « جاءَ بشهابٍ من نارٍ؛ ليجعله في وجهي ».

(ليقطع) بفعله (عليَّ الصَّلاة، فأمكنتني الله منه)، وللنسياني من حديث عائشة: «فأخذتهُ، فصرعْتُهُ، فخنقْتُهُ حتى وجدتُ بردَ لسانِه على يدي» .

(واردت)، وفي رواية: (فاردت) (أن أربطه) بكسر الموحدة، ماضيه: (ربط) بفتحها، (إلى سارية)؛ أي: أسطوانة (من سواري المسجد حتى تصبحوا)؛ أي: تدخلوا في الصباح، فهي تامة .

(وَتَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ) بالرفع؛ توكيداً للضمير المرفوع.

قال في «المصابيح»: وهل كانت إرادته لربطه بعد تمام الصَّلاة أو فيها لأنَّه يسير، احتمالاً ذكرهما ابن المُلَقَّن.

(فَذَكَرْتُ قَوْلَ أَخِي) - في النبوة، أو في الاتفاق في أصول الدِّين - (سليمان) بن داود: (رَبِّ هَبْ لَيْ مَلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي). زاد في حاشية «اليونينية» مما لا رقمَ عليه لأحد: (﴿إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَابُ﴾).

وقوله: (رب هب لي)، كذا لأكثر الروايات، ولا بن عساكر: (هب لي)، بإسقاط لفظ (رب)، وفي رواية أبي ذر: (اغفر لي وهب لي) على نظم الآية، وكذا وقع عند مسلم.

قال الحافظ: فالظاهر أنه تغيير من بعض الرواية، واعتذر الكَرْماني عن الرواية الأولى فقال: لعله ذكره على طريق الاقتباس من القرآن، لا على قصد أنه قرآن، انتهى.

وأراد بذلك ﷺ عدم مزاحمة سليمان - عليه الصَّلاة والسلام - فيما أُعطيه من القدرة عليه؛ حرصاً على إجابته تعالى دعوته.

(قال روح)؛ أي: ابن عبادة، (فرده)؛ أي: رد النبي ﷺ العفريت (خاسئاً)؛ أي: مطروداً.

قال الحافظ: وظاهره أن هذه الزيادة في رواية روح دون رفيقه محمد بن جعفر، لكن أخرجه المصنف في (أحاديث الأنبياء) عن محمد بن بشار، عن محمد بن جعفر وحده، وزاد في آخره أيضاً:

(فرده خاسئاً)، ولمسلم من طريق النَّضْر، عن شُعبة بلفظ : (فرده الله خاسئاً).

واستنبط من الحديث: جواز ربط الأسير في المسجد، وربط الغريم فيه بالقياس عليه.

ويأتي في الباب بعده زيادة على ذلك، وسيأتي الكلام على أماكن رؤية الجن في (باب ذكر الجن) حيث ذكره المصنف في (بدء الخلق)، وعلى بقية فوائد حديث الباب في (باب ما يجوز من العمل في الصَّلاة)، وفي (تفسير سورة ص)، والله الميسر.

* * *

٧٦ - بَابُ

الاغتسال إذا أسلم، وربط الأسير أيضاً في المسجد

وكان شریح یأمر الغريم أن یحبس إلى سارية المسجد.

(باب الاغتسال)؛ أي: للكافر (إذا أسلم، وربط الأسير - أيضاً - في المسجد).

قال الحافظ: هكذا في أكثر الروايات، وسقط للأصيلي وكريمة قوله: وربط الأسير . . . إلخ، وفي هامش «اليونينية»: وسقط (وربط الأسير إلى حدثنا) عند الأصيلي وابن عساكر، ومضبب عليه عند أبي ذر وأبي الوقت، انتهى.

ثم قال الحافظ: وعند بعضهم: (باب) بلا ترجمة، وكأنه فصلٌ من الباب الذي قبله.

قال: ويحتمل أن يكون بيض للترجمة، فسد بعضهم البياض بما ظهر له، ويدل عليه أن الإسماعيلي لما ترجم عليه (باب دخول المشرك المسجد)، لكن تأتي الترجمة بذلك للمصنف بعد أربعة أبواب، ثم قال: وأيضاً فالبخاري لم تجر عادته بإعادة لفظ ترجمة عقب الأخرى، و(الاغتسال إذا أسلم) لا تعلق له بأحكام المساجد إلا

على بُعد، وهو أن يقال: الكافر جُنْب غالباً، والجُنْب ممنوع من المسجد إلا لضرورة، فلما أسلم لم تبق ضرورة للبله في المسجد جنباً، فاغتسل؛ لتسوغ له الإقامة في المسجد.

وادعى ابن التّين بأن ترجمة هذا الباب ذكر البيع والشراء في المسجد، ثم تكَلَّف لمطابقته لقصة ثُمَامَة بما لا يخفى تكلفه كما قاله الحافظ، وليس ما ذكره من الترجمة مع ذلك في شيء من نسخ البخاري هنا، وإنما تقدمت قبل خمسة أبواب، واستدلَّ بحديث عائشة في قصة بَرِيرَة، ثم قال - أي: ابن التّين -: فإن قيل: إبراد قصة ثُمَامَة في الترجمة التي قبل هذه أليق، فالجواب: أنه يحتمل أن البخاري آثر الاستدلال بقصة العفريت على قصة ثُمَامَة؛ لأن الذي هم بربط العفريت هو النبي ﷺ، والذي تولى ربط ثُمَامَة غيره، وحيث رأه مربوطاً قال: «أطلقو ثُمَامَة»، قال: فهو بأن يكون إنكاراً لربطه أولى من أن يكون تقريراً، انتهى.

قال الحافظ: وكأنه لم ينظر سياق هذا الحديث تماماً، لا في «البخاري» ولا في غيره، فقد أخرجه البخاري في أواخر (المغازي) من هذا الوجه بعينه مطولاً، وفيه: أنه ﷺ مرّ على ثُمَامَة ثلاثة مرات، وهو مربوط في المسجد، وإنما أمر بإطلاقه في اليوم الثالث، وكذا أخرجه مسلم وغيره، وصرّح ابن إسحاق في «المغازي» من هذا الوجه: أن النبي ﷺ هو الذي أمرهم بربطه، فبطل ما تخيله ابن التّين.

قال: وإنني لأتعجب منه كيف جوَّز أن الصحابة يفعلون في

المسجد أَمْرًا لَا يرضاه رسول الله ﷺ! فهو كلام فاسد مبني على فاسد، فالحمد لله على التوفيق، انتهى.

وأقول: لابن التّين احتمال بأنه آثر الاستدلال بحديث العفريت جرياً على عادته في الاستدلال بالخفي، والإعراض عن الجلي؛ اكتفاء بسبق الأفهام إليه.

(وكان شُرِيح) بمعجمة أوله وبمهملة آخره، مصغّر: القاضي المشهور (يأمر الغريم أن يحبس)، قال ابن مالك: فيه وجهاً: أحدهما: أن يكون الأصل (يأمر بالغريم)، و(أن يحبس): بدل اشتتمال، ثم حُذفت الباء كما حُذفت في: (أمرتُك الخير). ثانهما: أن معنى (أن يحبس): ينحبس^(١)، فجعل المطابع موضع المطابع؛ لاستلزم إياه، انتهى. (إلى سارية المسجد); أي: معها.

وهذا التعليق وصله معمر، عن أَيُوب، عن ابن سيرين قال: كان شريح إذا قضى على رجل بحق أمر بحبسه في المسجد إلى أن يقوم بما عليه؛ فإن أعطى الحق، وإنما أمر به إلى السجن.

* * *

٤٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، قَالَ:

(١) «ينحبس» ليس في «ن».

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ، سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَبْيَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «أَطْلِقُوا ثُمَامَةً»، فَانْطَلَقَ إِلَى نَخْلٍ قَرِيبٍ مِنَ الْمَسْجِدِ، فَاغْتَسَلَ ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَقَالَ: أَشْهُدُ أَنَّ لِإِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ.

بالسند قال:

(حدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِي (قال: حدَّثنا الليث) بن سعد (قال: حدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي سَعِيدٍ) المَقْبُرِيُّ : (سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه، وسقط لفظ (أنه) في رواية .

(قال: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ خِيلًا)؛ أي: فرساناً؛ أي: رجالاً (قبل) بكسر القاف وفتح الموندة؛ أي: جهة (نجد) هو الأرض المرتفعة من تهامة إلى العراق .

(فجاءت بـرجل من بني حبْيَةَ) بفتح الحاء المهملة، (يقال له: ثُمَامَةً) - بمثلثة مضمومة وتحقيق الميم - (ابن أُثَالٍ) بضم الهمزة، بعدها مثلثة خفيفة، مصروف .

(فربطوه)؛ أي: بأمر النبي ﷺ، كما مرَّ عن ابن إسحاق (بساريَة من سواري المسجد، فخرج إليه النبي ﷺ) فقال: أطلقو ثُمَامَةً منه عليه، أو تألفاً، أو لِمَا عُلِمَ من إيمان قلبه وأنه سيظهره، أو أنه من عليه فأسلم، كما رواه ابن خزيمة وحجان من رواية أبي هريرة، فأطلقوه .

(فانطلق إلى نخل قريب من المسجد)، قال الحافظ: في أكثر الروايات بالخاء المعجمة، وفي النسخة المقوءة على أبي الوقت بالجيم، وصوّبها بعضهم، وقال: والنجل: الماء القليل النابع، وقيل: الجاري. قال: ويؤيد الرواية الأولى: أن لفظ ابن خزيمة في «صحيحه»: فانطلق إلى حائط أبي طلحة.

(فاغتسل، ثم دخل المسجد، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله).

قال ابن بطال: أوجب أحمد الغسل على من أسلم؛ أي: سواء كان جنباً أم لا، وقال الشافعي: أحب أن يغتسل إن لم يكن جنباً، وقال مالك: عليه الغسل؛ لأنهم لا يتظرون؛ أي: من النجاسة؛ أي: في أبدانهم؛ إذ طهارتهم من الجنابة مستحيلة وإن نووها، قال: وليس في الحديث أنه يُبَلِّغُ اللَّهَ أمره بالغسل، ولذلك قال مالك: لم يبلغنا أنه يُبَلِّغُ اللَّهَ أمر أحداً بالغسل، انتهى.

وأجاب البرماوي بأنه لم يأمره به لأنه مشهور في الشرع، فلم يحتج لفعله.

وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذه حيث أورده المصنف تماماً في (المغازي)، إن شاء الله تعالى.

* * *

٧٧ - بَاب

الخِيمَةُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ

(باب الخيمة في المسجد)؛ أي: جواز ذلك (للمرضى وغيرهم).

٤٦٣ - حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ بْنُ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُعَيْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: أُصِيبَ سَعْدٌ يَوْمًا بِالْخَنْدَقِ فِي الْأَكْحَلِ، فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ خِيمَةً فِي الْمَسْجِدِ لِيَعُودَ مِنْ قَرِيبٍ، فَلَمْ يَرْعُهُمْ - وَفِي الْمَسْجِدِ خِيمَةٌ مِنْ بَنِي إِغْفَارٍ - إِلَّا الدَّمُ يَسِيلُ إِلَيْهِمْ، فَقَالُوا: يَا أَهْلَ الْخِيمَةِ! مَا هَذَا الَّذِي يَأْتِينَا مِنْ قِبَلِكُمْ؟ فَإِذَا سَعْدٌ يَغْدُو جُرْحُهُ دَمًا، فَمَاتَ فِيهَا.

وبالسند:

(حدثنا زكريا بن يحيى) هو البلاخي اللؤلؤي الحافظ، ومرأة أن في شيخوخ البخاري زكريا بن يحيى أبو السكين، وتأتي ترجمته في (كتاب العيدين) إن شاء الله تعالى، وقد شارك البلاخي في بعض شيوخه.

(قال: حدثنا عبد الله بن نمير قال: حدثنا هشام) هو ابن عروة، (عن أبيه) عروة بن الزبير، (عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله عنها (قالت: أصيب سعد) هو ابن معاذ الأشهلي، سيد الأوس، وتأتي

ترجمته إن شاء الله تعالى في (علامات النبوة)، (يوم الخندق) وهو يوم الأحزاب (في الأكحل) بفتح الهمزة والمهملة، بينهما كاف ساكنة، وهو عرق في اليد يُقصد، ولا يقال: عرق الأكحل، قال الكرماني: وقال الخليل: هو عرق الحياة.

(ضرب النبي ﷺ خيمة في المسجد)؛ أي: لسعد؛ (يعوده من قريب، فلم يرُعْهم) بضم الراء وسكون المهملة؛ أي: فلم يُفزعهم، قال الخطابي: المعنى أنهم بينما هم في حالة طمأنينة، حتى أفزعتهم رؤية الدم، فارتاعوا، وقال غيره: المراد بهذا اللفظ السرعة، لا نفس الفزع.
(وفي المسجد خيمة من بني غفار) بكسر المعجمة وخفة الفاء، وهذه الجملة معتبرة بين الفعل وبين الفاعل الذي هو قوله: (إلا الدم يسيل إليهم)، والمعنى: فراعهم الدم.

(فقالوا)؛ أي: الغفاريون: (يا أهل الخيمة! ما هذا الذي يأتينا من قبلكم؟) بكسر القاف؛ أي: من جهتكم.

(إذا سعد يغدو) بغيره وذال معجمتين؛ أي: يسل (جرحه دماً، فمات)؛ أي: سعد (فيها)؛ أي: في الخيمة، أو في تلك الجراحة، وفي رواية: (منها)؛ أي: من الجراحة.

وسيأتي الكلام على بقية فوائد هذا الحديث في (كتاب المغازي)
إن شاء الله تعالى، حيث أورده ثم بأتم من هذا السياق.

* * *

٧٨ - بَابٌ

إِدْخَالُ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : طَافَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى بَعِيرٍ .

(باب إدخال البعير)؛ أي: جوازه (في المسجد للعلة).

والبعير من الإبل بمنزلة الإنسان من الناس، يقال للجمل: بعير، وللناقة: بعير، وسمع: حلب بعيره.

والمراد بالعلة: الحاجة، قال الحافظ: وفهم منه بعضهم أن المراد بالعلة: الضعف، فقال: هو ظاهر في حديث أم سلمة دون حديث ابن عباس، ويحتمل أن يكون المصنف أشار بالتعليق المذكور؛ أي: الآتي إلى ما أخرجه أبو داود من حديثه: أن النبي ﷺ قدم مكة وهو يشتكي، فطاف على راحلته، انتهى.

فيكون المراد بالعلة: الضعف، على ما فهمه ذلك البعض.

(وقال ابن عباس) ﷺ: (طاف النبي ﷺ على بعير)، وفي رواية: (على بعيره) بالإضافة.

وهذا التعليق وصله المصنف في (كتاب الحج) كما سيأتي إن شاء الله، ويأتي أيضاً قول جابر: إنه إنما طاف على بعيره؛ ليراه الناس، وليسألوه.

* * *

٤٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفِلٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ زَيْنَبِ بْنِتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: شَكُوتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنِّي أَشْتَكِي، قَالَ: «طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةُ». فَطَفَتُ وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي إِلَى جَنْبِ الْبَيْتِ، يَقْرَأُ بِ«الْطُورِ وَكِتَابِ مَسْطُورِ».

وبالسنّد قال:

(حدّثنا عبد الله بن يوسف) التّيني (قال: أخبرنا مالك) الإمام، (عن محمد بن عبد الرحمن) بن الأسود (ابن نوفل) المعروف بشيم عروة، (عن عروة)، زاد في رواية: (ابن الزبير)، (عن زينب بنت أبي سلمة) عبد الأسد المخزومي، (عن أم سلمة) أم المؤمنين رضي الله عنها، واسمها هند، كما مرّ.

(قالت: شكوت إلى رسول الله ﷺ أني أشتكي)، أي: أتوّج، وهو مفعول (شكوت)، (قال: طوفي) بالكتبة (من وراء الناس، وأنت راكبة)، قالت: (فطفت) راكبة على البعير، وهو موضع الترجمة، (ورسول الله ﷺ يصلِّي إلى جنب البيت) الحرام.

وفائدة ذكر (جنب): أنه قريب من البيت لا بعيد عنـه.

(يقرأ بـ «وَالْطُورِ ① وَكِتَابِ مَسْطُورِ»)، أي: بسورة الطور، ولهذا لم يقل: والطور بالواو؛ لأن لفظ (الطور) صار علمًا على السورة، لكن رواية (الحج) الآتية بلفظ: «وَالْطُورِ».

قال ابن بطال : في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يُؤكل لحمها المسجد إذا احتج إلى ذلك ؛ لأن بولها لا ينجّسه ، بخلاف غيرها من الدواب .

وتعقب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع عدم الحاجة ، بل ذلك دائر على التلويث وعدمه ، فحيث يخشى التلويث يمتنع الدخول مطلقاً ، وحيث أمن يجوز دخولها ، ولو لم تؤكل .

وقد قيل : إن ناقته بِنْتَ الْمَلَكِ كانت مُنْوَقة ؛ أي : مُدربة مُعلمة ، فيؤمن معها ما يحذر من التلويث وهي سائرة ، فيحتمل أن يكون بغير أم سلمة كان كذلك ، والله أعلم ، قاله في «الفتح» .

وستأتي بقية الكلام على الحديث في (كتاب الحج) ، إن شاء الله تعالى .

* * *

٧٩ - باب

(باب)، قال الحافظ: كذا هو في الأصل بلا ترجمة، وكأنه بيض له، فاستمر كذلك.

وأما قول ابن رشيد: إن مثل ذلك إذا وقع للبخاري كان كالفصل من الباب، فهو حسن حيث يكون بينه وبين الباب الذي قبله مناسبة، بخلاف مثل هذا الموضع.

وأما وجه تعلقه بـ(أبواب المساجد) فمن جهة أن الرجلين تأثرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة، ويلمح بحديث: «بَشِّرَ الْمُشَائِنَ فِي الظُّلْمِ إِلَى الْمَسَاجِدِ بِالنُّورِ التَّامِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أخرجه أبو داود وغيره من حديث بُريدة، وظهر شاهده في حديث الباب؛ حيث أكرم الله تعالى هذين الصحابيين بهذا النور الظاهر، وأدخر لهما يوم القيمة ما هو أعظم وأتم، انتهى، قد أخذه من كلام ابن بطال.

٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعاذُ بْنُ هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَّسُ: أَنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَا مِنْ عِنْدِ النَّبِيِّ ﷺ فِي لَيْلَةٍ مُظْلِمَةٍ، وَمَعَهُمَا

مِثْلُ الْمِصْبَاحَيْنِ يُضِيئَانِ بَيْنَ أَيْدِيهِمَا، فَلَمَّا افْتَرَقَا صَارَ مَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاحِدٌ حَتَّى أَتَى أَهْلَهُ.

وبالسند قال :

(حدثنا محمد بن المثنى) العذري (قال: حدثنا معاذ بن هشام قال: حدثني أبي) هو هشام الدستوائي، (عن قتادة) بن دعامة (قال: حدثنا أنس)، زاد في رواية: (ابن مالك): (أن رجلين من أصحاب النبي ﷺ هما عباد بن بشر وأسید بن حُضَير، كما ذكره المصنف في كتاب المناقب).

(خرجا من عند النبي ﷺ) بعد أن كانوا معه في المسجد (في ليلة مظلمة) بكسر اللام، من: أظلم الليل، قال الفراء: ظلم الليل - بكسر اللام - وأظلم هو، مثل: (ضاءات النار) و(أضاءات).

قال الزمخشري: (أضاء) إما متعدٌ بمعنى: (نور)، وإما غير متعدٍ بمعنى: (لمع)، وأظلم يحتمل أن يكون غير متعدٍ، وهو الظاهر، وأن يكون متعدياً، انتهى.

(ومعهما مثل المصباحين يضيئان بين أيديهما؛ أي: قدّامهما إكراماً لهما ببركة نبيهما، آية له عليه الصلاة والسلام، إذ خص بعض أتباعه بمثل هذه الكراهة عند احتياجهم للنور، وإظهاراً لسر قوله عليه الصلاة والسلام: «بُشِّرُ المُشَائِنَ» الحديث، فعجل لهما مما ادّخر في الآخرة.

و(بين) : مفعول فيه إن كان فعل الإضافة لازماً، ومفعول به إن
كان متعدياً.

(فلما افترقا صار مع كل واحد منهما)؛ أي : من الرجلين (واحد)
من المصباحين (حتى أتى أهله).

ومباحث الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في (علامات النبوة)،
حيث أخرجه المصنف هناك، ومنقبة أُسيد بن حضير وعبد بن بشر في
(مناقب الأنصار).

* * *

٨٠ - بَابُ

الخُوخَةُ وَالْمَمَرُّ فِي الْمَسْجِدِ

(باب الخوخة والممر في المسجد) الخوخة - بفتح الخاء -:
باب صغير قد يكون بمصراع وقد لا يكون، وأصلها فتح في حائط
يؤدي إلى الضوء.

٤٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ، عَنْ بُشْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدِ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ خَيْرٌ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَبَكَى أَبُو بَكْرٍ ﷺ، فَقُلْتُ فِي نَفْسِي: مَا يُبَكِّي هَذَا الشَّيْخَ إِنْ يَكُنْ اللَّهُ خَيْرٌ عَبْدًا بَيْنَ الدُّنْيَا وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ فَاخْتَارَ مَا عِنْدَ اللَّهِ؟ فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ هُوَ الْعَبْدُ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ أَعْلَمَنَا، قَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ! لَا تَبْكِ، إِنَّ أَمَنَ النَّاسُ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَا لَهُ أَبُو بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أُخْوَةُ الإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ، لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ بَابٌ إِلَّا سُدَّ إِلَّا بَابُ أَبِي بَكْرٍ».

وبالسند قال:

(حدثنا محمد بن سنان) بكسر السين المهملة، ثم نونين بينهما ألف (قال: حدثنا فليح) - بالتصغير - ابن سليمان (قال: حدثنا أبو النصر) بالنون والضاد المعجمة: سالم بن أبي أمية، (عن عبيد بن حنين) بتصغير الأسمين، و(حنين) بالحاء المهملة وبنونين، و(عبيد) هو أبو عبدالله المدني، مولى آل زيد بن الخطاب، أخو عبدالله بن حنين ومحمد بن حنين، قيل: إنه من سبی عین التمر الذين بعث بهم خالد بن الوليد إلى أبي بكر الصديق، ولا يصح قول من قال: مولى العباس.

قال الحافظ: ثقة، قليل الحديث، قال الواقدي ويحيى بن بکیر: توفي بالمدينة سنة خمس ومئة، وهو ابن خمس وسبعين سنة.

قال المزّي: وقول صاحب «الكمال»: وهو ابن خمس وتسعين سنة - يعني: بتقاديم النساء - خطأ، قال الحافظ: بل هو الصواب، كما ذكره ابن حبان في «الثقةات»، قال: وما يؤيده أن الواقدي روى عنه أنه قال: قلت لزيد بن ثابت مقتل عثمان: اقرأ على (الأعراف)، فقال: اقرأها على أنت، قال: فقرأتها عليه، فما أخذ على ألفاً ولا واواً، انتهى.

وكان مقتل عثمان سنة خمس وثلاثين، فلو كان كما ذكر المزّي كان يكون عمره إذ ذاك خمس سنين، ويبعد أن مثله يحفظ سورة البقرة، ويتأهل بأن يقرأها على زيد بن ثابت، انتهى.

روى له الجماعة.

(عن بُسر بن سعيد) بضم الموحدة وسكون المهملة؛ المدنى،
التابعى الجليل، العابد، مولى ابن الحضرمى، ثقة.

وقال أبو حاتم: لا يسأل عن مثله، وقال محمد بن سعد: كان من العباد المنقطعين وأهل الزهد في الدنيا، وكان كثير الحديث، ورعاً، ورافق الفرزدق من البصرة إلى المدينة، فلم يشعر أهل المدينة إلا وقد طلعا عليهم في محمل، فعجب أهل المدينة لذلك، وكان الفرزدق يقول: ما رأيت رفيقاً خيراً من بُسر، وكان بُسر يقول: ما رأيت رفيقاً خيراً من الفرزدق.

ووashi به رجل إلى الوليد بن عبد الملك أنه يعييB بنى مروان، فأرسل إليه، والرجل عنده، قال: فجيء به والرجل ترعد فرأصه، فأدخل عليه، فسألـه عن ذلك، فأنكرـه وقال: ما فعلـت، قال: فالتفت إلى الرجل فقال: يا بُسر! هذا يشهد عليك، فنظر إليه بُسر وقال: هكذا؟ فقال: نعم، فنكـس رأسـه وجعلـ ينكـث في الأرضـ، ثم رفع رأسـه فقال: اللهم قد شهد بما قد علمـت أنـي لم أـقلـه؛ فإنـ كنتـ صادقاً فأـرـني به آيةـ، قال: فـانـكـبـ الرجلـ على وجهـهـ، فـلمـ يـزـلـ يـضـطـربـ حتى مـاتـ.

وسـأـلـ الـولـيدـ بنـ عـبـدـ الـمـلـكـ عـمـرـ بنـ عـبـدـ الـعـزـيزـ: مـنـ أـفـضـلـ أـهـلـ الـمـديـنـةـ؟ـ قالـ: بـُـسـرـ،ـ فأـرـسلـ إـلـيـهـ الـولـيدـ بشـيءـ،ـ فـرـدـهـ.ـ وـقـالـ مـالـكـ:ـ مـاتـ بـُـسـرـ وـمـاـ خـلـفـ كـفـنـاـ،ـ وـمـاتـ عـبـدـ اللهـ بنـ عـبـدـ الـمـلـكـ وـخـلـفـ ثـمـانـينـ مـدـيـ ذـهـبـ.

مات بالمدينة سنة مئة في خلافة عمر بن عبد العزيز، روى له
الجماعة.

(عن أبي سعيد الخدري) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قال الحافظ: هكذا في أكثر الروايات، وسقط من روایة الأصيلي عن أبي زيد ذكر بُسر بن سعيد، فصار: (عن عُبيد بن حُنین، عن أبي سعيد)، وهو صحيح في نفس الأمر، لكن محمد بن سنان إنما حدث به هكذا؛ أي: (عن عُبيد بن حُنین، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد)، فقد نقل ابن السَّكَن عن الفِرَبِرِي، عن البخاري أنه قال: هكذا حدث به محمد بن سنان، وهو خطأ، وإنما هو (عن عُبيد بن حُنین، وعن بُسر بن سعيد) بواو العطف، فعلى هذا يكون أبو النَّضر سمعه من شيخين، حدثه كلُّ منهما به عن أبي سعيد.

وقد رواه مسلم كذلك: عن سعيد بن منصور، عن فُليح عن أبي النَّضر، عن عُبيد وبُسر جمِيعاً، عن أبي سعيد، ورواه أبو عامر العقدي: عن فُليح عن أبي النَّضر، عن بُسر، عن أبي سعيد، أخرجه المصنف في (مناقب أبي بكر)، قال: فكان فليحاً كان يجمعهما مرَّة، ويقتصر مرَّة على أحدهما.

وقد رواه مالك عن أبي النَّضر وحده، عن أبي سعيد، أخرجه المصنف في (الهجرة)، وهذا مما يقوّي أن الحديث عند أبي النَّضر عن شيخه.

ولم يبقَ إلَّا أنَّ محمد بن سنان أخطأ في حذف الواو العاطفة،

مع احتمال أن يكون الخطأ من فُليح حال تحديه له به، و يؤيد هذا الاحتمال أن المعافي بن سليمان الحَرَّاني رواه عن فُليح كرواية محمد ابن سنان، وقد نبه المصنف على أن حذف الواو خطأ، فلم يبق للاعتراض عليه سبيل.

وقال الدارقطني : رواية من رواه (عن أبي النَّضر، عن عُبيد، عن بُسر) غير محفوظة ، انتهى .

و ظاهر كلام الحافظ أن ليس في حديث الباب عند البخاري إلا روایتان : إثبات (عن بُسر بن سعيد) وإسقاطه ، وكلام الْكَرْمَانِي يقتضي أن فيه أربع روایات ، وعبارته : اعلم أنه وقع في بعض النسخ : (أبو النَّضر، عن عُبيد بن حُنْين، عن أبي سعيد) ، وفي بعضها : (أبو النَّضر، عن عُبيد وعن بُسر - بواو العطف -، عن أبي سعيد) ، وفي بعضها : (أبو النَّضر، عن بُسر بن سعيد، عن أبي سعيد) ، وفي بعضها : (أبو النَّضر، عن عُبيد، عن بُسر ، عن أبي سعيد) بدون الواو ، وهذا الرابع خطأ ، لأن عُبيداً لم يروه عن بُسر .

قال الغساني في كتاب «التقييد» : إن البخاري حكم بخطئه على ما نقل الفِرَبِيُّ ، وقال فيه أيضاً : لعل فُليحاً كان يحدث به مرةً عن عُبيد ، ومرةً عن بُسر ، ومرةً عنهما ، وكل صوابٌ ، انتهى .

(قال)؛ أي : أبو سعيد : (خطب النبي ﷺ فقال : إن الله خَيْر عبداً) - من : التخيير - (بين الدُّنيا، وبين ما عنده)؛ أي : عند الله في الدار الآخرة ، (فاختار)؛ أي : العبد (ما عند الله) ، وسقط (فاختار ما عند الله)

في رواية، (فبكى أبو بكر)، زاد في رواية: (الصديق) رضي الله عنه.

وقال أبو سعيد: (فقلت في نفسي : ما يُبكي) - من باب الإفعال -
(هذا الشِّيخ؟!) ، (ما) : استفهامية ، و(الشِّيخ) : نصب على المفعولية .

(إن يكن الله خير عبداً بين الدنيا وبين ما عنده، فاختار ما عند الله)،
كذا للأكثر، والهمزة في (إن) مكسورة على أنها شرطية، وجوابه
محذوف يدل عليه السياق، أو (إن) بمعنى: (إذ)، وفي بعضها بالفتح،
وجعله الزركشي من تجويز السفاقسي، قال: والمعنى ما يبكيه لأجل أن
يكون الله خير عبداً، انتهى .

لكن يشكل الجزم حيئذ، قال ابن مالك: يقال فيه كما يقال في
حديث: (لن ترع)؛ فإنه سَكَن - مع أن (لن) ناصبة - للوقف، فأشبهه
المجزوم، فحُذفت الألف كما تheard في المجزوم، ثم أجري في
الوصل مجرى الوقف، فَيُوجَّه ما نحن فيه بمثله، قاله الكرماني .
وللكرمياني: (إن يكن عبداً خير).

(فكان رسول الله ﷺ هو العبد) المُخَيَّر، (وكان أبو بكر
أعلمنا)؛ حيث فهم أن العبد رسول الله ﷺ، وأنه مفارق للدنيا، فبكى
حزناً على فراقه.

وإنما قال عليه الصلاة والسلام: (عبدًا) على سبيل الإبهام؛
لتظهر نباهة أهل العرفان في تفسير المبهم، فلم يفهم المقصود غير
صاحب الخصيص به، فبكى وقال: بل نفديك بأموالنا وأولادنا،
فسكن الرسول جزعه .

(فقال)، وفي رواية: (قال): (يا أبا بكر! لا تبكِ)، ثم نَوَّه عليه الصَّلاة والسلام بعظام منزلته عنده، فقال: (إنْ أَمِنَ النَّاسُ عَلَيَّ فِي صَحْبَتِهِ وَمَا لَهُ أَبُو بَكْرٍ).

قال النَّوْوي: قال العلماء: معناه أكثرهم جوداً لنا بنفسه وماله، وليس هو من: المَنَ الَّذِي هُوَ الاعْتِدَادُ بِالصَّنِيعَةِ؛ لأنَّ ذَلِكَ يُفْسِدُهَا، بل المَنَةُ لِللهِ وَلِرَسُولِهِ فِي قَبْوِلِ ذَلِكَ، وقال القرطبي: هو من: الامتنان، والمراد: أنَّ أباً بكرَ له من الحقوق ما لو كان لغيره نظيرها لامتنَّ بها.

قال الزَّرْكَشِي: وفي رواية: (إِنْ مِنْ أَمْنَ النَّاسِ)، فيشكل قوله: (أبو بكر)، فيؤَوِّلُ على حذف اسمها، والمجرور صفة لمحذوف؛ أي: رجلاً من أمن الناس.

قال البرِّماوي: أو يُضمر الشأن في (أن)، كما قيل به في حديث: «إِنَّ مِنْ أَشَدِ النَّاسِ عذاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ».

(ولو كنت متخدلاً من أمتي؛ يعني: خليلاً)، وفي رواية بإسقاط: (يعني) (لاتخذت أباً بكر)، زاد في رواية: (خليلاً)، ومعناه: أنَّ أباً بكر متأهل لأن يتخذه عليه الصَّلاة والسلام خليلاً لولا المانع المذكور، وهو أنَّ النبي ﷺ امتلاً قلبه بما تخلله من معرفة الله ومحبته ومراقبته، حتى كأنها مزجت أجزاء قلبه بذلك، فلم يتسع قلبه لخليل غير الله تعالى.

وعلى هذا فالخليل لا يكون إلا واحداً، ومن لم ينته لذلك ممن

تعلق قلبه به فهو حبيب، ولذلك أثبتت عليه الصَّلاة والسلام لأبي بكر وعائشة: أنهما أحب الناس إليه، ونفي عنهما الخُلْة التي هي فوق المحبة، قاله العيني.

ويأتي لذلك مزيد إن شاء الله تعالى في (كتاب المناقب).

ولا يرد على ذلك قول بعض الصحابة: (سمعت خليلي) ﷺ، لأنَّه لا يأسَ به في الانقطاع إليه ﷺ؛ إذ الانقطاع إليه انقطاع إلى الله تعالى؛ أي: فهو اتخذ النبي ﷺ خليلاً، لا أنَّ النبي اتخاذ خليلاً.

(ولكن أخوة الإسلام ومودته)، كذا للأكثر، ولالأصيلي: (ولكن خُوَّة الإسلام) بحذف الألف، قال ابن مالك: كأنَّه نقل حركة الهمزة إلى النون، وحذفت الهمزة، فصار: (ولكن خوة الإسلام)، فليكن النطق به كذلك، فعرض بعد ذلك استئصال ضمة بين كسرة وضمة، فسكن النون تخفيفاً، فالحاصل فيه ثلاثة أوجه: بسكون النون مع ثبوت الهمزة مضمومة، وضم النون وحذف الهمزة، وسكونها وحذف الهمزة؛ فالأول أصل، والثاني فرع، والثالث فرع فرع، انتهى.

وخبر هذه الجملة محذوف، والتقدير: أفضل، كما وقع في حديث ابن عباس الذي بعده، وسيأتي أن معنى (أفضل): فاضل.

(لا يَقِينَ) بالبناء للفاعل (في المسجد باب)، قال الكرْماني: فإنْ قلتَ: كيف ينهى الباب عن البقاء، وهو غير مكلف؟ قلتُ: هو كنائية؛ لأنَّ عدم البقاء لازم للنهي عن الإبقاء، فكانه قال: لا تُبُقوه

حتى لا يبقى، وهو كقولهم: لا أرينك هنا؛ أي: لا تقدر عندي حتى لا أراك.

وذكر الكَرْماني أنه رُوي بالبناء للمفعول أيضاً، وعليه لا يتوجه السؤال المذكور.

(إلا سُدّ)؛ أي: إلا باباً سُدّ، فالمحذف هو المستثنى، والفعل صفتة.

ثم استثنى من هذا فقال: (إلا بَابَ أَبِي بَكْرٍ)، فهو منصوب على الاستثناء، ورُوي بالرفع على البدل من (باب)، أو يقال: الاستثناء مفرغ؛ أي: لا يبقى باب غير مسدود إلا بابه ظاهر، قاله الكَرْماني جواباً عن كون الفعل هنا وقع مستثنى ومستثنى منه.

قال ابن المُنَيَّر: ولعل الحكمة في ذلك إظهار خصوصية أبي بكر للخلافة والإمامية بعده دون سائر الناس، فأبقى خوخته إلى محل إقامته رفقاً به وبال المسلمين في تيسير الأمر إلى إمامهم، انتهى.
وبين حديث ابن عَبَّاس الآتي أنه قال ذلك في مرض موطه جبل، وذلك لِمَا أمر أبا بكر أن يصلّي بالناس، فلذلك استثنى خوخته بخلاف غيره.

قال القسْطلاني: وعارض بما في «الترمذى» من حديث ابن عَبَّاس: «سُدُّوا الأبواب إلا بَابَ عَلِيٍّ».
وأجيب بأن الترمذى قال: إنه غريب، وقال ابن عساكر: إنه وهم، انتهى.

قال النّووي : وفي الحديث : أن المساجد تُصان عن تطرق الناس
إليها من خوخات ونحوها إلا من أبوابها ، إلا لحاجة مهمة .

وقال في «المصابيح» : نَبَّهَ الْبَخَارِيُّ بِالْتَرْجِمَةِ الْمُذَكُورَةِ عَلَى أَنَّ
المرور في المسجد لما يعرض للإنسان من شأنه جائزٌ ، وهو من قبيل
الارتفاع بما هو لله فيما لا يضرُّ كبيـر مضرـة ، ولا يقال : إن المساجد لم
توضع طرقـات أو يختص بها الطـرقـات ؟ فإن التشديد في ذلك تنطـع ،
والطـرقـات كلـها لله مـرافقـ لـلـمـسـلـمـينـ ، فـيـسـتعـانـ بـعـضـهاـ عـلـىـ بـعـضـ ،
كـجـامـعـ مـصـرـ وـجـامـعـ الإـسـكـنـدـرـيـةـ الـأـوـسـطـ ، وـكـانـ مـمـرـ أـبـيـ بـكـرـ إـلـىـ دـارـهـ
مـنـ الـمـسـجـدـ ، اـنـتـهـىـ .

وبقية فوائد الحديث تأتي في (المناقب) إن شاء الله تعالى .

* * *

٤٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجُعْفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ
جَرِيرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ يَعْلَى بْنَ حَكِيمٍ، عَنْ
عِكْرِمَةَ، عَنْ أَبْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي
مَاتَ فِيهِ عَاصِبٌ رَأْسُهُ بِخَرْقَةٍ، فَقَعَدَ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمَدَ اللَّهَ وَأَثَنَّ
عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُ لَيْسَ مِنَ النَّاسِ أَحَدٌ أَمَنَّ عَلَيَّ فِي نَفْسِهِ وَمَا لَهُ مِنْ
أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي قُحَافَةَ، وَلَوْ كُنْتُ مَتَخِذًا مِنَ النَّاسِ خَلِيلًا لَاتَّخَذْتُ
أَبَأَ بَكْرٍ خَلِيلًا، وَلَكِنْ خُلَّةُ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ، سُدُوا عَنِّي كُلَّ خَوْخَةٍ فِي
هَذَا الْمَسْجِدِ غَيْرَ خَوْخَةِ أَبِي بَكْرٍ».

وبالسند قال :

(حدثنا عبدالله بن محمد الجعفي) - بضم الجيم وسكون المهملة -
(قال : حدثنا وهب بن جرير قال : حدثنا أبي) جرير بن حازم بن زيد
ابن عبدالله الأزدي ، ثم العتكى ، أبو النضر البصري .

وثقه أئمة ، وقدمه ابن معين على أبي الأشهب ، وضعفه في قتادة
فقط ، وقال قراد : قال لي شعبة : عليك بجرير بن حازم ، فاسمع منه ،
وقال ابنه وهب : كان شعبة يأتي أبي فيسأله عن حديث الأعمش ، فإذا
حدثه قال : هكذا والله سمعته من الأعمش ، وقال موسى : ما رأيت
حماداً يعظم أحداً تعظيمه جرير بن حازم .

لكن قال أحمد بن حنبل : هو كثير الغلط ، وقال أيضاً : حدث
 بمصر بأحاديث وهم فيها ، ولم يكن يحفظ .

وقال ابن مهدي : جرير بن حازم اخْتَلَطَ ، وكان له أولاد أصحاب
حديث ، فلما أحسوا ذلك منه حجبوه ، فلم يسمع أحد منه في حال
اختلاطه شيئاً ، قال أبو نعيم : وكان ذلك قبل موته بسنة .

قال في «المقدمة» : وما أخرج له البخاري من راوته عن قتادة إلا
أحاديث يسيرة تُوبع فيها .

مات سنة سبعين ومئة ، وحكي عنه ابنه أنه قال : مات أنس وأنا
ابن خمس سنين .
روى له الجماعة .

(قال: سمعت يعلّى) - بفتح المثناة التحتية وسكون المهملة
وفتح اللام - (ابن حكيم) - بالتكبير - التَّقْفِي مولاهُم، المكي، سكن
البصرة وكان صديقاً لأيوب السَّخْتَيَانِي، قيل: إنه وفد على عمر بن
عبد العزيز، وثّقه أئمَّة.

قال حمَّاد بن زيد: جاء نعي ابن حكيم من الشام إلى أمه، ولم
يكن له ها أحد غيرها، فكان أيوب يأتيها ثلاثة أيام بالغداة
والعشى، فيقعد وتقدَّم معه، ولم يزل يَصْلُها حتى ماتت، وكانت تأتي
منزله فتبيت عنده.

توفي سنة بضع وعشرين ومئة، روى له الجماعة سوى الترمذى.

(عن عكرمة) مولى ابن عباس، (عن ابن عباس) ﷺ (قال:
خرج رسول الله)، وفي رواية: (النبي ﷺ) (في مرضه الذي مات فيه
عاصباً)، وفي رواية: (عاصبٌ) بالرفع؛ أي: وهو عاصبٌ (رأسه
بخرقه، فقد عَلَى المنبر، فحمد الله ﷺ؛ أي: الشأن^(١))، (وأثنى
عليه)؛ أي: على عدم النقصان.

(ثم قال: إنه) الشأن (ليس من الناس أحدٌ أمنٌ على في نفسه
وماله)؛ أي: أبدل لنفسه وماله (من أبي بكر بن أبي قحافة، ولو كنت
متخدًا من الناس خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً، ولكن خلة الإسلام
أفضل)؛ أي: فاضلة؛ إذ المقصود أن الخلة بالمعنى الأول أعلى مرتبة
وأفضل من كل خلة، قاله البرِّماوي.

(١) قلت: قوله: (أي: الشأن) راجع على قوله: (وهو عاصب).

(سدوا عنِي كل خوخة في هذا المسجد غير خوخة أبي بكر)،
وللْكُشْمِينِي : (إلا) بدل (غير)، قال الْكَرْمَانِي : فإن قلت : لفظ (هذا
المسجد) هل يدل على اختصاص سد الأبواب بمسجده بِسْمِ اللَّهِ أو هو
عام؟

قلتُ : اللفظ لا يتناول إلا مسجده الشريف ، وفي الحديث : جواز
الخطبة قاعداً، انتهى .

* * *

٨١ - بَابُ

الْأَبْوَابُ وَالْغَلَقُ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: وَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفِيَّانُ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، قَالَ: قَالَ لِي ابْنُ أَبِي مُلِيْكَةَ: يَا عَبْدَ الْمَلِكِ! لَوْ رَأَيْتَ مَسَاجِدَ ابْنِ عَبَّاسٍ وَأَبْوَابَهَا.

(باب اتخاذ الأبواب والغلق) بفتح المعجمة واللام: هو ما يغلق به الباب (للكعبة والمساجد).

قال أبو عبدالله؛ أي: البخاري، وسقطت هذه الجملة في رواية، (وقال لي عبدالله بن محمد) هو الجعفي المنسدي: (حدثنا سفيان) هو ابن عيينة، (عن ابن جريج) عبد الملك بن عبد العزيز (قال: قال لي ابن أبي مليكة) بالتصغير: هو عبدالله بن عبدالله بن أبي مليكة، (يا عبد الملك) هو اسم ابن جريج، (لو رأيت مساجد ابن عباس وأبوابها) جوابه ممحض، تقديره: لرأيت عجباً أو حسناً؛ لإتقانها أو نظافتها، قال الحافظ: وهذا السياق يدل على أنها في ذلك الوقت كانت قد اندرست.

قال الْكَرْمَانِي : ويحتمل أن تكون للمعنى فلا تحتاج إلى جواب ،
وقال أيضاً : لفظ (قال لي) أَحْطُ درجةً من (حدثني) و(أخبرني) ؛ لأنَّه
قد يكون على سبيل المذاكرة والمحاورة ، لا على النقل والتحميم .

* * *

٤٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، وَقُتَيْبَةُ قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ،
عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدِمَ مَكَّةَ، فَدَعَا عُثْمَانَ بْنَ
طَلْحَةَ، فَتَحَّاجَ الْبَابَ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ وَبِلَالٌ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ وَعُثْمَانُ
ابْنُ طَلْحَةَ، ثُمَّ أَغْلَقَ الْبَابَ، فَلَبِثَ فِيهِ سَاعَةً ثُمَّ خَرَجُوا، قَالَ ابْنُ
عُمَرَ: فَبَدَرْتُ فَسَأَلْتُ بِلَالاً فَقَالَ: صَلَّى فِيهِ، فَقَلَتْ: فِي أَيِّ؟ قَالَ:
بَيْنَ الْأَسْطُوَانَتَيْنِ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ، فَذَهَبَ عَلَيَّ أَنَّ أَسَالَهُ: كَمْ صَلَّى.

وبالسند قال :

(حدثنا أبو النعمان) محمد بن الفضل (وقتيبة)، زاد في رواية:
(ابن سعيد) (قالا: حدثنا حماد بن زيد)، وسقط (ابن زيد) في رواية .
(عن أيوب) هو السختياني، (عن نافع) مولى ابن عمر، (عن ابن
عمر) بن الخطاب ﷺ: (أن النبي ﷺ قدم مكة)؛ أي: عام الفتح .

(فدعى عثمان بن طلحة) هو العبدري الحجببي، أسلم في هدنة
الحدبية، وجاء يوم الفتح بمفتاح الكعبة، وفتحها، فقال رسول الله ﷺ:
«خذوها»؛ أي: السدانة «حالدةً تالدةً لا ينزعها منكم إلا ظالم»، ثم نزل

المدينة، فأقام بها إلى وفاة النبي ﷺ، ثم تحول إلى مكة، ومات بها سنة اثنين وأربعين، وليس له رواية في البخاري، وروى له مسلم وأبو داود.

(فتح الباب)؛ أي: باب الكعبة، (دخل النبي ﷺ وبلال وأُسامة بن زيد وعثمان بن طلحة، ثم أغلق الباب) بناء (أغلق) للمفعول، وفي رواية بالبناء للفاعل.

قال ابن بطال : الحكمة في غلق الباب حينئذٍ؛ لئلا يظن الناس أن الصلاة فيه سُنة ، فيلتزمون ذلك ، قال البرماوي : بل هي سُنة ، قال الحافظ : ولا يخفى ما فيه ، قال : وقال غيره : يحتمل أن يكون ذلك لئلا يزدحم الناس عليه ؛ لتوفّر دواعيهم على مراعاة أفعاله ليأخذوها عنه ، أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لخشوعه ، وقيل : للتمكن من الصلاة في جميع جهاتها ؛ لأن الصلاة إلى جهة الباب - وهو مفتوح - لا تصح ، انتهى .

(فلبث) عليه الصلاة والسلام (فيه ساعة ، ثم خرجوا . قال ابن عمر : فبدرت)؛ أي : أسرعت ، (فسألت بلاً)؛ أي : هل صلى فيه عليه الصلاة والسلام ؟ (فقال : صلى فيه ، فقلت : في أي ؟) بالتنوين ؛ أي : أي نواحيه ؟ وصرح بها في بعض الأصول ، ذكره الكرماني .

(قال : بين الأسطوانتين) بضم الهمزة ، ثنائية : أسطوانة ، (أفعواله) ، وقيل : (فعلوانة) ، وقيل : (أفعلانة) ، قاله الكرماني .

(قال ابن عمر : فذهب علىَ أن أسأله : كم صلى ؟)؛ أي : فات مني سؤال الكمية .

قال ابن بطال : اتخاذ الأبواب للمساجد واجب ؛ لتصان عن
الرّيب ، وتُنزعه عما لا يصلح فيها ، انتهى .
وسيأتي الكلام على بقية فوائد الحديث في (باب إغلاق البيت)
من (كتاب الحج) إن شاء الله تعالى .

* * *

٨٢ - بَابٌ

دُخُولُ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ

(باب دخول المشرك المسجد) هذه الترجمة ترد على الإسماعيلي، حيث ترجم بها فيما مضى بدل ترجمة (الاغتسال إذا أسلم)، وقد يقال: إن في هذه الترجمة بالنسبة إلى ترجمة (الأسير يربط في المسجد) تكراراً؛ لأن ربطه فيه يستلزم إدخاله، لكن يُحاجب عن ذلك بأن هذا أعم من ذاك، انتهى.

٤٦٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْلَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْلًا قَبْلَ نَجْدٍ، فَجَاءَتْ بِرَجُلٍ مِنْ بَنِي حَنِيفَةَ يُقَالُ لَهُ: ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ، فَرَبَطُوهُ بِسَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِيِّ الْمَسْجِدِ.

وبالسند قال:

(حدثنا قتيبة) بن سعيد (قال: حدثنا الليث) بن سعد، (عن سعيد بن أبي سعيد) المَقْبُرِيُّ : (أنه سمع أبا هريرة) قتيبة (يقول: بعث رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خيالاً)؛ أي: فرساناً (قبل نجد)؛ أي: جهته.

(فجاءت بـرجل من بني حنيفة، يقال له: ثُمَامَةُ بْنُ أُثَالٍ، فربطوه

بسارية من سواري المسجد)؛ أي: لينظر حسن صلاة المسلمين واجتماعهم عليها، فيرق قلبه، وقد سبق الكلام على الحديث في (باب الاغتسال إذا أسلم)، واختصره المصنف هنا مقتضياً على المقصود منه، وسيأتي أيضاً تماماً في (المغازي).

وفي دخول المشرك المسجد مذاهب:

فعن الحنفية الجواز مطلقاً، وعن المالكية المنع مطلقاً، وعن الشافعية التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية، وقيل: يؤذن للكتابي خاصة، وحديث الباب يرد عليه؛ فإن ثماماً ليس من أهل الكتاب.

* * *

رَفْعُ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ

(باب رفع الصوت في المساجد)، وفي رواية: (المسجد).

٤٧٠ - حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ،
قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ خُصَيْقَةَ،
عَنِ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، قَالَ: كُنْتُ قَائِمًا فِي الْمَسْجِدِ فَخَصَبَنِي رَجُلٌ،
فَنَظَرْتُ فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: اذْهَبْ فَأُتِينِي بِهَذِينِ، فَحِثَّهُ
بِهِمَا، قَالَ: مَنْ أَنْتُمَا - أَوْ مِنْ أَيْنَ أَنْتُمَا؟ - قَالَا: مِنْ أَهْلِ الطَّائِفِ،
قَالَ: لَوْ كُنْتُمَا مِنْ أَهْلِ الْبَلْدِ لَا وَجَعْتُكُمَا، تَرْفَعَانِ أَصْوَاتُكُمَا فِي
مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَبِالسَّنْدِ قَالَ:

(حدثنا علي بن عبد الله)؛ أي: ابن المديني (قال: حدثنا يحيى بن سعيد) هو القطان (قال: حدثنا الجعيد) باسم الجيم وفتح المهملة وسكون التحتية والمهملة، ويقال: بغير لام، ويقال: الجعد - بالتكبير - (ابن عبد الرحمن)، قال الحافظ: في رواية الإسماعيلي: (الجعد بن

أوس)، وهو هو؛ فإن اسمه الجعد، وقد يُصَفَّر، وهو ابن عبد الرحمن ابن أوس، فقد يُنْسَب إلى جده.

(قال: حدثني يزيد بن خُصيَّة) بخاء معجمة مضمومة وصاد مهملة مفتوحة وتحتية ساكنة وبالفاء، وهو يزيد بن عبد الله بن خُصيَّة ابن عبد الله بن يزيد - ومنهم من يقول: ابن خُصيَّة بن زيد، ويقول: إن خُصيَّة بن يزيد والسائب بن يزيد أخوان، فيكون ابن أخي السائب على هذا - الكندي، المداني، ونُسِّبَ هنا لجده.

ثقة حجة ثبت، عابد ناسك، كثير الحديث، لم يذكروا له وفاة.

وقال في «الترغيب»: من الخامسة، روى له الجماعة.

(عن السائب بن يزيد) من الزيادة.

قال الحافظ: روى حاتم بن إسماعيل هذا الحديث عن الجعید، عن السائب بلا واسطة، والجعید صاحب سماعه من السائب، كما تقدم في (الطهارة)، فليس هذا الاختلاف قادحًا، انتهى.

(قال: كنت قائماً في المسجد)، كذا في الأصول بالقاف، وفي نسخة: (نائماً) بالنون، ويؤيده رواية حاتم عن الجعید: (كنت مضطجعاً)، (فحصبني)؛ أي: رماني بالحصباء، يقال: (حصَبَته) - بالفتح - (أحصِبَه) - بالكسر -.

قال في «المصابيح»: وفي لغة من باب (قتل).

(رجل، فنظرت فإذا عمر بن الخطاب) مبتدأ خبره محذوف، تقديره: حاضر أو واقفُ.

(فقال)؛ أي: عمر للسائل: (اذهب، فأتني بهذين)، قال الحافظ: ولم أقف على تسمية هذين الرجلين، لكن في رواية عبد الرزاق: أنهما ثقفيان.

(فجئته بهما، فقال)، وفي رواية: (قال): (من أنتما؟ أو من أين أنتما؟ قالا: من أهل الطائف قال) عمر: (لو كتما من أهل البلد)؛ أي: المدينة، هذا يدل على أنه كان تقدّم نهيه عن ذلك. وفيه: المعدنة لأهل الجهل بالحكم إذا كان مما يخفى مثله.

(لأوجعتكما)، زاد الإمام علي: (جلدا).

قال الحافظ: ومن هذه الجهة يتبيّن كون هذا الحديث له حكم الرفع؛ لأنّه صَحِيفَة لا يتوعدهما بالجلد إلا على مخالفة أمر توقيفي، انتهى.

(ترفعان) هو جواب عن سؤال مقدر، كأنهما قالا له: لِمَ توجعنا؟ قال: لأنّكما ترفعان.

(أصواتكما)، وفي رواية الإمام علي: (برفعكما أصواتكما)، وهي تؤيد التقدير المذكور.

وتقديم توجيهه جمع (أصواتكما) في حديث: «يُعذَّبُانِ في قبورهم».

(في مسجد رسول الله ﷺ)، وفي رواية: (النبي ﷺ).

قال ابن بطال: وإنما سألهما: من أين أنتما؟ ليعلم أنّهما إن كانوا من أهل البلد، وعلما أن رفع الصوت في المسجد باللغط فيه غير جائز

زجرَهُما وأدَّبَهُما، فلما أخْبَرَاهُمَا مِنْ غَيْرِ الْبَلْدِ عذْرَهُمَا بِالْجَهْلِ.

* * *

٤٧١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ
ابْنُ يَزِيدَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ كَعْبٍ بْنُ مَالِكٍ: أَنَّ كَعْبَ
ابْنَ مَالِكٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ تَقَاضَى ابْنَ أَبِي حَدْرِدٍ دِينًا لَهُ عَلَيْهِ فِي عَهْدِ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ، فَارْتَفَعَتْ أَصْوَاتُهُمَا حَتَّى سَمِعَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
وَهُوَ فِي بَيْتِهِ، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى كَشَفَ سِجْفَ حُجْرَتِهِ
وَنَادَى: «يَا كَعْبَ بْنَ مَالِكٍ! يَا كَعْبَ!»، قَالَ: لَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ،
فَأَشَارَ بِيَدِهِ: أَنْ ضَعِ الشَّطْرَ مِنْ دِينِكَ، قَالَ كَعْبٌ: قَدْ فَعَلْتُ يَا رَسُولَ
اللَّهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قُمْ فَاقْضِهِ». .

وبالسند قال:

(حدَّثَنَا أَحْمَدُ قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) هَذِهِ التَّرْجِمَةُ وَقَعَتْ فِي
مَوَاضِعٍ مِنْ «الْبَخَارِيِّ».

قال في «المقدمة»: وانختلف الحفاظ في تعين أَحمد هذا، هل هو أَحمد بن صالح الطبرى، أو أَحمد بن عيسى التُّسْنَى، أو أَحمد ابن عبد الرحمن بن وَهْب؟ ابن أخي ابْنِ وَهْبٍ.

وقال الحاكم أبو عبد الله: هو الكرايسى أَحمد بن صالح، أو أَحمد بن عيسى، لا يخلو أن يكون واحداً منهما.

وقال أبو عبدالله بن مندَهُ: كل ما في «الجامع» أَحْمَد عن ابن وهب، فهو ابن صالح، وإذا حَدَثَ عن أَحْمَد بن عِيسَى نسْبَهُ، ولم يخرج عن ابن أخي ابن وهب شيئاً، انتهى.

وقال الإسماعيلي: أَحْمَد ابن أخي ابن وهب ليس من شرطه، ثم ذكر اختلاف رواة «الجامع» في تعين بعض هذه المواقع، فذكر في بعضها تصريح بعضهم بأنه أَحْمَد بن صالح، وفي بعضها تصريح بعضهم بأنَّه أَحْمَد بن عِيسَى، وفي بعضها اتفقا على عدم نسبتها.

ثم قال: فَأَمَا الموضع الذي في (الصَّلَاة) فنسْبَهُ الشَّبَّوِي عن الفِرَئِي عن البخاري قال: (حدَثَنَا أَحْمَد بن صالح، حدَثَنَا ابن وهب)، وأهمله الباقيون.

ثم قال: ووضَعَ من مجموع ذلك: أنه لم يخرج عن ابن أخي ابن وهب شيئاً؛ إذ الرواة متفقون في الجملة على أَحْمَد بن صالح وأَحْمَد بن عِيسَى، والله أعلم، انتهى.

وأَحْمَد بن صالح هو المصري، أبو جعفر الطبرى، كان أبوه من أهل طبرستان، أحد أئمة الحديث الحفاظ المتقنيين، أكثر عنه البخاري وأبو داود، وحدَثَ عنه الدُّهْلِي وأكثر عنه أيضاً.

وثقَهُ أَحْمَد بن حَبْلَى، ويحيى بن مَعْيَنٍ فيما نقله البخاري عنه، وعلى بن المديني وأَبْنَ نُعَيْرٍ والعلجي وأبو حاتم الرازى وآخرون.

وقال يعقوب بن سُفيان: كتبت عن ألف شيخ وكسر، كلهم ثقات،

ما أحد منهم اتخذه عند الله حجة إلا أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل بالعراق.

وقال البخاري : ثقة صدوق ، ما رأيت أحداً يتكلم فيه بحجـة .

وكان يحيى يقول : سلوا أـحمد ؛ فإنه ثبت .

وقال صالح بن محمد : لم يكن بمصر أحد يحسن الحديث ويحفظ غير أـحمد بن صالح ، وكان جاماـعاً يعرف الفقه والحديث والنحو .

وقال ابن سهل : كان من حفاظ الحديث ، رأساً في العلل ، وكان يصلـي بالشافعي ، ولم يكن في أصحاب ابن وهـب أعلم منه بالآثار .

قال في «المقدمة» : وأما النـسائي فكان سيء الرأـي فيه ؛ ذكره مرـة فقال : ليس بشـقة ولا مـأمون ، أخبرني معاـوية بن صالح قال : سـألت يـحيى بن مـعـين عن أـحمد بن صالح ، فقال : كذـاب يـتـفـلـسـفـ ، يـخـطـئـ في الجامـعـ بمـصـرـ ، انتـهىـ .

فاستند النـسائي في تضـعـيفـه إلى ما حـكـاهـ عنـ اـبـنـ مـعـينـ ، وـهـوـ وـهـمـ منهـ ، حـمـلهـ عـلـىـ اعتـقـادـهـ سـوـءـ رـأـيـهـ فيـ أـحـمـدـ بنـ صالحـ .

فنـذـكـرـ أـولـاـ السـبـبـ الـحـاـمـلـ لـهـ عـلـىـ سـوـءـ رـأـيـهـ فيـ أـحـمـدـ بنـ صالحـ وـهـمـهـ فيـ نـقـلـهـ ذـلـكـ عـنـ يـحـيـىـ بنـ مـعـينـ .

قال العـقـيلـيـ : كانـ أـحـمـدـ بنـ صالحـ لاـ يـحـدـثـ أـحـدـاـ حتـىـ يـسـأـلـ عـنـهـ ، فـلـمـاـ قـدـمـ النـسـائـيـ مـصـرـ جـاءـ إـلـيـهـ ، وـقـدـ صـحـبـ قـوـمـاـ مـنـ أـصـحـابـ

الحادي ث لا يرضاهم أَحْمَدُ، فَأَبَى أَنْ يَحْدُثَهُ، فَذَهَبَ النَّسَائِيُّ فَجَمَعَ الْأَحَادِيثُ الَّتِي وَهُمْ فِيهَا أَحْمَدُ، وَشَرَعَ يَشْنَعُ عَلَيْهِ، وَمَا ضَرَهُ ذَلِكُ شَيْئاً؛ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ إِمامٌ ثَقَةٌ.

ثم ذكر ابن عَدَيْ الْأَحَادِيثُ الَّتِي أَنْكَرَهَا النَّسَائِيُّ، وَأَجَابَ عَنْهَا،
وَلَيْسَ فِي «الْبَخَارِيِّ» مَعَ ذَلِكَ مِنْهَا شَيْءٌ.

وَقَالَ ابْنُ حَبَّانَ: مَا رَوَاهُ النَّسَائِيُّ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعْنَى فِي حَقِّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ فَهُوَ وَهُمْ، وَذَلِكُ أَنَّ أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ الَّذِي تَكَلَّمَ فِيهِ يَحْيَى بْنُ مَعْنَى هُوَ رَجُلٌ أَخْرَى غَيْرَ ابْنِ الطَّبَرِيِّ، وَكَانَ يُقَالُ لَهُ: الشُّمُومِيُّ، وَكَانَ مَشْهُوراً بِوَضْعِ الْحَدِيثِ؛ أَيْ: الشُّمُومِيُّ اسْتَوْفَى تَرْجِمَتِهِ فِي «الْلِسانِ الْمِيزَانِ»، وَأَمَّا ابْنُ الطَّبَرِيِّ فَكَانَ يَقْارِبُ ابْنِ مَعْنَى فِي الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ، انتَهَى.

قال الحافظ: وهو في غاية التحرير، ويفيد ما نقلناه أولاً عن البخاري: أن ابن معين وثق أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ بْنَ الطَّبَرِيِّ.

قال: فتبين أن النسائي انفرد بتضعيف أَحْمَدَ بْنَ صَالِحٍ بما لا يقبل، حتى قال الخليلي: اتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، وهو كما قال، انتهى.

ولد بمصر سنة سبعين ومئة، وتوفي في ذي القعدة سنة ثمان وأربعين ومئتين، روى عنه البخاري في «الصحيح» أيضاً، عن رجل عنه، وكذلك الترمذى في «الشمائى»، وروى عنه أبو داود.

(قال: أخبرني يونس بن يزيد) الأئلي، (عن ابن شهاب)
الزُّهري قال: (حدثني عبد الله بن كعب بن مالك: أن كعب بن
مالك) أبا عبد الله (أخبره: أنه تقاضى); أي: طالب (ابن أبي حَدْرَدِ)
عبد الله ابن سلمة (ديناً); أي: بَدِين (كان له عليه)، وسقط (كان) في
رواية .

(في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتقت أصواتهما حتى
سمعها); أي: أصواتهما، وفي رواية: (سمعهما); أي: كعباً وابن
أبي حَدْرَدِ، (رسول الله ﷺ)، (وهو في بيته): جملة حالية، (فخرج
إليهما رسول الله ﷺ حتى كشف سجف حجرته); أي: ستر بيته .

(ونادى كعب بن مالك)، وفي رواية: (ونادى: يا كعب بن
مالك)، فـ(كعب): منادى مبني على الضم، ولفظ (ابن): منصوب
صفة لمحل (كعب)، (يا كعب)، وفي رواية: (قال: يا كعب)، (قال
كعب: ليك يا رسول الله! فأشار بيده) الكريمة؛ (أن ضع الشطر من
دينك. قال كعب: قد فعلت) ذلك (يا رسول الله! قال رسول الله ﷺ)
مخاطباً لابن أبي حَدْرَدِ: (قم فاقضه) .

وقد تقدم الكلام على حديث كعب في (باب التقاضي) قبل تسعه
 أبواب .

قال الحافظ: وساق البخاري في الباب حديث عمر الدال على
المنع، وحديث كعب الدال على عدمه؛ إشارة منه إلى أن المنع فيما
لا منفعة فيه، وعدمه فيما تلجيء الضرورة إليه، قال: ووردت أحاديث

في النهي عن رفع الصوت في المساجد، لكنها ضعيفة، أخرج ابن ماجه بعضها، فكأن المصنف أشار إليها، انتهى.

قال ابن بطال : إنكار عمر على الرجلين ؛ لأنهما رفعا أصواتهما باللغط من غير حاجة ، قال : وأما ارتفاع صوت كعب ورفيقه فإنه في طلب حق واجب ، فلذلك لم ينكر عليهما . ونحوه للمهلب .

وتعقبه الحافظ فقال : ولم من منع أن يقول : لعله تقدم نهيه عن ذلك ، فاكتفى به ، واقتصر على التوصل بالطريق المؤدية إلى ترك ذلك بالصلاح المقتضي لترك المخالفة الموجبة لرفع الصوت .

وقال في «المصابيح» : ظن ابن بطال أن البخاري بَوَّبَ على جواز رفع الصوت في المساجد ، قال : ونازعه ابن المنيّر بأن البخاري إنما أراد إنكار رفع الصوت ، واعتمد في حديث ابن أبي حُرْدَى على تتمة وقعت في موضع آخر ، وذلك أنهما تلاهيا ، فارتفعت أصواتهما في المسجد ، فرفع الله عِلْمَ ليلة القدر بسبب ذلك ؛ مؤاخذةً ومحنةً للعامة بذنب الخاصة ؛ فأيُّ إنكار أشد من ذلك ؟ ! انتهى .

وقال الحافظ : وفي الحديث : جواز رفع الصوت في المسجد ، وهو كذلك ما لم يتفااحش ، والمنقول عن مالك منعه في المسجد في العلم وغيره ، وعنه التفرقة بين العلم والخير وما لا بد منه فيجوز ، وبين غير ذلك فلا .

وأجازه أبو حنيفة ، قال ابن عُيَيْنَةَ : مررت بأبي حنيفة وهو مع

أصحابه في المسجد، وقد ارتفعت أصواتهم، فقلت: يا أبا حنيفة!
الصوت لا ينبغي أن يرفع في المسجد، فقال: دعهم؛ فإنهم لا يفهون
إلا بهذا.

□ □ □

فَرَسِ الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ

الصفحة

الكتاب والباب

تَابِعٌ

(٧)

كِتَابُ الْتَّيَمُّمِ

| | |
|----|---|
| ٥ | بَابُ الصَّعِيدُ الطَّيِّبُ وَضُوءُ الْمُسْلِمِ يَكْفِيهِ مِنَ الْمَاءِ |
| ٣٧ | بَابٌ إِذَا خَافَ الْجُنُبُ عَلَى نُفْسِهِ الْمَرْضُ أَوِ الْمَوْتُ |
| ٤٧ | بَابُ التَّيَمُّمُ ضَرِبَةٌ |
| ٥٨ | بَابٌ |

(٨)

كِتَابُ الصَّلَاةِ

| | |
|-----|--|
| ٦٤ | بَابٌ كَيْفَ فُرِضَتِ الصَّلَوَاتُ فِي الإِسْرَاءِ |
| ٩٣ | بَابٌ وُجُوبِ الصَّلَاةِ فِي الشَّيْبِ |
| ١٠٣ | بَابٌ عَقْدِ الْإِزارِ عَلَى الْقَفَا فِي الصَّلَاةِ |
| ١١١ | بَابٌ الصَّلَاةِ فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ مُلْتَحِفًا بِهِ |
| ١٢٣ | بَابٌ إِذَا صَلَّى فِي التَّوْبِ الْوَاحِدِ فَلَيَجْعَلْ عَلَى عَاتِقِهِ |
| ١٢٧ | بَابٌ إِذَا كَانَ التَّوْبُ ضَيِّقًا |

| | |
|-----|---|
| ١٣٤ | ٧ - باب الصَّلَاةِ فِي الْجُبَّةِ الشَّامِيَّةِ |
| ١٣٩ | ٨ - باب كَرَاهِيَّةِ التَّعْرِيِّ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا |
| ١٤٣ | ٩ - باب الصَّلَاةِ فِي الْقَمِيصِ وَالسَّرَاوِيلِ وَالثُّبَانِ وَالْقَبَاءِ |
| ١٥٢ | ١٠ - باب مَا يَسْتُرُ مِنَ الْعَوْرَةِ |
| ١٦٠ | ١١ - باب الصَّلَاةِ بِغَيْرِ رِدَاءٍ |
| ١٦٢ | ١٢ - باب مَا يُذَكَّرُ فِي الْفَحْذِ |
| ١٧٧ | ١٣ - باب فِي كَمْ تُصَلِّيَ الْمَرْأَةُ فِي الْتِبَابِ؟ |
| ١٨١ | ١٤ - باب إِذَا صَلَّى فِي ثَوْبٍ لَهُ أَعْلَامٌ وَنَظَرَ إِلَى عَلَيْهَا |
| ١٨٧ | ١٥ - باب إِنْ صَلَّى فِي ثَوْبٍ مُصَلَّبٍ أَوْ تَصَاوِيرَ |
| ١٩٠ | ١٦ - باب مَنْ صَلَّى فِي فَرْوَجٍ حَرِيرٍ ثُمَّ نَزَعَهُ |
| ١٩٣ | ١٧ - باب الصَّلَاةِ فِي الثَّوْبِ الْأَحْمَرِ |
| ١٩٧ | ١٨ - باب الصَّلَاةِ فِي السُّطُوحِ وَالْمِنْبَرِ وَالْخَشَبِ |
| ٢٠٨ | ١٩ - باب إِذَا أَصَابَ ثَوْبَ الْمُصَلِّيِّ امْرَأَتُهُ إِذَا سَجَدَ |
| ٢١٠ | ٢٠ - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْحَصِيرِ |
| ٢٢١ | ٢١ - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْخُمْرَةِ |
| ٢٢٢ | ٢٢ - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْفِرَاشِ |
| ٢٢٩ | ٢٣ - باب السُّجُودِ عَلَى الثَّوْبِ فِي شِدَّةِ الْحَرَّ |
| ٢٣٤ | ٢٤ - باب الصَّلَاةِ فِي النَّعَالِ |
| ٢٣٧ | ٢٥ - باب الصَّلَاةِ فِي الْخِفَافِ |
| ٢٤١ | ٢٦ - باب إِذَا لَمْ يُئِمَ السُّجُودَ |

| | |
|-----|--|
| ٢٤٤ | ٢٧ - باب يُبَدِّي ضَبْعَيْهِ وَيُجَاهِي فِي السُّجُودِ |
| ٢٤٨ | ٢٨ - باب فَضْلِ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ |
| ٢٦١ | ٢٩ - باب قِبْلَةِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَأَهْلِ الشَّامِ، وَالْمَشْرِقِ |
| ٢٦٨ | ٣٠ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : «وَأَنْجَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلٌّ» |
| ٢٨٠ | ٣١ - باب التَّوَجُّهِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ حَيْثُ كَانَ |
| ٢٩١ | ٣٢ - باب مَا جَاءَ فِي الْقِبْلَةِ، وَمَنْ لَا يَرَى الإِعَادَةَ عَلَى مَنْ سَهَّا، فَصَلَّى إِلَى غَيْرِ الْقِبْلَةِ |
| ٣٠٥ | ٣٣ - باب حَكَ الْبُزُاقِ بِالْيَدِ مِنَ الْمَسْجِدِ |
| ٣١٢ | ٣٤ - باب حَكَ الْمُخَاطِبِ بِالْحَصَاصَ مِنَ الْمَسْجِدِ |
| ٣١٥ | ٣٥ - باب لَا يَئْصُفُ عَنْ يَمِينِهِ فِي الصَّلَاةِ |
| ٣١٩ | ٣٦ - باب لِيُبُزُّقُ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدْمِهِ الْيُسْرَى |
| ٣٢٢ | ٣٧ - باب كَفَارَةِ الْبُزُاقِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٣٢٥ | ٣٨ - باب دُفْنِ النُّخَامَةِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٣٢٩ | ٣٩ - باب إِذَا بَدَرَهُ الْبُزُاقُ فَلْيَأْخُذْ بِطَرَفِ ثُوبِهِ |
| ٣٣٣ | ٤٠ - باب عِظَةِ الْإِمَامِ النَّاسَ فِي إِنْتَامِ الصَّلَاةِ وَذِكْرِ الْقِبْلَةِ |
| ٣٣٨ | ٤١ - باب هَلْ يُقَالُ : مَسْجِدٌ يَنِي فُلَانٌ؟ |
| ٣٤١ | ٤٢ - باب الْقِسْمَةِ، وَتَعْلِيقِ الْقِنْوِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٣٤٩ | ٤٣ - باب مَنْ دَعَا لِطَعَامِ الْمَسْجِدِ وَمَنْ أَجَابَ فِيهِ |
| ٣٥٢ | ٤٤ - باب الْفَضَاءِ وَاللَّعَانِ فِي الْمَسْجِدِ بَيْنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ |

| | |
|--|-----|
| ٤٥ - باب إِذَا دَخَلَ يَنْتَأْ يُصَلِّي حَيْثُ شَاءَ، أَوْ حَيْثُ أُمِرَ، وَلَا يَتَجَسَّسُ | ٣٥٥ |
| ٤٦ - باب الْمَسَاجِدِ فِي الْبُيُوتِ | ٣٥٩ |
| ٤٧ - باب التَّيْمُونِ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ وَغَيْرِهِ | ٣٧٣ |
| ٤٨ - باب هَلْ تُنْبَشُ قُبُورُ مُشْرِكِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَيَتَخَذُ مَكَانَهَا مَسَاجِدًا؟ | ٣٧٦ |
| ٤٩ - باب الصَّلَاةِ فِي مَرَابِضِ الْفَنَمِ | ٣٩٠ |
| ٥٠ - باب الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْإِبْلِ | ٣٩٢ |
| ٥١ - باب مَنْ صَلَّى وَقُدَّامَهُ نُورٌ أَوْ نَارٌ أَوْ شَيْءٌ مِّمَّا يُبْدِي فَأَرَادَ بِهِ اللَّهَ | ٣٩٧ |
| ٥٢ - باب كَرَاهِيَّةِ الصَّلَاةِ فِي الْمَقَابِرِ | ٤٠٣ |
| ٥٣ - باب الصَّلَاةِ فِي مَوَاضِعِ الْخَسْفِ وَالْعَذَابِ | ٤٠٧ |
| ٥٤ - باب الصَّلَاةِ فِي الْبِيْعَةِ | ٤١٢ |
| ٥٥ - باب | ٤١٦ |
| ٥٦ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «جَعَلْتُ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا» | ٤٢٠ |
| ٥٧ - باب نَوْمِ الْمَرْأَةِ فِي الْمَسْجِدِ | ٤٢٢ |
| ٥٨ - باب نَوْمِ الرِّجَالِ فِي الْمَسْجِدِ | ٤٣٠ |
| ٥٩ - باب الصَّلَاةِ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ | ٤٣٩ |
| ٦٠ - باب إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَلْيَرْكعْ رَكْعَتَيْنِ | ٤٤٤ |
| ٦١ - باب الْحَدَثِ فِي الْمَسْجِدِ | ٤٤٨ |

| | |
|-----|--|
| ٤٥١ | ٦٢ - باب بُنْيَانِ الْمَسْجِدِ |
| ٤٥٩ | ٦٣ - باب التَّعَاوُنِ فِي بَنَاءِ الْمَسْجِدِ |
| ٤٦٩ | ٦٤ - باب الاسْتِعَانَةِ بِالنَّجَارِ وَالصُّنَاعِ فِي أَعْوَادِ الْمِنْبَرِ وَالْمَسْجِدِ |
| ٤٧٤ | ٦٥ - باب مَنْ بَنَى مَسْجِداً |
| ٤٨١ | ٦٦ - باب يَأْخُذُ بِنْصُولِ النَّبْلِ إِذَا مَرَّ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٤٨٤ | ٦٧ - باب الْمُرْوِرِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٤٨٧ | ٦٨ - باب الشَّغْرِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٤٩٤ | ٦٩ - باب أَصْحَابِ الْحِرَابِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٤٩٨ | ٧٠ - باب ذِكْرِ الْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ عَلَى الْمِنْبَرِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٥٠٧ | ٧١ - باب التَّقَاضِيِّ وَالْمُلَازَمَةِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٥١٣ | ٧٢ - باب كُنسِ الْمَسْجِدِ وَالْتِقَاطِ الْخِرَقِ وَالْقَذِيِّ وَالْعِيدَانِ |
| ٥١٧ | ٧٣ - باب تَحْرِيمِ تِجَارَةِ الْخَمْرِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٥٢٠ | ٧٤ - باب الْخَدَمَ لِلْمَسْجِدِ |
| ٥٢٤ | ٧٥ - باب الْأَسِيرِ أَوِ الْغَرِيمِ يُرْبَطُ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٥٢٨ | ٧٦ - باب الْأَغْتِسَالِ إِذَا أَسْلَمَ، وَرَبَطَ الْأَسِيرِ أَيْضًا فِي الْمَسْجِدِ |
| ٥٣٣ | ٧٧ - باب الْحَيْمَةِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْمَرْضَى وَغَيْرِهِمْ |
| ٥٣٥ | ٧٨ - باب إِدْخَالِ الْبَعِيرِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِلَّةِ |
| ٥٣٨ | ٧٩ - باب |
| ٥٤١ | ٨٠ - باب الْخَوْخَةِ وَالْمَمَرِ فِي الْمَسْجِدِ |
| ٥٥٤ | ٨١ - باب الْأَبْوَابِ وَالْعَلَقِ لِلْكَعْبَةِ وَالْمَسَاجِدِ |

| | | |
|-----|-------|--|
| ٥٥٨ | | ٨٢ - بَابُ دُخُولِ الْمُشْرِكِ الْمَسْجِدَ |
| ٥٦٠ | | ٨٣ - بَابُ رَفْعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسَاجِدِ |
| ٥٧١ | | * فهرس الكتب والأبواب |

□ □ □